جمهورية مصر العربية

وزارة الدفاع



الندوة الإستراتيجية

ب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

المحور السياسى

جمهورية مصر العربية
وزارة الدفاع

■ الندوة الاستراتيجية حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

٣-٥ أكتوبر ١٩٩٨

الندوة الاستراتيجية
حرب اكتوبر بعد ٢٥ عاما
٣ ـ ٥ اكتوبر ١٩٩٨
الناشر :إدارة الشئون المعنوية ـ وزارة الدفاع

جميع الآراء الواردة فى بحوث هذه الندوة تعكس وجهة نظر الباحثين ، ولا تعبر بالضرورة عن رأى وزارة الدفاع المصرية.

جميع المعلومات الواردة فى هذه الندوة مستقاة من المصادر العلنية المصرية والإقليمية والعالمية

روجعت مراجعة شاملة بواسطة :

اللجنة العلمية للندوة

واشراف منسق عام الندوة

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية :١٥٥٨٢ / ١٩٩٨
الترقيم الدولى I.S.B.N.: 977-5552-03-6

تصميم الغلاف والإخراج الفنى : حامد العويضى

الندوة الاستراتيجية
حرب أكتوبر .. بعد ٢٥ عاما

تحت رعاية
السيد رئيس جمهورية مصر العربية
القائد الأعلى للقوات المسلحة

محمد حسني مبارك

اللجنة العلمية للندوة

رئيس الندوة

د. مصطفى خليل

رئيس وزراء مصر الأسبق

منسق عام الندوة

لواء أ.ح/ سمير سعيد فرج

مدير إدارة الشئون المعنوية

أمانة المحور العسكرى

لواء أ.ح/ أحمد فخر
رئيس المحور

لواء أ.ح.د/ محمد رضا فودة
مقرر المحور

أمانة المحور السياسى

السفير/ عبد الرؤوف الريدى
رئيس المحور

لواء أ.ح.د/ محمد نجاتى إبراهيم
مقرر المحور

أمانة المحور الاقتصادى

د. يوسف بطرس غالى
رئيس المحور

لواء أ.ح.د/ محمد جمال الدين مظلوم
مقرر المحور

أمانة المحور الاجتماعى

د. ميرفت تلاوى
رئيس المحور

لواء أ.ح/ أحمد عبد الغفار حجازى
مقرر المحور

سكرتارية الندوة

لواء أ.ح/ حسين على عبد الرازق
مساعد مدير إدارة الشئون المعنوية

عقيد/ عبد الغفار عفيفى الدويك
رئيس فرع التوعية السياسية

المحور السياسي

أمانة المحور السياسي

السفير / عبد الرؤوف الريدى
رئيس المحور

لواء أ.ح. د/محمد نجاتي إبراهيم
مقرر المحور

المحتويات

صفحة

تقديم المحور : ٧

الجلسة الأولى : من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر

الورقة الأولى : الجهود الدولية عقب حرب يونيو
السفير د. / محمد عز الدين عبد المنعم ١٠
التعقيب :
أ. د. فتحي سرور ٢٨
المناقشة ٣٢
الورقة الثانية : الوفاق الدولي واللاسلم واللاحرب
السفير د. السيد أمين شلبي ٣٦
التعقيب :
أ.د. مفيد شهاب ٤٤
أ. مكرم محمد أحمد ٤٩
المناقشة ٥٣

الجلسة الثانية : مرحلة التخطيط لحرب أكتوبر

الورقة الأولى :الاعداد السياسي للمسرح الدولي
السفير : أحمد توفيق خليل ٥٦
التعقيب :
السفير د. مصطفى الفقي ٦٨
أ. صلاح الدين حافظ ٧١
المناقشة ٧٥
الورقة الثانية : التحرك المصرى في الدائرة العربية
د. وحيد عبد المجيد ٧٧
التعقيب :
أ.د. محمد عبد اللاه ٨٨
أ.د. نازلي معوض ٩٣
المناقشة ٩٧

صفحة

الجلسة الثالثة : المراحل الرئيسية لإدارة الحرب

الورقة الأولى : الموقف السياسي المصرى خلال مراحل العمليات
السفير / طه المجدوب ١٠٢
التعقيب :
أ.د. أحمد يوسف ١٢١
د. هالة مصطفى ١٢٤
المناقشة ١٢٧
الورقة الثانية : الموقفان الأمريكي والسوفييتي
أ.د. علي الدين هلال ١٢٩
التعقيب :
السفير . محمد وفاء حجازى ١٤٠
أ. جمال بدوى ١٤٥

الجلسة الرابعة : نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

الورقة الأولى : العمل السياسي لتحقيق السلام بدءا من زيارة القدس
أ.د. حسن نافعة ١٥٠
التعقيب :
د. أسامة الباز ١٦٥
د. أسامة الغزالى حرب ١٧١
المناقشة ١٧٧
الورقة الثانية : مؤتمر مدريد وعملية السلام
السفير : محمد طاهر شاش ١٧٩
التعقيب :
السفير د. محمد صبيح ١٩٤
السفير د. ناصيف حتى ١٩٩
السفير : سيد أبو زيد عمر ٢٠٢
المناقشة : ٢٠٤
توصيات المحور السياسي ٢٠٧

تقـــديم المحـــور الســـيـــاسى

الســفـيــر/ عـــبــد الرؤوف الريدى

نفتتح جلسات المحور السياسي للندوة الاستراتيجية عن حرب أكتوبر بعد مرور خمسة وعشرين عاما على هذه الحرب المجيدة، وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر للقوات المسلحة المصرية لإقامة هذه الندوة لمناقشة وتدارس هذا الحدث العظيم الذى كان نقطة تحول فى تاريخنا وتاريخ المنطقة وفى مسار الصراع العربي الإسرائيلي كما كان حدثا بالغ الدلالة على المستوى الدولي.

فعلى المستوى الوطني والقومي مثلت حرب أكتوبر استعادة الأمة العربية لثقتها بنفسها من خلال الأداء العظيم الذى أتسم بالبسالة والعلم والإبداع لقواتنا المسلحة التى تصدت لسياسة الصلف وغرور القوة التى سادت العقلية الإسرائيلية لعدة سنوات من قبل، فأسقطت نظرية الأمن الإسرائيلية وسط مشاهد العبور العظيم وحققت انتصارا إستراتيجياً منذ اللحظة الأولى.

وطوال هذه الحرب المجيدة، وحتى قبل أن تبدأ، وقفت الأمة العربية كلها وراء الرجال الذين خاضوها فكان التضامن العربي فى أروع صوره.

ووسط مشاهد الانتصار والعبور العظيم انطلقت الدعوة إلى السلام العادل، وقد مثلت هذه الدعوة بما تحقق لها من مصداقية المعركة، بداية لشق مجرى جديد في مسار الصراع العربي الإسرائيلي هو مجرى السلام فكانت حرب أكتوبر بحق حرباً من أجل تحرير الأرض وتحقيق السلام.

أما على المستوى الدولي فستظل حرب أكتوبر أهم حدث إقليمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بما كان لها من أبعاد وانعكاسات على علاقة القوتين العظميين، فكما كانت تحديا لغرور القوة الإسرائيلية كانت أيضاً تحدياً للإرادة المشتركة للقوتين العظميين اللتين أرادتا تسكين الأوضاع فى المنطقة وإبقاء حالة اللاسلم واللاحرب حفاظاً على أجواء الوفاق بينهما.

أن ما يميز هذه الحرب ما شهدته من تفاعل بين العمل السياسي والعمل العسكري بداية من حرب الاستنزاف.

فعلى خلفية معركة رأس العش انعقدت القمة العربية في الخرطوم التى مثلت إرادة الصمود العربي.

وعلى خلفية إغراق المدمرة إيلات بدأ مجلس الأمن البحث الجدي للأزمة وإصدار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وعلى خلفية أسبوع تساقط الطائرات الإسرائيلية فوق منطقة القناة جاءت مبادرة روجرز ووقف إطلاق النار فى ٨ أغسطس ١٩٧٠.

وعلى خلفية استنفاذ كل الوسائل السلمية لتطبيق قرار مجلس الأمن كانت حرب أكتوبر المجيدة.

وهكذا سار العمل السياسي والأداء العسكري جنباً إلى جنب ويداً فى يد منذ البداية وحتى تم تحرير الأرض وتحقيق السلام.

والواقع أن الجانب السياسي والدبلوماسي فى حرب أكتوبر المجيدة هو جانبٌ يتسم بالثراء فى مختلف أبعاده.

وفى الختام فإنني أود بإسمكم جميعاً فى هذه المناسبة أن أحيى القوات المسلحة التى تستضيفنا اليوم فى هذه الندوة، وأحيى رجالها وقادتها الذين خاضوا وأداروا هذه الحرب التاريخية المجيدة بكل ما أوتوا من روح التضحية والوفاء.

وتحية لذكرى شهدائنا الأبرار الذين نذكرهم اليوم ونذكر قوله تعالى (ولا تحسبن الذين قتلوا فى سبيل الله أمواتا، بل أحياء عند ربهم يرزقون) تحية لذكراهم الخالدة وتحية لتعاقب الأجيال الساهرة على حماية الوطن.

الجلسة الأولى:

من حرب الاستنزاف إلى حرب أكتوبر

الورقة الأولى :

الجهود الدولية عقب حرب يونية

السفير د. / محمد عز الدين عبد المنعم

نائب مساعد وزير الخارجية لتجمعات العالم النامي
وشئون عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي

تنقسم الجهود الدولية التى بذلت ، عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، إلى مرحلتين رئيسيتين المرحلة الأولى تبدأ بصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ وتنتهى يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠، وهو تاريخ وقف إطلاق النار ترتيبا على مبادرة روجرز فى ذلك الوقت، أما المرحلة الثانية فهي تبدأ يوم ٩ أغسطس ١٩٧٠ وتنتهى يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٣ اليوم السابق على حرب أكتوبر مباشرة .

وكما هو معروف ، كانت الجهود الدولية قد فشلت قبل حرب يونيو ١٩٦٧ فى الحيلولة دون قيام إسرائيل بهجوم مسلح على كل من مصر وسوريا والأردن فى صباح الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ .

ثم فشلت هذه الجهود مرة ثانية ، فى تضمين قرارات مجلس الأمن الدولى الخاصة بوقف إطلاق النار نصا يقضى بانسحاب القوات الإسرائيلية الى مواقع ما قبل القتال ، هذا فضلا عن فشل الجهود الدولية مرة ثالثة ، أيضا فى شهر يونيو عام ١٩٦٧ في إصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورة استثنائية طارئة ، يقضى بالانسحاب الى مواقع ٤ يونيو عام ١٩٦٧ ،جنبا إلى جنب مع إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل.

وبهذا كان مولد القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ إيذانا ببدء مرحلة جديدة فى الجهود الدولية المبذولة لتسوية الأزمة . فمنذ ذلك الحين ، وحتى يومنا هذا ، تمثلت عناصر تسوية الأزمة فى الشرق الأوسط ، فى النقاط التالية التى تضمنها القرار ٢٤٢:

١-انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها فى النزاع الأخير. وكان المقصود بذلك بطبيعة الحال هو شبة جزيرة سيناء والضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان .

٢-إنهاء جميع حالات الحرب والإدعاء بها ، والاحترام والتسليم بسيادة كل دولة فى المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها فى العيش فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها لاتكون عرضة للتهديد باستخدام القوة .
٣-ضمان حرية الملاحة عبر الممرات المائية الدولية فى المنطقة .
٤-تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .
٥-ضمان حرمة أراضى كل دولة فى المنطقة واستقلالها السياسي بواسطة تدابير يدخل فيها إنشاء مناطق منزوعة السلاح .

كما نص القرار ٢٤٢ ، بغية تحقيق هذه المبادئ الخمسة ، على تكليف السكرتير العام للأمم المتحدة بتعيين ممثل خاص يتجه إلى منطقة الشرق الأوسط للقيام باتصالات مع الدول المعنية من أجل الحفز على التوصل إلى اتفاق ، والمساعدة فى الجهود التى تستهدف تحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقا لنصوص ومبادئ هذا القرار .

وكان من الواضح ، عند صدور القرار ٢٤٢ وأيضا أثناء المداولات التى دارت قبيل إصداره يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، أن قبول مصر للقرار قد تأسس على اعتبارين أساسيين يشكلان حجر الزاوية فى الموقف المصرى إزاء تسوية الأزمة فى الشرق الأوسط حتى يومنا هذا . وأول هذه الاعتبارات ، كما هو معروف ، أن الانسحاب الإسرائيلي ينبغي أن يكون كاملا من جميع الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل نتيجة لهجومها المسلح يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ . أما الاعتبار الثاني فهو الوفاء بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والمحددة سلفا فى قرارات الأمم المتحدة .

وعلى الرغم من أن القرار ٢٤٢ لم ينص على فترة زمنية محددة يتم خلالها تنفيذ عناصر التسوية الخمسة الواردة به ، إلا أنه قد نص على أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة فى أسرع وقت ممكن برفع تقرير إلى مجلس الأمن عن التقدم الذى تحرزه جهود الممثل الخاص للسكرتير العام ، الأمر الذى يوحى بعنصر العجلة فى التوصل إلى التسوية المطلوبة بغية تحقيق السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط .

وعلى الرغم من أن وزير خارجية مصر آنذاك ، السيد محمود رياض ، قد أشار إلى أن مندوبي عدد من الدول الأعضاء فى مجلس الأمن قد أكدوا أن وضع القرار ٢٤٢ موضع التنفيذ سوف يستغرق مدة ستة أشهر بعد إصداره ، أى فى حدود مايو ١٩٦٨ ، إلا أنه من الواضح أنه بحلول ذلك التاريخ لم يكن قد حدث أى تقدم فى جهود التسوية ، ويتطلب ذلك منا
أن نتناول بالتفصيل بعض ملامح المرحلة الأولى من الجهود الدولية عقب صدور القرار ٢٤٢، وهى المرحلة التى تمتد إلى السابع من أغسطس ١٩٧٠ كما سلفت الإشارة .

ولعل أهم السمات المميزة لهذه المرحلة هى أن الجهود الدولية لتسوية الأزمة قد جاءت مصاحبة لقرار مصر بشن حرب الاستنزاف تحقيقا لشعار «إزالة آثار العدوان» والذي اندرجت تحته كافة الجهود المصرية آنذاك سواء على المستوى الدبلوماسي أم على المستوى العسكري .

ولقد شهدت هذه المرحلة ، فيما هو معلوم ، خمسة مقترحات أو مبادرات للتسوية السلمية للنزاع ، هى مقترحات طرحها «دين راسك» وزير الخارجية الأمريكى آنذاك على وزير الخارجية المصرى السيد «محمود رياض» فى نيويورك يوم ٢ نوفمبر عام ١٩٦٨ ، والمقترحات التى طرحها وزير خارجية الاتحاد السوفيتي فى ذلك الوقت «أندريه جروميكو» فى ٢١ ديسمبر عام ١٩٦٨ ، ثم المقترحات التى عرضها وكيل الخارجية الأمريكية وقتها «جوزيف سيسكو» فى ١٦ مايو ١٩٦٩ ومرة أخرى

فى ١٥ يوليو ١٩٦٩ ، فالمقترحات التى بعث بها وزير الخارجية الأمريكى آنذاك «ويليام روجرز» فى ٩ نوفمبر ١٩٦٩ ، وأخيرا مبادرته الشهيرة فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ والتى ترتب على قبولها ، كما سنرى ، سريان وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل اعتبارا من ٨ أغسطس عام ١٩٧٠ .

وقد تمثلت أولى هذه المقترحات ، وهى مقترحات «دين راسك» المشار إليها، فى نقاط سبع، هى :

١-انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية بالكامل.

٢-إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل .

٣-يتبع ذلك فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية

٤- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس سؤال كل لاجئ بطريقة سرية وبصفة شخصية عن رغبته فى العودة إلى إسرائيل ، وفى حالة رفضه فله أن يختار أى بلد يريد أن يذهب إليه دون أن يشكل هذا ارتباطا مسبقا على هذه الدول.

٥- تواجد قوات دولية فى شرم الشيخ ، على ألا تنسحب إلا بقرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة .

٦-تفاهم حول مستوى التسليح بالمنطقة.

٧-توقيع مصر على وثيقة تتضمن هذه الالتزامات ، وكذلك إسرائيل .

ويلاحظ أن هذا المشروع يعكس العناصر الخمسة للتسوية الواردة فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، ولكنه يتميز بأنه يشير إلى الانسحاب من «الأراضى المصرية بالكامل» ، وإلى أن فتح قناة السويس للملاحة الإسرائيلية يكون «بعد» هذا الانسحاب وبعد إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل . كذلك تميز المشروع آنذاك بأنه ليست فيه إشارة إلى المطلب الإسرائيلي الخاص بالمفاوضات المباشرة، كما أنه لم ينص صراحة على إبرام معاهدة صلح بين مصر وإسرائيل وإنما أكتفي بتوقيع كل منهما على وثيقة تتضمن النقاط الواردة عاليه .

ولم ترفض مصر هذا المشروع ، ولكنها أشارت صراحة فى مذكرة رسمية ، طلبها وزير الخارجية الأمريكى «دين راسك» ، فى أول ديسمبر ١٩٦٨ ، إلى أن السلام فى المنطقة يتطلب الحل الشامل بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية المحتلة . وعلى الرغم من أن هذا المشروع كان يتسق من حيث المضمون مع الرؤية المصرية للقرار ٢٤٢ فيما عدا النص الخاص بالحد من التسلح فى المنطقة ، وعلى الرغم من أن المفهوم الذى طرحه «دين راسك» آنذاك كان هو الحل مع كل دولة على حدة بحيث تكون الحلول جميعها بمثابة تسوية شاملة ، إلا أنه ليس من الواضح لماذا لم يطرح وزير الخارجية الأمريكى آنذاك هذه المقترحات فى مذكرة رسمية بينما طلب أن يكون الرد عليها بمذكرة رسمية .

وما أن انقضت أسابيع ثلاثة على طرح تلك المقترحات الأمريكية حتى جاء وزير خارجية الاتحاد السوفيتي فى ذلك الوقت «أندريه جروميكو» إلى القاهرة بمشروع لتنفيذ القرار ٢٤٢ يتضمن النقاط التالية :

١- انسحاب إسرائيل إلى مسافة أربعين كيلو مترا شرق قناة السويس كمرحلة أولى.

٢-انسحاب القوات الإسرائيلية ، بعد شهر من انسحاب المرحلة الأولى إلى مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧.

٣-تلتزم إسرائيل بتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص باللاجئين.

٤-وتلتزم مصر بتأمين حرية المرور فى قناة السويس.

٥- تتواجد قوات الأمم المتحدة فى شرم الشيخ .

٦- تتفق الدول العربية المعنية وإسرائيل على وضع الاتفاق النهائي عن طريق السفير «جونار يارنج»

و هو الممثل الخاص الذى عينه السكرتير العام بموجب القرار ٢٤٢ .
ونلاحظ أن هذا المشروع السوفيتي قد تضمن هو الآخر جميع العناصر الواردة فى القرار ٢٤٢ ولكنه جاء ، فيما نعلم ، بأول طرح رسمي لفكرة الانسحاب من سيناء على مرحلتين ، وأن لم يكن من الواضح ما إذا كان المقصود به هو إعادة فتح قناة السويس للملاحة العالمية ، خاصة وأن المدة التى نص عليها المشروع بين المرحلتين لا تتجاوز شهرا واحدا الأمر الذى يثير التساؤل عما إذا كان من الممكن إعادة فتح القناة خلال هذه المدة . ويلاحظ أيضا أن المشروع السوفيتي، شأنه شأن مقترحات «دين راسك» ، قد نص على إلتزام مصر بتأمين حرية الملاحة فى قناة السويس وكذا على تواجد قوات الأمم المتحدة فى شرم الشيخ . أما بالنسبة إلى قضية اللاجئين ، فلقد كان المشروع السوفيتى أكثر إتساعا من المقترحات الأمريكية لأن الأخيرة قد استبعدت الإشارة إلى قرار الأمم المتحدة، الذى كان يخير النازحين بين العودة والتعويض . كذلك نلاحظ أنه بينما كانت المقترحات الأمريكية تنص على توقيع كل دولة عربية وإسرائيل على وثيقة بالإلتزامات المتفق عليها ، نص المشروع السوفيتى على اتفاق «الدول العربية» المعنية وإسرائيل على وضع الإتفاق النهائي عن طريق ممثل السكرتير العام المعنى بالقرار ٢٤٢ . أضف إلى ذلك فارقا آخر هاما هو أنه بينما كانت المقترحات الأمريكية تنص صراحة على الحد من التسلح فى المنطقة ، جاء المشروع السوفيتى خلوا من هذا النص ، وبذا كان أقرب إلى السياسة المصرية التى إعتمدت آنذاك على واردات الأسلحة من الاتحاد السوفيتى لتوفير المقدرة الدفاعية اللازمة من ناحية ، ولإزالة آثار العدوان من ناحية أخرى .
ومما يذكر أن وزير خارجية الاتحاد السوفيتى كان قد إقترح على مصر أن تقدم هذا المشروع إلى ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ كمشروع مصري، ولكن الحكومة المصرية رأت آنذاك أن يقدم الجانب السوفيتى هذا المشروع مباشرة إلى الجانب الأمريكى ، الذى لم يقبله بدوره ، وبذا لم يجد ثاني المشروعات التى أتسمت بها هذه المرحلة سبيله إلى ألتنفيذ .

ومع استمرار المقاومة المصرية والعربية للوجود الإسرائيلي فى الأراضى المحتلة ، أخذ ممثل السكرتير العام المعنى بالقرار ٢٤٢ فى توجيه الأسئلة إلى مصر والأردن وإسرائيل بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢ . وعندما جاء رد مصر بقبول القرار ككل وضرورة وضع جدول زمنى لتنفيذه ، جاء رد إسرائيل خلوا من تعهد صريح بالإنسحاب إلى مواقع ٤ يونيو ١٩٦٧ . وهنا سعت فرنسا إلى عقد مباحثات بين الدول الأربع الكبرى فى نيويورك ، مع بداية عام ١٩٦٩ ، وعملت آنذاك - بلا جدوى - على إصدار إعلان بالمبادئ والنوايا يقضى بتحديد واضح للإنسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضى التى احتلتها فى ٥ يونيو ١٩٦٧ مقابل إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل . وهنا ، أيضا ، توقفت مهمة الممثل الخاص للسكرتير العام المعنى بتنفيذ القرار ٢٤٢ .

وفى الوقت الذى كشفت فيه إسرائيل من غارات العمق ضد مصر ، وواصلت مصر فيها حرب الإستنزاف ، ظهر ثالث المقترحات الخاصة بالتسوية السلمية والذي قدمه «جوزيف سيسكو» مساعد وزير الخارجية الأمريكى فى ذلك الوقت فى ١٦ مايو ١٩٦٩ ثم فى ١٥ يوليو ١٩٦٩ ، وتتضمن النقاط التالية :
١-إجراء مفاوضات مباشرة بين مصر وإسرائيل تحت إشراف ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ .

٢-انسحاب إسرائيل إلى حدود يتم الإتفاق عليها مع عدم إستبعاد الإنسحاب إلى حدود مصر الدولية .
٣- نزع السلاح من جميع المناطق التى تنسحب منها القوات الإسرائيلية.
٤- اعتبار مضيق تيران مضيقا مائيا دوليا .
٥-يتم إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل بمجرد إيداع وثائق الإتفاق فى سكرتارية الأمم المتحدة.
٦-التفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة بين كل من مصر والأردن وإسرائيل مع إمكانية بحث إدارة مؤقتة بواسطة الأمم المتحدة.
٧- يكون للفلسطينيين اللاجئين منذ عام ١٩٤٨ حق العودة أو توطينهم حيثما يعيشون، وذلك فى إطار اتفاقية تحدد الأعداد المسموح بعودتها سنويا . وقد رفضت مصر هذا المشروع بوصفه آنذاك حلا منفردا مع إسرائيل ، ونظرا إلى عدم كفاية النص الخاص بالإنسحاب كما هو وارد به ، فضلا عن النص على المفاوضات المباشرة مع إسرائيل الأمر الذى كانت ترفضه مصر بإعتباره فى ذلك الوقت لا يكون تفاوضا من مركز القوة وإنما هو عكس ذلك تماما .

وما انقضت أشهر أربعة على رفض مصر «لمشروع سيسكو» المشار إليه ، وهى أشهر شهدت تصاعد حرب الإستنزاف ، حتى جاءت الدبلوماسية الأمريكية برابع المقترحات التى إتسمت بها تلك المرحلة من مراحل الجهود الدولية من أجل التسوية . ففي التاسع من نوفمبر عام ١٩٦٩ بعث وزير الخارجية الأمريكى آنذاك «ويليام روجرز» إلى وزير خارجية مصر السيد «محمود رياض» بمقترحات جديدة لتنفيذ القرار ٢٤٢ تتلخص فيما يلي :
١-أن توافق مصر وإسرائيل على جدول زمنى من أجل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية التى تم إحتلالها خلال حرب ١٩٦٧ .
٢-إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر.
٣-توافق الأطراف على أن الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضى فلسطين تحت الإنتداب تصبح هى الحدود الآمنة والمعترف بها بين إسرائيل ومصر.
٤- أن الاتفاق سوف يتضمن إقامة مناطق منزوعة السلاح وإتخاذ إجراءات فعالة فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران ، وترتيبات أمنية من أجل التصرف النهائي فى قطاع غزة.
٥- تقوم مصر بتأكيد حق سفن جميع الدول، بما فى ذلك إسرائيل ، فى حرية الملاحة بغير تمييز أو تدخل.
٦- يوافق الطرفان على قبول شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين ، كما يتم الإتفاق عليها فى الإتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل.
٧-يوافق الطرفان على حق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسي داخل حدود آمنة حرة من التهديدات بإستخدام القوة.
٨- يتم تسجيل الاتفاق النهائي كوثيقة يتم توقيعها بواسطة الطرفين وإيداعها فى الأمم المتحدة.
٩-يوافق الطرفان على أن يتم تسليم الإتفاق إلى مجلس الأمن للتصديق عليه .

ومما يذكر أن وزير الخارجية الأمريكى قد ذكر فى رسالته إلى نظيره المصرى التى تضمنت هذه المقترحات يوم ٩ نوفمبر ١٩٦٩ أنه ليس للولايات المتحدة أية نوايا لمحاولة فصل الجانب الخاص بمصر

عن الأجزاء الأخرى، «فنحن مثلكم نرى التسوية بإعتبارها تسوية كلية لاتتجزأ » . كذلك لم يتمسك الجانب الأمريكي ، في تنفيذ هذه المقترحات، بالمفاوضات المباشرة كما كان الحال بالنسبة إلى المقترحات التي تقدم بها «جوزيف سيسكو» وكيل الخارجية الأمريكية إلى مصر قبل ذلك ببضعة أشهر . وإنما إقترح وزير الخارجية الأمريكي، بدلا من ذلك ، أن يتم التفاوض بشكل غير مباشر تحت إشراف السفير «جوناريارنج» ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ وهي الصيغة المعروفة «بصيغة رودس» والتي تم بموجبها التفاوض على إتفاقات الهدنة بين مصر وإسرائيل .

ونلاحظ أن تلك المقترحات الأمريكية قد جاءت بصيغة «الجدول الزمني» لإنسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المصرية ، وهي صيغة وإن كانت تنطوي على إمكانية الانسحاب على مراحل الا أنها أكثر تحديدا من الصيغة التي كان الجانب الأمريكي قد أقترحها في يوليو من نفس العام . كذلك نلاحظ أن المقترحات الأمريكية الجديدة قد نصت على أن «الحدود الآمنة والمعترف بها» بين مصر وإسرائيل ، وهي العبارة التي وردت بالقرار٢٤٢ ، هي «الحدود الدولية السابقة بين مصر وأراضي فلسطين تحت الانتداب» . وبديهي أن الحدود بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب لا تتطابق تماما وحدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، ولكن هذه هي الحدود التي تم الإتفاق عليها ، بعد هذه المقترحات بعشر سنوات ، في معاهدة السلم المبرمة بين مصر وإسرائيل في يونيو عام ١٩٧٩ .

ونلاحظ ، كذلك أن المقترحات الأمريكية المقدمة إلى مصر في ٩ نوفمبر ١٩٦٩ قد اكتفت بالإشارة إلى « إتفاق نهائي» كوثيقة يتم توقيعها بواسطة الطرفين، وذلك عقب الإشارة إلى موافقة الطرفين على الإعتراف بحق كل منهما في السيادة والإستقلال السياسي ، إلخ ، وهي صيغة تقل بكثير عما طالب به وزير خارجية إسرائيل آنذاك «أبا إيبان» من إبرام معاهدة صلح والدخول في علاقات كاملة بين البلدين . ومن اللافت للنظر أيضا ، في المقترحات الأمريكية المشار إليها ، أنها تنص على تسليم هذا الاتفاق النهائي إلى مجلس الأمن للتصديق عليه ، وهو ما يعد في حدا ذاته أحد أشكال الضمانات لاستمرار تنفيذ الإتفاق والإلتزام بأحكامه، ولكن دون أن يقتصر هذا الضمان على الولايات المتحدة وحدها وإنما هو يتركز في هذه الحالة على الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بصفة أساسية . ويلاحظ، فضلا عن ذلك ، أن المقترحات الأمريكية المشار إليها قد جاءت ، خلافا للمقترحات التي طرحها وزير الخارجية الأمريكية الأسبق «دين راسك» على نظيره المصري آنذاك ، خلوا من نص على الحد من التسلح في المنطقة ، الأمر الذي ربما إتسق ومضي مصر قدما في حرب الإستنزاف آنذاك من جانب ، ورغبة إسرائيل والولايات المتحدة - إحديهما أو كلتيهما- في تلقي المزيد من الطائرات الأمريكية الحربية من جانب آخر . أضف إلى ذلك ، أن تلك المقترحات الأمريكية قد جعلت «التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين» ، وهي العبارة التي وردت في القرار ٢٤٢ رهن أتفاق مصر وإسرائيل على شروط هذه التسوية، ولكن دون إشارة إلى قرار الأمم المتحدة بشأن اللاجئين والذي يخيرهم بين العودة والتعويض كما كان الحال في المقترحات الأمريكية السابقة . ولقد أشارت المقترحات الأمريكية المقدمة إلى مصر في ٩ نوفمبر ١٩٦٩ إلى أنه من الضروري الإتفاق على شروط التسوية العادلة لمشكلة اللاجئين في الإتفاق النهائي بين الأردن وإسرائيل ولكن ذلك قد جاء في الوقت الذي لم تعد فيه المشكلة مجرد مشكلة لاجئين، وإنما كانت المقاومة الفلسطينية المسلحة آخذة في النشاط المتزايد من مواقع على الجانبين الأردني واللبناني .

ومما يذكر أن هذه المرحلة ذاتها قد شهدت تحركا عربيا وإسلاميا مكثفا بشأن القدس فصدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢٧ إبريل ١٩٦٨ يطالب إسرائيل بالإمتناع عن إقامة العرض

العسكري فى القدس . وقرار مجلس الأمن رقم ٢٥١ بتاريخ ٢ مايو ١٩٦٨ الذى يأسف لإقامة العرض العسكري المشار إليه، والقرار رقم ٢٥٢ فى ٢١ مايو ١٩٦٨ الذى يطالب إلى إسرائيل إلغاء جميع إجراءاتها لتغيير وضع القدس ، والقرار ٢٦٧ فى ٣ يوليو ١٩٦٩ الذى يؤكد هذا الطلب والذي صدر بإجماع الأصوات ثم صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٧١ بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٦٩، أى قبل تقديم المقترحات الأمريكية، المشار إليها بقليل ، وهو القرار الذى يدين إسرائيل لتدنيس المسجد الأقصى ، والذي إمتنعت الولايات المتحدة آنذاك عن التصويت لصالحه .

وإذا كانت هذه بعض الظروف المصاحبة للمقترحات الأمريكية للتسوية التى قدمت إلى مصر فى ٩ نوفمبر عام ١٩٦٩ ، فإن الحكومة المصرية قد أرسلت ردها إلى وزير الخارجية الأمريكى فى ١٦ نوفمبر ١٩٦٩ ، وهو رد لم يتضمن رفضا لهذه المقترحات وإنما كان قبول مصر لها متوقفا على موقف الولايات المتحدة بالنسبة إلى الجبهات الأخرى فى الأردن وسوريا. وبالفعل تقدم وزير الخارجية الأمريكى بمشروع آخر إلى الأردن فى ١٩ نوفمبر يشير إلى :

١- أن الحدود التى تنسحب إليها إسرائيل وتعتبر حدودا دائمة هى خط الهدنة ، أى خط ٤ يونيو ١٩٦٧ ، يصبح هو الأساس فى تحديد الخط النهائي للحدود ، مع إجراء تعديلات يتفق عليها الطرفان لأغراض إدارية وإقتصادية .

٢- توحيد القدس على أن يكون للأردن اشتراك محدود فى المسؤوليات المدنية والاقتصادية لإدارة المدينة .

٣- مشاركة الأردن فى المفاوضات حول مصير قطاع غزة .

٤- يكون حل قضية اللاجئين الفلسطينيين متوقفا على إتفاق الأردن وإسرائيل حول تنفيذ قرارات الأمم المتحدة . أما فيما عدا ذلك فلقد كانت المقترحات الأمريكية إلى الأردن ، تكاد تكون متطابقة مع المقترحات التى قدمتها الولايات المتحدة إلى مصر فى يوم ٩ نوفمبر ١٩٦٩ .

وعلى الرغم من أنه قد أتفق آنذاك على ألا يقوم الأردن بإبلاغ الولايات المتحدة برفض المشروع ككل ، ومن ثم بقى الباب مفتوحا أو مواربا أمام المقترحات الأمريكية ، وعلى الرغم من أن بعض المصادر قد أشارت إلى أن الاتحاد السوفيتى قد أبلغ الولايات المتحدة رفضه لهذا المشروع يوم ٣ يناير ١٩٧٠ ، إلا أن الحقيقة الماثلة هى أن المبادرة الرابعة لتنفيذ القرار ٢٤٢ ، كانت قد تحطمت بالفعل على صخرة الرفض الإسرائيلي منذ مولدها فى التاسع من نوفمبر عام ١٩٦٩ .

ولقد شهدت الأشهر السبعة التالية ، ما بين إنقضاء المبادرة السلمية المشار إليها وتقديم المبادرة الخامسة لتنفيذ القرار ٢٤٢ والمعروفة بـ« مبادرة روجرز » ، أنشطة مكثفة علي المستويين العسكرى والدبلوماسي . فلقد عجزت القمة العربية فى الرباط يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩ عن زيادة الدعم لدول المواجهة ، وإن بقى الإطار التنظيمى العربى متماسكا فى هذه الظروف . ومن ناحية أخرى ، دعت فرنسا فى المباحثات الرباعية بين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا في نيويورك يوم ٩ ديسمبر ١٩٦٩ ، إلى حل الأزمة بين الأردن وإسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ وفق جدول زمنى مع تعديلات طفيفة ، على أن يكون ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة . ولكن الولايات المتحدة إعترضت على ذلك بدعوى رفض إسرائيل . وأثناء المحادثات بين الدول الأربع خلال شهري يناير وفبراير عام ١٩٧٠ ، فسر المندوب الأمريكي صيغة رودس على أنها مفاوضات مباشرة، الأمر الذى دعا وزير الخارجية المصرى آنذاك إلى إبلاغ الاتحاد السوفيتى بعدم قبول هذا التفسير وهو ما تم بالفعل. ثم وصلت المحادثات الرباعية إلى طريق مسدود فى ١٢

مارس ١٩٧٠ عندما أكد ممثلو كل من الاتحاد السوفيتى وفرنسا أن الإنسحاب ينبغي أن يكون إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧ بينما أتجه المندوب الأمريكى إلى تعليق المسألة على موضوع قطاع غزة والمناطق المنزوعة السلاح ، وإن كان قد سلم بأن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء يكون إلى حدود مصر الدولية.

وفى الوقت الذى تعثرت فيه المحادثات الرباعية فى الإتفاق على صيغة للتسوية وفقا للقرار ٢٤٢ ، بلغ الحشد المصرى على الجبهة ما يزيد على نصف مليون جندى ، وبهذا أصبحت جبهة قناة السويس واحدة من أكثر الجبهات فى العالم من حيث الكثافة ، ومضت مصر قدما فى حرب الإستنزاف ، بينما أخذت إسرائيل فى تكثيف غارات العمق ضد مصر . وفى العاشر من أبريل عام ١٩٧٠ ، بدت دلائل تحرك أمريكي جديد إزاء الأزمة ،فقد وصل إلى القاهرة »جوزيف سيسيكو« مساعد وزير الخارجية الأمريكى وطلب إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ويلاحظ أن هذه الزيارة قد جاءت فى ظروف إعلان الرئيس الأمريكي نيكسون عن تأجيل البت فى طلب إسرائيل طائرات جديدة ، بعد أن تلقت مصر دعما عسكريا من الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت . وعلى الرغم من أن الطائرات الإسرائيلية قد كثفت من غاراتها ضد القوات المصرية فى جبهة قناة السويس فى منتصف أبريل ١٩٧٠ ، الا أن الطائرات المصرية ،ووحدات من الصاعقة ، قد قامت بهجمات متتالية على القوات الإسرائيلية فى عمق سيناء وفى جنوبها .

وفى أول مايو ١٩٧٠ وجه الرئيس «جمال عبد الناصر» ، فى خطاب يوم عيد العمال نداء إلى الرئيس الأمريكى نيكسون يطلب فيه وقف الدعم الأمريكي لإسرائيل أو إعلان الولايات المتحدة عجزها عن إلزام إسرائيل بالانسحاب و الذى أشار فيه إلى أن « ... الأمة العربية ... تريد سلاما حقيقيا ولكنها تؤمن بأن السلام لا يقوم على غير العدل .... » . وبعد بضعة أسابيع من هذا النداء ، تقدمت الولايات المتحدة بخامس المبادرات التى اتسمت بها هذه المرحلة وهى المقترحات المعروفة بـ «مبادرة روجرز» فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ والتى وصفها وزير الخارجية الأمريكى بأنها تمثل الطريقة الأكثر فعالية للإتفاق على تسوية بحيث تبدأ الأطراف (أى مصر وإسرائيل ، والأردن وإسرائيل) فى العمل تحت إشراف السفير «جونار يارنج» بشأن الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وتتضمن مقترحات «روجزر» المشار إليها النقاط التالية :-

١-أن تتعهد كل من مصر وإسرائيل بإعادة وقف إطلاق النيران لمدة محدودة على الأقل .

٢- أن تتعهد كل من إسرائيل ومصر ، وأيضا إسرائيل والأردن ، بإصدار البيان التالي الذى سيكون فى شكل تقرير من السفير يارنج إلى السكرتير العام للأمم المتحدة .

إن مصر وإسرائيل أخطرتا بأنهما توافقان على :

١-حيث أنهما قد وافقتا وأظهرتا رغبتهما فى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه ، فإنهما تعينان ممثليهما فى المناقشات التى ستدور تحت إشرافي ، حسب الإجراءات وفى الأماكن التى أوصى بها ، أخذا فى الإعتبار ما يفضله كل طرف كنظام للإجراءات ووفقا للتجارب السابقة بين الأطراف .

٢-إن الهدف من المناقشات هو التوصل إلى إتفاق على إقامة سلام عادل ودائم بينهما يقوم على :

أ-الإعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل بحق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسي .

ب-الانسحاب الإسرائيلي من أراضى تم احتلالها فى نزاع ١٩٦٧ وذلك بما يتمشى مع القرار ٢٤٢ .

٣-أنه من أجل تسهيل مهمتي للتوصل إلى إتفاق كما يقرر القرار ٢٤٢ ، فأن الأطراف سوف تلتزم ، إعتبارا من أول يوليو وحتى أول أكتوبر على الأقل ، بقرارات وقف إطلاق النيران الصادرة من

مجلس الأمن.

ونلاحظ أن نص المقترحات الأمريكية المشار إليها يشير إلى «إعادة » وقف إطلاق النار ، أى أنه يوحى بأن وقف إطلاق النار الذى سيترتب على المبادرة الأمريكية ليس بالموقف الجديد وإنما هو استئناف لموقف سابق ، ويدل على ذلك ما أشارت إليه الفقرة رقم ٣ عاليه من نفس المبادرة والتى تشير صراحة إلى قرارات وقف إطلاق النار الصادرة عن مجلس الأمن ، وهى قرارات ليس لها أجل محدد كما هو معروف . هذا فضلا عن أن المدة الواردة أصلا بهذه الفقرة من المبادرة ، وهى أشهر ثلاثة تبدأ من أول يوليو حتى أول أكتوبر ١٩٧٠، ليست قاطعة لأن النص يؤكد صراحة عبارة ثلاثة أشهر «على الأقل» ، بما يطرح قضية امتداد وقف إطلاق النار التى فرضت نفسها على الموقف لمدة ملموسة كما سنرى فيما بعد كما نلاحظ ، أن نص المبادرة يشير إلى تعهدات من جانب كل من مصر وإسرائيل ، ثم كل من الأردن وإسرائيل ، وهو ما يعنى فى هذه الحالة أيضا أن المبادرة الأمريكية قد عكست رؤية الولايات المتحدة بأن الحل الشامل هو تجميع للحلول بين كل من إسرائيل والدول العربية المعنية كل على حدة . كذلك لم تتضمن المبادرة نصا صريحا على أن يكون الإنسحاب الإسرائيلي إلى حدود مصر الدولية كما كان الحال بالنسبة للمبادرة السابقة عليها ، وإن جاء الإنسحاب «من أراضى تم احتلالها فى نزاع ١٩٦٧ » فى صيغة كتلك التى وردت بنص القرار ٢٤٢ . ولم تشر المبادرة إلى إنهاء حالة الحرب كما كان الحال فى المبادرات التالية على صدور القرار ٢٤٢ والتى طرحت فى عام ١٩٦٨ ، وإنما هى أشارت إلى الاعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل بحق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسي .

على أن مبادرة روجرز «الثانية» المشار إليها قد عكست إيجابيا بعض التوجهات الرئيسية للموقف المصرى آنذاك . فالمبادرة قد جعلت المباحثات بين الطرفين تحت إشراف السفير «جونار يارنج» ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ . كما أن ما أشارت إليه المبادرة من تنفيذ للقرار ٢٤٢ «بكل أجزائه» يعكس مفهوما أقرب إلى المفهوم الذى كان وزير خارجية مصر قد طرحه قبل ذلك بعامين على ممثل السكرتير العام بأن مصر تأخذ القرار كـ«صفقة متكاملة» . أضف إلى ذلك أن الصيغة التفاوضية الواردة فى المبادرة تشير إلى «ما يفضله كل طرف كنظام للإجراءات ووفقا للتجارب السابقة بين الأطراف»، وهذا بدوره يعكس مفهوما أقرب إلى «صيغة رود » التى قبلتها مصر من قبل . ولعل هذه النقاط الثلاث كانت بين العوامل التى دعت مصر آنذاك إلى قبول هذه المبادرة .

وفى الوقت الذى قدمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية مبادرتها هذه إلى كل من مصر والأردن وإسرائيل ، فى ١٩ يونيو عام ١٩٧٠ ، سلم المشرف على رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة مذكرة رسمية الى الحكومة المصرية تتضمن توضيحات وتأكيدات إضافية على درجة عالية من الأهمية . فلقد حددت المذكرة الأمريكية ، المشار إليها ، وقف إطلاق النار بأنه « وقف كل النيران فى الأرض وفى الجو وعدم تغيير الأمر الواقع العسكري فى منطقة يتفق عليها غرب قناة السويس ومنطقة مماثلة شرق القناة » . وهنا نلاحظ أن عبارة عدم تغيير الأمر الواقع العسكرى بالإضافة إلى وقف إطلاق النار، تفتح الباب أمام تعقيدات معينة نظرا لأنها تحتمل تفسيرات واسعة مختلفة .

وأشارت المذكرة الأمريكية إلى السعي للحصول على موافقة إسرائيل على الوصول الى مفاوضات غير مباشرة لتنفيذ القرار ٢٤٢ وكذا « قبول مبدأ الانسحاب سابقا على المفاوضات» .وأضافت

المذكرة أن « حكومة الولايات المتحدة تتأهب للبقاء فى العملية بمجرد أن تبدأ المفاوضات » ، وهو ما يعنى أن ما تضمنته المبادرة من إشراف ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة على المفاوضات بين الأطراف ، لا ينفى الدور الذى يمكن أن يقوم به الجانب الأمريكي فى هذا الصدد .

وتضمنت المذكرة التى قدمت الى مصر مع « مبادرة روجرز » يوم ١٩ يونيو ١٩٧٠ نصا هاما بشأن تزويد إسرائيل بالطائرات الأمريكية يشير إلى أن الحكومة الأمريكية تضع لنفسها حدا هو ألا تتجاوز المستوى الذى تم الاتفاق عليه فى التعاقدات السابقة وذلك خلال فترة السعي لتحقيق المبادرة السلمية ، ولكن مع ربط هذا التعهد بمدى النجاح فى الجهود السلمية وبمدى فعالية وقف إطلاق النار . ونلاحظ أنه ، وإن بدا هذا التعهد مشروطا ، الا أنه يعيد إلى الأذهان ما أشار إليه « دين راسك » وزير الخارجية الأمريكي الأسبق فى مقترحاته على نظيره المصرى يوم ٢ نوفمبر ١٩٦٨ من أهمية الحد من واردات الأسلحة الى المنطقة. ومعلوم أن مصر كانت آنذاك ترفض هذه الفكرة باعتبار أنها تساعد على استقرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية فى وقت كان فيه الميزان العسكرى لصالح إسرائيل وحدها. أما فى ظروف تقديم المبادرة الأمريكية بعد ذلك بعامين ، فقد بدا أن الموقف برمته كان قائما على ميزان القوى الجوية بصفة أساسية .

وأشارت المذكرة الأمريكية صراحة إلى أن هذه المقترحات إنما تأتى «إستجابة» لنداء الرئيس « جمال عبد الناصر » الى « الرئيس نيكسون » فى أول مايو من نفس العام ، وإلى الأمل فى خلق مناخ ملائم لاستعادة العلاقات الدبلوماسية – التى كانت مقطوعة آنذاك – بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية .

ومن بين الأمور الهامة التى وردت بالمذكرة الأمريكية بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٧٠، المشار إليها ، اعتزام الولايات المتحدة آنذاك إخطار كل من الاتحاد السوفيتى والمملكة المتحدة وفرنسا بتلك المقترحات وحثهم على العمل مع الولايات المتحدة فى هذه المبادرة والسعى مع الاتحاد السوفيتى على المستوى الثنائي وأيضا من خلال مباحثات الدول الأربع الكبرى . ولقد كان هذا النص موحيا بعدم انفراد الولايات المتحدة بالتسوية والعمل على مشاركة الأطراف الدولية الكبرى آنذاك فى الترتيبات الخاصة بها ، الأمر الذى كان يتسق وتوجهات بعض الأطراف الرئيسية فى النزاع .

ومما يذكر ، بصدد هذه المذكرة الأمريكية ، أن المشرف على رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة قد أبلغ الخارجية المصرية شفاهة ، ولكن بتكليف من الخارجية الأمريكية بـ « أن الفلسطينيين يمثلون طرفا مهما ، يجب أن تؤخذ اهتماماته فى الحساب عند أى تسوية »، وهى عبارة توحي بأن التعامل مع المشكلة الفلسطينية لم يعد تعاملا مع مشكلة لاجئين ، كما كان الحال فى المبادرات السابقة ، وإنما هى مشكلة شعب من شعوب المنطقة له أمانيه واهتماماته المشروعة .

تلك هى عناصر أهم المبادرات السلمية الخمس ، بل وأهمها على الإطلاق ، التى تم طرحها خلال حرب الاستنزاف . والمشاهد لأحداث هذه الفترة ، يلاحظ أن أكثر من أربعين يوما قد إنقضت ما بين تقديم الولايات المتحدة لهذه المبادرة وقبول مصر لها يوم ٢٢ يوليو ١٩٧٠. ففي هذه الأثناء ، أدخلت مصر مجموعة صواريخ جديدة الى منطقة القناة ، وأجرت مشاورات على مستوى القمة مع الاتحاد السوفيتى تسلمت فى أعقابها صواريخ وأسلحة جديدة . وبعد زيارة الرئيس جمال عبد الناصر الى موسكو فى ٣٠ يونيو ١٩٧٠ بدت الأيام القليلة التالية عليها وكأنها « موسم » إسقاط الطائرات الفانتوم الأمريكية . وبعد إعلان مصر قبول مبادرة روجرز بأسبوع واحد، أعلنت إسرائيل قبولها للمبادرة فى ٣١ يوليو عام ١٩٧٠ ، وكانت هذه هى المرة الأولى التي تقبل فيها إسرائيل

مبادرة سلمية منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، وبذا لاحت فى الأفق بارقة أمل فى أول تسوية سلمية للنزاع فى الشرق الأوسط .

وفى هذا الإطار ، تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل على أن يبدأ سريانه اعتبارا من الثامن من أغسطس ١٩٧٠ ، وبذا وضعت حرب الاستنزاف أوزارها ، وانتهت المرحلة الأولى من الجهود الدولية عقب حرب ١٩٦٧ ، وبات السؤال مطروحا: أتأتي الجهود الدولية فى المرحلة القادمة بالسلام، أم بحرب أخرى ؟ .

وجاء صباح الثامن من أغسطس عام ١٩٧٠ بوقف لإطلاق النار لمدة أشهر ثلاثة انتهت فى السابع من نوفمبر من نفس العام ، وذلك حتى تبدأ جهود التسوية على النحو المشار إليه فى مقترحات روجرز والمذكرة الأمريكية المقدمة إلى مصر يوم ١٦ يونيو ١٩٧٠ . بعبارة أخرى، توقفت الأداة العسكرية عن القتال كى تتولى الجهود الدبلوماسية الصرفة عملية التسوية السلمية . وكما سنرى أصبحت هذه هى السمة المميزة لهذه المرحلة خلافا للمرحلة السابقة عليها والتى اتسمت بعمل الأداتين معا الدبلوماسية والعسكرية على نحو متزامن .

ولم تمض أيام قليلة على سريان اتفاق وقف إطلاق النار حتى بدأت الاتهامات الإسرائيلية لمصر بانتهاك الاتفاق ، وتلتها مذكرة أمريكية رسمية بنفس الاتهامات ، وقامت مصر بتقديم مذكرة مضادة تشير إلى الانتهاكات الإسرائيلية لوقف إطلاق النار . وهنا بدأت الظلال الكئيبة تنعكس على احتمالات التسوية التى لاحت فى الأفق منذ أسابيع قليلة . فلقد تصاعد القتال بين الجيشين الأردني والمقاومة الفلسطينية فى الأردن ، الدولة العربية الوحيدة آنذاك الى جانب مصر التى قبلت القرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز . واستغرق الأمر طيلة شهر سبتمبر تقريبا بجهود خارقة من الرئيس جمال عبد الناصر انتهت بوقف إطلاق النار فى الأردن يوم ٢٧ سبتمبر ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر فى اليوم التالى مباشرة. وبعد يومين من وفاة الرئيس عبد الناصر ، قرر مجلس الدفاع الوطنى فى مصر مد وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى ، أى حتى السابع من فبراير عام ١٩٧١ ، ولكن جهود السفير يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ ، ومعها مبادرة روجرز ، أخذت فى التعثر مرة أخرى . ففي أكتوبر ، دعا السكرتير العام للأمم المتحدة وزراء خارجية الدول الأربع الكبرى إلى إجتماع فى نيويورك يستهدف إصدار بيان باستئناف السفير «جونار يارنج» لمهمته وفقا لمبادرة روجرز ، مع تجديد وقف إطلاق النار . غير أن هذه المحادثات لم تسفر عن محصلة محددة بسبب الاقتراح الأمريكى آنذاك أن يكون وقف إطلاق النار بغير أجل مسمى ، وهو أمر لم يكن من المقصود أن تقبله مصر .

وفى محاولة لدفع عملية التسوية الشاملة مرة أخرى ، توجهت الدبلوماسية المصرية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أمكن استصدار قرار الجمعية فى الخامس من نوفمبر عام ١٩٧٠ ، الذى دل على تأييد الرأى العام العالمي آنذاك للمطالب العربية العادلة . وقد تضمن هذا القرار الهام العناصر التالية :

١-التنديد باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيو ١٩٦٧.

٢- التأكيد على أنه لا يجوز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وضرورة إعادتها .

٣-الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وضرورة احترامها بوصفها أمرا لا يمكن الاستغناء عنه لإقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط.

٤-التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وإنهاء حالة الحرب.
٥- المطالبة بمد فترة وقف إطلاق النار لثلاثة أشهر أخرى .
٦- مطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريرا خلال شهرين عن جهود السفير «جونار يارنج» ممثله الخاص المعنى بالقرار ٢٤٢ .

ولقد حفلت تلك المرحلة التالية على حرب الاستنزاف ، كالمرحلة السابقة عليها ، بخمسة مقترحات ومبادرات سلمية للتسوية على أساس القرار ٢٤٢ . ففي أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر عام ١٩٧٠ ، أطلت فكرة إعادة فتح قناة السويس برأسها على آفاق التسوية ، عندما أعلن «موشى ديان» وزير الدفاع الإسرائيلي إقتراحا بإنسحاب إسرائيل جزئيا شرق قناة السويس لمسافة تتراوح ما بين ثلاثين وأربعين كيلومترا ، وذلك فى مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة العالمية .

ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يطرح فيها اقتراح بإنسحاب إلى نطاق محدود شرق قناة السويس فكما رأينا ، كان هناك اقتراح سوفيتي فى أواخر ديسمبر عام ١٩٦٨ يقضى بإنسحاب إسرائيل إلى مسافة أربعين كيلو مترا شرقى قناة السويس ، ولكن جاء ذلك كجزء من انسحاب شامل يتم بعد شهر واحد من المرحلة الأولى للانسحاب ، وهو الأمر الذى لم يرد صراحة فى مقترحات موشى ديان ، ومن ثم أعلنت مصر رفضها لهذه المقترحات فى ١٦ ديسمبر من نفس العام الذى انقضى دون أن تسفر الجهود الدولية عن مبادرات جديدة دولية مقبولة أو تحريك مبادرات سابقة متفق عليها .

ومما يذكر ، فى هذا الصدد ، انه جرت مباحثات هامة فى موسكو مع الاتحاد السوفيتى يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٧٠ اقترحت مصر خلالها فكرة العمل على استصدار قرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة نظرا لاستمرار إسرائيل فى احتلالها للأراضي العربية منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، فى نفس الوقت الذى بدا فيه أن الجانب السوفيتى لم يكن يحبذ آنذاك القيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق .

ومع بداية عام ١٩٧١ ، حركت مصر إقتراحا جديدا خاصا بالضمانات اللازمة للتسوية السلمية وفقا للقرار ٢٤٢ ، إذ كان وزير الخارجية المصرى قد أقترح آنذاك تشكيل قوة من الدول الكبرى لضمان أمن إسرائيل وأمن الدول العربية أيضا ، وافق عليها الاتحاد السوفيتي وأبدى استعداده للمساهمة فى هذه القوة ، ثم وافق على الاقتراح الدول الأربع الكبرى وكذا إيطاليا بوصفها أحد الأطراف الهامة المعنية بتسوية الأزمة فى الشرق الأوسط

وقد تضمن اقتراح وزير خارجية مصر المشار إليه العناصر التالية :
١- أن يصدر مجلس الأمن قرارا بتشكيل هذه القوة.
٢- أن تكون مهمة هذه القوة قتالية وليس مجرد رقابية .
٣- أن تتمركز هذه القوة فى نفس أماكن تواجد قوة الطوارئ الدولية قبل يونيو ١٩٦٧ .
٤- أن يكون تمركز هذه القوة على جانبي الحدود .
٥- لا يجوز لأي دولة أن تطلب إلغاء مهمة تلك القوة إلا بقرار من مجلس الأمن.
٦- يتفق على إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود بشكل متساو وفى جميع الجهات.
٧- تبدأ مهمة القوة المشار إليها بمجرد أن تعود إسرائيل الى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧. وقد قدم وزير الخارجية المصرى هذه المقترحات رسميا إلى جونار يارنج ممثل السكرتير العام للأمم

المتحدة المعنى بالقرار ٢٤٢ ، ولكن كان مآلها الرفض من الجانب الإسرائيلي الذى اكتفى آنذاك بما أعلنه «موشى ديان» ، كما سلفت الإشارة ، من انسحاب جزئي شرقي قناة السويس ، وأفكار أخرى طرحتها إسرائيل فى ٩ يناير ١٩٧١ تمس سيادة مصر فيما يتصل بالتزاماتها العربية الرئيسية .

ونلاحظ هنا أن مقترحات وزير خارجية مصر آنذاك الخاصة بالضمانات كانت بمثابة صيغة عملية لتنفيذ مفهوم « الحدود الآمنة » الذى نص عليه القرار ٢٤٢ ، ولكن دون مساس بسيادة الأطراف ، وبما ينتفى معه أى مبرر لإدخال تعديلات على الحدود بدعوى الأمن ، الأمر الذى كان يمثل بحق إضافة هامة إلى مفهوم القرار ٢٤٢ وخطوة - لو أخذ بها- لقصرت المسافة نحو التسوية الشاملة.

وفى الرابع من فبراير ١٩٧١ أعلن الرئيس « أنور السادات » ، فى خطاب له أمام مجلس الشعب ، عن مبادرة مصرية جديدة عناصرها كما يلي :

١-انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس خلال فترة وقف إطلاق النار (أى خلال شهر واحد).

٢-يكون ذلك الانسحاب بمثابة مرحلة أولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن .

٣-أن مصر على استعداد للبدء فورا فى تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد الدولي إذا تحقق ذلك خلال الفترة التى حددناها . أضاف الرئيس السادات، فى خطابه المشار إليه ، أن هذه المبادرة تساعد السفير يارنج فى الاتفاق على إجراءات محددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن .

ونلاحظ على تلك المبادرة التى أعلنها الرئيس أنور السادات آنذاك أن طرحها لم يبد متعارضا مع التحركات الأخرى ، بدليل أن الرئيس السادات قد أشار فى بداية توليه لهذه المبادرة إلى أن مصر تضيف إلى كل الجهود الدولية المبذولة من أجل السلام مبادرة مصرية جديدة . كما أن الرئيس السادات ، وإن أستخدم عبارة الانسحاب الجزئي صراحة ، الإ أنه لم يتركها عن إطلاقها وإنما و وصفها بأنها مرحلة أولى ترتبط بجدول زمنى لتنفيذ القرار ٢٤٢. ونحن نعلم أن فكرة الجدول الزمنى قد طرحتها مصر أصلا على السفير جونار يارنج فى أكتوبر ١٩٦٨ ، ثم طرحها وزير الخارجية الأمريكى روجرز فى مقترحاته الأولى إلى مصر عام ١٩٦٩ ، وبديهي أنه لاتوجد جداول زمنية بغير مراحل زمنية يتفق عليها .

أضف إلى ذلك أن إستعداد مصر لتطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية، وأن جاء على نحو يوحى بالعجلة الفورية ، الإ أنه جاء أيضا مشروطا صراحة بالانسحاب الجزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي من قناة السويس من ناحية ، واعتبار ذلك مرحلة أولى على طريق جدول زمنى يوضع لتنفيذ القرار ٢٤٢ من ناحية أخرى . فلقد أستخدم الرئيس عبارة ... وإذا تحقق ذلك خلال الفترة التى حددناها ، ويعنى بذلك فترة الثلاثين يوما التى حددها الرئيس لمد العمل بوقف إطلاق النار .

ولقد كان طرح المبادرة المصرية مقترنا بوقف إطلاق النار مؤشرا هاما على أن مصر لاترى جدوى من مد العمل بوقف إطلاق النار بغير أن يكون ذلك فى إطار جهود تبذل من أجل التسوية . ويدل على ذلك قول الرئيس فى ، بداية مبادرته ، أن مصر تعتبر العمل بمقتضاها (أى بمقتضى المبادرة) مقياسا حقيقيا للرغبة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وبعد أيام ثلاثة من إعلان الرئيس السادات عن هذه المبادرة ، تقدم السفير جونار يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بمشروع

جديد لتنفيذ القرار ٢٤٢ بعد أن لقى تشجيعا من الدول الأربع الكبرى ، وذلك فى الثامن من فبراير عام ١٩٧١ ، يتضمن عنصرين رئيسيين:

١-تعلن إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية ، وتنسحب أيضا من قطاع غزة ليعود الوضع فيه الى ما كان عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧ .

٢- تتعهد مصر، فى مقابل ذلك ، بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص على:

أ- إنهاء حالة الحرب .

ب- إعترافها (أى مصر) بحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها.

ج-العمل على منع أى أعمال عدوانية من أراضى كل دولة ضد الأخرى.

د- عدم تدخل أى طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر.

هـ-حماية حرية الملاحة فى مضيق تيران بناء على ترتيبات خاصة بالنسبة إلى شرم الشيخ .

ونلاحظ أن هذا المشروع ، وإن لم يشر صراحة إلى مبادرة روجرز المقدمة إلى مصر والأردن فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ ، إلا أنه تضمن العنصرين الرئيسيين فى تلك المبادرة وهما الانسحاب الإسرائيلي وإنهاء حالة الحرب . غير أنه ، بينما أشارت مبادرة روجرز إلى الانسحاب من أراضى احتلتها القوات الإسرائيلية فى النزاع الأخير عام ١٩٦٧ ، جاءت مبادرة يارنج الأخيرة بمفهوم أفضل وأقرب إلى مبادرة روجرز الأولى عام ١٩٦٩ من حيث الإشارة الى الانسحاب إلى حدود مصر الدولية « فضلا عن قطاع غزة .

كذلك نلاحظ أنه بينما اكتفت مبادرة روجرز فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ بالإشارة إلى الاعتراف المشترك بين كل من مصر وإسرائيل وبحق كل منهما فى السيادة والاستقلال السياسي ، نصت مبادرة يارنج فى ٨ فبراير عام ١٩٧١ على تعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل .. ، ولربما كانت هذه هى المرة الأولى التى ترد فيها صراحة عبارة اتفاق سلام حيث كانت المبادرات السابقة تكتفى بكلمة اتفاق أو وثيقة يوقعها الطرفان أو الأطراف.

ونلاحظ ، أيضا ، أن مبادرة يارنج هذه قد أشارت الى تعهدات بين الجانبين المصرى والإسرائيلي دون اشارة - فيما يبدو - الى تعهدات موازية بين إسرائيل وأطراف عربية أخرى ، فيما بدا للبعض آنذاك بأن قبول مصر للمبادرة فى فبراير عام ١٩٧٠ يعد بمثابة قبول للحل المنفرد ، على أن وزير خارجية مصر آنذاك قد أوضح الموقف بقوله أن تلك المبادرة كانت صادرة من ممثل الأمم المتحدة تنفيذا للقرار ٢٤٢ ، وبما أن القرار ينص على الحل الشامل فى كافة الجبهات ، فان ممثل السكرتير العام لا يستطيع أن يتوقف عند الحل مع مصر وحدها ، وإنما سيصبح لزاما عليه أن ينتقل بعد ذلك الى الجبهات الأخرى ويطبق نفس المبادئ التى طبقت فى الجبهة المصرية الإسرائيلية .

وتدلنا هذه الملاحظات على أن قبول مصر لهذه المبادرة ، وإبلاغها السكرتير العام بذلك ، إنما هو يدل على أن التحرك الدبلوماسي المصرى قد بلغ أكثر درجات المرونة آنذاك، خاصة إذا ما أخذنا بالحسبان ما اقترحه الرئيس السادات قبل هذه المبادرة بقليل من انسحاب جزئى لفتح قناة السويس على أساس جدول زمنى بالانسحاب الشامل ، وما اقترحه وزير الخارجية المصرى من تواجد قوة دولية لضمان أمن أطراف التسوية ، وفقا للقرار ٢٤٢.

ومع كل ذلك ، أعلنت الحكومة الإسرائيلية فى ٢٩ فبراير عام ١٩٧١ رفضها لمبادرة يارنج ومرة أخرى ، خلال أقل من خمسة أشهر ، تحطمت الجهود الدولية السلمية على صخرة الرفض الإسرائيلي

وبدأ الطريق نحو تنفيذ القرار ٢٤٢ أكثر وعورة ، من ذى قبل. وهنا أعلنت مصر ، فى السابع من مارس عام ١٩٧٠ ، عدم العمل بوقف إطلاق النار ، وكان ذلك يعنى أن خيار العمل العسكري على جبهة قناة السويس قد أصبح واردا مرة أخرى.
وبعد حوالي ثمانية أسابيع من القرار المصرى بعدم مد العمل بوقف إطلاق النار، وصل الى القاهرة وزير الخارجية الأمريكى ويليام روجرز يوم ٤ مايو عام ١٩٧١ مشيرا الى أن مهمته هى التوفيق بين الطرفين المصرى والإسرائيلي، والى أن العناصر الأربعة الرئيسية التي ينبغي الاتفاق عليها هى : وقف إطلاق النار، وإعادة فتح قناة السويس للملاحة ، والانسحاب الإسرائيلي ، وارتباط الاتفاق بالتسوية النهائية .
وقد أوضح وزير الخارجية المصرى لنظيره الأمريكى آنذاك ، أن الانسحاب الإسرائيلي لابد وأن يتحقق على مرحلتين :
١- الانسحاب إلى خط العريش - رأس محمد ، وعبور القوات المصرية الى شرق قناة السويس ، وبدء تطهير القناة .
٢- الانسحاب إلى ما وراء الحدود الدولية وقطاع غزة فى تاريخ محدد ، وفتح القناة للملاحة. وكان من الواضح من هذا الطرح أنه يعكس مزيجا من مبادرة الرئيس السادات ومبادرة يارنج المشار إليهما.

وتعقيبا على ذلك ، طرح وزير الخارجية الأمريكى المبادئ التالية إطارا للموقف الأمريكى:
١- لا ضم للأراضي بالقوة مع الأخذ بجوانب الأمن فى الحسبان.
٢- مراعاة التوازن فى التسليح بين إسرائيل والدول العربية.
٣- اهتمام الولايات المتحدة بالتوصل الى اتفاق مرحلي ، إذا اعتبرته مصر وإسرائيل خطوة نحو تنفيذ القرار ٢٤٢ كاملا.
٤- عدم وضوح هدف القرار ٢٤٢ بالنسبة الى إسرائيل ومصر ، والأمل فى إمكان الاتفاق على شئ بين التفسيرين الإسرائيلي والمصري.
٥- استعداد الولايات المتحدة لأن تلعب دورا بناءا إذا طلبت مصر منها ذلك.
٦- أنه فى غياب الوجود العسكري السوفيتي فى مصر ، فانه قد يمكن للإدارة الأمريكية التصرف بطريقة مختلفة .
ونلاحظ أنه هذه النقاط التى طرحها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ، فضلا عن محاولتها إضفاء الغموض على القاعدة الأساسية للتسوية وهى القرار ٢٤٢ ، فهي لا تشير صراحة الى الانسحاب من الأراضى التى احتلتها القوات الإسرائيلية فى يونيو عام ١٩٦٧ ، أو إلى حدود مصر الدولية ،ومن ثم فهي أقل بكثير مما ورد فى مبادرتيه السابقتين ، فضلا عن المبادرة الأخيرة للسفير جونار يارنج التى جاءت فى أعقاب مبادرة الرئيس السادات المشار إليها .
وقد تأكد تعثر الجهود السلمية بعد ذلك عندما عاد الى القاهرة يوم ٩ مايو ١٩٧١ جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ، ومعه وجهة النظر الإسرائيلية التى تلخصت فى النقاط الست التالية :
١- الاتفاق حول إعادة فتح قناة السويس دون ارتباط بالانسحاب النهائي.
٢- وقف دائم لإطلاق النار.
٣- رفض عبور القوات المصرية الى شرق القناة .

٤- الاحتفاظ بمدنيين إسرائيليين في تحصينات خط بارليف بعد الانسحاب.
٥- مرور السفن والبضائع الإسرائيلية عبر القناة عند فتحها للملاحة .
٦- عمل ترتيبات مصرية إسرائيلية مشتركة واستبعاد دور الأمم المتحدة . وكان من الطبيعي أن ترفض مصر آنذاك هذه المقترحات الإسرائيلية ، أو أن إسرائيل كانت تعلم أنها تقدم ما سوف ترفضه مصر . فلقد تمسكت مصر بثلاث نقاط هى :
أ-ربط الحل الجزئي بانسحاب إسرائيل الى حدود مصر الدولية.
ب- عبور القوات المصرية قناة السويس واحتلال خط شرق الممرات.
ج- تحديد وقف إطلاق النار بستة شهور يقوم خلالها السفير جونار يارنج بوضع برنامج زمنى لتنفيذ قرار مجلس الأمن على جميع الجبهات العربية.

ومع تعثر الجهود الدبلوماسية على هذا النحو مضت السياسة المصرية قدما فى استجلاء آفاق التسوية من أجل تنفيذ القرار ٢٤٢ ، فى الوقت الذى بدا فيه التركيز من الأطراف الدولية الكبرى على مد العمل بوقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى ، والرغبة فى استبعاد أى عمل عسكري على نطاق واسع على الأقل من جانب مصر .

ففي السابع من أكتوبر عام ١٩٧١ اقترحت الولايات المتحدة ما أسمته بال مباحثات عن قرب مع إسرائيل بمساعدة منها . ولقد حدد الرئيس السادات موقف مصر منها من حيث المضمون ، بالنقاط التالية :

١-رفض أن تسمى الاتفاقية ، اتفاقية قناة السويس واقترح بدلا من ذلك تسميتها اتفاقية مرحلية مع الربط بينها وبين التسوية الشاملة .
٢-أن يتم الانسحاب الإسرائيلي إلى شرق المضايق ، ولذا فإن الانسحاب الى مسافة ١٥- ٣٠ كيلو مترا غير مقبول.
٣- الموافقة على وقف إطلاق النار لمدة ستة أشهر يقوم خلالها السفير يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بمهامه ، مع إستعداد مصر لمد هذه المدة مرتين كل منهما ثلاثة أشهر.
٤- الموافقة على ترتيبات رقابة تنظمها الأمم المتحدة .
٥- ضرورة عبور قواتنا لقناة السويس.
٦- استخدام سفن إسرائيل للقناة يرتبط بتنفيذها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .
٧- موافقة مصر على دور أمريكي للتوصل إلى الاتفاقية المرحلية .

وجاء الرد الإسرائيلي ، فى إطار تلك المباحثات عن قرب متضمنا النقاط التالية:
١-تتعهد مصر بإعادة فتح قناة السويس خلال ستة شهور من توقيع الاتفاق المرحلي لجميع السفن بما فيها السفن التى ترفع العلم الإسرائيلي .
٢- وقف إطلاق النار لمدة غير محدودة.
٣- انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خطوط جديدة طبقا لما يتفق عليه .
٤- يمكن لبعض المدنيين المصريين عبور القناة اتصالا بعملية فتحها .
٥- لن يسمح لأي قوة عسكرية مصرية نظامية أو غير نظامية بعبور القناة .
٦- تتعهد مصر بتخفيض قواتها العسكرية على الضفة الغربية للقناة.
٧- النص على إجراءات محددة تماما لاحترام مختلف الأطراف لهذا الاتفاق.

٨- لا تعد الخطوط التى يتم الانسحاب إليها حدودا نهائية لإسرائيل وإنما سوف تحددها اتفاقية السلام فيما بعد.
٩- لا يمنع توقيع الاتفاق من متابعة المفاوضات مع مصر والدول العربية الأخرى تحت إشراف السفير « يارنج » من أجل التوصل الى تسوية نهائية للنزاع.

وكان من الواضح أن النقاط الإسرائيلية المشار إليها لن تكون موضع أى قبول من الجانب المصرى ، وإلا لأصبحت مصر للقناة ، لا القناة لمصر . وبذا أصبح طريق عام ١٩٧١ هو طريق المبادرات السلمية لتنفيذ القرار ٢٤٢ . وبات واضحا ، أمام تعثر الجهود الدولية على صخرة الرفض الإسرائيلي المتواصل أنه لم يبق أمام مصر سوى قرار الحرب لاستعادة سيناء والأراضي العربية المحتلة تحقيقا للشعار الذى عملت به منذ ٩ يونيو ١٩٦٧ وهو « إزالة آثار العدوان » .

ومنذ ذلك الوقت ، لم يعد العمل الدبلوماسي بديلا للعمل العسكري على طريق البحث عن التسوية السلمية ، وإنما هو أصبح الأداة التمهيدية لهذا العمل ، سواء عن طريق العلاقات مع الدول الكبرى لاستجلاب السلاح استعدادا للمعركة وحشد التأييد الأدبي والمعنوي اللازم للعمل العسكري من الدول الأوروبية ، والدول الأفريقية ، ودول عدم الانحياز ، وبلدان العالم الثالث قاطبة .

واتجهت مصر طوال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ الى تعبئة قواها ، وقوى الوطن العربى وموارده الاستراتيجية الهائلة ، من أجل تنفيذ قرار الحرب ، ولكن دون أن تترك باباً أمام التسوية السلمية إلا وطرقته سواء عن طريق الاتصالات بمستشار الرئيس الأمريكى للأمن القومي فى ذلك الوقت ، أو الجهود المتصلة فى مجلس الأمن والتى انتهت بالفيتو الأمريكى فى يوليو عام ١٩٧٣ ضد مشروع قرار لم يستهدف سوى وضع القرار ٢٤٢ الصادر عن نفس المجلس موضع التنفيذ .

ولقد شهد عام ١٩٧٣ ، الى جانب ذلك ، محاولة أخيرة من جانب « ويليام روجرز » وزير الخارجية الأمريكى ، لجمع أشلاء المبادرات السلمية المتناثرة على ضفتي قناة السويس. ومع ذلك استمر الموقف الإسرائيلي على ما هو عليه ، فيما وصف تقليديا آنذاك بأنه حالة اللاسلم واللاحرب ، وهى الحالة التى تبددت بالهجوم المصرى يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ ، لتنفيذ قرار مجلس الأمن، الذى قيل وقت صدوره أن تنفيذه لن يستغرق سوى ستة أشهر بينما انقضت ست سنوات دون أن يجد سبيله الى التنفيذ .

تلك هى بعض وقائع رحلة ما يزيد على ألفى وثلاثمائة يوم قطعتها الجهود الدولية منذ انتصب قرص الشمس الحارقة فى سماء الخامس الأسود من حزيران عام ١٩٦٧ وحتى غربت ظلماته يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣ . وإذا ما كان علينا أن نحدد مغزى هذه الأيام ، بما حفلت به من جهود دولية ، لحاضرنا ومستقبلنا ، فان هذا المغزى يتلخص فى دروس ثلاثة :

الدرس الأول،هو أن الإلمام الدقيق ، بوقائع هذه الفترة هو رصيد لا غنى عنه لمسيرة السلام فالكثير من المبادرات السلمية المطروحة اليوم تمتد بجذورها الى تلك الحقبة الهامة من تاريخنا المعاصر .

والدرس الثاني ، هو أن الجهود الدولية لا تثمر من غير جهود وطنية ، فالجهود الوطنية هى التى تحرك الجهود الدولية والعكس غير صحيح، خاصة وأن المجتمع الدولي لا يزال بحاجة الى المزيد من الارتقاء فى مواجهة الأزمات الدولية المختلفة . أما الدرس الثالث ،فهو أن الأداة العسكرية والأداة الدبلوماسية ليستا إلا وجهين لعملة واحدة فى أى منظور سليم فى السياسة الخارجية فى تعاملها مع الجهود الدولية أيا كانت أطرافها .

المراجـــع

١-مـذكـرات مـحـمـود رياض (١٩٤٨ ـ ١٩٧٨) البـحث عن السـلام والصـراع فى الشـرق الأوسط القاهرة : دار المستقبل العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ .

٢-مـذكرات مـحـمود رياض (الجزء الثـالث) - أمريكا والعـرب ، القـاهرة : دار المسـتـقبل العـربى، الطبعة الأولى ١٩٨٠ .

٣-محمد حافظ إسماعيل . أمن مصر القومي فى عصر التحديات . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ .

٤-وليام ب . كوانت ، عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربى الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ (الترجمة العربية) القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤.

٥-«قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بشأن الموقف فى الشرق الأوسط» ، بحث للملحق الدبلوماسي محمد عز الدين عبد المنعم ، معهد الدراسات الدبلوماسية، القاهرة سبتمبر ١٩٦٩ .

٦-د. عائشة راتب الجوانب القانونية للنزاع العربى الإسرائيلي القاهرة الأنجلو ١٩٦٩ .

7 - The Arab_Israeli War and International Law , Comment, in Harvard Law Journal, Vol. 9, No., 2, Spring 1968. pp. 238_279.

8_Vernier, Bernard, òLes Deux Grandes et le conflit Israelo_Arabe, Revue Francaise de Science politique, òVol.xlx .Numero 6, December 1969

٩-«حدود مصر الشرقية» ، محاضرة للسكرتير الأول د. محمد عز الدين عبد المنعم بالجمعية المصرية للقانون الدولى ، القاهرة مارس ١٩٨٣ .

التعقيب على الورقة الأولى

أ.د / أحمد فتحي سرور

رئيس مجلس الشعب المصرى

يسعدني أن اشترك في مناقشات المحور السياسي لندوة أكتوبر.وقد عرض السيد السفير محمد عز الدين ورقة العمل الذي تقدم بها سيادته والتي أوضحت بكل جلاء خطوات الدبلوماسية المصرية والجهود الدولية من اجل مواجهة عدوان يونيو ١٩٦٧ وكيف أن نصر أكتوبر العظيم قد مكّن مصر من تحقيق أهدافها السياسية.دوري كمعلق يقتصر على تعميق بعض الموضوعات التي يثيرها هذا العرض القيم الذي تقدم به السيد السفير،الذي يستعرض فيه الجهود الدولية في هذه المرحلة وما انتهت اليه في ضوء نصر أكتوبر . وسوف أركز تعليقي على ثلاثة موضوعات:

الموضوع الأول : حرص مصر على الشرعية الدولية.

الموضوع الثاني : فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها

الموضوع الثالث : دور الأمم المتحدة والجهود الدولية ليس كافياً ، بل لابد من الإرادة الوطنية لتحقيق السلام.

أما الموضوع الأول ،وهو الشرعية الدولية فإنه بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ وقبول مصر لقرار مجلس الامن ٢٤٢ ثم مبادرة روجرز الخامسة يبدو واضحاً أن مصر تحظى بمصداقية كبرى لأن المبادئ التي أوردها قرار ٢٤٢ ومبادرة روجرز الخامسة تتفق مع مبادئ القانون الدولي التي تسلم بها مصر وهى احترام استقلال كل دولة واحترام الاستقلال السياسي وان تكون هناك حدود آمنة ، وأيضا عدم جواز التوسع الإقليمي وإنهاء حالة الحرب وفقا لهذه المعايير. كل هذا أمر مسلم به و يتفق مع الشرعية الدولية ،حيث رفضت مصر أيضا تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين،هذه كلها مبادئ آمنت بها مصر فكان قبولها لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ليس قبول المنهزم في حرب ولا قبول الخاضع وإنما

قبول من يؤمن بمبادئ القانون الدولي التي تؤمن بها مصر والتي استمرت أمينة محافظة عليها حتى اليوم. ولهذا فإن رفض مصر لكافة الجهود الدولية التى بذلت سواء على يد الإتحاد السوفيتى أو على يد الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الوقت،كان رفضا منطقيا لأن كافة هذه الجهود وهذه الاقتراحات لم تكن كافية في حد ذاتها وأثبتت اسرائيل تعنتها ورفضها لمبادئ القانون الدولي عندما رفضت مهمة مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة دكتور يارنج وكان رفضها نتيجة إيمانها بضم الأراضي والتوسع الإقليمي إلى غير ذلك من مبادئ لا يقرها القانون الدولي .

إذن القضية الأولى أن قبول مصر لقرار مجلس الأمن هو قبول من يؤمن بالشرعية الدولية وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الأخير الصادر في ١٩٧٠ لأن قرار مجلس الأمن كان للأسف الشديد ينص على مشكلة اللاجئين، أما قرار نوفمبر ١٩٧٠ فقد نص على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني (قرار الأمم المتحدة) .هذا كان بناء على التحرك الدبلوماسي المصري لكي تغير عبارة اللاجئين الفلسطينيين التي وردت في قرار ٢٤٢ وتحولت القضية منذ ذلك الوقت إلى قضية شعب فلسطين وليس قضية لاجئين فلسطينيين.هذه النقطة الأولى التي أود أن أسجلها كتعليق وهى محافظة مصر على الشرعية الدولية منذ البداية.

أما الموضوع الثاني، فيتعلق بالجهود الدولية عقب حرب يونيو١٩٦٧ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣،لا يمكن أن نقيم هذه الجهود الدولية من غير ان نعرف المناخ الذي كان موجودا في ذلك الوقت .مصر في هذا الوقت لم تكن لها علاقة طيبة بالولايات المتحدة الأمريكية ، مصر كانت علاقتها قوية مع الاتحاد السوفيتي ثم تكدرت علاقتها به بعد طرد المستشارين الروس ،وكانت علاقة مصر الدبلوماسية مقطوعة بألمانيا وبريطانيا .هذا هو المناخ الدولي الذي كانت تعيش فيه مصر بعد حرب يونيو ١٩٦٧، و رغم أن هذا المناخ الدولي ليس مواتياً، فلا الاتحاد السوفيتي على علاقة كاملة مع مصر بعد كل هذا ، ولا الولايات المتحدة الأمريكية ولا بريطانيا ، رغم هذا فإن التصميم المصري وعدم الخضوع المصري والقوة المصرية وقوة الدبلوماسية المصرية أدت إلى الحفاظ على الشرعية الدولية ورفض كثير من المقترحات التي قدمت والتي لا تتفق مع الشرعية الدولية .وهذا يبين بحق أن مصر كانت قوية بمبادئها لأنه في أحلك الظروف ، هزيمة في يونيو ١٩٦٧. ظروف دولية غير مواتية،رغم هذا فإن التصميم المصري كان قوياً واستطاع أن يصل إلى ما وصلت إليه على يد الأمم المتحدة ثم توج ذلك بنصر أكتوبر.

إذا ما نظرنا في نطاق الجهود الدولية إلى دور الأمم المتحدة فإننا نخطئ إذا اعتقدنا أن الأمم المتحدة يمكن أن تحل كل شئ ، فالأمم المتحدة تعبئ الجهود الدولية، وتعبئ الرأي العام العالمي فهي لا يمكن بذاتها أن تقدم الحلول طالما لم تكن الدولة إرادة ولم تكن الدولة بقادرة أن تنفذ وتحقق إرادتها فإن الأمم المتحدة لا يمكن أن تفعل كل شئ.لقد وجدنا إسرائيل تنسف مهمة يارنج ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة ونجد أن أزمة الشرق الأوسط تجمدت بسبب فشل الجهود الدولية من الاتحاد السوفيتي و من الولايات المتحدة الأمريكية ووجدنا أنه رغم قرار ٢٤٢ ثم قرار الأمم المتحدة سنة ١٩٧٠ إسرائيل مصممة على التوسع وضم الأراضي ، فكانت إسرائيل تريد إعادة فتح القناة دون ارتباط بالانسحاب النهائي وجاء الفيتو الأمريكي في يوليو ١٩٧٣ قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد مشروع قرار لا يستهدف سوى وضع قرار ٢٤٢ موضع التنفيذ .ومن هذا يتبين أن الأمم المتحدة لا ينبغي الارتكان إليها وحدها لكي تحقق الهدف المطلوب .ونحن لا نهوّن من دور الأمم المتحدة لأنها تعطي تأييداً من المجتمع الدولي وتمنح مناخا طيبا وتعمق مبادئ القانون الدولي التي يمكن الارتكاز عليها

في أي تحرك تعاهدي أو تحرك حربي .إلا أنه لا يمكن الارتكاز على الأمم المتحدة أن تضع كل الحلول .

أما الموضوع الثالث، فيتعلق بمدى قدرة إسرائيل في ظل هزيمة الدول العربية في يونيو ١٩٦٧، وفي ظل فشل الجهود الدولية في حل الأزمة وفي ظل مناخ دولي غير موات لمصر، أن تحقق أهدافها؟ الإجابة بالنفي.

إن إسرائيل كان لها هدفان واضحان ،الهدف الأول :هو التوسع الإقليمي وضم أراضى بالقوة ، الهدف الثاني:هو تحويل قضية فلسطين إلى قضية لاجئين. فهل استطاعت إسرائيل أن تحقق هذين الهدفين؟ في ضوء هذا التقييم يمكن أن نبين هل انتصرت أم انهزمت في حرب ١٩٦٧؟

بالنسبة للمشكلة الأولى وهى أنها تريد أن تتوسع وتضم الأراضي،واضح من رسالة وزير خارجية إسرائيل في ٢ أبريل ١٩٦٩ إلى ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة دكتور يارنج أن وزير خارجية إسرائيل يربط بين السلام والحدود المتفق عليها وينكر وجود حدود بين إسرائيل وبين الدول العربية حيث يتحدث عن الحدود الآمنة المعترف بها ،وفي رد إسرائيل على مبادرة يارنج في ٨ فبراير ١٩٧١ ، يقول وزير الخارجية الإسرائيلي إنها سوف تنسحب من خطوط وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل إلى الحدود الآمنة المعترف بها ولن تنسحب إلى ما قبل خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧

وواقع الأمر أنه عند تقييم أي حرب أن نضع مقياس الهدف السياسي لمعرفة مدى نجاح الحرب في تحقيق هذا الهدف ،فليست العبرة بكسب معركة عسكرية وإنما العبرة في النهاية بمدى تحقيق الأهداف السياسية للحرب .والسؤال هو:هل انتصرت إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧؟ الإجابة بالنفي ،فلقد انتصرت إسرائيل في معركة ١٩٦٧ولكنها انهزمت في الحرب .وعندما ننظر إلى ما فعلناه ،نجد أن إسرائيل لم تستطع أن تصل إلى هدفها ،وهو ضم الأراضي بالقوة قبل إنهاء حالة الحرب . لقد صدر قرار مجلس الأمن وقبلناه ،و ورد في آخر القرار أن هذا كله يتم عن طريق اتفاق بين الدول العربية وبين إسرائيل ، لأن إنهاء حالة الحرب لا يكون بقرار من الأمم المتحدة فكل شئ يحتاج إلى اتفاق وهو ما يسمى بمعاهدات الصلح ، ولهذا فإن بعض الدول استنكرت وقتئذ توقيع اتفاق السلام وتجاهلت أنه وفقاً للقانون الدولي فإن إنهاء حالة الحرب لا يكون إلا بالاتفاق،ومن المعروف أن إنهاء حالة الحرب يتم وفقاً للقانون الدولي التقليدي بضم الأراضي وتدمير الدولة تماما وإنهاء شخصية الدولة المهزومة. وهذا الكلام أصبح غير معترف به في القانون الدولي المعاصر وخصوصاً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة .ولهذا يتطلب إنهاء حالة الحرب وجود اتفاق يطلق عليه اسم معاهدة الصلح وعندما وقعت مصر اتفاق السلام مع إسرائيل بعد ذلك ،كان ذلك منطقياً مع القرار ٢٤٢ وكان ذلك منطقيا مع مبادئ القانون الدولي التي لا يمكن أن يتم إنهاء حالة الحرب إلا بالاتفاق. فليست المشكلة اتفاق سلام، بقدرما كانت شروط إنهاء حالة الحرب ،رغم أن مصر عرضت عن طريق إعلانات متبادلة تبلّغ لمجلس الأمن وإسرائيل رفضها هذا الأسلوب .وهذا أسلوب مسلم به ،إنما نحن قبلنا الاتفاق الذي تم بعد ذلك .ووفقاً لمعاهدة السلام لم تتمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها السياسية فلم تتمكن من التوسع الإقليمي واستعادت مصر كل أراضيها . وإسرائيل لا يمكن وفقاً لمبادئ القانون الدولي مع أي دولة عربية عندما تنهي حالة الحرب معها أن تتمسك بالاحتفاظ ببعض الأراضي لأن ذلك لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، لأن المادة ٢ فقرة ٤ التي تمنع استخدام القوة ضد أي دولة ،وبالتالي الاستيلاء على الأراضي هو نتيجة استخدام القوة بل هذا الشرط إن وجد في أي معاهدة يعتبر باطلاً.وبالتالي استعادة الدولة لأراضيها أمر يتفق مع مبادئ القانون الدولي ،فبالإضافة إلى المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص

على انه إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به ،فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق.
هذا عن الفشل الأول لتحقيق الهدف السياسي لإسرائيل وهو عدم استطاعتها التوسع الإقليمي. أما الهدف السياسي الثاني ،فهو تحويل القضية الفلسطينية لقضية لاجئين، فقد عجزت عن ذلك،نعم .فقرار ٢٤٢ للأسف تحدث عنهم كلاجئين ،ثم جاء قرار الجمعية العمومية ١٩٧٠ تحدث عن قضية شعب فلسطين ،بعد ذلك جاءت جميع القرارات عن قضية شعب فلسطين والأهم الأراضي الفلسطينية المحتلة ،كلمة الأراضي الفلسطينية التي تكررت في اكثر من مرة في قرارات الجمعية العامة تكشف أن فلسطين موجودة كدولة لأنه لا يقال الأراضي الفلسطينية المحتلة ما لم تكن فلسطين دولة، هذا القرار يكشف عن أن فلسطين موجودة وكونها دولة.
إذن عجزت إسرائيل عن تحويل قضية فلسطين إلى قضية لاجئين ونجح الهدف السياسي لمصر، أولاً عدم ضم الأراضي بالقوة ،وقضية فلسطين تظل قضية فلسطين وليست قضية لاجئين.
وبالنسبة إلى تقسيم فلسطين ،فإنه لابد أن أشير إلى أنه ليس من سلطة الأمم المتحدة أن تقسم أي دولة . كانت فلسطين تحت الانتداب وكانت مهمتها أن ترفع الانتداب أو تحول النظام الانتدابي إلى الوصاية الدولية ،وبالتالي فإن الأمم المتحدة مكنت إسرائيل من أخذ بعض أراضي فلسطين لكي تكون بها دولة .لا يمكن أن أقول كما يقول البعض أن فلسطين نشأت بقرار التقسيم ،ذلك منطق خاطئ وفقاً للقانون الدولي ،ففلسطين موجودة قبل قرار التقسيم ولكن إسرائيل هي التي نشأت بالأمر الواقع في ضوء قرار التقسيم و كان الاعتراف الدولي بها كاشفاً لهذا الأمر الواقع ،إنما قرار التقسيم انتزع بعض حدود فلسطين فبقيت الأراضي الفلسطينية المحتلة وإذا كانت فلسطين تريد أن تعلن نفسها كدولة فإن الاعتراف بها هو قرار كاشف وليس قراراً منشئاً،فإن فلسطين كانت دولة موجودة منذ كانت.وما كان الانتداب ليلغي صفتها كدولة ولكنه كان ينتقص من سيادتها إذ يعطي إداراتها لسلطة الانتداب وبالتالي أي قرار بالاعتراف بها من إسرائيل أو غيرها لن يكون قراراً منشئاً لها كدولة ،وإنما سيكون قراراً كاشفاً.

الخلاصة ،أنه بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت قوة النصر هي قوة الدفع لصانعي السياسة المصرية فأصبحوا في مركز أقوى في التعامل على الساحة الدولية،استطعنا أن نحقق كل أهدافنا ،نحمل إسرائيل على اتفاق السلام،فالذين انتقدوا مصر عند توقيع اتفاق السلام لم يعلموا أنه جاء بالإرادة المصرية وفقاً لمبادئ القانون الدولي لإنهاء حالة حرب فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها، وأن ذلك كان تطبيقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي قبلته مصر مع الدول العربية ،فلولا نصر أكتوبر لما انصاعت إسرائيل لتوقيع اتفاق السلام وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية،بعد نصر أكتوبر بدأت المبادرة في يد مصر في كثير من المواضع والتوازن في التعامل مع القوى الدولية.
إن تحليل الجهود الدولية ما بين حرب يونيو ١٩٦٧ إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ليست إلا قضية واحدة .إن الجهود الدولية والأمم المتحدة ليست وحدها كافية بل لابد من الإرادة الوطنية وهى التي وراء كل شئ،ولولا نصر أكتوبر لما استطعنا فعل شئ .وبالتالي الذي يريد أن يعتمد على الحلول وإرادة الجهود الدولية أو على إرادة المجتمع الدولي يكون واهماً ما لم تدعم ذلك إرادة ذاتية وقوة داخلية.

■ المناقشات :

سؤال من الأستاذ /جمال بدوي

بالنسبة لقرار التقسيم ، أريد أن أناقش كلمة «الدولة» فقد ذكرت سيادتك أن فلسطين كانت قائمة قبل قرار التقسيم و كانت دولة و استدللت على ذلك من الأدلة فيما يتعلق بالأراضي ؟
هل عندما احتلت الأراضي الفلسطينية سنة ١٩١٧ كانت هناك دولة فلسطينية أم كانت جزءا من أقاليم الدولة العثمانية ؟

الأستاذ الدكتور/ فتحى سرور يجيب على التساؤل :

الدولة عبارة عن ثلاثة عناصر: شعب و إقليم و حكومة ، كان الشعب موجودا و كان الإقليم موجودا و الحكومة كانت تحت الانتداب ، و نظام الانتداب يهدف إلى تمكين السلطة النابعة من الشعب من إدارة أموره بنفسه ، نظام الدولة لا يحتاج إلي اعتراف ، الاعتراف هذا كاشف نظريات المنشأ هذه نظريات قديمة ،و بالتالي أي شعب مع إقليم ومن هذا الشعب من يدير أموره يعتبر دولة ، فالسؤال يكون هل الكيان الفلسطيني كان موجودا أم لا ، هل كان هناك شعب و إقليم ، الأمم المتحدة تتكلم دائما عن الأراضي الفلسطينية المحتلة ، هذا تأكيد أنه توجد أراضى فلسطينية ، هل هناك شعب فلسطيني ، نعم يوجد شعب فلسطيني ، إذن لابد أن تنبثق حكومة من هذا الشعب لكي تديره ،و بالتالي أستطيع أن أقول أن عناصر دولة فلسطين موجودة و اليوم يوجد اعتراف بفلسطين من الدول العربية و بعض الدول الأخرى .

سؤال من السفير محمد صبيح المندوب الدائم لفلسطين :

ما هو دور أفريقيا و مسئولي لجنة الحكماء السبعة الأفريقيين ،و ذلك فى إطار الجهود الدولية التى

سبقت حرب أكتوبر ؟

السفير الدكتور محمد عز الدين عبد المنعم يجيب على التساؤل :

إننا ونحن نتحدث عن الجهود الدولية كان يجب أن نذكر من البداية ما هي محاور الجهود الدولية التى بذلت ،منذ يونيو ١٩٦٧ ،لقد بذلت على محاور متعددة :

المحور الأول ،بطبيعة الحال كان محور الدول الكبرى فى ذلك الوقت هذا أمرا طبيعيا لأن القضية الرئيسية ذات الأولوية المطلقة ، كانت قضية إعادة بناء القوات المسلحة .

المحور الثاني، يعد هذا بطبيعة الحال هو المحور العربي ، ظل هذا المحور أساسيا بشكل مستمر من البداية حتى أكتوبر ١٩٧٣.

المحور الثالث، هو محور الدول النامية مثل دول عدم الانحياز .

الدور الأفريقي إذن لا نستطيع أن نتحدث عنه و كأنه دور واحد منفصل عن الأدوار الخاصة بدول العالم الثالث و دول العالم النامي بوجه عام ، عندما نتحدث عن الدول العربية فبعضها بما فيها مصر، جزء من عضوية منظمة الوحدة الأفريقية كان لها دور رئيسي فى ذلك الوقت بطبيعة الحال.

قرارات القمة الأفريقية كنا نحتاجها بصفة أساسية لأجل ما يسمى بالتكيف القانوني للقرار ٢٤٢ .

البعض قال أن القرار ٢٤٢ تحدث عن انسحاب من أراضى بدون التعريف و هذه مغالطة قانونية و تاريخية ، نفعتنا جدا قرارات القمة الأفريقية و غيرها من القمم بإصدارها التفسير السليم بأن الانسحاب الإسرائيلي يكون إلى المواقع التى كانت فى ٤ يونيو ١٩٦٧ ،أضف إلى هذا تأييد القضية الفلسطينية كقضية شعب له حق تقرير المصير ، أيضا الدور الأفريقي و دور منظمات العالم الثالث كان رائدا فى هذا الصدد ، لجنة الحكماء فى حقيقة الأمر كانت محور اتصالات ، وراء قطع العلاقات الدبلوماسية بين عدد كبير من الدول الأفريقية و إسرائيل و هذا أعطى قوة دفع لاشك للمفاوض المصري آنذاك .

سؤال عن كيف مر القرار ٢٤٢ و كيف وافقت عليه أمريكا رغم انه يتعارض مع مصلحة إسرائيل و ما هي الظروف التى ساعدت على ذلك ؟

الأستاذ الدكتور فتحى سرور يرد على هذا التساؤل :

قرار ٢٤٢ فيه جزء فى مصلحة إسرائيل لأنه اعتراف بدول الإقليم و سيادة كل دولة ، و بالتالي اعتراف كل من مصر و الدول العربية بإسرائيل، و هذا فى حد ذاته مكسب لإسرائيل ، وإذا كانت إسرائيل قد و جدت بالقوة إلا انه معترف بها فأنا لا ابحث كيفية ولادتها و إنما هي وجدت كأمر واقع و تم الاعتراف بذلك ،و لكن القرار ٢٤٢ له فائدة من الناحية القانونية لإسرائيل و الاعتراف بها و بسيادتها على إقليمها و باستقلالها ،و بالتالي هذه نقطة لصالح إسرائيل ،إنما إسرائيل عند التنفيذ لم تكن تريد ذلك فقط كانت تريد التوسع الإقليمي أيضا و هذا ما لم تتمكن منه إسرائيل .

سؤال من السفير محمد موسى صبيح

إسرائيل عملت على فشل مبادرة روجرز ١٩٧٠ و ذلك بنصيحة من كيسنجر إلى رابين ، فما تفسير ذلك ؟

السفير عبد الروؤف الريدى يجيب على التساؤل

فى هذه الفتـرة ، ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، كـان يتـولى الإدارة الأمـريكيـة نيكسـون و كـيسنجر كـان وزير الخارجية وليم روجرز يقدم مبادرات لمصر و فى نفس الوقت يأتى كيسنجر ربما بالاتفاق مع نيكسون و يقول للإسرائيليين لا تنظروا إلى كلام روجرز بما يعنى عندنا هذا للاستهلاك المحلى و «لذر الرماد فى العيـون »، و ليمكن لكيسنجر أن يتحدث مع السوفييت عن انه يقدم مبادرات وان أمريكا ترغب فى حل سلمى و من الممكن أن نقدم مبادرات مشتركة فى نفس الوقت الذي كان هناك خط مباشر HOT LINE ما بين كيسنجر و رابين سفير إسرائيل فى الولايات المتحدة و يقول له لا تهتم بكلام روجرز و هذا يفسر الازدواجية فى الموقف الأمريكي ،و أنها ظاهرة لمن يتتبع التاريخ الدبلوماسي للفترة السابقة لحرب اكتوبر لابد أن يرى هذا و آمل عندما يحدث توثيق للجانب الدبلوماسي و السياسي لحرب اكتوبر أن تظهر هذه الازدواجية كما إنني قلت ذات مرة للمسئولين فى أمريكا إنني احمل هنرى كيسنجر مسئولية كبيرة عن قيام حرب ١٩٧٣ .

ما هي ملابسات صدور القرار ٢٤٢ ؟

السفير محمد عز الدين عبد المنعم يجيب على هذا التساؤل :

أن كنا نتحدث عن البحث التاريخي فى حدود ما نعلم ، نقطة أساسية أن الكثير من حقائق الأزمة و الملابسات التى أدت لصدور القرار ٢٤٢ ثم القرارات الأخرى و الترتيبات السلمية التالية عليه لازال بعضها يتكشف حتى الآن ، إذن نحن بحاجة للمزيد من البحث للقطع بسلامة أي افتراض من الافتراضات ، هذا شئ رئيسي و ينبغي أن يحكمنا كباحثين علميين.

تعقيب الدكتور مفيد شهاب :

قرار ٢٤٢ تم التعرض إليه اكثر من مرة فى حديث اليوم ، و أنا أرى من المناسب توضيح الجزئية المتعلقة بقيمة هذا القرار ، القرار ٢٤٢ هو أساس حل قضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، هو الأداة هو الشرعية الدولية ، قرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن طبقا للفصل السادس من الميثاق و ليس طبقا للفصل السابع ، هذا القرار وحده لا ينهى قضية الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة و لكنه يضع الأسس التى يجب على جميع الأطراف أن تلتزم أبعاده استنادا إلى هذا القرار تفاوضت مصر على الأسس الواردة فيه و انتهت باتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ ثم بمعاهدة السلام فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ استنادا إليه أيضا ، الأردن دخلت فى مفاوضات و أبرمت اتفاق بينها وبين إسرائيل استنادا إليه أيضا ، اتفاق أوسلو كان الفلسطينيون موفقين للغاية و كنت أخشى ألا يشيروا إلى القرار ٢٤٢ انه هو الأساس و بناء عليه اتفقت كل من إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية على بنود هذا الاتفاق. و أي اتفاق لاحق سيتم بين سوريا و بين إسرائيل لابد أيضا أن يستند إلى هذا القرار بالنسبة إلى الانسحاب من الجولان .أما الوضع بالنسبة للبنان فمختلف حيث لها قرار خاص بها ٤٢٥ و هو قرار كاف بذاته و لا يقتضي مفاوضات بين إسرائيل و لبنان لانه ينفذ من تلقاء نفسه فيجب أن ينسحب الإسرائيليون من جنوب لبنان ، أما كل الدول العربية الأخرى فلابد أن تدخل فى تفاوض استنادا إلى مبادئ قرار ٢٤٢ ، نخلص إلى أن تفسيره يصبح أمرا فى غاية الأهمية و زعم البعض أن هذا القرار باعتبار أن الذي قدم مشروعه هو ممثل بريطانيا « لورد كاريدون » و كاتب النص

باللغة الانجيلزية WITHDRAWAL FROM TERETTORIES انسحاب من أراض ، و قالوا بما أن من قواعد التفسير القانون الدولي أن اللغة التى اعد بها المشروع هى التى يرجع إليها لأن النص فى ترجمته الفرنسية و باللغات الأخرى « انسحاب من الأراضي » و اللغات الخمس المكتوب بها الميثاق و التى تصدر بها القرارات على قدر سواء ، إذن النص الفرنسي يقول الأراضي و النص الانجيليزى يقول «أراض » نحن عندما نكتب كأساتذة قانون دولي نقول الأراضي ، فبأي النصوص نأخذ و بأي التفسيرين ، إسرائيل تقول أراضى لأنه يرتبط بها قضية الحدود الآمنة ، أنا انسحب نعم طبقا للقرار و لكن الحدود الآمنة ليست هى نفس حدود ٤ يونيو هى حدود نتفق عليها و بها بعض التعديلات فهناك تعديلات تمت بين الأردن وإسرائيل و لكنها تمت بالرضا بين الطرفين وكان يمكن للأردن إذا أراد أن يصر على حدود ٤ يونيو ، ولكنه أراد بمحض إرادته (والإرادة تجب كل شئ) أن يتنازل أو يجرى بعض التعديلات الطفيفة ، دخل هو فى بعض الأراضي الإسرائيلية قليلا ، دخلت إسرائيل فى بعض الأراضي الأردنية أكثر ، إنما كان هذا بالرضا يبقى هل التفسير الإنجليزي هو الأساس TERETTORIES، الحقيقة إن من قواعد التفسير فى القانون أنه عند غموض النص لابد أن يرجع إلى مجموعة من المبادئ تساعد فى توضيحه منها :

أولا : الأعمال التحضيرية مثل الأعمال التحضيرية التى مهدت لهذا القرار ، المفاوضات ، الجلسات فى داخل المجلس ، المشروع المقدم وتعديله اكثر من مرة بالنسبة لهذا القرار فكل الأعمال التحضيرية تشير إلى أن المقصود « الانسحاب من كل الأراضي التى احتلتها إسرائيل، الانسحاب إلى مواقع ٤ يونيو فلا يمكن أن أتجاهل الأعمال التحضيرية.

ثانيا : هو أنني عندما أفسر نصا لا آخذ الفقرة وحدها و إنما لابد أن أفسرها فى سياق النص الكامل بمعنى القرار من ديباجته حتى النهاية، والديباجة جزء مكمل للقرار لها نفس القيمة القانونية. ماذا تقول ديباجة القرار ؟ لما كان من المبادئ المسلم بها فى القانون الدولي ؟ أنه لا يجوز أن تستخدم القوة فى العلاقات الدولية وأنه لا يمكن أن تترتب أى آثار على استخدام القوة فى العلاقات الدولية تؤكد المادة ، فقرة ٤ فى ميثاق الأمم المتحدة أنه يمنع استخدام القوة ، ولا يجوز أن تحصل على نتيجة لاستخدامك القوة ، بناءا عليه ، فعندما أفسر هذا الجزء التفصيلي التنفيذي المتعلق بالإنسحاب من المبدأ العام الذي يلتزم به قرارات مجلس الأمن وهو مبدأ عدم ترتيب أي أثر قانوني على إستخدام القوة مما يعنى بداهة الانسحاب من كافة الأراضي التى احتلت.

الورقة الثانية :

الــوفـــــاق الدولــى واللاسلم واللاحــرب

السـفيـرد./ السيد أمين شلبى

تقديم

شأن كل الأحداث التاريخية الكبيرة لم تكن حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ، حدثا محليا أو إقليميا فحسب ، بل كانت لها أبعادها وأصداؤها الدولية الواسعة وتأثرها وتأثيرها في البيئة الدولية التي جرت فيها وبشكل خاص فيما يتعلق بعلاقات القوتين العظميين آنذاك ، والاتجاه الذي كانت تأخذه علاقاتهما والانتقال بها من التوتر والمواجهة إلى الحوار والتفاوض .

وتستهدف هذه الورقة :-

أولا : مناقشة حالة الوضع الدولي خلال السنوات القليلة التي سبقت حرب أكتوبر وجهود القوتين العظميين لإعادة ترتيب علاقاتهما وتبلور هذه الجهود في صورة وثائق واتفاقيات وقواعد للسلوك توجه إدارتهما لعلاقاتهما الدولية وللأزمات التي تنشأ في مناطق العالم .

ثانيا : مناقشة كيف تعاملت السياسة والدبلوماسية المصرية مع هذه البيئة الدولية بما كانت تمثله من قيود علي حرية الحركة المصرية ، وجهودها لاستخلاص أفضل الظروف والعلاقات لخدمة هدفها الأساسي وهو تحرير الأرض وتوفير الأدوات والوسائل لهذا الهدف .

ثالثا : مناقشة ردود أفعال القوتين العظميين لاشتعال الحرب ، وكيفية إدارة علاقاتهما خلالها في ضوء الاتفاقيات والقواعد التي أرسياها علي مستوى القمة للتعامل مع مثل هذه المواقف وكيف كانت الحرب اختبارا حقيقيا لهذه الاتفاقيات ولعلاقات الوفاق التي شرعا في بنائها .

أولا : البيئة الدولية التي سبقت حرب أكتوبر

مع بداية السبعينات جاءت إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة جمهورية يرأسها «**ريتشارد نيكسون** » ، ومعه من سيظل شريكه في صياغة وإدارة السياسة الخارجية الأمريكية ، الخبير الاستراتيجي ثم مستشاره للأمن القومي و وزير خارجيته « **هنري كيسنجر** » ، جاءت هذه

الإدارة تحمل تقييما جديدا للوضع الدولي وللتحولات التي تحدث في قواه الرئيسية ،وهو التحول الذي لم يقتصر فحسب علي القوة الرئيسية للخصم وهو الاتحاد السوفيتي بوصولها إلى حالة التعادل PARITY في القوى النووية والاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، بل شمل كذلك حلفاء الولايات المتحدة وقوتهم وإرادتهم المتصاعدة ، والتحول النهائي للصين الشعبية من الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفيتي ،إلى العداء والخصومة بل والي الصدام المسلح علي الحدود ، كذلك رصد التقييم الجديد للعالم النامي وإداراته السياسية والتي ربما تجاوزت قدراته المادية ، في ضوء هذه التحولات ، استخلص نيكسون و كسينجر أن « كل إطار السياسة الدولية يتغير » الأمر الذي يفرض تحديا علي الولايات المتحدة الأمريكية لكي تصيغ من السياسات والعلاقات الجديدة ما يتفق معه وبناء « إطار جديد للسلام ، عناصره المشاركة PARTINERSHIP والقوة ، والاستعداد للتفاوض ، غير أن أهم عناصر هذا الإطار الجديد أن المنازعات الدولية يجب أن تسوى ، وأن تحتوى الصراعات ، وتقوى عادات الاعتدال وحلول الوسط ، وباختصار رأى نيكسون و كيسنجر أن العصر الجديد يجب أن يكون هو « عصر التفاوض » ، وأن الأوضاع التي خلقها العالم المتغير إنما تفرض أسلوبا للاتصال الدائم والحوار حول المسائل والقضايا التي تثير الانقسام ، ويؤكد الحاجة إلى مثل هذا الأسلوب أن القوتين العظميين بوجه خاص قد تجدا نفسيهما منغمستين بعمق في صراع محلي لا تملكان معه نفوذا علي الاتجاه الذي تأخذه القوي المحلية فضلا عن أخطار النزاعات والحسابات الخاطئة ورغم أن التفكير الأمريكي فيما تعتزم بناءه من علاقة جديدة مع الاتحاد السوفيتي كان يشمل نطاقا عريضا من القضايا والأوضاع في جوهرها الحد من الأسلحة الاستراتيجية والتي تمثل جوهر وضع القوتين كقوى عظمي ، إلا انه ، وفي سياق موضوع هذه الورقة ، كان هذا التفكير يشمل أساسا سلوك القوتين في قضيتين إقليميتين هما من المصادر الرئيسية للتوتر والانقسام في العلاقات الأمريكية السوفيتية وهما : الشرق الأوسط ، وفيتنام .

في هذا الإطار كان من أهداف السياسة الأمريكية الجديدة أن يغير الاتحاد السوفيتي ، في إطار العلاقة الجديدة ، من نمط سياساته في المنطقتين التي جعلت ، بتعبير نيكسون « لم نر من الاتحاد السوفيتي المرونة العملية والإرادة اللازمة والتي بدونها لا تتحقق مسئولية القوى العظمي في السعي لتسوية النزاع ، بل أننا نرى أن الاتحاد السوفيتي يسعى لتحقيق موقع له في المنطقة ككل، الأمر الذي يجعل التنافس بين القوى الكبرى اكثر احتمالا » .انطلاقا من هذا التقييم كان من الأهداف الرئيسية لسياسة الوفاق من المنظور الأمريكي دفع الاتحاد السوفيتي إلى المرونة والتعاون في هاتين المنطقتين بل أن هنري كيسنجر نظر لهذا الهدف وصاغ مفهوم « علاقة الارتباط » Linkage والذي ربط فيه بين التقدم علي جبهات مثل الشرق الأوسط وفيتنام وبين التقدم علي جبهات أخرى وخاصة تلك التي تهم الاتحاد السوفيتي مثل التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعاون العلمي والفني ، لذلك نراه يقول انه وفقا لمفهوم الارتباط « سيكون الحكم علي الأهداف السوفيتية بمدى استعدادها للتحرك علي جبهة عريضة وبشكل خاص في اتجاهها نحو الشرق الأوسط وفيتنام (١).

ومثلما كان للولايات المتحدة وإداراتها الجديدة في أوائل السبعينات دوافعها لإعادة ترتيب العلاقة مع الاتحاد السوفيتي ، كذلك كان الأمر مع القادة السوفيت الذين شجعهم تحقيقهم علي نهاية الستينيات لهدفهم الاستراتيجي في الوصول إلى حالة التعادل مع الولايات المتحدة في القوى الاستراتيجية وسد الثغرة التي بدت بوضوح خلال أزمة الصواريخ الكوبية ، والحاجة إلى موازنة

التقارب الذي بدأه نيكسون مع بكين ، هذا فضلا عن إدراك المزايا الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية لعلاقة مستقرة مع واشنطون تلبية لاحتياجات داخلية بدأت تبدو ملحة.

هذه الدوافع المشتركة لدى القيادتين الأمريكية والسوفيتية هي التي مهدت إلى الانتقال العملي لما اسماه نيكسون في البداية « عصر التفاوض » وبداية سلسلة من اجتماعات القمة السوفيتية الأمريكية التي شملت في حقبة السبعينات أربعة مؤتمرات ابتداء من قمة موسكو ، مايو ١٩٧٢ ، حتى قمة فلاديفوستك في نوفمبر ١٩٧٤ ، وهي المؤتمرات التي دشنت ما عرف بسياسة الوفاق وأعطتها أبعادها وجوهرها من خلال نطاق واسع من الاتفاقيات والتعاقدات ومبادئ وقواعد السلوك التي شملت نطاقا عريضا لعلاقاتهما الدبلوماسية عام ١٩٧٣ ، بين اجتماعات القمة الأربعة تلك يعنينا في نطاق دراستنا بوجه خاص مؤتمري قمة موسكو -مايو ١٩٧٢ ، وواشنطون يونيو ١٩٧٣ ونتائجهما ، وتبدو دلالة هذين المؤتمرين وتوافق وقوعهما والوثائق التي صدرت عنهما حول الشرق الأوسط ، مع تبلور إعداد مصر للحرب وقرارها بحتميتها خاصة بعد وضوح فشل كل الجهود الدبلوماسية التي دارت حول تطبيق قرار ٢٤٢ من خلال ما عرف بمبادرة روجرز ، أو اجتماعات القوى الكبرى أو مهمة المبعوث الدولي جونار يارنج ، والتي اصطدمت جميعها بالتعنت الإسرائيلي، وخلق في المنطقة حالة من اللاسلم واللاحرب لم يعد يتحمله الضمير الوطني المصري وبشكل تلاقت معه الإرادة الشعبية والسياسية حول حتمية قرار الحرب وتحرير الأرض ، بالتوازي مع ذلك كانت تجرى عملية التقارب الأمريكي السوفيتي كما أسلفنا ، وظهرت معانيها العملية فيما يتعلق برؤيتهم للوضع في الشرق الأوسط فيما عكسته الأجزاء الخاصة به في وثائق وبيانات القمتين ولا بد أن نعود إلى ما سبق و أوضحناه عن الأهداف الأمريكية لمجمل عملية الوفاق والتي كان في جوهرها دفع الاتحاد السوفيتي إلى المرونة والاعتدال في التعامل مع مناطق التوتر الإقليمي وفي مقدمتها الشرق الأوسط وفيتنام ، لذلك لم يكن غريبا أن تبذل الدبلوماسية الأمريكية خلال المؤتمرين جهدا مراوغا لكي تصدر الأجزاء الخاصة بالشرق الأوسط في بيانات المؤتمرين » علي اكثر الصور اعتدالا « وقد أوضح كيسنجر بعد ذلك هدفه الاستراتيجي من ذلك بقوله » إن من شأن الاعتدال في الموقف السوفيتي إن نقنع القادة العرب علي - الأقل المعتدلين منهم- بأن السوفيت غير قادرين علي تحقيق تسوية ، وان خلق هذا الموقف هو ما كانت تعمل من اجله الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثلاث سنوات(٢) في هذا الاتجاه اكتفي بيان القمة الأولى « بإعادة تأكيد تأييدهم لتسوية سلمية في الشرق الأوسط وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ » كما عبرا عن تأييدهما لجهود ممثل الأمم المتحدة جوناريارنج واستعدادهم للقيام بدور هام في تحقيق هذه التسوية وان تحقيقها سوف يفتح إمكانات تطبيع الموقف في الشرق الأوسط سوف يتيح بوجه خاص النظر في خطوات اكثر لإجراء استرخاء عسكري Military Relaxation في الشرق الأوسط . وقد جاءت هذه المعالجة من جانب القوتين للوضع في الشرق الأوسط لكي تقنع القيادة المصرية ليس فقط بعدم قدرتهم علي تحقيق تسوية سلمية بل أن علاقاتهم الجديدة يمكن أن تمثل قيودا علي الإرادة المصرية لتحرير أراضيها وعلي امتلاكها للإمكانيات العسكرية علي ذلك مركزة بالذات علي تعبير « الاسترخاء العسكري » وقد عبر الرئيس الراحل أنور السادات عن هذه المفاهيم وهو يتحدث عن الدوافع التي أملت بشكل نهائي قرار الحرب قال « انه بعد زيارة نيكسون للاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢ وصدور أول بيان وفاق بين موسكو وواشنطون يقول الاسترخاء العسكري وكان صدمة عنيفة لنا ثم جاءني التحليل السوفيتي يوضح انه لم يحدث أي تقدم بالنسبة لقضية الشرق الأوسط مع أمريكا » (٣)

ثانيا : كيف تعاملت مصر مع هذا الوضع:

إزاء هذا الوضع الدولي ومتغيراته وما كان يتضمنه من قيود علي الإرادة والحركة المصرية ، بادرت السياسة والدبلوماسية المصرية بتحرك مضاد يستهدف تجاوز التأثيرات السلبية لعلاقات الوفاق الجديدة ، ولتوفير أفضل الظروف والإمكانيات والعلاقات الدولية لهدف تحرير الأرض ، فأمريكا ، وعلي الرغم من القيود التي كانت تحيط بالعلاقات المصرية الأمريكية فقد عملت مصر علي فتح جسور للتلاقي والحوار مع السياسة الأمريكية والتي تبلورت في لقاءات مستشار الأمن القومي المصري حافظ إسماعيل مع هنري كيسنجر في لقاءين حاسمين في واشنطون - فبراير ١٩٧٣ - وباريس - مايو ١٩٧٣(٤) أما الاتحاد السوفيتي والذي كان من المفترض أن يكون المصدر الرئيسي للدعم العسكري والسياسي للمجهود المصري،فقد عملت السياسة والدبلوماسية المصرية علي تجاوز حالة الغيوم والشكوك المتبادلة التي تطورت منذ رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وزادت كثافة بقرار مصر الاستغناء عن الخبراء السوفيت في يونيو١٩٧٢ ، وعلى ضمان عدم وقوع الاتحاد السوفيتي تحت قيود وشروط علاقته الجديدة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بموقفه والتزاماته تجاه الجانب العربي في نزاع الشرق الأوسط ، لذلك بادرت مصر بسلسلة من زيارات كبار المسئولين المصريين وتمثلت أساسا في زيارة رئيس الوزراء عزيز صدقي لموسكو وزيارة وزير الحربية المصري أحمد إسماعيل في مارس ١٩٧٣ ، وما نجم عنها من اتفاقيات عسكرية وزيارات مستشار الأمن القومي المصري حافظ إسماعيل لموسكو في فبراير و يونيو ١٩٧٣ وهي الزيارة التي صدر عنها أول اعتراف سوفيتي صريح « بحق مصر في تحرير أراضيها بكل الوسائل » ثم زيارة وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات في مايو ١٩٧٣ ،وهي الزيارات التي أعادت وضع العلاقة المصرية السوفيتية في إطار مستقيم ، وضمنت استمرار الدعم العسكري والسياسي السوفيتي لمصر ، وقد انعكس هذا التأييد بوضوح في عدد من البيانات السوفيتية في الشهور الأولى من عام ١٩٧٣ ، ففي أبريل عام ١٩٧٣ أجاب رئيس الوزراء السوفيتي كوسيجين عما إذا كان الاتحاد السوفيتي قد استأنف تزويد مصر بالأسلحة بقوله « إننا نعتقد أن لمصر الحق في امتلاك جيش قوى من اجل الدفاع عن نفسها ضد العدوان وتحرير أراضيها »

ثالثا : إدارة القوتين لعلاقاتهما خلال حرب أكتوبر كانت اختبارا لعلاقات الوفاق

بالنظر إلى الاتجاه الذي كانت تأخذه العلاقات الأمريكية السوفيتية منذ بداية السبعينات نحو بث الهدوء والاعتدال في علاقاتهما الدولية والثنائية ، و إحلال الحوار و التفاوض بدلا من المواجهة والتوتر ، نستطيع أن نقول أن اشتعال حرب أكتوبر جاء علي عكس ما كانت تتمناه القوتان ، وانه بالنظر إلى السباق الدولي وما خلفته قمتا موسكو و واشنطون من توقعات حول اطراد ما ارتبطنا به من مبادئ واتفاقيات ، فان الحرب في مواقع جاءت لكي تمثل اختبارا حقيقيا للعلاقة الجديدة ومبادئها ومدى الالتزام بها بل ولحدود هذه العلاقة ، وعلي المستوى الأمريكي كان الافتراض حول السلوك السوفيتي في الشرق الأوسط قبل الحرب انه بالنظر إلى المشكلات التي لم تحل بعد في العلاقات بين البلدين مثل التجارة والاستثمارات الأمريكية في الاتحاد السوفيتي والمفاوضات الجارية حول الحد من الأسلحة الاستراتيجية والخفض المتوازن للقوات في أوربا ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربي ، مع بقاء واستمرار هذه المسائل لا يستطيع الاتحاد السوفيتي السماح بقيام أزمة في الشرق الأوسط

تعرض للخطر إمكان التوصل إلى نتائج إيجابية حول هذه القضايا ومن ثم الوفاق في مجموعة ، في ضوء هذا الافتراض المسبق فان اشتعال الحرب والارتباط السوفيتي بها وبياناته المؤيدة للعرب ادهش الولايات المتحدة الأمريكية (٥)

ففي الأيام الأولي للحرب عبّرت البيانات السوفيتية عن التعاطف والتأييد للجانب العربي ، ففي خطاب لبريجنيف يوم ٨ أكتوبر أمام رئيس الوزراء الياباني الزائر قال « أن ما يجري الآن في الشرق الأوسط هو معركة بين إسرائيل المعتدية ومصر وسوريا ضحايا العدوان الذين يجاهدون لتحرير أراضيهم و من الطبيعي أن يكون تعاطفنا إلي جانب ضحايا العدوان ».وعلي المستوى العسكري بدأ الاتحاد السوفيتي يوم ٩ أكتوبر جسرا جويا وبحريا لتزويد مصر وسوريا بالسلاح كما أخذت نظم الأسلحة مستوى أكثر تقدما بتقديم عدد لم يحدد من صواريخ سكود Scud والتي كان نطاقها يسمح بضرب تل أبيب من الأراضي المصرية وقد اعتبر بعض المحللين أن هذا يفسر تهديد الرئيس السادات في ١٦ أكتوبر أن مصر تملك صواريخ قادرة علي الضرب في عمق إسرائيل (٦). غير انه علي الرغم من هذا التأييد السياسي والعسكري السوفيتي للجانب العربي مع الأيام الأولى للحرب ، إلا أننا لا نستطيع ا ن نستبعد أن القادة السوفيت كانوا يدركون في ضوء ارتباطات وتفاهمات لعلامات الوفاق مع الولايات المتحدة ومبادئها أهمية التشاور والعمل المنسق بين القوتين ، إلا انه يبدو انهم فضلوا الانتظار حتى يتضح الموقف بشكل أكثر، الأمر الذي بدأ يتبلور مع منتصف أكتوبر وليس واضحا ما إذا كان هذا راجعاً إلى تطور العمليات العسكرية أم إلي خشية السوفيت علي مستقبل علاقات الوفاق والرغبة في حمايتها ، وكذلك ببدء الولايات المتحدة إلقاء ثقلها العسكري لصالح إسرائيل حيث بدأت جسرها الجوي لإمداد إسرائيل بالسلاح يوم ١٣ أكتوبر ، وفي ١٩ أكتوبر قدم نيكسون مشروع قانون إلي الكونجرس يطلب اعتماد ٢ . ٢ بليون دولار لإسرائيل ، عند هذا المفترق ، وضح للقادة السوفيت أن وقت التحرك دبلوماسيا والتشاور مع الولايات المتحدة قد حل ، فمن ناحية وصل رئيس الوزراء كوسيجين إلى القاهرة يوم ١٦ أكتوبر حيث امضي ثلاثة أيام ، ومن ناحية أخرى دعا «بريجنيف» «هنري كيسنجر » لزيارة موسكو يوم ٢٠ أكتوبر حيث توصل الجانبان إلي مشروع قرار قدم إلي مجلس الأمن في ٢٢ أكتوبر يدعو إلي الوقف العاجل لإطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، ورغم قبول طرفي النزاع للقرار ، إلا أ ن إسرائيل ما لبثت أن خرقت قرار وقف إطلاق النار الأمر الذي أدى إلي أن تتقدم القوتان العظميان بمشروع قرار مشترك أخر يدعو إلي الانسحاب إلي مواقع ٢٢ أكتوبر وهو القرار الذي رفضت إسرائيل أيضا أن تستجيب إليه وهو ما دفع بالرئيس السادات إلي توجيه نداء إلي الحكومتين الأمريكية والسوفيتية لإرسال قوة أمريكية سوفيتية مشتركة إلي الشرق الأوسط للأشراف علي تنفيذ قرار مجلس الأمن لتحقيق الانسحاب إلي خطوط ٢٢ أكتوبر وهو النداء الذي وافق عليه بريجنيف ودعا نيكسون إلي قبوله وإلا سوف يتصرف الاتحاد السوفيتي بمفرده بإرساله قواته إلي الشرق الأوسط ، وهو ما رفضته الولايات المتحدة ، وبرر هنرى كيسنجر هذا الرفض بقوله « أن الولايات المتحدة لا تحبذ ولن توافق علي إرسال قوات سوفيتية أمريكية مشتركة إلي الشرق الأوسط فليس من المتصور أن نزرع خلافات القوتين العظميين في الشرق الأوسط أو أن تفرض سيطرة سوفيتية - أمريكية، أن الولايات المتحدة تعارض إدخال منفرد لقوات عسكرية في الشرق الأوسط وخاصة من قوة نووية بأي شكل من الأشكال أو تحت أي ستار(٧)

ومع هذا الرفض الأمريكي الواضح إلا أن ثمة تحركات عسكرية سوفيتية واضحة قامت بها القيادة

السوفيتية العليا تركت انطباعا لدي الأمريكيين عن احتمال قيام السوفيت بإرسال قوات محاربة إلي الشرق الأوسط ، وأدى هذا الانطباع إلي أن يعلن وزير الدفاع الأمريكي شلزنجر في ٢٥ أكتوبر حالة التأهب العالمي من الدرجة الثالثة للقوات العسكرية الأمريكية Def Com Three وجاء رد الفعل السوفيتي علي إعلان حالة التأهب الأمريكي في بيان أذاعته وكالة تاس السوفيتية قالت فيه « اتصالا بالأحداث في الشرق الأوسط ظهرت في واشنطون تقارير عن حالة تأهب للقوات المسلحة الأمريكية في بعض المناطق بما فيها أوربا وفي محاولة لتبرير هذه الخطوة أشار المسئولون لبعض أعمال الاتحاد السوفيتي التي ادعوا أنها سببت القلق أن تاس مخولة لأن تعلن أن مثل هذه الإيضاحات هي إيضاحات سخيفة طالما أن أفعال الاتحاد السوفيتي تهدف فقط إلي تطبيق قرار مجلس الأمن حول وقف إطلاق النار و إعادة السلام في الشرق الأوسط ، إن هذه الخطوة من جانب الولايات المتحدة التي لا تخدم بأي حال الوفاق الدولي قد اتخذت بشكل واضح لإخافة الاتحاد السوفيتي ،ولكن هؤلاء الذين كانوا وراء هذه الخطوة يجب أن يقال انهم اختاروا العنوان الخاطئ (٨) وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد رفعت بشكل جزئي حالة التأهب علي اثر اتفاق بين موسكو وواشنطون حين وافق مجلس الأمن علي مشروع قرار تبنته دول مجموعة عدم الانحياز يقضي بألا تشترك الدول الدائمة في مجلس الأمن في قوات حفظ السلام ، وفي نفس اليوم أعلن بريجنيف أن موسكو سوف ترسل ممثلين من الضباط الكبار يرتدون ملابس مدنية الأمر الذي يبعدهم عن التدخل ، كما أعلنت الولايات المتحدة أنها سترسل عددا صغيرا من المراقبين Observers إذا ما طلب منه سكرتير عام الأمم المتحدة ذلك ، وهكذا ، وكما عبر الرئيس الأمريكي « زالت أصعب أزمة واجهت القوتين منذ أزمة الصواريخ الكوبية (٩).وهكذا يوحي التمعن في كيفية إدارة القوتين للأزمة و إدارة علاقاتهما خلالها و دورهما في تطوراتها ، انهما قد تصرفا خلال الحرب علي مستويين : المستوى الأول هو مستوى الخصومة والمنافسة Adversary وهو المستوى الذي أملته علاقاتهما التقليدية القائمة علي المنافسة والمصالح المتضاربة ، وعلي حرصهما علي الاحتفاظ بمواقفهما وأرصدتهما في المنطقة ، وعلي تحالفهما وارتباطاتهما بأطراف النزاع ، وهو المستوى الذي لم تصفه أو تنفيه علاقات الوفاق الجديدة وتفاهماتها بهذا المعني قدم كل جانب الدعم والتأييد المادي والسياسي لأصدقائه في النزاع ، أما المستوى الثاني فهو في مستوى الشركاء Partners والذي أملته علاقات الوفاق الجديدة ومبادئها وما ارتبطا به من اتفاقيات ومبادئ وقواعد للسلوك في مثل هذه الأزمات تدعوهما إلي العمل علي عدم تطوير المواقف التي يمكن أن تسبب تفاقما خطيرا في علاقاتهما (كما نصت المادة ١ من اتفاقية منع الحرب النووية) وأن يفعلا كل ما في طاقتهما حتى لا تثور صراعات ومواقف قد تزيد من التوتر الدولي (كما نصت المادة ٣ من مبادئ العلاقات) ويتوقف الحكم النهائي علي سلوك القوتين خلال الحرب علي منظور من يقيمون هذا السلوك : فأعداء الوفاق في الولايات المتحدة والمتشككين فيه وفي النوايا السوفيتية تجاهه ، ركزوا علي المستوى الأول وخاصة التأييد الذي قدمه السوفيت للعرب ، واعتبروا انه خيانة من السوفيت لمبادئ الوفاق وقواعده ، وانهم كانوا علي علم بالنوايا العربية بشن الحرب ولم يبلغوا واشنطون بها ، بل ذهب هؤلاء إلي أن الإمدادات العسكرية السوفيتية للعرب هي التي شجعتهم علي شن الحرب ، أما المنظور الثاني ، فقد ركز علي الجانب الذي تعاون وشارك فيه الاتحاد السوفيتي مع واشنطن ، وان أسلوب معالجة القوتين للأزمة هو لسياسة الوفاق ربما كانت الأزمة قد أخذت أبعادا اكثر خطورة ، ففي مؤتمر صحفي تحدث الرئيس الأمريكي نيكسون حول هذه النقطة قال « كحقيقة فأنه لا يمكن أن أقول انه

بدون الوفاق كان من الممكن أن نواجه صراعا كبيرا في الشرق الأوسط ولكننا تفاديناه بالوفاق» (١٠) كما صرح بريجنيف في نوفمبر ١٩٧٣ «أن المرء يمكن أن يقول بشكل أكيد انه في مثل هذه الحالة وبدون الوفاق فان المبادرة المشتركة من جانب مجلس الأمن حول الشرق الأوسط قدمت فرصة لوقف إطلاق النار ربما لم يكن ممكنا بدونها » (١١).علي أية حال ، فانه أيا كان اختلاف النظر حول سلوك القوتين خلال حرب أكتوبر وتأثيرها علي اتجاه علاقاتهما وهما تتبنيان سياسة الوفاق، فان المعني الحقيقي أن حرب أكتوبر قد أوضحت بالتجربة العملية حدود الوفاق الحقيقية ، فهو لم يلغ عنصر الخصومة وصراع المصالح بين القوتين ، وانه رغم ما قدمه من إطار جديد ربما اكثر أمانا للمنافسة بينهما ، إلا انه لم يحول هذه المنافسة إلي تعاون شامل .

الخاتمة :

تدلل دراستنا على انه مع أن إعداد مصر لتحرير الأرض قد بدأ منذ اليوم التالي لمعارك عام ١٩٦٧ ،وان هذا الإعداد كان يجري على المستويات العسكرية وإعداد الجبهة الداخلية جنبا إلي جنب على الجبهة الدولية والدبلوماسية ،آلا أن هذا الإعداد قد تبلور وبلغ ذروته في مستهل السبعينات وهي الفترة التي توافقت فيها إرادة القيادة السياسية مع الضمير الشعبي على ضرورة كسر الجمود الذي إشاعته حالة اللاسلم واللا حرب والتي كانت تضمن في النهاية تكريس الأمر الواقع واستمرار الاحتلال للأراضي المصرية ، وان أهم ما ميز هذه الفترة الحرجة من إعداد مصر للحرب وتوفر واستكمال أدواتها الفعالة هو توافقها مع تغيرات أساسية في البيئة الدولية وبشكل خاص وفي علاقات القوتين العظميين و تأثيرهما وأدوارهما العالمية والإقليمية وارتباطاتهما المعروفة في منطقة الشرق الأوسط، وإنهما في هذه الفترة كانتا متجهتين الى إعادة ترتيب علاقاتهما والعمل على نقلها من مستوي التوتر والمواجهة الى مستوى الحوار والمفاوضة والتعاون لاحتواء مصادر التوتر والتنافس وخاصة في مناطق المنازعات الإقليمية وفي مقدمتها الشرق الأوسط .وقد رأينا كيف تبلور هذا الاتجاه فيما اصبح يعرف بسياسة الوفاق التي أخذت مضمونها العملي في مؤتمرات القمة والتي كان من أكثرها دلالة بالنسبة للشرق الأوسط قمتا موسكو وواشنطن عامي ٧٢ ،١٩٧٣ اللتان سبقتا حرب أكتوبر مباشرة. وقد رأينا كيف أن التطبيقات العملية لهذه العلاقة الجديدة بالنسبة للشرق الأوسط كانت تتجه في نهاية الأمر الى فرض قيود على حرية المبادرة والحركة المصرية لتحرير أراضيها ،بل والى حرمانها من مصادر الدعم العسكري والسياسي لتحقيق هدفها القومي إزاء هذا الواقع وهذه البيئة الدولية المعقدة بدت حيوية وحنكة السياسة والدبلوماسية المصرية وحركتها المضادة لاحتواء هذه التأثيرات السلبية ولضمان أكبر تأثير ممكن لقدراتها الدفاعية وبنائها العسكري لتجاوز الغيوم التي كانت قد بدت في علاقاتها على القوة الدولية التي كانت مصدر هذا التأثير وهى الاتحاد السوفيتي، وبإقامة جسور الحوار والتلاقي لتأكيد التزاماته ،وبهذا المعنى نستطيع أن نقول أن المؤرخين سوف يتوقفون كثيرا عند هذه الفترة باعتبارها من اكثر الفترات الخلاقة في سياسة الدبلوماسية المصرية وكدراسة حالة عن كيفية تمكن قوة إقليمية على التعامل بكفاءة مع العلاقات المعقدة لقوي عظمى ومصالحها المتداخلة والمتنافسة لكي تستخلص أفضل الظروف التي تخدم أهدافها القومية. والواقع أن مثل هذا الإنجاز قد تحقق للسياسة المصرية بحكم ما اجتمع لها من الحس والإجماع القومي على تحرير الأرض ، وبصيرة وحنكة القيادة السياسية ،والأداء العالمي والمتكامل للفريق العسكري والسياسي والدبلوماسي المعاون لها.

قائمة المراجع

(١) راجع Kisenger The white house Years PP127-130.

(٢) «سنوات البيت الأبيض» - مصدر سابق - ص:١٤٠٩. ١٢٥٣. ١٢٤٧.

(٣) أنور السادات« البحث عن الذات» المكتب المصري الحديث.١٩٧٨ .ص:٣١١-٣١٢.

(٤) راجع وصفا دقيقا لتأثير نتائج هذه اللقاءات على تفكير الرئيس السادات وعلى قرار الحرب في: محمد حافظ إسماعيل: «أمن مصر القومي في عصر التحديات»

(5) Kohler, The Soviet union and the october war M.E. war p.p .5-6

(٦) المرجع السابق. ص ٦٥

(7) Corel bell, The october .M.E war int. A ffairs No.4.oct.1974

(8) Daily Review (N A P), Moscow , October 29,

(9) Laquer,Walter confrontation, the M.E war and world politics, wild_wood house,1974,p.178

(10) survival ,iss,,London ,January _feb.1974

(11) Reglover, The Effectiveness of the soviet peace program Int. Affairs. Moscow. No .B.1975.PP77

التعقيب الأول على الورقة الثانية

أ.د مفيد شهاب

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الواقع أن موضوع هذه الورقة يكتسب أهمية خاصة ، سواء بالنسبة للفترة التى تتناولها و هي الفترة الفاصلة بين حرب الاستنزاف و حرب أكتوبر أو بالنسبة للمرحلة الحالية التى تمر بها عملية السلام بمأزق صعب فالورقة تناقش اثر العامل الدولي على حرب أكتوبر على مستويين:

المستوى الأول : قرار الحرب فالقرارات الاستراتيجية لا تتخذ من فراغ و إنما فى إطار بيئة دولية و إقليمية و محلية تمارس تأثيرها عليها ، سواء بفرض قيود على اتخاذ القرار ، أو بإتاحة فرص محددة لاتخاذه و تشير الورقة إلى أن نمط العلاقات الدولية القائم بين القوتين الأعظم فى ذلك الوقت كان يؤثر فى اتجاه فرض قيود على حرية الحركة المصرية و هذه نقطة اتفق فيها تماما مع صاحب الورقة

المستوى الثاني : إدارة الحرب فقد كانت القوتان العظميان تمثلان أطرافا شبه مباشرة فى حرب أكتوبر سواء من خلال المساندة السياسية لأطرافها المباشرة ، أو الدعم العسكري التسليحي الكثيف لتلك الأطراف ، أو اتخاذ مواقف تجاه استمرار أو وقف القتال و يلاحظ هنا أن الورقة لم تتناول هذا الجانب و إنما ركزت اكثر على تأثير حرب أكتوبر على اتجاه علاقات الدولتين العظميين ، على أي حال سوف اركز تعقيبي الخاص بالورقة على ثلاث نقاط رئيسية :

النقطة الأولى : وزن و تأثير العامل الدولي على التطورات و التفاعلات فى الشرق الأوسط عموما و هو جوهر الموضوع الذى تطرحه الورقة .

النقطة الثانية : كيفية تناول الورقة لاتجاهات تأثير هذا العامل (فى فترة من اكثر فترات تاريخ الشرق الأوسط تعقيدا و هي فترة الوفاق بين الدولتين العظميين) على حرب أكتوبر.

النقطة الثالثة : الدروس المستفادة من هذه الفترة بالنسبة للمرحلة الحالية

و بداية

فان منطقة الشرق الأوسط تعتبر من اكثر أقاليم العالم أهمية ، وهى تحتل أولوية متقدمة فى سياسات القوى الدولية الرئيسية لما تتضمنه من مصالح أساسية لها تتصل بالموارد الاقتصادية و العلاقات السياسية و المصالح الأمنية أيا كان مفهوم تلك القوى الدولية لمضمون هذه المصالح .

فالحقيقة الأولى هي أن منطقة الشرق الأوسط كانت دائما مركز اهتمام دولي . و توضح الورقة أنها كانت كذلك فى أوائل السبعينات حيث كان ما يهم إدارة كيسنجر - نيكسون منحصرا فى الشرق الأوسط و فيتنام و ذلك فى ظل نظام دولي ثنائي القطبية ، تدار العلاقات بين طرفيه الرئيسيين فى ظل الحرب الباردة و تبعا للظروف و الآليات التى كانت تمليها .

وتؤكد الورقة على انه عندما بدأت القوتان العظميان نحو الاتجاه لتبنى سياسة الوفاق لم يكن ذلك فى مصلحة الدول العربية بحكم ما فرضه ذلك الوضع عليها من قيود تتصل بحريتها فى اتخاذ قرارات كبرى .

و إذا كنا نوافق على ذلك فهل يمكن القول أن الدول العربية كانت اكثر حرية فى اتخاذ قراراتها و تحقيق أهدافها عندما كانت علاقات الدولتين العظميين تتسم بالتوتر فى ظل الحرب الباردة ؟ الأرجح أن الإجابة بالنفي لأن وقائع التاريخ العربي فى فترة الحرب الباردة تشير إلى أن العرب لم يتمكنوا من الحصول على الكثير بل على العكس لحقت بهم بعض الكوارث أحيانا .

و المعنى - كما أراه - واضحا أن المسألة كلها لا ترتبط بنمط العلاقات القائم على المستوى الدولي ، و إنما بالكيفية أو الأسلوب أو المنهج الذى تتعامل به الدول العربية مع هذا النمط، ويشير درس حرب أكتوبر هنا إلى انه فى الوقت الذى كانت البيئة الدولية تفرز آثارا سلبية ضد مصر ، تمكنت مصر من إحراز اكبر انتصاراتها فى تاريخها الحديث لأنها تعاملت مع البيئة الدولية بوعي وتصميم وإرادة وفعالية .

أما النقطة الثانية : فهي أن منطقة الشرق الأوسط كانت دائما « مدولة » فلم تكن تفاعلاتها و تطوراتها - فى معظم الأحيان - نتاجا لسياسات أطرافها فقط و خاصة فيما يتصل بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي و إنما أيضا نتيجة لتأثير العامل الدولي فيها ، وهو التأثير الذى يتخذ عدة مظاهر يمكن بسهولة رصد أمثلة عديدة لها وأهم هذه المظاهر :

١-الدعم السياسي و فى المقابل منه الضغط السياسي

٢-الدعم التسليحى و فى المقابل منه تقييد الحصول على الأسلحة .

٣- الدعم الاقتصادي و فى المقابل منه التهديد بوقف الدعم أو فرض الحصار الاقتصادي.

٤-التدخل العسكري لمساندة طرف ما أو لمواجهة طرف آخر .

و رغم أن تأثير العامل الدولي كان قويا بصفة عامة و فى بعض الحالات بشكل مؤثر إلا انه كانت ثمة محددات تحيط به دائما كما كانت ثمة دروس هامة تتصل به لعل أهمها :

١- أن العامل الدولي لا يلغى العامل الوطني، فالدول لا تعمل وفقا لما تمليه عليها السياسة الدولية بل يمكنها أن تقول « لا » فى بعض الأحيان، و يمكنها أن تتخذ القرارات التى تراها متوافقة مع مصالحها الوطنية ، لكن عليها أن تكون مستعدة فى نفس الوقت للتفكير فى الثمن السياسي

و الاقتصادي الذى قد تدفعه نتيجة مواقفها . كما أن قراراتها ينبغي أن تكون محسوبة بدقة ، وفى كل الأحوال فإن العامل الدولي لا يمكنه التأثير أو التدخل على كل المستويات لكنه عند حدود معينة قد يكون هاما بدرجة تقتضي الواقعية أخذه فى الاعتبار .

٢- أن العامل الدولي لم يكن فى معظم الأحوال فى صالح الدول العربية ، فلا يمكن مقارنة حجم الدعم التسليحى أو الدعم الاقتصادي الذى حصلت عليه إسرائيل من الولايات المتحدة، بحجم الدعم المناظر الذى حصلت عليه الدول العربية من الاتحاد السوفيتي عبر سنوات الصراع . فقد حصلت الدول العربية بالفعل على دعم سوفيتي كبير لكنه لم يصل أبدا إلى المستوى الذى كان يمكنها من تحقيق أهدافها المشروعة، ذلك أن وزن العرب فى الاستراتيجية السوفيتية لم يكن يماثل وزن إسرائيل فى الاستراتيجية الأمريكية .

٣- أن القوى الدولية الكبرى تعمل وفقا لمصالح تراها على المستوى العالمي ، وليس فى إقليم معين بالذات، و بعبارة أخرى فإنها تخطط و تتحرك وفق أطر دولية و ليس أطرا إقليمية، فقد تقوم بتهدئة الأوضاع فى منطقة لموازنة اضطرابها فى منطقة أخرى كما أنها قد ترى أن قضية ما فى إقليم معين تمثل « مشكلة » بينما لا تراها دول الإقليم كذلك، و الأهم أنها قد تضحي بمصالح حلفائها فى منطقة معينة فى بعض الأحيان لصالح ما تراه مصلحة فى إقليم أخر .

فى هذا السياق تأتى أهمية ما أشارت إليه الورقة حول الصفقة الدولية الكبرى التى أسفرت عن «سياسة الوفاق» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في مطلع السبعينات ، أفرزت اتفاقا بين الطرفين على تهدئة الأوضاع في الشرق الأوسط ، على نحو عبر عن نفسه إقليميا فيما سمي «حالة اللا سلم واللا حرب» ، التي لم تكن تتيح للدول العربية إمكانية التوصل إلى حل سلمي، وتقيد في الوقت ذاته احتمالات اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية المعلقة.

وهنا تبرز بعض الملاحظات التي ينبغي أن نأخذها في الاعتبار :

١-إن الورقة ، في تناولها للدوافع التي قادت إلى سياسة الوفاق ركزت على تحليل الرؤية الأمريكية بشكل تفصيلي ، وموثق ، بينما لم تتطرق إلى الدوافع السوفيتية إلا بشكل سريع في فقرة واحدة ، بحيث بدأ الاتحاد السوفيتي وكأنه يسير وفقا لما خططت له الولايات المتحدة ، ويتضح ذلك من خلال نص منقول عن مذكرات كيسنجر يوحي بما يبدو انه تلاعب أمريكي بالاتحاد السوفيتي ، وذلك بهدف إقناع العرب المعتدلين بان السوفيت غير قادرين على تحقيق أي تسوية ، وان الصيغة التي تم الاتفاق عليها بين القوتين العظميين بشأن مشكلة الشرق الأوسط كانت صيغة أمريكية . فحسابات الاتحاد السوفيتي بالنسبة للوفاق ، وحل مشكلة الشرق الأوسط غير واضحة بنفس القدر الذي وضح بالنسبة للحسابات الأمريكية . والسؤال هو : هل ضحى الاتحاد السوفيتي بارتباطاته العربية في المنطقة لصالح ارتباطات أخرى ؟ وإذا كان قد فعل ذلك ، فما هو السبب ؟ ولماذا عاد إلى تأييد الموقف العربي من اجل تحرير الأرض المحتلة ، ودعم كل من مصر وسوريا تسليحيا بقوة خلال عام ١٩٧٣ ، قبل الحرب وخلالها ؟ الحقيقة أن الموقف السوفيتي يحتاج إلى مزيد من النقاش .

٢-إن الورقة قد أشارت في النقطة الثانية ، المتصلة بتعامل مصر مع الوضع الدولي قبل الحرب إلى وعي عميق من جانب الرئيس أنور السادات بطبيعة «المرحلة» التي تمر بها العلاقات بين القوتين العظميين والقيود التي تفرضها على قراره الخاص باستخدام القوة المسلحة حيث انه عمل في اتجاهين:

الأول : فتح الجسور للحوار مع الولايات المتحدة من خلال الدبلوماسية السرية.

الثاني : العمل على استعادة الدعم السياسي والعسكري السوفيتي لمصر .
والأسئلة التي يمكن طرحها بالنسبة لهذه النقطة متعددة : فما الذي كان الرئيس السادات يهدف إليه من إجراء الاتصالات مع الولايات المتحدة التى أصبحت الأكثر تأثيرا من الاتحاد السوفيتي في شئون المنطقة ؟ ثم لماذا قام الرئيس السادات بطرد الخبراء السوفيت من مصر خلال هذه الفترة ؟ وكيف فسر القادة السوفيت دلالات التحركات المصرية ؟ ولماذا وافق الاتحاد السوفيتي بعد فترة قصيرة على إعادة دعم مصر سياسيا وتسليحيا ، بما في ذلك تزويدها بالصواريخ أرض - أرض من طراز «سكود» ؟

لقد كانت الأمور تسير في هذه المرحلة بطريقة تتسم بالتعقيد الشديد،وهو ما كنت أود أن تلقى الورقة مزيداً من الضوء عليه.

٣-أن النقطة الثالثة، قد ركزت على الطريقة التي أدارت بها القوتان العظميان «علاقاتهما» خلال الحرب، التي كانت بمثابة اختبار لسياسة الوفاق، بينما كان من المفترض -في تقديري- أن يتم التركيز على الطريقة التي حكمت إدارة كل منهما للحرب، وتأثيرها على مسار العمليات ونتائج الحرب. فالقضية هي الحرب وليست الوفاق.وهناك إشكاليات تطرحها كتابات مختلفة حول محددات سلوك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إزاء أطراف وعمليات القتال،وحجم وظروف عمليات تزويد أطراف القتال بالأسلحة خلال الحرب،والموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفيتي خلال الفترة من ٢٢-٢٥ أكتوبر ،والذي يعتقد أنه أدى إلي ضغط هائل على الإدارة الأمريكية في اتجاه إجبار إسرائيل على احترام وقف إطلاق النار. وقد أشارت الورقة إلى تفاصيل هامة وأساسية بهذا الشأن ،لكنها حللت ذلك في النهاية من زاوية دلالات هذه التطورات بالنسبة للوفاق، وليس بالنسبة للحرب.

وهكذا

فإن للقضية التي تتناولها الورقة دلالات هامة،بالنسبة لفهم ما حدث قبل الحرب وخلالها ،ومن زاوية الدروس التي يمكن الاستفادة منها ،في ظل أوضاع أو فترات أخري، وأهمها:

أن مصر كانت قادرة على اتخاذ «قرار استراتيجي تاريخي» رغم أن القوتين الأعظم لم تكونا ترغبان في ذلك. ومن المؤكد أن هذا القرار لم يتخذ بصورة انفعالية تتجاهل حقائق الواقع الدولي، وكأنه غير قائم، وإنما على أسس مدروسة ومحسوبة تتعامل مع هذا الواقع، وتدرك القيود المتصلة به، والثغرات الموجودة فيه.

أن حالة اللاحرب واللاسلم حالة قلقة غير مستقرة ،ولم يكن من الممكن أن تستمر لفترة طويلة، خاصة بالنسبة لصراعات على نمط الصراع العربي- الإسرائيلي ،إذ لا يمكن تجميد الصراعات إلى ما لا نهاية،ولا يمكن استمرار الدوران حول تسوية لا تتم، وحرب لا تقع فعادة ما تكون عواقب حالة اللاسلم واللاحرب وخيمة .

أن العالم قد تغير، وتحولت ثنائية القطبين إلي عالم تكاد تسيطر عليه قوة واحدة، وأصبحت هناك أشكال أخرى للعامل الدولي وتأثيراتها ،وربما أصبحت العوامل المتصلة بحركته وتأثيره أكثر تعقيداً بكثير مما كان يحدث فى الماضي، ولكن تظل الحقائق الثابتة على ماهى عليه، وهى أن المهم ليس فقط ما يفرضه الواقع الدولي، وإنما المهم أيضاً، وربما فى الأساس، هو كيف نتعامل نحن مع هذا الواقع الدولي. وفى تقديري ،فان هذه النقطة تعتبر من أهم دروس حرب أكتوبر.

وبعد

لقد مرت ٢٥ سنة على حرب السادس من أكتوبر. لكننا لا نزال نتذكرها، بوقائعها وقادتها وكأنها حدثت بالأمس. والواقع أن المرء لا يستطيع أن يتصور تاريخ مصر الحديث بدونها كما لا يستطيع أن يتصور ما شهدته المنطقة بعد ذلك، على صعيد التسوية وغيرها، بدون حرب أكتوبر. فأيا كانت العوامل الدولية أو الإقليمية التى أحاطت بها، أو قيدت قرارها، فان مصر كان لابد أن تشنها ،حتى تستقيم الأمور، ويعود التوازن للمنطقة. وهكذا، لم تكن حرب أكتوبر مجرد موقعة عسكرية انتصر فيها جيش على جيش، وإنما حركة مصيرية كبرى عبرت بها الأمة العربية من مرحلة إلى مرحلة جديدة تماما ،أعادت لها الكرامة والعزة، واستطاعت مصرنا الغالية أن تؤكد مكانتها الرائدة ، وأن تحقق إنجازات رائعة، استلهمت فى كل خطواتها روح أكتوبر العظيم تحت قيادة بطل الحرب والسلام الزعيم محمد حسنى مبارك.

التعقيب الثاني على الورقة الثانية

أ . مكرم محمد أحمد

رئيس مجلس إدارة دار الهلال ونقيب الصحفيين

ابتداء، أشكر الدكتور أمين شلبي علي الورقة المهمة التي قدمها حول قضية الوفاق الدولي وحرب أكتوبر ، لقد تميزت الورقة بالتكثيف الشديد والرؤية الموضوعية للبيئة الدولية التي صاحبت حرب أكتوبر والتحديات التي واجهت الإدارة المصرية في ظروف غير مواتية، فرضت الكثير من القيود علي قدرة مصر علي تحقيق هدفها وعلي صانع القرار وعلي عملية التحرير ذاتها .

وإذا كانت الورقة قد خلصت إلي تقدير أخير - لا يختلف عليه كثيرون - يؤكد حيوية السياسة المصرية وحنكتها في سعيها المستمر إلي احتواء التأثيرات السلبية لهذه المهمة وكفاءتها في التعامل مع العلاقات المعقدة للقوتين العظميين والتي فرضت علي المنطقة حالة اللاسلم و اللاحرب ، إلا أن هناك ملاحظات يمكن أن تضيف إلي هذه النتيجة أبعاداً و روافد تؤكد مغزاها.

الملاحظة الأولى: أنه حتى قبل مجيء نيكسون و كيسنجر بسياسة الوفاق كان الشرق الأوسط الذى تتركز فيه مصالح حيوية واستراتيجية ضخمة للدول العظمي ، يفرض علي قواه الإقليمية نمطا من العلاقات الدولية ويضع في اعتباره توازنات القوي الكبرى وصراعاتها الخفية والظاهرة ، وسعيها المستمر إلي توسيع مناطق نفوذها في هذه المنطقة الخطيرة من العالم ، وفي كثير من الأحيان كان النجاح مرتهنا بقدرة القوى الإقليمية علي الاستثمار الصحيح لعلاقات الصراع والوفاق بين هذه القوى الكبرى دون أن تقع في فخ الاستقطاب .
وربما يكون أحد الفوارق المهمة بين هزيمة ١٩٦٧ ومعركة ١٩٧٣ .

أن هزيمة ١٩٦٧ حدثت في ظروف سيطر فيها الاستقطاب علي منطقة الشرق الأوسط وأصبح الصراع العربي الإسرائيلي مجرد وجه آخر لعلاقات المواجهة بين القوتين العظميين في ذروة الحرب الباردة .

جرت حرب١٩٦٧ في ظروف انقسام عربي شديد ، واستقطاب حاد قسم العالم العربي إلي دول متقدمة ودول محافظة ، وسادت شعارات تدعو إلي وحدة الهدف بدلاً من وحدة الصف ، الأمر الذى جعل حرب١٩٦٧ مجرد صراع إسرائيلي مصري يجري علي خلفية عربية غير متحمسة وغير مكترثة ، لكن حرب١٩٧٣ جرت في بيئة دولية مختلفة أتاحت الفرصة لتصحيح المناخ الذى أحاط بحرب ١٩٦٧ ، وكسر حالة الاستقطاب الحاد التي صاحبت هذه الحرب وفتح الباب لقومية المعركة .
وعلي حين كانت العلاقات بين مصر والسعودية قد بلغت حد القطيعة في حرب١٩٦٧ أشرك الرئيس السادات الملك فيصل في كل تفاصيل خططه ، وتحققت قومية المعركة بسقوط كل الحواجز التي قسمت العالم العربي وصنفته إلي دول تقدمية ودول محافظة ودخل البترول سلاحاً مهماً وحيوياً عزز من القدرة المصرية وأضاف إلي أوراق القوة التفاوضية ورقة مهمة، و كان واحدا من العوامل التي حفزت الولايات المتحدة إلي سرعة التحرك ، ولم يكن غريباً أن يكون من بين المطالب الأولي التى حملها كيسنجر في أول رحلة له إلي مصر في أعقاب ١٩٧٣ وبتكليف من الرئيس نيكسون ، طلب بأن يبذل الرئيس السادات مساعيه الحميدة لإنهاء المقاطعة البترولية في إطار اتفاق عام تتحمل فيه الولايات المتحدة مسئولية إيجاد تسوية عادلة لأزمة الشرق الأوسط .لقد عوض الوفاق القومي كثيراً من الآثار السلبية التي فرضها الوفاق .

الملاحظة الثانية :أن الوفاق لم يكن قد أرسي بعد قواعد واضحة ومؤكدة لتعامل الدواتين مع أزمة الشرق الأوسط الذى كان لا يزال ساحة للصراع والمنافسة الساخنة بين القوتين الكبريين، الأمر الذى أعطي للسياسة المصرية فرصة أن تستثمر ببراعة عالية وإلي أقصي حد مستطاع إحساس الاتحاد السوفيتي أن وجوده في مصر مهم في حسابات موازين القوي الدولية مع واشنطن في بداية وفاق جديد ، وأن تقاعسه عن مساندة مصر بالسلاح يمكن أن يؤدى إلي خروجه من الشرق الأوسط ومن البحر الأبيض ومن منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.

في يناير عام ١٩٧٠تمكن عبد الناصر من إقناع السوفيت بإرسال أطقم صواريخ وطائرات سوفيتية إلي مصر للدفاع عن العمق بعد غارات بحر البقر رغم حرصهم علي عدم تصعيد الموقف مع واشنطن لأن السوفيت أحسوا بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها وجودهم في الشرق الأوسط من التأثيرات السلبية المحتملة لغارات العمق الإسرائيلي ووضع النظام في مصر.
وفي مارس ١٩٧٣ ، وبرغم صدور قرار الرئيس السادات بطرد الخبراء الروس عاود الاتحاد السوفيتي تحت تأثير إحساسه بأن خروجه من مصر سوف يعني نهاية نفوذه في الشرق الأوسط ، استمراره في إمداد مصر بما تحتاج من السلاح بما في ذلك بعض أسلحة الردع كما اعترف علنا بحق مصر في جيش قوى يدافع عن حقوقها وتحرير أرضها .

الملاحظة الثالثة : أن مصر أدركت منذ البداية أن معركتها تفرض عليها أن تكون لها حساباتها المختلفة عن حسابات الاتحاد السوفيتي كقوة عظمي ، لأنه أن كان جزء مهم من قضية المعركة يتعلق

بالسلاح السوفيتي فإن الجزء الأكبر من قضية التسوية يتعلق بقدرة الولايات المتحدة المنفردة علي التأثير في الموقف الإسرائيلي .
وقد مارست السياسة المصرية في عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات هذا الدور ببراعة انطلاقا من مصالح الوطنية .
فمنذ مارس عام ١٩٦٩ومع بداية حكم نيكسون و كيسنجر سعي الرئيس الراحل عبد الناصر إلي استكشاف إمكانات تحريك الموقف الأمريكي ، وفي يوليو عام ١٩٧٠ لم يتردد في إعلان قبوله لمبادرة روجرز ، رغم ضعف المبادرة ، ورغم ضعف مكانة روجرز إزاء قوة غريمه كيسنجر الذى كان لا يزال يشغل منصب مستشار الأمن القومي .
ومن المنطلق نفسه سعي الرئيس السادات منذ بداية توليه إلي دور أمريكي ، وبعد معركة العبور بذل جهدا كبيراً كي يحفز كيسنجر ، الذي كان قد أصبح وزيرا للخارجية ومستشاراً للأمن القومي ، علي الانشغال بمشروع سلام للشرق الأوسط بدأ بفض الاشتباك علي جبهة القتال في إطار اتفاق عريض يشكل إطارا عاماً لسلام تعاقدي مرجعه الأساسي القرار ٢٤٢ .
وفي جهوده لكسب ثقة الموقف الأمريكي حرص الرئيس السادات علي أن تكون مصر وحدها هي التي تتحدث بلسان مصالحها كي يفصل على نحو قاطع بين حسابات مصر وحسابات الاتحاد السوفيتي .

الملاحظة الأخيرة :أن الوفاق طرح آثاره علي شكل المعركة التي سوف تدخلها مصر وعلي خلافات الرأي التي حدثت في النسق الأعلى من قيادات القوات المسلحة حول طبيعة المعركة وأهدافها ، بعد أن تحولت أزمة الشرق الأوسط إلي بؤرة من بؤر المواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يرتبط علاجها بعلاقات القوة بين الجانبين وبؤر التوتر الأخرى التي تشغل اهتمام العملاقين وتؤثر علي مصالحهما.

أولا . تحدد شكل المعركة في عبور للقناة ومحاولة الوصول إلي المضايق ، وبدء معركة محدودة يتم بموجبها كسر حالة اللاسلم و اللاحرب ، بهدف إحداث أكبر الخسائر لدى العدو ، وكشف فساد الأساس الذى تقوم عليه نظرية الأمن الإسرائيلي ، وإلزام الإسرائيليين بقبول تسوية عادلة تضع في حساباتها مصالح كل الأطراف خصوصاً الانسحاب الإسرائيلي من الأرض المصرية .
ولأن حرب التحرير الشاملة تكاد تكون مستحيلة في ظل التحكم السوفيتي في إمدادات السلاح والخوف من تصاعد المواجهة بين القوتين العظميين ، وتأخر وصول أسلحة الردع إلي مصر وحسابات الدور الأمريكي وتأثيره علي مجريات المعركة وما بعدها .

ثانياً. كان لزاما أن تبدأ مصر بما هو متاح لديها من أسلحة لأن الوفاء بكل الإمكانات المطلوبة، أمر يكاد يكون متعذراً ، وكان لزاما علي القوات المسلحة أن تغطي نقص السلاح من خلال شجاعة الرجال ، وتغطي بحسن التخطيط ضعف الإمكانات ، وتغطي بالتدريب والاستعداد والمبادرة وروح الابتكار الفارق بين إمكانات السلاح السوفيتي وإمكانات السلاح في يد الإسرائيليين .
وفي ظل هذين العاملين حدثت تغيرات مهمة في النسق الأعلى لقيادة القوات المسلحة أدت إلي أن يتحمل عبء المعركة قيادات شجاعة تؤمن بأن المسئولية الوطنية تفرض القيام بمغامرة محسوبة لأن الأوضاع لن تصل إلي وضع أسوأ من حالة اللاسلم و اللاحرب بآثارها المريرة علي الجبهة الداخلية

وعلي الروح المعنوية وعلي القوات التي أمضت ٦ سنوات داخل خنادقها تنتظر لحظة العبور .
لقد أحدثت الحرب المحدودة تأثيرات غير محدودة لم تزل تتتابع رغم مضي ٢٥ عاماً علي هذا اليوم المجيد .

انتهت أسطورة الجيش الذى لا يقهر ، ووقف العالم كله يساند مطلب مصر في سلام عادل متكافئ ، وانتقل الموقف الإسرائيلي إلي وضع الاتهام ووجدت الولايات المتحدة نفسها مطالبة بإحياء عملية السلام .

ويبقي أن نجاح القوات المسلحة المصرية في تحقيق عنصر المفاجأة علي المستويين الاستراتيجي والتكتيكي وإنجاز نصر عسكري أعتبر بكل المقاييس عملاً عسكرياً يصل إلي حد الأعجاز في ظروف غير مواتية ، دلالة مهمة علي قدرة الشعب المصري علي الصمود والعطاء وقدرة القوات المسلحة علي النهوض بأعباء التحدي واستعادة الكبرياء الوطني ، لأنه بدون المعركة ما كان يمكن لمصر أن تستعيد ترابها الوطني ، وما كان يمكن لمسيرة السلام أن تبلغ هذا الشوط وأن تحصل علي مساندة العالم أجمع .

■ المناقشات :

السؤال حول دور سوريا والرئيس الأسد فى الإتصال بالاتحاد السوفيتى؟

السفير الدكتور السيد أمين شلبى يرد على التساؤل:

فى الواقع أن الموقف العربى خلال حرب أكتوبر والفترة التى سبقته من العلامات المضيئة فى تاريخ العلاقات العربية وفى تاريخ حرب أكتوبر وأصبح هذا الموقف مستقرا، ودائما نعود إلى هذه الفترة ونحن نحاول التأكيد على الموقف العربى وتماسكه . كل الشهادات والواقع نفسه يشهد التشاور على كل المستويات العسكرية والسياسية إقليميا ودوليا . فيما يتعلق بجزئية العلاقة وأسلوب إدارتها مع السوفيت شمل التنسيق . بالتأكيد الدور السورى والمصرى فى تكييف واستعادة التأييد السوفيتى للمساعدة فى المعركة عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا . وقد وصل لدرجة (كما تشير الكثير من الشهادات والوثائق)من التشاور فيما يتعلق بإطلاع السوفيت أو إعطائهم فكرة عن توقيتات بدء الحرب . نعم كان هناك تنسيق فيما يتعلق بالتحاد السوفيتى سواء قبل الحرب أو خلالها أو بعدها.

السؤال حول طبيعة القرار ٢٤٢ ، إن هذا القرار كان فى إطار الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة فى حين أن هناك قرارات أخرى تصدر تحت الفصل السابع ؟

الأستاذ الدكتور مفيد شهاب يرد على هذا التساؤل :

بالنسبة للقرار ٢٤٢ والقرارات التى تصدر من مجلس الأمن ولا تصدر صراحة تحت الفصل السابع أو تحت الفصل السادس إنما هى تفسيرات فقهية وفقا للمضمون من القرار يتضمن جزاءات أولا يتضمن أي جزاءات . إن صياغة القرار ٢٤٢ تشير إلى أن فقهاء القانون الدولى يقولون أنه صادر طبقا للفصل السابع لأن هناك عدوانا فلا بد أن ينسحب المعتدى . والفصل السابع هو الذى يتحدث عن العدوان ورد المعتدى . قليل من الفقهاء يقولون ذلك ولكن الغالبية منهم يقولون أنه صادر طبقا للفصل السادس لماذا ؟ طبقا للفصل السابع فإنه سيقر على أن إسرائيل معتدية وأنها لابد وأن تنسحب في وقت محدد وإن لم يتم ذلك فسوف يوقع عليها جزاء عسكرى أو اقتصادى أو سياسى . ولكن لماذا أخذ بتفسير أنه صادر طبقا للفصل السادس ؟ ذلك أنه اقتصر على المبادئ العامة دون أن

يحدد إلتزامات محددة فى توقيتات معينة بل دعى الأطراف للتفاوض ، فمن هنا يعتبر القرار توصية توصية طبقا للفصل السابع ولكن لن ينفذ هذا القرار من تلقاء نفسه فلا بد أن يجلس الأطراف فيما بينهم ويتفقوا على تحويله من مبادئ وتوجهات إلى مبادئ ملزمة للطرفين لهذا يعتبر منطبقا على الفصل السادس والدليل على ذلك أن قرار ٣٣٨ حينما صدر سنة ١٩٧٣ قال : يدعو الأطراف إلى وقف إطلاق النار رالإلتزام بأحكام قرار ٢٤٢ الصادر سنة ١٩٦٧ وبالتالي مواصلة التفاوض بين الأطراف حتى يصلوا إلى نتيجة نهائية فمجلس الأمن ينص على ما أصدره عام ١٩٦٧ وهو قرار ٢٤٢ وما أكد عليه عام ١٩٧٣ قرار ٣٣٨ هو دعوة الأطراف إلى التفاوض ليس وفقا لما يشاءون ولكن وفقا للتوجهات والمبادئ الواردة فى قرار ٢٤٢ إذن فهو ليس قرارا ملزما وإنما هو توصية لها قيمة أدبية كبيرة يتعين الإلتزام بها .

هناك تساؤل هل كان يجب على مجلس الأمن أن يصدر هذا القرار طبقا للفصل السابع ؟

الإجابة: نعم من الناحية الأصولية القانونية كان يجب على مجلس الأمن أن يصدره طبقا للفصل السابع لكن للأسف لا ننسى أن فى ذلك الوقت لم يكن هناك توضيح صريح أن إسرائيل كانت معتدية وأمريكا لم تكن تعتبرها معتدية وكذلك كثير من الدول الأوربية لم تكن تعتبرها معتدية بل بالعكس فإسرائيل تزعم أنها كانت فى حالة دفاع شرعى ، وأن مصر هى التى بدأت العدوان وأنها أغلقت الملاحة فى خليج العقبة وأنها دفعت قواتها إلى سيناء وهذا يعتبر بداية لعدوان وكان لا بد لإسرائيل أن تدافع عن نفسها . ننتقل للقرارات الأخرى ونشير هنا إلى قرار «لوكيربى » ٧٩٨ هو الذى طبق عليه الفصل السابع . أليس فى هذا ظلم أن قضية لوكيربى مجرد إشتباه وحادثة طائرة سقطت منذ عدة سنوات وانتهت ، ولم يترتب عليها أي تهديد للسلم الدولى أو عدوان حادث ، فأين العجلة وأهمية أن تصدر قرارا طبقا للفصل السابع ؟ والإجابة : ما كان يجب إطلاقا أن يصدر قرار من مجلس الأمن طبقا للفصل السابع . كان يمكن أن يصدر قرارا نطلب من ليبيا نطلب فيه من ليبيا أن تبحث موضوع المشتبهين وتحقق فيه وتتعاون وذلك بأن تتخذ الإجراءات المناسبة كلها ، ولكن من غير الوارد أن نوقع عليها عقابا وفقا للفصل السابع . هذا لا يجوز لأن الفصل السابع ينص على وجود العدوان وتهديد السلم والأمن الدوليين .

ولكن الولايات المتحدة استطاعت أن تضغط على باقى الدول لتقنعهم أن السلام فى خطر وأن الأمن فى خطر وأننا يجب أن نأخذ إجراء ضد ليبيا وأن نجبرها على تسليم المشتبهين لهم وأن تتم محاكمتهم فى الولايات المتحدة أو فى انجلترا .

الجلسة الثانية:

مرحلة التخطيط لحرب أكتوبر

الورقة الأولى:

الإعــداد الســيــاسى للمــســرح الـدولى

السفير/أحمد توفيق خليل

خبــيــر مناوب باللجنة الفــرعــيــة لحــمــاية الأقليـــات التـــابعـــة للأمم المتــــحــــدة

في تاريخ مصر المعاصر تحتل أيام أكتوبر ١٩٧٣ مكانا فريدا نعود إليه اليوم بمناسبة اكتمال خمسة وعشرين عاما علي المعركة المجيدة - لنحلل ونتأمل ونستعيد حقائق وضوح الهدف وسلامة التخطيط والجدية في العمل والبراعة في التنسيق بين ايقاع العمل السياسي والدبلوماسي من جهة والاستعداد للعمل العسكري من جهة أخرى حتى اللحظة الحاسمة التي قضت علي أسطورة إسرائيل التي لا تقهر

تعود جذور حرب أكتوبر إلي أحداث سنة ١٩٦٧ حين رفض الشعب الهزيمة بكل فئاته فكانت حرب الاستنزاف الباسلة التي أرهقت العدو، وتوج شعار ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بقوة الجهود الخارقة التي حققت لمصر إزالة آثار العدوان . وستظل معركة أكتوبر المجيدة بنتائجها وتداعياتها محفورة في تاريخنا وفي قلوبنا وعقولنا .

علي أننا نتناول في هذه الورقة البحثية فترة محدودة من حيث الامتداد الزمني للأحداث والتطورات ولكنها غنية بدروسها ودلالتها .

ففي السطور التالية نحاول تتبع الجهود المصرية المكثفة لكسر حلقة اللاسلم واللا حرب ، وذلك في الفترة منذ تولي الرئيس محمد أنور السادات رئاسة الجمهورية سنة ١٩٧٠ . حتى بداية معركة أكتوبر ١٩٧٣ والهدف الرئيسي لنا هو محاولة الاهتداء إلي الخط العام الذي كان يحكم التحرك المصري في مرحلة صعبة لم تكن التوازنات الدولية فيها تسمح بتوليد ضغوط كافية للتوصل بالطرق السلمية إلي تسوية مقبولة ، خاصة إزاء التعنت الإسرائيلي والمساندة الكاملة لها من جانب الولايات المتحدة سياسيا وعسكريا فضلا عن أن صدمة الهزيمة قد صاحبها علي المسرح العالمي صورة ظالمة كل الظلم نسبت إلي مصر ضحية العدوان مسئولية اندلاع الحرب فكان عليها القيام بإعادة تصحيح الصورة وتجسيد الحقائق لتحويل الرأي العام العالمي إلي الموقف المنصف وتأكيد حق مصر في

استرداد أراضيها بكل الوسائل المتاحة بما في ذلك شرعية الالتجاء إلي العمل العسكري إذا فشلت الوسائل السلمية في إجلاء المعتدي . وقد تزامن مع جهود مصر في سعيها الصادق لاستخلاص حقوقها بالطرق السلمية اتجاه الدولتين العظميين نحو التهدئة وسياسة الوفاق وتجنب المواجهة في بؤر الصراع وفي مقدمتها الشرق الأوسط ، فجاء إطلاق فكرة الاسترخاء العسكري التى تحمل في طياتها بالنسبة لقضيتنا خطورة الإبقاء علي الوضع الراهن وتزايد صعوبة تغيير معطيات الموقف لاسترجاع أراضينا و إزالة آثار العدوان الإسرائيلي واقعيا ومعنويا .

وانطلاقا من الهدف الذي حددناه لهذه الورقة البحثية نكتفي بانتقاء الأحداث الرئيسية التي تساهم في إلقاء الضوء علي الموضوع دون الخوض في تفاصيل كثيرة ، إلي جانب عدم الالتزام الدقيق بالتسلسل التاريخي لتتابع كل الوقائع والاتصالات التي تمت مع الدولتين الأعظم كذلك نعرض مجمل تحركنا علي الساحة الدولية خاصة في الأمم المتحدة ،أي نكتفي بالقدر اللازم للإحاطة بما يمكن أن يندرج تحت الإعداد السياسي للمسرح الدولي .

بعض الملاحظات المبدئية :

١- كانت محاولات التوصل لتسوية النزاع تدور بإيقاعات متفاوتة في نطاق العلاقات المصرية بالدولتين العظميين ، وقد لا يجانبنا الصواب إذا ذكرنا انه في الوقت الذي كانت مصر تعتمد فيه علي الاتحاد السوفيتي كالمصدر الأول أو الأوحد للسلاح اللازم للمعركة إلي جانب التأييد السياسي ، كانت القيادة المصرية ترغب لأسباب متعددة في التخفيف من ثقل عبء النفوذ السوفيتي أو التخلص منه كليا حتى تستعيد حرية الإرادة بالنسبة لقرار الحرب وتوقيته. وكان الشق الآخر من هذه المعادلة الصعبة هو اقتناع الرئيس السادات المتزايد بان الولايات المتحدة التي تملك وحدها مفتاح التأثير المباشر علي إسرائيل ، تنحاز لها سياسيا وتدعمها عسكريا بلا حدود .

٢- كذلك تفترض هذه الورقة أن قرار الحرب و إن كان وارداً دائما منذ أعقاب سنة ١٩٦٧ أن توقيته لم يتحدد إلا بعد إستنفاد جميع الوسائل السلمية المتاحة لتسوية النزاع والحصول علي حقوقنا المشروعة ، هذا فضلا عن أن مصداقية جهودنا السياسية والدبلوماسية قد تطلبت استمرار الاستعداد للحرب وتوفر القدرة والرغبة في اللجوء إلي القوة العسكرية إذا اقتضى الأمر وهو ما ينعكس في حرص مصر علي استمرار تدفق السلاح من الاتحاد السوفيتي ويلقي الضوء في الوقت ذاته علي أحد أسباب توتر العلاقات المصرية السوفيتية خلال بعض الفترات الحرجة وخاصة تلك التي شهدت التحول نحو الوفاق بين الدولتين العظميين .

٣- ليس هناك مجال للشك في أن جهود مصر وتحركاتها السياسية والدبلوماسية كانت تنطلق من رغبة صادقة في التوصل بالطرق السلمية لتسوية النزاع ، إلا أننا يمكن أن نعتبر التحركات المصرية الأخيرة في المجال الدبلوماسي وخاصة في مجلس الأمن في صيف سنة ١٩٧٣ من قبيل استكمال الدليل أمام العالم ككل علي أن مصر لم تلجأ إلي استخدام القوة العسكرية لتحرير أراضيها إلا بعد أن استنفدت كافة السبل السلمية دون جدوي .

موجز القول أننا ننطلق في هذه الورقة البحثية من كل هذه الفرضيات المتقدمة.

في أكتوبر سنة ١٩٧٠ أي بعد انقضاء شهر واحد علي أدائه اليمين الدستورية وتوليه منصب رئيس

الجمهورية أعلن الرئيس السادات في لقاء مع قادة القوات المسلحة انه عليها أن تستعد لخوض المعركة في أي لحظة وأنها بكفاءتها هي التي ستحدد مصير أي عمل سياسي أو عسكري . جاءت هذه الكلمات في صدر تصريحاته الأولي لتعبر في ظل تركة مثقلة عن صدق العزم علي استرداد الأراضي المغتصبة واستمرار الإعداد الجاد للمعركة .

كان أول القرارات التي واجهها الرئيس هو تحديد موقف مصر من وقف إطلاق النار الذي كان ساريا علي جبهة قناة السويس وتنتهي مدته في ٥ نوفمبر ١٩٧٠ . وذلك بعد أن انتهت أزمة الصواريخ إلي تدعيم أمريكي عسكري جديد لإسرائيل بينما كانت الأولوية المصرية هي أستكمال ترتيبات الدفاع عن مصر العليا ، وقد وافقت مصر علي مد فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخري .

بالرغم مما أثير عندئذ حول عام ١٩٧١ الذي عرف بعام الحسم إلا أن تلك الفترة شهدت تحركات مصرية هامة ، فباقتراب موعد انتهاء فترة وقف إطلاق للنار علي جبهة قناة السويس، تزايدت الضغوط الدولية علي مصر لتجديدها بينما كانت هناك اتجاهات داخلية تحبذ استئناف معركة الاستنزاف ، وقد فاجأ الرئيس السادات الجميع بخطابه في مجلس الأمة يوم ٤ فبراير سنة ١٩٧١ الذي أعلن فيه قراره بمد فترة وقف إطلاق النار لمدة ثلاثين يوما فقط ، وذلك في إطار مبادرة تتضمن الآتي :

١- يتم خلال ثلاثين يوما انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية كمرحلة أولي من جدول زمني يتم وضعه لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

٢- إذا تحقق ذلك تكون مصر علي أستعداد فورا للبدء في مباشرة تطهير قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد الدولي .

٣- أن ذلك يساعد الممثل الخاص للسكرتير العام في التوصل إلي اتفاق علي إجراءات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وقد وجدت هذه المبادرة استجابة سريعة من جانب الممثل الخاص للسكرتير العام الذي تقدم في ٨ فبراير من نفس السنة (١٩٧١) بمشروع تسوية شاملة تضمن الآتي :

١- إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب إلي حدود مصر الدولية ومن غزة ، ليعود الوضع إلي ما كان عليه قبل حرب يونية سنة ١٩٦٧ .

٢- تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص علي إنهاء حالة الحرب واعترافها بحق إسرائيل في الوجود ، والاعتراف بحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، والعمل علي منع أي أعمال عدوانية من أراضي كل دولة ضد الأخرى ، وعدم تدخل أي طرف في الشئون الداخلية للطرف الآخر ، و ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران بناء علي ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ .

وقد قبلت مصر مقترحات يارنج المذكورة وذلك انطلاقا من انه من الممكن التوصل إلي تسوية سلمية تقوم علي الدمج بين مبادرة الرئيس السادات باعتبارها خطوة أولي ، ومقترحات يارنج التي تمثل الإطار العام للتسوية النهائية وذلك مع التحفظ بأن السلام العادل والدائم يتحقق في النهاية بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة .

أما إسرائيل فقد سارعت إلي رفض مبادرة يارنج من أساسها ، مع إبداء الاستعداد لدراسة فكرة إعادة فتح قناة السويس في إطار انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية.

ثم جاء إعلان مصر في ٧ مارس ١٩٧١ بعدم التزامها بقرار وقف إطلاق النار ليعلن للعالم إصرار مصر على عدم التخلي عن خيار الحرب لاسترداد حقوقها كاملة في السيادة على أراضيها.

والواقع أن مبادرة الرئيس السادات الخاصة باقتراح فتح قناة السويس تعتبر حلقة هامة في سلسلة التحركات لإعداد المسرح الدولي. فقد ساهمت مساهمة كبيرة في تحسين صورة مصر في الغرب باعتبار أن المبادرة تقترح خطوات عملية تأخذ في حسبانها مصالح الدول الأوروبية كما تؤكد نوايا مصر الصادقة ومحاولاتها الجادة لحل النزاع في الشرق الأوسط بالطرق السلمية. كذلك ترتب على هذه المبادرة قيام وزير الخارجية الأمريكي روجرز بزيارة القاهرة في مطلع مايو ١٩٧١ ضمن جولة له في الشرق الأوسط. وكانت هذه أول زيارة لوزير خارجية أمريكي لمصر منذ عام ١٩٥٣ كما أنها تمت في ظل علاقات دبلوماسية مقطوعة بين الدولتين منذ عام ١٩٦٧، وقد عبر وزير الخارجية الأمريكي في خلال لقاءاته في القاهرة عن تقديره لموقف مصر الإيجابي من مقترحات يارنج الممثل الخاص للسكرتير العام، وخصوصاً فيما يتعلق باستعداد مصر للاعتراف بإسرائيل والعيش معها في سلام ولكن الوزير الأمريكي استبعد قيام الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل فضلاً عن عدم رغبة بلاده في الدخول في مواجهة معها وأن كان قد أكد على أنهم لا يوافقون على الاستيلاء على الأراضي بالقوة أو إجراء تعديلات كبيرة على الحدود. كذلك استبعد أن تتقدم الولايات المتحدة بآراء محددة إذ انه لا بديل في رأيهم عن الاتفاق بين مصر وإسرائيل وأن مهمته لا تتجاوز الإسهام في التوفيق بين الطرفين. وبعد زيارة روجرز إلى إسرائيل ظهر فشل جولته في إرساء قاعدة عمل مشترك لتحقيق تسوية شاملة يكون بدايتها حلا مرحليا بفتح قناة السويس للملاحة الدولية، وذلك إزاء الشروط التي وضعتها إسرائيل وعدم استعداد الولايات المتحدة للضغط عليها. وبالرغم من هذا الفشل فقد تحقق خط اتصال مصري أمريكي كان راكداً لمدة طويلة وهو ما كانت تسعى إليه مصر انطلاقاً من تقديرها لأهمية الدور الأمريكي في التوصل إلى تسوية سلمية.

صاحب ذلك تحركات هامة لمصر على المستوى الأفريقي ونجحت جهودها في تشكيل ما سمي بلجنة الحكماء الأفارقة المشكلة من أربعة رؤساء كانت الأولى من نوعها وذلك بناء على قرار على مستوى القمة طالب إسرائيل بالانسحاب الفوري من الأراضي العربية وبالموافقة على مقترحات الممثل الخاص للسكرتير العام، وكلفت لجنة الحكماء بالسعي للتوصل لتسوية سلمية للنزاع... وقد انتهت أعمال اللجنة المذكورة بعد زياراتها إلى كل من مصر وإسرائيل إلى إصدار بيان تضمن أن احتلال إسرائيل للأراضي العربية يشابه الاحتلال الأجنبي الذي عرفته أفريقيا وبالتالي فإن مقاومته تتصف بالشرعية. وبذلك تحقق فشل محاولات إسرائيل في تحييد أفريقيا التي تزايد تأييدها لمصر.

ومما يلقي الضوء على حرص مصر على التوازنات الدقيقة خلال تلك المرحلة الحساسة من تطور علاقات مصر بالدولتين العظميين - إبرام معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية في ٢٥ مايو ١٩٧١ بمبادرة من مصر كما يشير إلى ذلك السيد/ محمد حافظ إسماعيل في كتابه « أمن مصر القومي في عصر التحديات» وذلك انطلاقاً من الرغبة في طمأنة الاتحاد السوفيتي مصدر السلاح الرئيسي لمصر عن نواياها المستقبلية خاصة إزاء الدور الأمريكي المتنامي.

وفي يوليو من نفس السنة ١٩٧١ أبلغت «واشنطون» القاهرة رسالة تتضمن عبارات عامة غير محددة عن اهتمامهم بالتحرك وانهم توصلوا إلى ما أطلقوا عليه أفكار حول استمرار جهدهم السياسي وأن الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية يرغبان «استطلاع المرونة والرغبة في التفاوض لدى مصر» وبخاصة في ظروف توقيع معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية التي تثير-في رأيهم- سباق التسلح

وتضعف احتمالات التوصل لاتفاق. وفي الوقت الذي لم تسفر فيه هذه الاتصالات عن أي تحرك حقيقي في الموقف فقد تعثرت العلاقات المصرية السوفيتية إثر موقف الرئيس السادات القاطع في شجب الانقلاب الشيوعي في السودان ضد الرئيس النميري في يوليو ١٩٧١. وبعد فشل الانقلاب قطعت العلاقات السوفيتية - السودانية وأجل السوفيت الوفاء بالوعود التي قدمت لمصر حول إمدادات السلاح.

وبذلك شهد صيف ١٩٧١ تراجعاً في علاقات مصر مع كل من الدولتين العظميين وفشلت أولى محاولات مصر في كسر الركود السياسي.

وفي خطاب الرئيس السادات في سبتمبر ١٩٧١عاود محاولة تحريك الموقف وخاصة مع الولايات المتحدة وذلك بتوضيح عناصر مبادرته المتعلقة بفتح القناة للملاحة الدولية في نطاق اتفاقية مرحلية ضمن برنامج كامل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وتسوية للنزاع العربي-الإسرائيلي يتولاها السفير يارنج الممثل الخاص للسكرتير العام إلى جانب قبول مصر لدور أمريكي نشط موضحاً أن المعاهدة المصرية السوفيتية لن تؤثر على إرادة مصر الحرة. على أن استجابة الولايات المتحدة الأمريكية جاءت مخيبة للآمال إذ اقتصرت في مجملها على تسجيل موقف كل من مصر وإسرائيل والدعوة إلى حلول وسط يتوصل إليها من خلال التفاوض بين الطرفين المصري والإسرائيلي. ثم تبع ذلك الاقتراح الأمريكي الخاص بما سمي بالمباحثات عن قرب. والواقع أن مجمل الموقف الأمريكي بدا في صورة دعوة مصر إلى الجلوس على مائدة المفاوضات مع إسرائيل دون شروط مسبقة وفي ظل استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي واستمرار الدعم الأمريكي الكامل لها وذلك بهدف التوصل لحل جزئي لفتح قناة السويس للملاحة دون الارتباط بالحل الشامل.

وأثر زيارة الرئيس السادات لموسكو في أكتوبر ١٩٧١ أشار في خطابه في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي إلى أن السياسة المصرية تجاه القوتين العظميين تقوم على استمرار الاتصال بهما دون أن نقبل فرض رأي علينا أو اتفاق لهما حول قضيتنا وأن قرار المعركة قرار مصري.

وكان لإنشغال الاتحاد السوفيتي بمساندة الهند في حربها مع باكستان في ديسمبر ١٩٧١آثاره السلبية على البرنامج الزمني لتوريد الأسلحة لمصر، وبذلك انقضى عام ١٩٧١ والصورة العامة تبدو قاتمة يهدد ظاهرها باستمرار حالة اللاسلم واللاحرب المرهقة.

شهد مطلع سنة ١٩٧٢ استمرار تصاعد موجة عدم الثقة في العلاقات المصرية السوفيتية وتردد في الدوائر العسكرية المصرية أن السوفيت لا يوفون بوعودهم بتدبير احتياجاتنا من الأسلحة والمعدات وذلك بهدف منعنا من القيام بعمليات عسكرية. وإزاء حرص مصر على استمرار جهودها في إعداد المسرح للمعركة فقد استجاب الرئيس السادات لدعوته لزيارة موسكو التي تمت في أوائل عام ١٩٧٢ لمحاولة تجاوز أزمة الثقة في العلاقات، وجدد السادات للقيادة السوفيتية شرح أهداف مصر مؤكداً ضرورة التعاون السياسي والعسكري بين الدولتين كما طرح فكرة القيام بعمل عسكري مصري محدود لإمكان توليد قوة الدفع اللازمة لاستمرار العمل السياسي كما أكد أن مصر لا تريد مواجهة سوفيتية أمريكية كما لا تريد جندياً سوفيتياً واحداً ليحارب معركتنا. وقد انتهى لقاء موسكو إلى الاتفاق على برنامج تسليح لقواتنا المسلحة إلى جانب التنسيق السياسي بين وزيري خارجية الدولتين بغية التقدم بمبادرات للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة. غير أن الأمور لم تسر على ما يرام تماماً بسبب الخلاف اللاحق حول العملة التي تسدد بها قيمة الأسلحة السوفيتية إلى جانب تعذر تدبير الدولارات اللازمة.

جاء لقاء القمة في موسكو نيكسون/برجينيف في مايو (في نفس السنة ١٩٧٢ ليلقي بظلاله السلبية على العلاقات المصرية السوفيتية ، ودون الخوض في تفاصيل مؤتمر القمة المذكور فإن قراءة مصر لنتائجه فيما يخص الشرق الأوسط كانت تنذر باحتمال تباطؤ الاتحاد السوفيتي في إمداد قواتنا العسكرية باحتياجات المعركة ، وما يترتب على ذلك من تآكل قدرات مصر القتالية و تضاؤل فرص خيار الحرب وبالتالي تناقص القدرة على التحرك السياسي على المسرح الدولي لأستعادة مصر لسيادتها على أراضيها خاصة وأن العرض الأمريكي عندئذ -وهي الطرف الوحيد القادر على الضغط المباشر على إسرائيل - اقتصر على مجرد دعوة لإجراء ما سمي بالمباحثات عن قرب من اجل التوصل إلى اتفاقية مرحلية تتضمن أساسا إعادة فتح قناة السويس للملاحة دون التزام واضح بربط ذلك بالحل الشامل.

ثم جاء قرار الرئيس السادات بإنهاء مهمة المستشارين العسكريين السوفيت في مصر في يوليو ١٩٧٢. وبالرغم مما أثير حول هذا القرار والتساؤلات حول انعكاساته على الدعم السوفيتي لنا فقد كان خطوة بعيدة الأثر في المسرح الدولي هيأت لمصر في العام التالي أن تكون حرب أكتوبر نصراً خالصاً لأبنائها. وقد كان لابد عقب صدور القرار من التحقق من رد فعل موسكو ومداه، ومحاولة احتواء الموقف وتجنب تداعياته السلبية على التوازن الدقيق في تعاملنا مع القوتين العظميين- فكانت زيارتا رئيس الوزراء المصري عزيز صدقي إلى موسكو في يوليو وأكتوبر ١٩٧٢. وبالرغم من عدم تجاوز أزمة الثقة تماماً التي تولدت عن إنهاء مهمة العسكريين السوفيت في مصر فقد توصل الطرفان المصري والسوفيتي إلى أن الموقف يقتضي إعادة تأكيد الأهداف المشتركة لشعبي البلدين ودور معاهدة الصداقة والتعاون في تعزيز علاقة الدولتين وتعاونهما ، كما ابلغ رئيس الوزراء المصري الجانب السوفيتي باتصالاتنا المرتقبة مع الأمريكيين وذلك بناء على دعوة من البيت الأبيض، وبأن استجابتنا لذلك تنطلق من الرغبة في استطلاع مدى جدية الولايات المتحدة بعد فوز نيكسون بتجديد ولايته ، في اتخاذ موقف أكثر توازناً.

وفي مطلع فبراير ١٩٧٣ ظهرت بوادر تحسن ملحوظ في العلاقات المصرية السوفيتية أسفرت عن قيام السيد حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي بزيارة ناجحة إلى موسكو في فبراير تناولت التحرك المصري الدبلوماسي وزيادة إمكانيات التنسيق والتعاون بين الدولتين وذلك أثر رسالة بعث بها بريجينيف إلى الرئيس السادات في ١٨ يناير ١٩٧٣ وتضمنت ضرورة العمل على تجسيد الصداقة بين البلدين وأعمال محددة منها دعم القوة العسكرية العربية والمصرية من جانب الاتحاد السوفيتي وتعبئة الرأي العام العالمي لتأييد الشعوب العربية، وأنه في ظروف تجاهل إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة حول التسوية السياسية يحق للدول العربية استخدام كافة الوسائل لتحرير المناطق التي تحتلها إسرائيل. وأن هذا القرار لا يمكن أن تتخذه سوى قيادة البلد المعني. وفي ذات الوقت يوافق السوفييت على موقف مصر من عدم رفض مواصلة الخطوات السياسية كما يوافقون على تنشيط العمل في الاتجاه السلمي. وكان تقدير مصر أن هناك بوادر تطورات هامة إيجابية على الساحة الدولية بدت ظواهرها خاصة في الامم المتحدة مما يعطي دلالات مشجعة على تأييد المطالب المصرية العادلة خاصة إزاء الجهد المتواصل الذي بذلته في السعي لتسوية سلمية للنزاع وشرعية حقها في استرداد سيادتها الكاملة على أراضيها، وانه ينبغي بالتالي التحرك السريع للاستفادة من التأييد لقضيتنا قبل أن تفتر الهمم.

وكذلك أسفرت زيارة الفريق احمد إسماعيل وزير الدفاع إلى موسكو في نفس الشهر فبراير ١٩٧٣ عن الاتفاق على صفقة هامة من الأسلحة السوفيتية.

اتصالات مكثفة من الجانب الأمريكي

من المعروف أن إنهاء الوجود العسكري السوفيتي في مصر كان هدفاً استراتيجياً للولايات المتحدة ولذلك فإن طرد الرئيس السادات للخبراء العسكريين السوفييت (مع الإبقاء على التسهيلات البحرية الممنوحة لهم في الإسكندرية) قد لقي ترحيباً في واشنطون بالرغم من الفتور الظاهر حيال تلك الخطوة الجريئة. ولقد جددت واشنطون الاتصال بالجانب المصري في يوليو ١٩٧٢ برسالة من كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون للأمن القومي تضمنت دعوة إلى إجراء محادثات سرية على مستوى عال. ولم تتعجل مصر الاستجابة للدعوة الأمريكية بل فضلت التريث ومواصلة استيضاح الأسس التي يقترحها الجانب الأمريكي لهذه المباحثات كما قررت مصر التشاور مع الاتحاد السوفيتي حول الموضوع وذلك تدعيماً لمحاولة تجاوز أزمة إنهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفيت إلى جانب تحقيق القدر الممكن من تفهم القادة السوفيت للتحرك المصري مع الولايات المتحدة.

كان استقبال الرئيس الأمريكي نيكسون للسيد حافظ إسماعيل في واشنطون عام ١٩٧٣ أول أتصال يتم على مستوى البيت الأبيض منذ سنة ١٩٦٧ ، وقد تم التفاهم على إجراء المباحثات على مستويين الأول مع وزارة الخارجية الأمريكية وهو العلني والثاني على مستوى البيت الأبيض مع كيسنجر مستشار الأمن القومي وهو المستوى السري وكانت المحادثات بين السيد المستشار حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي حينئذ وكيسنجر مكثفة تناولت عرضا شاملا لوجهة النظر المصرية والأمريكية في النواحي الإجرائية والموضوعية المتعلقة بالنزاع في الشرق الأوسط. على أن مباحثات واشنطون واللقاء التالي بين السيد حافظ إسماعيل- كيسنجر في باريس في مايو ١٩٧٣ أكدت للجانب المصري تمسك الولايات المتحدة بموقفها الذي يقوم على عدة أسس أهمها:

١- ضرورة التفاوض بين الأطراف المعنية.
٢-لا تفكر الولايات المتحدة في حل معين يفرض على الأطراف.
٣-لابد أن يفي الانسحاب بدواعي أمن إسرائيل.
٤-أن الولايات المتحدة لا تعتزم الضغط على إسرائيل .

كذلك خرج الجانب المصري بانطباع واضح بأن الولايات المتحدة إنما تسعى إلى إبرام اتفاق مرحلي بهدف فتح قناة السويس، بينما كانت مصر تصر على التسوية الشاملة، كما إن الجانب الأمريكي لم يكن على استعداد للعمل على تحقيق نتائج سريعة إذا بدا لهم انه ليس هناك أي تغيير في معطيات الموقف منذ سنوات وكانوا يستبعدون احتمال إقدام مصر على خوض معركة عسكرية. ولذلك كانت الإدارة الأمريكية في حقيقة الامر تطالب مصر بتقديم مزيد من التنازلات وهو ما ترفضه مصر التي قدر قادتها إنها بلغت نهاية الشوط في جهودها السلمية وأن الحرب أصبحت ضرورة سياسية فضلاً عن كونها ضرورة معنوية.

مصر والرأي العام العالمي:

الامم المتحدة أساسا هي المجال الطبيعي للتحرك المصري في مخاطبة الرأي العام العالمي . وتجدر هنا معاودة الإشارة إلى أن صورة مصر على المسرح الدولي في أعقاب ١٩٦٧ كانت متحاملة على مصر

إلى ابعد الحدود إذ نسبت إليها وهي ضحية العدوان مسئولية اندلاع الحرب وإغلاق قناة السويس في وجه الملاحة العالمية. فكان على أصحاب القرار السياسي تحويل الرأي العام العالمي بخطوات متتابعة وشاقة لتصحيح هذه الصورة الظالمة وتأكيد حق مصر في استرداد سيادتها على أراضيها بكل الوسائل بما في ذلك إضفاء الشرعية على اللجوء للعمل العسكري إذا فشلت الجهود المصرية المتكررة للتوصل إلى تسوية عادلة بالطرق السلمية.

وقد كانت دورة الجمعية العامة الحادية والعشرين سنة ١٩٧٠ ذات أهمية خاصة بالنسبة لجهدنا في إعداد المسرح الدولي لمساندة وجهة النظر المصرية والعربية، وذلك بالرغم من أن الظروف السائدة عندئذ لم تبد مواتية لنا حيث أن الدورة انعقدت في ظل ظروف ما عرف باسم أزمة الصواريخ حين اتهمت إسرائيل والولايات المتحدة مصر بأنها خالفت وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في أغسطس ١٩٧٠. وذلك بتحريكها لبعض مواقع الصواريخ على الجانب الغربي من القناة وأدخلت صواريخ جديدة إلى المنطقة هذا علماً بأنه لم يكن هناك تحديد مسبق متفق عليه يمكن أن يقاس عليه صحة أو عدم جواز مثل هذه الخطوات. وإزاء الضجة الإعلامية التي أثيرت حول هذا الموضوع والجو المعادي لمصر الذي أشاعته الولايات المتحدة وإسرائيل بالإدعاء بأن مصر لا تحترم ما تتعهد به، و التشكيك في حق مصر في اتخاذ الاجراءات الدفاعية حتى داخل أراضيها رأي السيد محمود رياض وزير الخارجية عندئذ أن الموقف يقتضي معاودة طرح قضية الشرق الأوسط بكاملها في بيانه أمام الجمعية العامة للتذكير بأن المشكلة التي تتطلب الحل هي العدوان القائم باستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

وقد تبلور الموقف المصري في مشروع قرار قمنا بصياغته وتبنته المجموعة الأفريقية بعد سلسلة من اللقاءات والاتصالات المكثفة بين وزير الخارجية المصري محمود رياض وأقرانه من رؤساء وفود الدول الأفريقية. وقد أقر المشروع في الجمعية العامة بأغلبية كبيرة بالرغم من المساعي المضادة من جانب الولايات المتحدة على وجه الخصوص التي لم تنجح في اجتذاب كل الدول الغربية إلى المصوتين ضد مشروع القرار الذي اقتصر عددهم على ست عشر دولة بما فيهم إسرائيل والولايات المتحدة. وكان ذلك بحق أولى محاولات مصر الناجحة لترجيح وجهة نظرها وكسب التأييد على الساحة الدولية لوجهة النظر العربية بالنسبة لشقي قضية النزاع في الشرق الأوسط (الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧، وحقوق الشعب الفلسطيني) حيث تضمن قرار الجمعية العامة (الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٧٠) ولأول مرة نصوصاً في جزئه التنفيذي تعد تفسيراً واضحاً بأن الانسحاب الذي يطالب به قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يكون من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ ٥ يونيه ١٩٦٧ كذلك نص القرار على أن أحترام حقوق الفلسطينيين يعد عنصراً لا غنى عنه في إقامة سلام دائم في الشرق الأوسط وبذلك تجاوزنا اقتصار قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (إطار إقامة السلام في الشرق الأوسط) فيما يختص بالفلسطينيين على أعتبار أن قضيتهم مجرد مشكلة لاجئين. فكان صدور هذا القرار خطوة لا تخفى أهميتها بالنسبة لتطورات قضية الشرق الأوسط بشقيها على الساحة الدولية.

الواقع أنه منذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر سنة ١٩٦٧ دارت معركة دبلوماسية واستمرت بين اشتباك وانقطاع حول تفسير القرار وكيفية التوصل لتطبيقه وهل هو مجرد إطار لعدد من المبادئ التي تتفاوض حولها الأطراف المعنية أم انه يتضمن خطة التسوية للنزاع التي تلتزم الأطراف المعنية بتنفيذها استرشادا بما يقترحه الممثل الخاص للسكرتير العام الذي نص قرار ٢٤٢ علي تعيينه

للتوصل إلي اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية طبقا لنصوص ومبادئ القرار ذاته .

ولعلنا نذكر انه بعد قبول الأطراف المعنية لمبادرة أمريكية في يونيو ١٩٧٠ استأنف الممثل الخاص للسكرتير العام اتصالاته بمصر و إسرائيل و الأردن وانتهي علي ضوئها إلي تحديد تصور (وافق عليه السكرتير العام) مضمون نصوصه أن الذي يعوق التحرك نحو تطبيق قرار مجلس الأمن هو الخلاف حول تسلسل الأولوية التي يعطيها كل طرف لتنفيذ التعهدات التي تضمنها قرار مجلس الأمن (الانسحاب و الاعتراف المتبادل) وانه بناء علي هذا التصور فأن رأيه أن كسر الجمود في الموقف والتحرك نحو التسوية السلمية للنزاع يقتضي الحصول علي تعهد متبادل ومتزامن من كلا الطرفين فتتعهد إسرائيل بالانسحاب من أراضي مصر إلي الحدود الدولية السابقة بينها وبين فلسطين تحت الانتداب البريطاني ، وتتعهد مصر بالدخول في اتفاقية للسلام مع إسرائيل وأن تنص صراحة في هذا التعهد وعلي أساس تبادلي ، بتنفيذ التعهدات المختلفة التي تتضمنها الفقرة الخاصة بالاعتراف (بإسرائيل) من قرار ٢٤٢ .

وانتهي هذا التحليل إلي تقدم الممثل الخاص للسكرتير العام بمذكرته المؤرخة ٨ فبراير سنة ١٩٧١ إلي كل من إسرائيل ومصر و الأردن . وقد جاء رد مصر في ١٥ / ٢ / ١٩٧١ علي مذكرة الممثل الخاص للسكرتير العام واضحا في قبول تقديم التعهدات التي طلبها إذا قدمت إسرائيل بالمثل التعهدات المطلوبة منها كما نص الرد المصري صراحة علي أنه إذا تم ذلك فإن مصر ستكون علي استعداد للدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل . أما رد إسرائيل في ٢٦ / ٢ / ١٩٧١ فأهم ما فيه هو إنها رفضت بشكل قاطع العودة إلي حدود ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وهو ما اعتبره السكرتير العام في تقريره إلي مجلس الأمن المؤرخ ٥ مارس ١٩٧١ أن إسرائيل لم تستجب لطلب ممثله الخاص بشأن التعهد بالانسحاب إلي الحدود الدولية لمصر.

والواقع أن مذكرة الممثل الخاص يارنج بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٧١ ونصوص رد الطرفين المصري والإسرائيلي عليها كانت محورا أساسيا خلال الفترة اللاحقة للجهود المصرية في إعداد المسرح الدولي ونجحت مصر وخاصة من خلال الأمم المتحدة في كسب رأي عالمي مؤيد لها مقتنع بأن سد طريق التوصل إلي حل سلمي بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ إنما هو موقف ليس من صنع مصر التي من حقها استرداد أراضيها وقد تأكدت هذه الصورة مرة أخري في أجلي معانيها أمام العالم اجمع عند معاودة مصر طرح القضية في مجلس الأمن في يونيو ثم يوليو ١٩٧٣ علي لسان دكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري عندئذ علي النحو الذي نشير إليه في سطور تاليه بعد التذكير بأن النصف الأول من عام ١٩٧٣ شهد جهودا سياسية ودبلوماسية مكثفة علي الصعيد الدولي لاعداد المسرح السياسي لحرب أكتوبر . فقد قام السيد / محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري حينئذ بسلسلة من الزيارات إلي إيطاليا ثم الهند والصين وباكستان وإيران وبنجلاديش وسوريا والعراق والكويت ولبنان كذلك قام السيد / حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي بزيارة بريطانيا والاتحاد السوفيتي وأسبانيا ثم فرنسا في مرحلة لاحقة، وذلك استكمالا للجولات والاتصالات المستمرة مع الدول الأفريقية ، كما حضر الرئيس السادات دورة القمة الأفريقية في مايو ١٩٧٣ بأديس أبابا وهو الاجتماع الموافق للعيد العاشر لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية وكان لكل هذه الاتصالات المكثفة أثره في تحقيق قطع عدد متزايد من الدول الأفريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ومنها زائير بالرغم من العلاقات القوية التي تربط البلدين كما استكملت بقية الدول

الأفريقية قطع علاقاتها مع إسرائيل عقب قيام حرب أكتوبر وذلك باستثناء أربع دول فقط هي ليسوتو وسوزيلاند ومالاوي وموريشيوس .

في أبريل ١٩٧٣ وقعت مذبحة بأيد إسرائيلية لثلاثة من الزعماء الفلسطينيين في منازلهم في قلب العاصمة اللبنانية . وتقرر انعقاد مجلس الأمن بناء علي شكوي لبنانية . وكان القرار المصري هو أن اشتراكنا في مناقشات المجلس لن يقتصر علي مجرد مساندة لبنان استنادا إلي أن هذا العدوان الإسرائيلي السافر في وضوح النهار إنما يدل علي المدى الذي ذهبت إليه إسرائيل في تحديها للمجتمع الدولي وقرارات منظمته الدولية ، وأن انقضاء سنوات ست علي إصدار مجلس الأمن لقراره ٢٤٢ دون تنفيذه نتيجة للتعنت والصلف الإسرائيلي إلي جانب سكوت مجلس الأمن علي استمرار احتلال الأراضي العربية كلها أمور تقتضي من مجلس الأمن نظرة شاملة وجادة في ضوء المسئوليات التي يتعين علي المجلس القيام بها إعمالا لنصوص ميثاق الأمم المتحدة . وقد تولي هذه المهمة بنفسه السيد / محمد حسن الزيات وزير الخارجية المصري فذكر المجلس في جلساته في يونيو ١٩٧٣ بإدانته الأربع لعدوان إسرائيل المتكرر علي لبنان (١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧٢) وبأن هذه الادانات لم تجد فتيلا في ردع إسرائيل ، وان مسئولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تدهور الحالة في الشرق الأوسط هي مسئولية لا يمكن التهرب منها وبالتالي فأن انقضاء سنوات ست علي صدور القرار ٢٤٢ دون تنفيذه يقتضي من المجلس معاودة النظر في قضية الشرق الأوسط برمتها . وقد انتهت مناقشات المجلس في يونية ١٩٧٣ إلي صدور قرار بعودة المجلس للانعقاد للنظر في الأمر استرشادا بتقرير طلب من السكرتير العام إعداده ليشمل التطورات خلال الفترة منذ صدور القرار ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ وقد عاد مجلس الأمن إلي الانعقاد في يوليو ١٩٧٣ بعد أن أعد السكرتير العام التقرير المطلوب فعرض وزير الخارجية المصري وجهه النظر المصرية والعربية من جديد في أجلي صورها علي مرأى ومسمع من العالم والجهود المصرية الصادقة التي بذلتها مصر للتوصل إلي تسوية النزاع بالطرق السلمية لاسترداد حقوقها المشروعة في سيادتها الكاملة علي أراضيها . وقد انتهت مناقشات المجلس بالتصويت علي مشروع قرار في ٢٤ يوليو ١٩٧٣ تقدمت به ثماني دول من أعضاء مجلس الأمن حينئذ تنتمي لمجموعة عدم الانحياز وبالرغم من عدم صدور القرار لالتجاء الولايات المتحدة إلي استخدام حق الاعتراض (الفيتو) فقد حاز المشروع علي ثلاثة عشر صوتا (أعلنت الصين عدم اشتراكها في التصويت لأنها لم تكن تحتل مقعدها الدائم في مجلس الأمن عند صدور القرار ٢٤٢) وبذلك أظهرت نتيجة التصويب تأييد حلفاء الولايات المتحدة أنفسهم من الأعضاء دائمي العضوية في المجلس لتأييد للموقف المصري وموافقتهم علي إدانة استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية ، وعدم تعاون إسرائيل مع الممثل الخاص للسكرتير العام ، وهو ما نص عليه مشروع القرار صراحة في جزئه التنفيذي. فكان ذلك خطوة أخرى واخيرة أظهرت للعالم أننا مازلنا حتى تلك اللحظة نطرق باب الحل السياسي السلمي طبقاً لميثاق الامم المتحدة ومبادئها مع إصرارنا في الوقت ذاته على استخلاص حقوقنا الذي لم ولن يتزعزع إذا استمرت إسرائيل في إغلاق أبواب الحل السلمي واستمر مجلس الأمن ذاته في تقاعسه عن القيام بما ينتظره العالم من دوره في صيانة السلم العالمي ومسئوليته عن الأمن العالمي التي أسندت إليه طبقاً للميثاق.

وبذلك استكملت مصر إعداد المسرح الدولي لمعركة أكتوبر المجيدة بعد أن بلغت جهودها للتوصل لحل سلمي ذروتها دون أن تجد استجابة سوى حل جزئي أو مرحلي نتيجة للتعنت الإسرائيلي والمساندة الأمريكية له. ولم نكن على استعداد لمزيد من التنازلات فكانت المعركة التي حطمت أسطورة التفوق

الإسرائيلي واستخلصت مصر بأيدي أبطالها البواسل أرضها وحقوقها وكرامتها.

لعلنا لا نتجاوز حدود هذه الورقة البحثية كثيراً حين نقتبس من كلمة وزير الخارجية المصرى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من أكتوبر ١٩٧٣ حين قال انه: « وإذا كانت الامم المتحدة قد قامت لتفرض سيادة القانون وسموه على سياسات العنف، وليكون ميثاقها وتكون قراراتها هي سبيل الوصول إلى التسوية العادلة الشاملة لكل نزاع ينشأ بين الدول لكي تحول الأمم المتحدة دون فرض إرادة دولة من الدول على غيرها دون شرعية وذلك بقوة ما تحصل عليه من سلاح - إذا كان ذلك صحيحاً- فإن الحرب الناشبة في منطقتنا هي حرب نخوضها ايضاً من اجل الامم المتحدة » وأضاف محمد حسن الزيات « أن مصر تحترم الامم المتحدة وتتقيد بميثاقها وبما أصدرته من قرارات وترفض الخضوع للقوة والاستسلام للإحتلال الأجنبي».

ودوت الجمعية العامة بتصفيق حاد طويل تحية لمصر وابنائها ولسوريا والشعوب العربية.

ملاحظات ختامية

١- كانت المعضلة الأساسية التي واجهت التحركات السياسة المصرية الساعية إلى تحرير الأراضي المحتلة وإزالة آثار العدوان هي أن التوازنات الدولية ، وأن أتاحت نطاقاً معيناً للتحرك على الساحة الدولية نجحت مصر في الاستفادة منه إلى ابعد الحدود الممكنة، إلا أن تلك التوازنات لم تكن تسمح بنجاح جهود التسوية السلمية لإسترجاع الأراضي ورد العدوان على أساس قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية.

٢- والتي أضافت إلى مرارة الهزيمة تحميل مصر مسئولية اندلاع الحرب، فوظفت تلك القيادات، الدبلوماسية المصرية - وهي إحدى وسائل الكفاح الوطني- في القيام بمهمة تصحيح الصورة أمام الرأي العام العالمي بخطوات شاقة مدروسة ومتتابعة مهدت لإضفاء الشرعية على التجاء مصر إلى الحل العسكري لأسترداد حقوقها بعد أن استنفدت كل سبل تسوية النزاع بالطرق السلمية.

٣-ولقد اتخذ قرار الحرب رغم صعوبة الظروف والأوضاع المحلية والإقليمية والدولية. ولكن عزيمة القادة ووضوح الرؤية استمد من هذه الظروف الصعبة ذاتها حافزاً على قبول التحدي فكانت الصعوبات العسكرية دافعاً لمزيد من الجهد ودقة التخطيط وجدية إعداد القوات المسلحة لتؤدي دورها على أكفأ وجه في المعركة، وكانت أزمة الاقتصاد المصري عاملاً من عوامل تأكيد العزم على الإقدام بدلاً من أن تكون حائلاً دون خوض المعركة.

٤-اتسم الجهد المصري بالحنكة في إدارة التحرك بين القطبين العظميين لاستطلاع كل سبل التسوية السلمية ووسائلها جنباً إلى جنب مع مواصلة الاستعداد للحرب باعتبارها الخيار الأخير وكل ذلك في مرحلة تحولات على الساحة الدولية واتجاه نحو سياسة وفاق بين الدولتين العظميين تضع قيوداً على عملنا العسكري- فألقت مصر بكل ثقلها وراء عمل سياسي استهدف توفير افضل الظروف الدولية لتسوية عادلة بالطرق السلمية ، مع الاستعداد اللازم في ذات الوقت بالتخطيط المحكم لمعركة عسكرية - لكي تستعيد الحقوق المغتصبة وتزيل عن كاهلنا آثار هزيمة ١٩٦٧ التي اجمع الشعب بكل فصائله على رفضها فكانت حرب أكتوبر ضرورة سياسية وضرورة معنوية فحررت أراضينا واستردت لنا كرامتنا في الداخل والخارج .

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية :

١- أمن مصر القومي في عصر التحديات   محمد حافظ إسماعيل

٢- مذكرات البحث عن السلام و الصراع في الشرق الأوسط   محمود رياض

٣- الإطار السياسي لحرب أكتوبر   د. مصطفى علوي

٤- حوليات العالم المعاصر (١٩٧٠)   أحمد عطية الله

٥- حوليات العالم المعاصر (١٩٧٣   أحمد عطية الله

٦- الدبلوماسية المصرية فى عقد السبعينات   د. سلوى شعراوى جمعه

٧- مستندات الامم المتحدة

ثانيا : باللغة الأجنبية :

1 -PEACE PROCESS: AMERICAN DIPLOMCY AND THE ARAB _ ISRAEL CONFLICT SINCE (1967 BY WILLIAM QUANDT (THE BROOKINGS INSTITUTION

2_ AVOIDING WAR: PROBLEM OF CRISIS MANAGEMENT edited by AL GEORGE (WEST VIEW PRESS SAN FRANCISCO .and oxford)

التعقيب الأول على الورقة الأولى

السفير.د/ مصطفى الفقي

سفير مصر في النمسا

أولاً ،أتصور أن الحديث عن مرحلة الإعداد السياسي للمسرح الدولي وتقسيمها إلى محاور على هذا النحو على الرغم من أن هذا يسهل الدراسة إلا إنه يحتاج إلى قدر من الانسجام لأن التداخل قائم بينها ولا نستطيع أن نضع حداً فاصلاً ،وأن المسائل كانت تسير متوازية والمفاوض الدبلوماسي كان يتحدث من موقف ما يحدث على الأرض، لا يتصور أحد أبداً ،أن المفاوضات أو المحادثات أو الاتصالات هي مجرد تعبير شخصي عن إمكانية المفاوض بقدر ما هي انعكاس لما يجري على الأرض وما يملكه في يده من أوراق حقيقية يستطيع بها أن يفاوض، وقد تناولت الورقة ،الفترة من عام ١٩٧٠ إلى ١٩٧٣ وأعتقد أن الفترة السابقة لها غطيت في الجلسة السابقة وهى من ١٩٦٧إلى ١٩٧٠ ،وإن كنت أرى أن الفترتين مرتبطتان ارتباطا واضحا لأن حرب الاستنزاف من عام ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ كانت مقدمة ضرورية وحتمية لحركة المفاوض المصري أثنا ها وبعدها ولو رفعت حرب الاستنزاف من سياق الأحداث لبدا المفاوض المصري عاريا يتحدث كسير النفس مهزوما.

تحدثت الورقة عن أن الإعداد السياسي للمسرح الدولي هو لإنجاح المساعي السلمية لتحقيق التسوية ،ولكن من وجهة نظري ،كانت المعركة ضرورة لإحداث التوازن بغض النظر عن المسار السلمي ،فإن إحدى الفقرات تذكر إنه بعد استنفاد جميع الوسائل السلمية المتاحة لتسوية النزاع والحصول على حقوقنا المشروعة ،أي أنه لن يتخذ قرار الحرب إلا بعد استنفاد جميع الوسائل ،ولكنني أرى أن قرار الحرب اتخذ منذ صبيحة الخامس أو السادس من يونيو ،كان يستحيل أن نتحدث عن تسوية سلمية مطلقا في ظل الوضع القائم،وعبد الناصر طرح شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ».ولم يجادل السادات فى هذا الشعار، ولم يتحدث في أي لحظة قبل ١٩٧٣ عن تسوية سلمية دون معركة

، في كل لقاءاته العسكرية والمدنية تحدث عن المعركة القادمة ،ولذلك رأينا مصر في تلك الفترة من ١٩٦٧-١٩٧٣ تعبّر عن الضمير المصري والوطني والقومي عموما و أن المعركة حتمية كمقدمة لأي حل سلمي ،لأن الحل السلمي فقط سيكون على حساب جراح قائمة ولا يمكن أن يؤدي لاسترداد الكرامة واستعادة الثقة ،كما تفضلّ السفير بالحديث عن عام ١٩٧١ باعتباره عام الحسم ،وعام ١٩٧٢ كما نعلم،قال خلاله الرئيس السادات أنه بسبب الحرب الهندية -الباكستانية،رأيت تأجيل الحرب، كما تحدّث عن ظاهرة الضباب. في رأيي أن هذه النقاط تحسب للسادات ولا تؤخذ عليه لأنها كانت جزءاً من التمويه والخداع، لأننا عندما نريد أن نفعل عملاً مؤثراً لا يجب أن نستعرض كثيراً قدراتنا لذلك ،لأن التلويح بالقوة في الغالب يعدم أثرها.فالسادات كان رجل دولة state man وليس بطلا سياسيا political hero فشخصيته تختلف عن جمال عبد الناصر في هذا،ولذلك في رأيي أن تحمله بصبر لكل الانتقادات في عامي ١٩٧١ ،١٩٧٢ والنكات التي كانت تطلق والسخرية التي كانت توجه كلها كانت من العناصر الداعمة لقدرته على ترتيب الأوضاع للحرب وإشعار الآخرين بأنه رجل لن يستطيع اتخاذ هذا القرار الجسور لخوض المعركة بعد نكسة وهزيمة ضخمتين.

معاهدة الصداقة المصرية السوفيتية ،في رأيي لم تكن حرصاً على التوازنات الدقيقة في العلاقات مع الدولتين الأعظم كما تفضل السيد السفير وذكر في ورقته ، ولكنها كانت محاولة ساداتية لطمأنة السوفيت في أعقاب ثورة التصحيح، كأنما كان يقول لهم إذا كنتم تتباكون على الناصريين الذين أطحت بهم ،فإن عبد الناصر لم يوقع معكم الاتفاقية المطلوبة، وها أنذا أفعل وقد فعل ،ولكن كان يضمر غير ذلك تماما وكان يري إنها مسألة تكتيكية لفترة محدودة ،ما يلبث أن ينفض عنها ويتجه في اتجاه آخر ،وفي ذلك الوقت عيّن السيد مراد غالب وزيرا للخارجية تأكيداً لطمأنة الجانب السوفيتي بسبب واردات السلاح وعمليات التذبذب في العلاقات بين موسكو والقاهرة ،فتعيين وزير كان سفيرا سابقا في موسكو هي إشارة يخبرهم فيها أنه في طريقه إلى تعزيز العلاقات وأن ما حدث في مواجهته لمجموعة علي صبري وشعراوي جمعة وغيرهم ليست إلا صراعا داخليا ولا تنعكس على السياسة الخارجية، بل العكس.

مسألة إنهاء مهمة المستشارين السوفيت في مصر عام ١٩٧٢ تمت بقرار مصري غير متوقع، بدليل أن هنري كيسنجر كما تذكرون قال،«لو أننا علمنا بهذا القرار مسبقا لكنا على استعداد لدفع ثمن له» والسادات كان لديه غرام تاريخي باتخاذ قرارات غير متوقعة لأنه يؤمن بالصدمات لأنها تحدث رد فعل قويا ،فعل هذا في حرب أكتوبر ،وفي إنهاء خدمة الخبراء السوفيت، فعل هذا بشكل دراماتيكي في زيارته المعروفة للقدس،إذن إنهاء خدمة المستشارين العسكريين السوفيت في مصر لم تكن هدية للولايات المتحدة ولم تكن أيضا احتجاجا على تذبذب العلاقات بين موسكو والقاهرة، ولكنها كانت إلى حد كبير كما تفضل سيادة السفير،هي بمثابة قصر نتائج النصر أو المعركة المتوقعة على القوات المسلحة المصرية، ولكم أن تتصوروا لو أن الأمر حدث في وجود الخبراء السوفيت فنحن نميل إلى الإقلال من قيمة الذات والإجحاف لحد كبير من قدراتنا .كان سينحصر الحديث في أن الخبراء السوفيت هم الذين فعلوا ، وإن لم نقل هذا فكان هناك من هم مستعدون على الجانب الآخر أن يقولوه وبالتالي كانت خطوة السادات بإنهاء خدمة الخبراء السوفيت خطوة لها أهميتها ،ولو أنه كما تعلمون

لم يجحد قيمة السوفيت بعد نصر أكتوبر ،فقد استدعى السفير السوفيتي بعد أيام قليلة من الحرب، وقال له إنني أريد أن أقول لك أن السلاح السوفيتي هو الذي انتصر في حرب ١٩٧٣.

نقطة أخيرة، إن سياق الورقة يوحي بأن الدور الأمريكي كان منسقاً ،وهنا علينا أن نعي أنه برغم كل خطوات مصر ومبادرات الرئيس السادات للتقارب مع الولايات المتحدة والحديث عن ٩٩٪ من أوراق الحل في يد الولايات المتحدة وتأكيد الصداقة المصرية الأمريكية والخروج من دائرة الاتحاد السوفيتي، فقد ظل الموقف الأمريكي هو نفسه الموقف الذي سبق كل هذا ، الدعم المطلق لإسرائيل و الرغبة في إعطاء أمنها أولوية على كل ما عداه، بجانب الإحساس بالمسئولية الكاملة في الشرق الأوسط تجاه إسرائيل أولاً وقبل غيرها هذه نقطة جديرة بالدراسة والاهتمام ،وهي أن القوة الكبرى لا تتأثر سياستها كثيراً بردود الفعل الإقليمي والمحلي بالنسبة لإستراتيجيتها بعيدة المدى.

جاءت عبارة ذكرها السفير في ورقته في بداية ملاحظاته الختامية كانت المعضلة الأساسية التي واجهت السياسة المصرية الساعية إلى تحرير الأرض المحتلة وإزالة آثار العدوان هو أن التوازنات الدولية لم تكن تسمح بنجاح جهود التسوية السلمية لاسترجاع الأرض على أساس «القانون الدولي» و«الشرعية الدولية ».إني أري أنه في عصر القوتين العظميين كانت التوازنات الدولية تسمح بحرية حركة ومرونة في التوجه ليست متاحة الآن ربما تصدق تلك العبارة على الوقت الحالي،ولكن في فترة من عام ١٩٧٠ إلى عام١٩٧٣ أعتقد انه العكس لأنه كان لا يزال الاتحاد السوفيتي له موقفه الداعم سياسياً على الأقل،للسياسات العربية والحق العربي والقضية الفلسطينية، بعد ذلك اختلف الأمر واصبح على الجميع أن يتجه للولايات المتحدة شاء أو لم يشأ .النموذج السوري يوضح ذلك ، فالسياسة السورية اختلفت بعد انتهاء الكيان السوفيتي، وأصبحت تشعر أن عليها الأنطواء مثل غيرها في فلك الحل السلمي مع بعض التماسك والصلابة ،إنما القدرة على مرونة الحركة والاتجاه إلى موسكو في مواجهة واشنطن أصبحت قضية غير قائمة ولكنها كانت قائمة في الوقت الذي تغطيه هذه الورقة.

التعقيب الثاني على الورقة الأولى

أ. صلاح الدين حافظ

مدير تحرير جريدة الأهرام

إذا كانت بعض الأفكار تتلاقى أو تتقاطع ،فهذا هو المطلوب بالفعل في الكثير من الأوراق فحين نتحدث عن إعداد المسرح السياسي الدولي تمهيداً لحرب أكتوبر فنحن لا نستطيع الفصل فصلاً تعسفياً بين هذه المهمة وبين إعداد المسرح الداخلي المصري وبين إعداد المسرح العربي والإقليمي، فبدون الترابط بين هذه التشكيلة الكاملة لا نستطيع الخروج إلى المسرح الدولي فيجب أن تكون لنا ركيزتنا الأساسية باستمرار .

باختصار شديد منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ المريرة سار عبد الناصر في خطين متوازيين الخط الأول،إعادة بناء الجيش وإعادة تأهيله وإعداده للحرب ابتداء بمعركة رأس العش ،تدمير المدمرة إيلات وصولاً لحرب الاستنزاف التي طعمت الجيش وأعدته إعدادا حقيقياً لحرب الانتصار في عام ,١٩٧٣

وكان الخط الثاني هو البحث عن التسوية السياسية، لقد طرق أبواب المسرح الدولي بحثاً عن هذه التسوية ابتداء بقبول مجهودات يارنج مبعوث الأمم المتحدة وانتهاء بقبول مبادرة روجرز في يونيو والتي رفضتها إسرائيل. حين مات جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ سار السادات بعده في نفس الخطين المتوازيين ولكن السادات تميز في هذه الفترة بمرونة أوسع في التعامل مع المسرح الدولي، فبدأ انفتاحه الشهير على الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت علاقة مصر مقطوعة بها منذ عدوان ١٩٦٧ لدورها المعروف في هذا العدوان، السادات فتح قناة اتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت سرية ثم اتسعت. كان هذا هو التوجه الفكري للسادات في الانتماء للغرب أو الانفتاح الرأسمالي عنه بالفكر الاشتراكي إلى غير ذلك من الأقاويل، ولكن المهم فى إعداد المسرح الدولي أن السادات فتح هذه القناة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأعتقد أنه خلال فترة قصيرة فى بداية السبعينات حدثت تغيرات سياسية فى بيئة الصراع العربي الإسرائيلي بشكله العام.

التغير الأول، فى البيئة إعدادا لخوض معركة أكتوبر .

التغير الثاني السريع بعد ١٩٧٣ كنتيجة لحرب أكتوبر ابتداء من مفاوضات الكيلو ١٠١ وانتهاء بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

التغير الثالث، فى البيئة الدولية وخاصة فى ظل الوفاق الأمريكي السوفيتي الذى سمعنا عنه كثيراً

اليوم.
ولكن أهمية هذا الوفاق بالنسبة لما نتحدث عنه اليوم أنه كرس حالة اللاسلم واللاحرب وبالتالي فرض على الطرف العربي مزيداً من القيود في الدخول الى صدام عسكرى مع إسرائيل .
التغير الرابع، أعتقد في الإعداد للمسرح الدولي هو كان تغيرا في صورة مصر بعد ١٩٦٧ أمام العالم ، وهي صورة مصر ابتداء من ١٩٧١ فصاعدا لأنها اختلفت.
بدأت مصر تطرح مجموعة من الأفكار، وأنا أتفق مع الأخ الدكتور مصطفى الفقي فيما يتعلق بالحركة فقد كانت بين القوتين والدائرة العربية أولا ، ثم الدائرة الأفريقية ودائرة عدم الانحياز وأعتقد أن مصر بذلت مجهودا دبلوماسياً كبيراً خلال هذه الدوائر تهيئة لموقف مصر وتبريراً لما سوف تقبل عليه من عمل عسكرى فيما بعد، تدعيماً لهذا التغير في البيئة الدولية للصراع أعطت مصر والرئيس السادات تحديداً إشارات سريعة متلاحقة للمسرح الدولى بوجه عام، ولقد اخترت ثلاثا منها:

الإشارة الأولى، وكانت عقب توليه مباشرة أعلن فيها مبادرته الأولى في ٢٤فبراير ١٩٧١ وهي تقديم الانسحاب الإسرائيلي الجزئي من سيناء مقابل الاستعداد لتطهير القناة، وهذه الإشارة ليست موجهه لإسرائيل فقط ولكنها موجهه للمسرح الدولى الذى يهمه الاقتصاد العالمي وبالتالي إعادة فتح شريان الحياة وهي قناة السويس .

الإشارة الثانية، لها تأثير داخلي وكذا على المسرح الدولى بنفس الدرجة وهي أنه في ١٣ مايو ١٩٧١ أطاح الرئيس السادات بالمجموعة المعادية للغرب وأمريكا وكانت هذه رسالة أخرى للمسرح الدولي وخصوصاً المسرح الأوروبي الأمريكي بتقبل الرئيس السادات ما لم يكن يتقبله من قبل .

الإشارة الثالثة ،أنه في ٦يوليو ١٩٧٢ قرر الرئيس السادات إبعاد الخبراء السوفيت من مصر وهو أمر إن كان قد عقد العلاقات المصرية السوفيتية الى حد ما، إلا انه ادخل نوعا من الانفراج في العلاقات المصرية الغربية عموماً والعلاقات الأمريكية بشكل خاص وصولاً للوصف الذى ذكره الدكتور مصطفى الفقي حول الهدية التى قدمها الرئيس السادات دون ثمن لأمريكا، لقد أدت هذه الآراء والإشارات في رأيي إلى رسوخ وقناعة واضحين في أمريكا وإسرائيل خصوصاً وفي المسرح الدولى عموماً أن الحكم الجديد في مصر بقيادة الرئيس السادات يسير في غير اتجاه سلفه الرئيس جمال عبد الناصر، منتقلاً من الاستعداد للحرب والتحالف الوثيق مع المعسكر الشيوعي إلى الاستعداد إلى التسوية السلمية والتوجه إلى المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة .وبلغ الاقتناع مداه أن دولة تقوم بكل هذه التحولات والخطوات الاستراتيجية المفاجئة والتى تختلف مع القوة العظمى السوفيتية المساندة لها ومصدرها الرئيسي في التسليح هي دولة بالضرورة لا تريد الحرب ولا تستعد للقتال فزاد الاسترخاء المفروض بالوفاق الدولى وأعتقد أن هذا كان جزءاً من أهم خطوات التمويه على المستوى الدولى فيما يتعلق بحرب أكتوبر. مقابل ذلك ونقيضا لكل التوقعات الدولية والإسرائيلية كانت مصر تستكمل بناء قوتها المسلحة. كان الإعداد الإستراتيجي للدولة والمجتمع وأعتقد أن هذا أيضا كان جزءاً من أهم خطوات التمويه على المستوى الدولى فيما يتعلق بحرب أكتوبر. وأعتقد أن هناك إشارات كثيرة عن التحولات الداخلية والإقليمية التي لم تستطع الدوائر الدولية أن تفهمها فهما حقيقيا خصوصا الدوائر الأمريكية.

لقد ألقى التحول والتوجه الجديد إضافة للصراع على السلطة في أوائل حكم الرئيس السادات فيما بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٣ بظلالهما القائمة على الأوضاع العامة في مصر فضلا عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحالة الاحتقان التي كانت سائدة، وفي ظل مظاهرات الطلبة الشهيرة عام ١٩٧٢ المعادية للنظام احتجاجا على عجز الدولة عن شن الحرب خاصة بعد ما أعلن السادات قضية عام الحسم، ثم عام الضباب إلى غير ذلك. اعتقد أن هذه الأمور كلها أعطت للعالم صورة مضللة مفادها أن هذه دولة غير قادرة وغير راغبة في الحرب، وبقدر ما كان عدم الاستقرار والغليان مؤثرا بصورة سلبية على المجتمع المصري بقدر ما جاء عاملا إيجابيا في دعم خطة الخداع الاستراتيجي لإسرائيل والمسرح الدولي كله تمهيدا لشن الحرب.

لقد كانت تلك الفترة تحديدا هي فترة استكمال تهيئة القوات المسلحة بالتدريب الشاق والتسليح الجاد والتعبئة النفسية، فضلا عن إعداد المجتمع والدولة بكل مؤسساتها.من الطبيعي أن تكون من ضمن الإعداد ، للمسرح الدولي هو إعداد المسرح العربي، والمسرح العربي هنا انقسم إلى شقين أو خطوتين استراتيجيتين.

الخطوة الأولى ،هي إعادة فتح الخط الاستراتيجي التاريخي بين القاهرة ودمشق وبناء هذا التحالف الثنائي الذي خاض جميع الحروب العربية عبر التاريخ وخاض آخر الحروب العالمية المنتصرة وهي حرب أكتوبر.

الخطوة الثانية، هى التنسيق مع الدول العربية وصولا إلى استخدام النفط فيما بعد في المعركة. أهم ما قامت به مصر للإعداد للمسرح الدولي هو الجهد الهائل والعمل الدبلوماسي والسياسي والإعلامي خصوصا تصعيد الخطاب السياسي من فوق منبر الأمم المتحدة ودول عدم الانحياز. كان اتجاه الخطاب إلى الرغبة في التسوية السياسية، وإلى الإعلان أوشبه

أو شبه التأكيد عن تخلي مصر عن خيار الحرب والعنف والالتزام بخيار التسوية السياسية. وجاء أن الخطاب السياسي الإعلامي المصري نقيض الخطاب السياسي الإعلامي الإسرائيلي الذي كان مفعما بالرفض والغطرسة الشديدة مستندا إلى أنه يفرض الأمر الواقع على الأرض بالقوة العسكرية. وأرى أنه لا داعي للخوض في قضية الخداع الاستراتيجي العام الذي قامت به مصر سواء بالنسبة لقرار الحرب أو في مفاوضات الأسلحة ومن ضمنها قيام الرئيس السادات نفسه بجولة قبل عدة أيام من الحرب شملت السعودية وقطر وانتهت في سوريا ، وكل هذا كان ضمن مخطط التمويه، لكن ما يهم هو توضيح بعض الإشارات في مخطط التمويه التي أثرت على إعداد المسرح السياسي الدولي ..على سبيل المثال رفضت القيادة المصرية إبلاغ وزير خارجيتها الدكتور محمد حسن الزيات بأي تفاصيل عن الحرب بينما كان هو فى نيويورك لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة ويتفاوض مع وزير الخارجية الأمريكي واكتفى بأخطاره بعبارة محددة تصله يعلم منها بدء الحرب.

وحين اجتمع الزيات بهنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك يوم الخامس من أكتوبر لحثه على تحريك الموقف الراكد، قال له كيسنجر باختصار أنه لم يفتح بعد ملف الشرق الأوسط، وعلى المصريين الانتظار حتى تتم الانتخابات الإسرائيلية التي من المقرر إجراؤها في ٢١ أو ٢٧ أكتوبر من نفس العام. ثم بعد ذلك لنبدأ الحديث مع الحكومة الجديدة حين اجتمع الزيات في نفس اليوم مع دوجلاس هيوم وزير خارجية بريطانيا قال له الأخير أنه لا يرى أي عامل جديد في الموقف ليستدعي التحرك الدولي وعلى مصر التفاوض مباشرة مع إسرائيل أيضا فيما بعد الانتخابات الإسرائيلية، ونفس الإجابة تلقاها الزيات من جوبير وزير خارجية فرنسا الذي أبدى ملله الشديد من إلحاح مصر المستميت

على عرض القضية على الجمعية العامة في كل مرة بنفس الطريقة، وبنفس الألفاظ قال له ما معناه أنه لا أمل في تغيير الموقف إلا إذا فعلتم شيئا محددا. قبل الحرب بخمسة أو ستة أيام بعث الرئيس السادات برسالة غامضة إلى الرئيس السوفيتي بريجنيف قال له فيها أنه قد يضطر إلى خرق وقف إطلاق النار السائد إذا ما استمر الجمود الحالي ورد عليه بريجنيف في ٤ أكتوبر، وقال له هذا قرار مصري وعليكم أن تتحملوا النتيجة ولكن سوف تجدون من الاتحاد السوفيتي العون، هل كل هذه الإشارات لم تستطع كل من أمريكا وإسرائيل بكل كفاءة جهازي المخابرات في هاتين الدولتين أن تقرأها بالفعل قراءة صحيحة أو أن تفهم فهما صحيحا أن مصر كانت بالفعل تعد للحرب رغم أن الحرب كانت على بعد ساعات وليست أياما. أجيبكم بما أجابت به جولدا مائير في مذكراتها الشهيرة ويؤكدها أيضا التقرير الشهير -تقرير لجنة أجرانات الإسرائيلية- .كلاهما اتفق على أن إسرائيل لم يصلها شئ محدد أو إنذار مبكر من المخابرات الإسرائيلية أو المخابرات الأمريكية الصديقة « لها إشارة » بقرب تحرك مصري سوري قوي إلا عبر مكالمة هاتفية جاءت لموشى ديان وزير الدفاع الساعة الخامسة فجر السادس من أكتوبر، وتضيف مائير في مذكراتها أن مصر الدولة الرئيسية في الحرب والسلام كانت غارقة في حالة من الإحباط وعدم الاستقرار السياسي والتوتر الاجتماعي والتدهور الاقتصادي، وكانت قواتها المسلحة خصوصا سلاح الطيران والدفاع الجوي تعاني نقصا فادحا في التسليح، فكيف يمكن أن تحارب. إن إسرائيل كلها وليست جهاز مخابرات أو رئيس حكومة. لقد كانت تمزح غارقة في مناخ من النشوة بالانتصار، أو ما يسمى الانتصار الذي حققه عبر المواجهات العسكرية المتعددة وخصوصا في عدوان ١٩٦٧، هذه النشوة ولدت في إسرائيل مناخا مفاده التفوق المطلق أيا كانت ظروف العرب. لم يكن المسرح الدولي بعيدا عن هذا الإحساس، فأنا أعتقد أن الفترة من هزيمة ١٩٦٧ إلى بدايات الحرب في ١٩٧٣ كان المجتمع الدولي كله غير مهيأ لقبول وجهة النظر المصرية والعربية، ولكنه كان أكثر استعدادا لسماع البطولات الإسرائيلية والقصص الوهمية والأساطير التي حيكت في هذه الفترة ، وأن ما يهمنا هو تحديد ثلاثة مواقف شديدة الأهمية في المسرح الدولي:

الموقف الأول، هو الموقف الأمريكي وقد عبر عنه هنري كيسنجر بشكل مباشر مرتين : مرة لحافظ إسماعيل ومرة لمحمد حسن الزيات وفي المرتين أعلن أن ملف الشرق الأوسط مازال مغلقا أمامه، وأنه أأنه سيبحث فيما بعد إذا ما كانت القضية يمكن أن تتحرك.

الموقف الثاني ،هو موقف الاتحاد السوفيتي ، فإن طرد الخبراء السوفيت من مصر رغم ميزاته الإيجابية على الأقل خلال حرب أكتوبر، إلا أنه ترك أثرا في العلاقة المصرية السوفيتية، وبالتالي في العلاقة السوفيتية الأمريكية والعلاقة السوفيتية الإقليمية من الناحية الثالثة.
وأعتقد أن الاتحاد السوفيتي انسحب انسحابا تدريجيا من العلاقة المصرية وتركها في فترة شديدة الحرج، ولكنه وبعد الإنجاز الذي تحقق في حرب أكتوبر ١٩٧٣ عاد يؤيد مصر بقوة مرة أخرى .
الموقف الثالث ،هو الموقف الأوروبي الغربي الذي لم يختلف كثيرا عن الموقف الأمريكي، وأعتقد أن المحصلة النهائية «وهذه هي النقطة الأخيرة » أنه حين نتحدث عن المسرح الدولي في هذه القضية لم يكن من الممكن التأثير على المسرح الدولي إلا من خلال الأداء العسكري الذي قامت به الجيوش المصرية متحالفة مع الجيوش السورية وهو الإنجاز الأهم في تاريخنا المعاصر.

■ المناقشات :

سؤال :

هل تعنى سيادتكم أن قرار الحرب أتخذ اعتبارا من يوليو ١٩٦٧ وأن الخيار السلمي لم يكن موجودا على الإطلاق ؟وهناك أيضاً سؤال مشابه حول الخيار الدبلوماسي والخيار العسكري؟

السفير .د/ مصطفى الفقي يرد على التساؤل:

ما أستطيع أن أقوله أن أي دوله مهما كانت دوافعها أو نواياها ترفع السلام شعارا لها. رفعته إسرائيل في اعتى لحظات العدوان ورفعه العرب في أكثر لحظات الهوان، ولكن السبب الحقيقي أن هذه هي اللغة التي يفهمها العالم .إنما كان هذا هو الخيار الواضح من رد الفعل المصري بعد أسابيع قليلة من نكسة ١٩٦٧ أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، معركة رأس العش كانت في يونيه، هذه كانت إرادة القوات المسلحة المصرية المذهلة فقد كان من المتوقع أن مصر أصبحت جثة هامدة ولكن هذه الجثة تحركت بعد أقل من عشرة أيام ودخلت في معارك ضارية، وهناك عمليات بطولية لعبور قناة السويس .حرب الاستنزاف كانت حربا تحتاج إلى تسجيل وخصوصا وأن الذين حاربوا حرب الاستنزاف هم الذين انتصروا في أكتوبر أيضا . وعلى ذلك فكان من الواضح أن هناك اتجاها للتسوية السلمية لكن كان هناك اتجاها وقناعة بأن إسرائيل المعتدية ،المحتلة،التوسعية، لا يمكن أن تفيق مما هي فيه إلا بالشعور بتهديد القوة وهذا هو الدرس ،أن كل شيء سينتهي بالمفاوضات في النهاية والتسوية السلمية إنما لابد من إبراز مرحلة من المراحل تتوازن فيها القوى بين الطرفين بحيث يقبل الطرفان الدخول إلى مائدة المفاوضات، وهذا ما حدث بالضبط .كان الضمير المصري والعربي يدركان أنه لا بد من رفع الهوان من خلال المعركة ،كان في رأس العش، شدوان وعشرات المعارك البطولية للجيش المصري رغم كل الظروف القاسية في هذه الفترة المعتمة المظلمة، ولكن هذا لا يمنع الدبلوماسية المصرية من أن تتخذ مصر من الأمم المتحدة معبراً عن للتسوية السلمية وتعمل على طرق

كل الأبواب وفتحها للوصول إلى تسوية سلمية بضمير وطني وقومي.

سؤال:

أنك ذكرت أن كسينجر قال أنه لو علمت أمريكا مسبقا بطرد الخبراء السوفيت لدفعت مقابل ذلك .من وجهة نظركم ما هو الأسلوب المقترح لتحييد الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط؟

السفير د/ مصطفى الفقي يرد على التساؤل:

أود أن أقول أولاً بالنسبة لطرد الخبراء السوفيت من مصر أن رد الفعل من السوفيت لم يكن بالغ العمق والشدة كما كنا نتوقع لأن الاتحاد السوفيتي يعلم انه دخل هذه المنطقة من العالم من بوابة مصر وأن خروجه منها سوف يكون من بوابة مصر أيضا ولهذا استمر الاتحاد السوفيتي في تعاونه مع القاهرة واضعاً في خلفيته الدول الأخرى المحيطة والدول التي تؤمن بالأيديولوجية السوفيتية من الناحية السياسية، وليس من الناحية العقائدية فكانت تضع في اعتبارها أن كل تعامل مع القاهرة هو نموذج يراه الآخرون وليست العلاقة ثنائية فقط إنما رسالة موجهة إلى دول العالم الثالث وإلى دول الكتلة الشيوعية، إلى الدول العربية في المنطقة بثرائها وقيمها وبترولها إلى أخره .أما ما جاء في السؤال بخصوص تحييد أمريكا فلا يوجد ما يسمى تحييدا في السياسة الأمريكية بمنطق المصلحة العربية أو المصلحة المصرية ولكن هي المصلحة الأمريكية في السياسة الخارجية والبعض يقول أن أمريكا تقوم بتصرفات وتتخذ قرارات ضد مصالحها طبعاً هذا بعيد عن الواقع فهناك إحساس لدى الولايات المتحدة الأمريكية أن إسرائيل في هذه المنطقة هي امتداد طبيعي للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي هي الضامن الحقيقي للمصالح الأمريكية اليوم وغداً وفى المستقبل في الوقت الذي لم تستطع قوة عربية حتى الآن أن تنافس إسرائيل في هذا .استطعنا سياسياً أن نلعب دوراً في حرب الخليج ،ودول الخليج يوفر لها اقتصادها أن تلعب دورا له بعض الأهمية ولكن تبقى إسرائيل هي الشرطي الأمريكي الحقيقي في المنطقة، بهذا المنطق سوف تظل الولايات المتحدة صانعة لأمن إسرائيل ومحافظة لوضعها في المنطقة .

السؤال موجه عن دور وزارة الخارجية ؟

السفير أحمد توفيق خليل يرد على التساؤل

الحقيقة فيما يختص بموضوع خيار الحرب، فليس من الواضح تماما التفرقة بين قرار الدخول في الحرب وقرار خيار الحرب .الواقع أن خيار الحرب كان مطروحا منذ ١٩٦٧ ولا يوجد شك في هذا والاستعداد للمعركة مطروح من وقتها لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. كل هذا قائم تحت مسمى خيار الحرب، وأظن إنني ذكرت هذا في ورقتي ،أن أول كلمة قالها الرئيس السادات في لقائه مع القادة العسكريين «أن القوات المسلحة عليها أن تستعد للحرب فيأى لحظة وأنها بكفاءتها هي التي ستحدد مصير أي عمل «سياسي أو عسكري»، إذ لا يوجد خلاف في موضوع خيار الحرب، والتساؤل هنا هو متى أتخذ قرارا الدخول في الحرب..؟

الورقة الثانية :

التحــــرك المصــــرى فــى الدائرة الـعــربيـــة

الدكتـــور / وحيد عبـــد المجيد

رئيس تحرير التقرير الاستراتيجى العربى ورئيس وحدة البحوث العربيـة بمركز الدراسات السياسيـة والاسـتراتيجيـة بالأهرام

الحرب لا تحدث فى فراغ، وإنما فى بيئة سياسية محددة تشتمل على توازنات وتفاعلات صراعية أو تعاونيـة وإذا كان هدف الحرب التـأثير فى هذه البيئة وتحقيق مصالح معينة أو الحفاظ عليها أو استرداد حقوق مغتصبة حين يعجز العمل السياسي والدبلوماسي عن ذلك، فان إنجاز هذا الهدف نفسه يقتضى إعدادا سياسيا للحرب الى جانب الاستعداد العسكرى.

وهذا هو ما أطلق علية فى الخطاب المصرى الرسمى فى السبعينات إعداد المسرح السياسى لحرب تغير التوازنات والمعادلات فى المنطقة وتعيد الكرامة، ومعها الأراضي العربية المحتلة. وكان ذلك الإعداد هو التعبير العملى عن الشعار الذى ارتفع عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وهو إزالة آثار العدوان.

فلم يكن هذا مجرد شعار، أو قل لم يكن مثل أي شعار آخر.ولذلك كان التفاعل الشعبى معه قويا على نحو لا يمكن مقارنته بأي من الشعارات التى تصعد وتهبط، تلمع وتخبو، فى لمح البصر ولم يقتصر هذا التفاعل، بقوته المميزة النادرة، على الشعب فى مصر فقد امتد بأشكال مختلفة ودرجات متباينة الى الشعوب العربية على امتداد الوطن الكبير.

وساهم ذلك، بقدر أو بآخر، فى تدعيم التحرك السياسى المصرى للإعداد للحرب على الصعيد العربى فكان الرأي العام عنصرا ضاغطا سواء بشكل مباشر او غير مباشر على الحكومات فى الدول العربية وعمل هذا الضغط فى اتجاه مد الجسور اللازمة لتحقيق تضامن ضرورى لاسترداد الحقوق، ولإصلاح اختلالات أصابت العلاقات العربية-العربية قبل حرب ١٩٦٧ ولعبت دورا فى النتيجة المؤلمة التى انتهت إليها.

ونناقش فى هذه الورقة، كيف أثمر التحرك المصرى حالة تضامينة فريدة ساهمت فى بناء موقف قوى كان خير سند للجيشين المصرى والسورى فى الميدان.

أولا:فى أهمية التحرك السياسى للإعداد للحرب:

كانت حرب ١٩٦٧ نقطة تحول كبرى ليس فقط فى مسار الصراع العربى- الإسرائيلي،ولكن أيضا فى منهج التعامل العربى مع هذا الصراع.ويجوز القول أن الجانب الأكثر أهمية فى التحولات التى حدثت فى هذا المنهج كان متعلقا بتراجع تأثير الايديولوجيا والعواطف والمواقف الحماسية وما اقترن بها من سياسات ارتجالية.وازداد فى المقابل الميل الى الواقعية والاعتماد على المعرفة والتخطيط.ويكفى دلالة على هذا التحول، أن المعرفة العلمية بإسرائيل كدولة ونظام سياسى ومجتمع لم يقتصر على الاستهانة بها ،وإنما وصل إلى حد فرض قيود عليها. فدخلنا حربا كنا نظن أنها ضد عصابات صهيونية لا وزن لها ولا قيمة.

كانت الاستهانة نتاج نقص فى المعرفة، حتى لا نقول جهلا فاضحا. وكانا كلاهما مرتبطين باختلال فى تشخيص الصراع نجم عن مبالغة شديدة فى ربطة بالمعركة التاريخية ضد الاستعمار.فقد سيطر على العرب تفكير، مازالت بقاياه قائمة حتى الان، يستسهل إلقاء اللوم على الإمبريالية أو الاستغلال أو الهيمنة.

ولاشك فى أن لهذه القوة الدولية أو تلك مصالح تسعى الى تحقيقها.ومن الطبيعي أن تتعارض بعض هذه المصالح أو حتى معظمها ،مع مصالحنا.وكثيرا ما يترتب على ذلك صدام مصالح تنجم عنة سياسات معادية لنا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

غير أن هذا كله،وهو صحيح لا ينفى أن هناك قدرا مهما بل بالغ الأهمية فى هذا الصراع يتوقف علينا نحن: كيف ندير الصراع؟ وقبل ذلك،كيف ندير مجتمعاتنا ؟ كيف نؤدى عملنا ؟ وهل يساعد أداؤنا على تعبئة كل ما نمتلكه من مصادر القوة ؟وهل نعترف بأخطائنا ونبادر بإصلاحها؟ وإلى أي مدى نضع مصلحة الوطن فوق المصالح الصغيرة؟وهل تتوافر لدى موظفينا العموميين روح التضحية المميزة لأبناء المؤسسة العسكرية وهم يؤدون دورهم؟

وقبل الإجابة على كل هذه الأسئلة وربما غيرها لا يمكننا تحديد حجم تأثير كل من الداخل والخارج على مصالحنا.والثابت أننا لم نفعل ذلك بالقدر الكافي خلال الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ .وسادت لدينا معتقدات «أسطورية» عن ذلك العدو الذى تم زرعه فى قلب العالم العربى.واستسلمنا «للأسطورة» انه مجرد رأس حربة للاستعمار.واعتقدنابالتالى أن الصراع معه هو مجرد امتداد لمعركة تاريخية.

وعندما بدت حرب يونيو هذه الأسطورة كانت هذه بداية هزة فرضت اقترابا من الواقع الذى ابتعدنا عنه ودفعت الى بدء إصلاح فى العلاقات العربية-العربية وكانت قمة الخرطوم فى أغسطس فاتحة له.

كان المشهد العربى يوم ٥ يونيو حين وقع العدوان الإسرائيلي،يبعث على الحسرة.لم يكن الاختلال مقصورا على الانقسام الى معسكرين انعكاسا للحرب الباردة الدولية.كان الانقسام قائما داخل كل منهما وهل هناك مشهد اكثر إيلاما من أن تدخل دول ثلاث حربا ضد عدو مشترك دون أن يتوافر حد أدنى من الثقة بينها ؟وكيف يمكن تصور أي قدر من التنسيق بين دول تقوم العلاقة بينها على الشك والتوجس وعدم الثقة؟ فضلا عن تأثير المزايدات التى فرضت على مصر دخول معركة فى غير أوانها

وقبل أن تستعد لها فكان جيشها العظيم ضحية وضع عربى مهترئا وأداء سياسى مختلا.
وكان الفتور الشديد الذى أصاب العلاقة بين مصر وسوريا منذ الانفصال فى سبتمبر ١٩٦١ أحد أهم عوامل الخلل فى العلاقات العربية.فإذا كنا نتحدث عن دول مواجهة او دول طوق،فالأكيد أن المقصودين أساسا هما مصر وسوريا.ولا يمكن خوض معركة ناجحة ضد إسرائيل بدون علاقة وثيقة بينهما تصل الى حد التحالف الحقيقى.

وكان الوضع عشية حرب ١٩٦٧ ابعد ما يكون عن ذلك.فقد أدي فشل أول وحدة اندماجية عربية الى أحداث تأثيرات سلبية بالغة الحدة ليس فقط على سوريا نفسها وعلى بعض جوانب السياسة المصرية.
ويجوز القول أن أسلوب تحقيق الوحدة كان مسئولا المسئولية الأولى عن الفشل الذى حدث،لأنه أدي إلى فتور بين القيادة المصرية والحزب الوحدوي الأساسي فى سوريا (حزب البعث).وقاد ذلك،بدوره،الى الاعتماد فى بناء الوحدة فى«الإقليم الجنوبى» على عناصر لم يكن الكثير منها مؤمنا بالوحدة إيمانا حقيقيا. ولكن كان للخلاف بين القيادة المصرية والحزب تأثيرات امتدت إلى ما بعد الانفصال.فقد شهد هذا الحزب تغيرات داخلية فى اتجاه تغليب جناحه العسكرى على المدنى من ناحية،وصعود نزعات راديكالية ارتبطت بازدياد نفوذ فئات اجتماعية جديدة فى التنظيم الحزبى وعملت هذه التغيرات فى اتجاه تعزيز الميول العاطفية والحماسية على حساب التوجيهات العقلانية والموضوعية . وبذلك لم تستطع النخبة البعثية التى استولت على السلطة وأقصت الانفصاليين منهم فى عام ١٩٦٣ أن تستمر لأكثر من ثلاث سنوات أو أقل قليلاً، لأنها لم تستطع مجاراة المتغيرات الناجمة حينئذ عن التغير الذى حدث فى تركيب الحزب وبنائه التنظيمى. فكان أن أطيح بها فى فبراير١٩٦٦ على أيدى نخبة أخرى شديدة الراديكالية منخفضة الكفاءة مما أدى الى انتهاجها سياسات أدت إلى توريط مصر فى حرب لم يكن الاستعداد لها قد أكتمل فى يونيو ١٩٦٧ ، وهو ما سنعود إليه لاحقا .

ولم يكن التأثير السلبى الحاد لفشل الوحدة مقصورا على سوريا ، كان طبيعيا أن يصيب ذلك الفشل الرأى العام المصرى بالصدمة ، ولكن كان لذلك تأثير على الإمكانات التى كانت الوحدة كفيلة بتوفيرها لخوض معركة المصير فى مواجهة إسرائيل . ولكن أخطر تأثير لفشل الوحدة تمثل فى اتجاه القيادة المصرية الى محاولة تأكيد أن الانفصال لا يعنى تقليص دورها العربى . فكان أن سارعت الى التدخل فى أزمة اليمن اعتبارا من سبتمبر ١٩٦٢ مدفوعة فى ذلك أيضا بقلق من أن يؤدى فشل الوحدة الى تدعيم مشاعر إنعزالية أو « إقليمية » بتعبير تلك المرحلة فى أوساط الرأى العام المصرى . ومعروف ما أدى ألية هذا التدخل من نزيف اقتصادي وعسكرى كان له أثرا حين اعتدت إسرائيل على العرب فى يونية ١٩٦٧ .
وفضلا عن التأثير السلبى لفشل وحدة ١٩٥٨ على كل من سوريا ومصر على حدة ، كان الفتور بين البلدين هو النتيجة الحتمية لتلك التجربة. ولم تكن المشكلة مقصورة على الفتور ، وأنما اشتملت كذلك على ارتباك وخلل كانا واضحين ترتيبا على ما يمكن اعتباره عقدتين سادتا خلال الفترة الممتدة الى نهاية الستينيات .

كانت العقدة الأولى هى عقدة ذنب تولدت لدى حزب البعث السورى ، ودفعته إلى محاولة استعادة الوحدة بأي ثمن وتركيز العلاقة مع مصر على الهيكل القومى التى ظل يبحث عنها .وكانت العقدة الثانية هى عقدة شك تولدت لدى القيادة المصرية ودفعتها الى الاعتقاد فى نظام البعث الذى أقيم اعتبارا من العام ١٩٦٣ لم يكن مخلصا للعمل القومى ، وأن محاولاته للتقرب من مصر تهدف إلى تدعيم سيطرته على السلطة فى سوريا ليس إلا ، بالنظر الى المشاعر القومية الغالبة لدى هذا الشعب الشقيق . ولم تقبل القيادة المصرية تدعيم علاقاتها مع سوريا قبيل حرب ١٩٦٧ إلا بعد ضغط من الاتحاد السوفيتى الذى أحتضن النظام الراديكالى الذى أسفر عنة انقلاب فبراير ١٩٦٦ فى دمشق.
وقد عمل النظام السورى حينئذ على تصعيد التوتر فى المنطقة ليغطى على مشاكل داخلية متزايدة وأدى ذلك إلى نشوب مواجهات متعددة مع إسرائيل فقدت سوريا خلالها عددا من طائراتها وطياريها وفرضت مناخا سادته مزايدات على الدخول فى حرب فورية مما دفع القيادة المصرية إلى الحرب فى وقت كان هو الأسوأ على الصعيد العربى والأفضل من منظور إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة .
وكان هذا هو ما أدت إليه سياسة الخطب الراديكالية التى ظن أصحابها أن الانتصار فى الحروب يتحقق بالكلمات الرنانة لا بالسياسات العاقلة والإعداد العسكرى السليم . وكان تغيير هذا المنهج منذ « الحركة التصحيحية » التى قادها الرئيس حافظ الأسد فى نوفمبر ١٩٨٠ عاملا مهما وراء خوض حرب ناجحة بعد ذلك فى أكتوبر ١٩٧٣ كما سيتضح لاحقا فى هذه الورقة .

لقد تعرضت مصر لاتهامات بالتردد فى مواجهة إسرائيل خلال العام ١٩٦٦ . وتصاعدت تلك الاتهامات فى الشهور الأولى من العام ١٩٦٧ مقترنة بتشكيك فى موقف مصر وإيحاءات بتخليها عن القضية الفلسطينية . كان هناك اندفاع شديد لا محل للعقل فيه على الصعيد الذى أنتجه راديكاليون فى النظام السورى دون تقدير لعواقب خوض حرب لم يكتمل الاستعداد لها ، ورغم أن المواجهات المحدودة التي حدثت فى تلك الفترة كشفت تفوق الآلة العسكرية الإسرائيلية والضعف الشديد فى القوات السورية.

كانت القيادة المصرية مدركة للمخاطر التى ستترتب على الدخول فى حرب فى تلك الظروف ، ولعدم قدرة العرب على تحقيق الانتصار فى تلك الفترة .وكانت الاستراتيجية المصرية قائمة حينئذ على الردع وليس على المواجهة .وكثيرا ما نبهت القاهرة دمشق إلى خطر إعطاء إسرائيل ذريعة لبدء الحرب . ولكن الضغوط الشديدة والمتزايدة التى نجمت عن انقلاب الموقف السورى والمزايدات التى كان الكثير منها مقصودا به توريط مصر حققت الغرض منها اعتبارا من مايو ١٩٦٧ .

كانت هناك أطراف عربية تسعى إلى فرض المعركة على مصر فى غير أوانها كى تشمت فى قيادتها وربما كان بعضهم يرمى إلى إسقاط هذه القيادة . إلى هذا الحد ، كان التدهور قد وصل على الصعيد العربى . وكان هذا هو الدرس الذى استخلصته مصر بعد حرب ١٩٦٧ ، وأدارت بموجبه عملية الإعداد السياسى لحرب ١٩٧٣ . درس يتلخص فى عدم إمكان خوض حرب ناجحة وتحقيق أى انتصار فى غياب تضامن عربى يشمل الأمة كلها أو غالبيتها العظمى على الأقل ، وبدون قلب نابض لهذا التضامن يضم مصر وسوريا بالأساس.

فقد كان الوضع العربى عشية حرب ١٩٦٧ هو العامل الأول وراء الهزيمة .وضع فرضت مزايداته المتصاعدة ارتباكا فى السياسة المصرية نجم عنه ارتكاب خطأ كبير بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء فى ١٦ مايو . كان هذا القرار مقدمة لا تؤدي إلا إلى حرب حاولت مصر التحكم فى توقيتها ، ولكن اضطرت قيادتها إلى التخلى عن حذرها بقرارها طلب سحب قوات الطوارىء ثم إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية فى ٢٢ مايو ، الأمر الذى أعطى إسرائيل الذريعة التى كانت تنتظرها لان وضعها الداخلى كان منقسما ويحتاج إلى إنجاز خارجي . فكان الوضع الداخلى فى إسرائيل ، مثله مثل تفاعلات الوضع العربى ، يدفع فى اتجاه الحرب . ولكن كان الفرق الكبير هو أن إسرائيل كانت قد أكملت استعدادها للحرب ، أو على الأقل قطعت شوطا طويلا فى هذا الاستعداد ، عكس الحال لدى العرب .
والثابت أن القيادة المصرية ظلت تراهن حتى اللحظة الأخيرة على إمكان تجنب الحرب فى الوقت الذى أرادتها إسرائيل فيه . ورغم اضطرار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى اتخاذ إجراءات تصعيدية بطلب سحب قوات الطوارىء وإغلاق خليج العقبة ، إلا أنه يعول على أن توازن القوى الدولى سيمنع نشوب حرب مدمرة فى المنطقة قد تهدد بتصعيد التوتر العالمى .

وكان الخطأ فى الحسابات السياسية على هذا النحو أنها أساءت قراءة الوضع الدولى. فكانت الولايات المتحدة غارقة فى حرب فيتنام [1]وكان انتصار إسرائيل تعويضا لها عن إخفاقها فى مواجهة مقاومة فيتنامية باسلة .ولذلك لم تكن لها مصلحة فى كبح جماح حليفتها الصهيونية. وهكذا سقط الشق الأساسي فى رهان القيادة المصرية على إمكان تجنب الحرب لأنها لم تتح للاتحاد السوفيتى فرصة للقيام بدور مؤثر فى هذا الاتجاه .وتبين بعد ذلك انه كان هناك تباين فى الموقف داخل الكرملين .وهذا يفسر ما بدا من إشارات مشوشة صدرت عن موسكو فى تلك الأيام .ولذلك كان الدور الذى لعبته موسكو سلبيا .ففى الوقت الذى لم يكن فى إمكانها منع إسرائيل من شن الحرب أو إقناعها بالتروى ,نصحت مصر بعدم توجيه الضربة الأولى أو المسبقة .

ولكن هذا كله لم يكن مصدر الخلل فى الأداء العربى ,وإنما كان من نتائج ذلك الخلل الذى ترتب أساسا على النمط الذى ساد العلاقات العربية -العربية عموما والعلاقة المصرية - السورية خصوصا .

وكان إصلاح هذه العلاقات هو الدرس الأول الذى استخلصته مصر ,بعد ان استيقظ العرب على هزيمة مرة ودفعوا ثمنا فادحا لاهتراء أوضاعهم ,مدركين ضرورة إعادة صياغة تفاعلاتهم فى مجملها .وهو الإدراك الذى ظهرت مقدماته فى قمة الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧. وكانت هذه القمة ،بدورها،نتاج إدراك مصرى مبكر- صنعته فداحة نتائج الحرب -لضرورة إعادة العلاقات بين الدول العربية .وكان هذا الإدراك واضحا فى رسالة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر إلى الملوك والرؤساء العرب ،والتى تضمنت هذا المعنى من خلال تأكيد الحاجة إلى موقف عربى موحد كانت هذه الرسالة فى يوم ٦ يونيو ١٩٦٧.ولكنها لم تنشر إلا فى ٥ يناير ١٩٦٨ فى جريدة الأهرام .

وتواكب ذلك مع صحوة لدى الرأى العام العربى ، والجماعة الثقافية ، مما أدى إلى بدء جدل عام واسع النطاق فى معظم بلاد العرب حول ما حدث ، ولماذا حدث ، وكيف يمكن تجاوزه، وما الذى ينبغى عمله حتى يمكن تجنبه .
وفى مثل هذه الأجواء ، لا يكون فى إمكان أى حاكم أو حكومة التنصل من مراجعة سياسات ساهمت فى أكبر نكبة حلت لأمة فى عصر الاستقلال .ولكن من الطبيعى أيضا أن يكون هناك تفاوت ، بل وتباين واسع ، فى مدى هذه المراجعة ، وبالتالى فى حجم الاستعداد لإجراء تغيير فى التوجهات وإبداء مرونة فى التجاوب مع المتغيرات .

وكما هو معتاد ، كانت مصر سباقة فى السعى إلى هذه المراجعة عبر رسالة رئيسها فى ذلك الوقت إلى أقرانه العرب . كما كانت متقدمة على غيرها فى إجراء المراجعة على أرض الواقع .فليس سرا أن بعض الدول العربية تحفظت في البداية على دعوة مصر إلى عقد قمة عاجلة . وذهبت إحداها ، تعبيرا عن تحفظها ، إلى التشكيك فى جدوى مؤتمرات القمة « بشكلها المألوف » فى المشكلات العربية .

وفى المقابل كانت دول عربية أخرى راغبة فى القفز إلى الواقع كما فعلت من قبل ، وهى الدول التى حكمتها فى ذلك الوقت « نظم ثورية » تستعيض بالحماس والعواطف عن الفعل والإنجاز .
ومثلما كان على مصر أن تقنع دول - بدت راغبة فى الابتعاد وتجنب الالتزام بموقف عربى موحد لإزالة أثار العدوان - بأهمية هذا الموقف وتدفعها المشاركة ، كان عليها أن تكبح جماح دول أخرى لم تستخلص نظمها دروس هزيمة يونيو . فلم تكن المراجعة التى أجرتها كافية لتغيير منهج ينزع إلى خوض الحرب فى « الميكرفون » لا فى الميدان .

ومع ذلك كان حجم التجاوب مع دعوة مصر إلى بناء موقف عربى موحدا مشجعا. ويكفى أن عددا من القادة العرب توافدوا على القاهرة خلال شهر يوليو١٩٦٧ دون ترتيبات مسبقة ، حسب ما أوضحه المرحوم محمود رياض في مذكراته (البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط ٤٨ ١٩٧٨) .
وعلى هذا النحو كان انعقاد مؤتمر الصمود العربي في القاهرة من ١١ إلى ١٦ يوليو ١٩٦٧ عفويا يعكس استعدادا مبدئيا للوصول إلى موقف عربي موحد . وضم هذا المؤتمر قادة مصر وسوريا والجزائر والأردن والعراق والسودان . ومهد لقمة الخرطوم في أغسطس التي شهدت مصالحات كان غيابها أحد أهم عناصر الاختلال في العلاقات قام على تغليب إمكانات التعاون ومحاولة تحييد تأثير الصراع والسعى الى الارتقاء بأساليب إدارته، ولو إلى حين .

كما كانت تلك القمة نقطة تحول في اتجاه الواقعية السياسية في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي . وانصرفت هذه الواقعية ، فضلا عن جوانبها الخاصة بإعادة النظر في كيفية التعامل مع البيئة الدولية للصراع ، وبصفة خاصة مراجعة العلاقة مع الولايات المتحدة . ولعبت القيادة المصرية الدور الأكبر في إنجاح قمة الخرطوم . فكانت مصر كعادتها كبيرة وقادرة على الارتفاع فوق الخلافات العربية . وتجاوبت دول عربية أخرى معها ولكن شتان بين المبادر والمتجاوب . ولذلك كانت يد مصر هي العليا في مداولات قمة الخرطوم ، وفى اللقاء التاريخي الذي تم بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل

آل سعود في منزل رئيس وزراء السودان حينئذ. وهو اللقاء الذي تم خلاله الاتفاق تماما على سحب جميع القوات المصرية من اليمن وإنهاء النزاع بين البلدين ... ذلك النزاع الذي ساهم بقدر كبير في هزيمة ١٩٦٧ .

وبهذا المنهج الجديد ، نجحت القيادة المصرية في إقناع دول عربية كانت راديكالية في ذلك الوقت بأولوية التضامن العربي الشامل الذي يتيح إمكانات للتعاون والتنسيق والعمل المشترك لإزالة آثار العدوان واستعادة الأراضي العربية المحتلة . كما تضمن هذا المنهج فتح خطوط اتصال أفضل مع الدول الغربية . فلم تطلب مصر إن تقطع أي دولة عربية علاقاتها مع الولايات المتحدة أو بريطانيا . واعترضت على هذا الطلب الذي اقترحته سوريا والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية . كما لم يكن مبررا فى تلك اللحظة لتحقيق استرداد الأرض والكرامة. فكان وقف ضخ النفط عقب حرب ١٩٦٧ ضارا بالاقتصادات العربية أكثر من غيرها ، في الوقت الذي كانوا يحتاجون إلى المال لإعادة بناء جيوشهم

وعلى هذا النحو يجوز القول أن قمة الخرطوم كان لها طابع إستراتيجي حقيقي ، لما أحدثته من تحول جذري في نمط العلاقات العربية . ، أكثر مما أدت الى تغيير جوهري فى ميزان القوى على الصعيد الإقليمي . فهناك اعتقاد شائع أن هزيمة ١٩٦٧ أحدثت انقلابا فى ميزان القوى لصالح المعتدلين وعلى حساب الراديكاليين فى العالم العربى . وهذا اعتقاد لا تشهده التطورات التى شهدتها فترة الإعداد لحرب ١٩٧٣ كان إنجاز قمة الخرطوم بالغ الأهمية فى هذا الإعداد .

ومع ذلك لم يكن ممكنا الوصول الى موقف عربي موحد كليا ، ولا يتجاوز الخلافات السابقة جميعها ، ولا الحيلولة دون ظهور خلافات جديدة مثلما حدث مثلا عندما قبلت مصر والأردن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، بينما رفضته سوريا وأيدها فى ذلك ثلاث دول عربية . واستمرت هذه الخلافات ، وتصاعدت بسبب مبادرة روجرز الأمريكية التى تم إعلانها فى ٢٠ يونيو ١٩٧٠ ، وقبلها الرئيس عبد الناصر خلال وجوده فى موسكو فى ٢٩ من الشهر نفسه . كما لم تتوقف كليا الحملات الإعلامية الموجهة من دول عربية أخرى ضد مصر ، والتى حفلت بالشماتة . وكان إيجابيا أن أعلنت مصر رفضها الرد على هذه الحملات .

كما بقيت الشكوك والهواجس مؤثرة على جهود إعادة بناء العلاقات على الصعيد العربى . ومن الطبيعى أن تتضاعف هذه الشكوك حين يتعلق الأمر بتخطيط عسكرى يمكن أن تتسرب أسراره الى العدو . وهذا النوع من الشكوك تحديدا له ما يبرره . وله سوابقه فى ذلك الوقت . كما كانت له توابع لاحقة.وشهدت تلك الفترة تغير نظم الحكم فى عدد من الدول العربية . وكان تأثير هذه التغيرات متفاوتا على التحرك المصري لإعادة بناء العلاقات على الصعيد العربي . ولكن حرصت مصر على احتواء التغيرات التى انطوت على أبعاد سلبية ، وعلى استثمار تلك التى بدت مؤشراتها إيجابية .

كان انقلاب الإيريانى على السلال فى اليمن سلبيا فى نوفمبر ١٩٦٧ . وتعاملت مصر معه فى اطار احترام الاتفاق مع السعودية على إنهاء الصراع على اليمن . وسلبيا كان انقلاب حزب البعث على عبد الرحمن عارف فى يوليو ١٩٦٨ ، و الذى مازالت تأثيراته على العلاقات العربية قائمة حتى

وقتنا هذا . وفى حينه ، حرم ذلك الانقلاب مصر من دور بارز كان العراق يقوم به لدعم تحركها خلال العام الأول بعد حرب ١٩٦٧ .
وبينما كان لانقلاب السودان فى مايو ١٩٦٩ وليبيا فى سبتمبر من العام نفسه تداعيات إيجابية وأخرى سلبية ، كان التغيير الأهم والأكثر إيجابية هو الذى حدث فى سوريا فى نوفمبر ١٩٧٠ (الحركة التصحيحية) بقيادة حافظ الأسد . فرغم أن النظام السوري (الأتاسي - جديد- زعين) الذى تولى السلطة عقب انقلاب فبراير ١٩٦٦ ليتحمل قدرا كبيرا من المسئولية عن توريط مصر فى حرب يونيو قبل أن يكتمل الاستعداد لها ، فقد كان هو الأقل استعدادا لمراجعة سياساته التى اتسمت بجموح ورعونة .
وليس أدل على ذلك من تدخل فى الصراع الذى تصاعد بين الأردن والمقاومة الفلسطينية وبلغ ذروته فى سبتمبر ١٩٧٠ . وكاد هذا التدخل لمصلحة المقاومة أن يجلب ردا عسكريا إسرائيليا فى صف الأردن . ولو حدث ذلك لأدى فى الغالب الى الإجهاز على المقاومة وعلى ما بقى من قوة لدى سوريا فى ذلك الوقت. فكان أن حدث انقسام فى القيادة السورية ، ترتب علية تحرك العقلاء فيها للاستيلاء على السلطة فى نوفمبر ١٩٧٠، الأمر الذى مهد لتحقيق تقارب فى المنهج والتفكير مع مصر، مما أسفر عن بناء نواة صلبة للتضامن العربي فى الحرب التى كان الإعداد لها يتقدم يوما بعد يوم.

ثانيا: التنسيق المصري - السوري- السعودي يضخ الدم فى شرايين التضامن العربي :

أتاح التغيير الذى حدث فى سوريا إمكانات أفضل للتحرك العربي فى الدائرة باعتبارها الشريك الأساسي فى الحرب التى تستهدف إزالة أثار عدوان ١٩٦٧.
فقد كان استعداد مصر لهذه الحرب يجرى بالتوازي مع جهود التسوية السلمية التى أثارت خلافات عربية جديدة بدءا من الخلاف على القرار ٢٤٢ كما سبق الإشارة .

فعلى سبيل المثال ، لم تكن موافقة مصر على مبادرة روجرز فى يونيو ١٩٧٠ مدفوعة فقط بإعطاء فرصة للحل السلمي واستنفاد التحرك الدبلوماسي وإظهار حسن النية أمام الرأى العام العالمى . فقد كان قبولها يستهدف أيضا إتاحة الفرصة لإكمال شبكة الدفاع الجوى المصرية واستقبال أسلحة الاتحاد السوفيتي بالاستفادة من الشهور الثلاثة التى حددتها المبادرة فترة لوقوف إطلاق النار.
وإذا كانت لسوريا أهمية خاصة فى الاستعداد المصري للحرب ، باعتبارها شريكا عسكريا وكذلك سياسيا بطبيعة الحال ، فلم تكن المملكة السعودية أقل أهمية من منظور إعادة بناء العلاقات العربية - العربية .فقد كان الصراع الذى حدث بين القاهرة والرياض فى الستينيات أحد العوامل التى أضعفت الموقف العربى فى حرب ١٩٦٧. ومن هنا كان رأب هذا الصراع ضروريا : أولا من الناحية السياسية لتأكيد أن مرحلة الانقسام على أساس نوع نظم الحكم قد ولت ، وثانيا للدور المحورى الذى يمكن أن تقوم به السعودية فى مساندة المجهود الحربى لمصر وسوريا وقيادة معركة البترول .
وإذا كان التغيير الذى شهدته الراديكالية الى حد التهور ، ساهم فى تقريب الجسور بين القاهرة ودمشق، فقد ساعد تولى الرئيس الراحل أنور السادات السلطة فى مصر فى الوقت نفسه تقريبا على تجسير الفجوة التى ما برحت قائمة رغم تضييقها بين مصر والسعودية . كانت مياه كثيرة رائقة تحركت فى نهر العلاقات بين القاهرة والرياض عقب انتهاء حرب ١٩٦٧. ولكن بقى قدر من الجفاء

كان صعبا تخطيه تماما على المستوى القيادي بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل رحمهما الله..

ولم يكن الرئيس السادات ، قبل توليه الحكم ، طرفا فى الصراع بين البلدين .ولذلك كان سهلا علية أن يقيم علاقات طيبة مع العاهل السعودي . وكانت زيارة الملك فيصل الى مصر فى يونيو ١٩٧١ تدشينا لتلك العلاقات التى بالغ البعض فى تقدير تأثيرها الى حد اعتبارها العامل الأساسي وراء التغيرات التى حدثت فى مصر خلال عقد السبعينات . وتستند هذه المبالغات الى تحليل الباحث اللبناني المتميز د.غسان سلامة فى أطروحته للدكتوراه عن السياسة الخارجية السعودية .

لقد أثرت العلاقات الوثيقة التى ربطت بين رأسى الدولتين المصرية والسعودية تأثيرا كبيرا على العلاقات العربية - العربية خلال النصف الأول من عقد السبعينات ، وربما الى قمتي الرياض المصغرة والقاهرة الموسعة فى العام ١٩٧٦ .

واقترن ذلك بتنامى النفوذ السعودي على الصعيد العربى . وهو نفوذ استند على قوة مالية ضخمة توافرت للسعودية وخصوصا مع ارتفاع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وعلى حسن إدارة الملك فيصل تحديدا للسياسة الخارجية على نحو فاق فيه أي عاهل سعودى آخر ، أكثر مما ارتبط بالعلاقات مع مصر .

كما أتاح هذا النفوذ دورا متمددا للسعودية على الصعيدين العربى والإسلامى ، ولكن ليس إلى الحد الذى يجيز اعتبار تلك الفترة « الحقبة السعودية ». وهو تعبير استخدمه الأستاذ محمد حسنين هيكل فى مقالات نشرها فى مطلع العام ١٩٧٧، وشاع بعد ذلك على نطاق واسع رغم أنه انطوى على قدر من المبالغة . فقد كان دور السعودية متمددا كما قلنا ، ولكنه لم يبلغ دور مصر رغم ما تعرض له اعتبارا من اتفاق كامب ديفيد ، و لا دور سوريا الذى ظل قادرا على الإمساك بدفة التوازنات العربية والتحليل الأدق فى هذا المجال هو الذى قدمه د. على الدين هلال و أ.جميل مطر فى كتابهما المعنون (النظام الإقليمي العربى - دراسة فى العلاقات السياسية العربية)، والصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية فى ديسمبر ١٩٧٩. ويقوم هذا التحليل على تمييز بين النفوذ والقيادة ، ليخلص الى أن السعودية لم تتول قيادة النظام الإقليمي العربى فى تلك الفترة :(تشهد تطورات المرحلة على أن السعودية مارست نفوذا ولكنها لم تمارس قيادة . وما مارسته من نفوذ تناسب مع قوتها وتناسب مع أهدافها . أما ممارسة القيادة فهى تتطلب علاقات قوية و مختلفة عن تلك العلاقات التى تستلزمها ممارسة النفوذ ، وفى مقدمتها ضرورة توافر الإدارة لممارسة القيادة وتحمل مسئولياتها واستثمار طاقة القوة كاملة لتحقيق أهداف النظام العربى . وهذا فضلاً عن أن قيادة النظام العربى بالذات تتطلب توافر التكامل بين مقومات القوة المادية الملموسة ومقومات القوة المعنوية المحسوسة. ويمكن حينئذ لمقومات القوة الملموسة أن تعوض النقص فى المقومات المحسوسة) .

وعموماً حين تنامت العلاقات المصرية - السعودية على خلفية التقارب بين السادات وفيصل ،لم يكن دور الرياض قد صعد بقوة بعد .بل وارتبط صعوده هذا بنجاح التحرك المصري فى بناء تضامني عربى فعالاً فى حرب أكتوبر .وكان إحدى ثمرات هذا التضامن معركة البترول الناجحة التى أسفرت عن تراكم أرصدة مالية كبيره لدى السعودية وغيرها من دول النفط .

ولكن لم يكن ممكناً تحقيق هذا التضامن بدون إرادة مصر أكثر من أي دولة عربية أخري فى تفتيت الاستقطاب الذى سبق حرب ١٩٦٧بين معسكرين أطلق على إحدهما المعسكر الثوري أو التقدمي وسمى الأخر المعسكر المحافظ أو الرجعى .وكانت الخسارة التى ترتبت على ذلك شاملة للعرب كلهم

وليس لبعضهم .ومن هنا كان التجاوب العربى الواسع مع تحرك القيادة المصرية لتغيير نمط العلاقات العربية -العربية .

وهكذا توافرت ظروف تتيح بناء قلب نابض بتضامن عربى قوى فى مطلع السبعينات: قلباً ثلاثى قاعدته فى القاهرة ويمتد شمالاً بشرق الى دمشق وشرقاً بجنوب الى الرياض ,قلب قوى متدفق وقادر على أن يضخ الدم فى باقى أنحاء العالم العربى .ومع ذلك ما كان لهذه الظروف أن تنتج تلك الثمرة بدون رؤية مصرية لمقتضيات إزالة أثار عدوان ١٩٦٧: رؤية بدأت برسالة عبد الناصر الى القادة العرب فى اليوم الثانى للعدوان ,وتواصلت على مدى سنوات ست تالية شهد نصفها الأول محاولات منظمة لرأب الصدوع التى تشق الجسد العربي ما وسعها الجهد وأسعفتها الحيل ومع مطلع السبعينات ، كانت تلك الرؤية قد اقتربت من التبلور والاستقرار على بناء النواة الصلبة الثلاثية للتضامن العربي .

ولعل ما يفسر جزئياً عدم تعويل الرئيس الراحل انور السادات على التحركات الليبية النشطة فى ذلك الوقت لاقامة علاقة اتحادية أو وحدوية مع مصر ، ثنائية كانت او ثلاثية ، وحتى رباعية تضم كذلك سوريا والسودان .فمن ناحية ، لم تكن تلك التحركات مما يمكن الركون إليها والاعتماد على أي صيغ تنتج عنها فى مرحلة حاسمة بمعنى الكلمة بالنسبة إلي المصير العربي . كما كان صعبا إيجاد بديل عن دور المملكة العربية السعودية فى اي نواة صلبة تمثل قلباً نابضاً لتضامن حقيقى فى معركة مصير .

ولذلك اختارت القيادة المصرية سياسة تسعى إلى تنقية الأجواء بقدر الإمكان على الصعيد العربي الأوسع ،مع إدراك استحالة أن تكون هذه التنقية كاملة ،وخصوصاً فى ظل تباين المواقف العربية تجاه حرص مصر على استنفاذ كل جهود الحل السلمى .وهذا فضلاً عن أن العلاقات العربية – العربية لم تكن قد تجاوزت ميراث النمط الذى سادها قبل حرب ١٩٦٧. ولذلك تواكب تعثر محاولات إحياء الجبهة الشرقية عسكرياً خلال قمة الرباط فى عام ١٩٦٩ ،رغم اشتعال حرب الاستنزاف والأداء المتميز للقوات المسلحة المصرية فيها ،مع استئناف حملات إعلامية ضد مصر وخاصة فى العام ١٩٧٠ بسبب قبولها مبادرة روجرز ، مع تدهور العلاقات الأردنية – الفلسطينية ووصولها إلي حد الحرب فى سبتمبر من العام نفسه.

وكان دعم الكيان الفلسطيني ممثلاً فى منظمة التحرير وإيجاد موضع قدم له على الصعيد العربى ، تمهيداً لتثبيته على المستوى الدولى ، هو أحد الأهداف التي سعت إليها مصر على هامش تحركها للإعداد للحرب . وما كان لهذا الهدف أن يتحقق بدون حماية منظمة التحرير والمقاومة الفلسطينية من الضغوط العربية السياسية ،فما بالك إذا أخذت هذه الضغوط طابعاً عسكرياً .ولذلك اضطرت القيادة المصرية إلى إعطاء أولوية قصوى لمواجهة الصراع الأردني -الفلسطينى ، فى لحظة كان الرئيس جمال عبد الناصر يواجه أزمة صحية خطيرة ونصحه الأطباء بالراحة التامة . ومع ذلك تحرك عبد الناصر لاحتواء تلك الأزمة التى كانت تهدد بإحباط كل جهود مصر لإعداد الوضع العربي لخوض حرب جديدة على أسس مختلفة عن تلك التى سادت قبل حرب ١٩٦٧ . فكانت قمة القاهرة المصغرة يومى ٢٢ و٢٣ سبتمبر ١٩٧٠ وما تبعها من اتصالات مكثفة هى أخر ما قام به عبد الناصر فى تحرك مصر فى الدائرة العربية للإعداد للحرب .وواصل السادات هذا التحرك ،معلناً منذ اليوم الأول استمراره فى السعى إلى بناء تضامن عربي ،ومؤكداً ان (الهجمة الصهيونية لا تميز بين دولة عربية

وأخرى أو بين حكم عربي وأخر ،فكلنا عرب) كما قال فى افتتاح الدورة الأولى للمؤتمر القومى الثانى للاتحاد الاشتراكي فى ٢٤ يوليو ١٩٧١ .

وفى عهد السادات وخلال سنواته الثلاث الأولى ، نجح التحرك المصري فى تدعيم الجسور مع الدول العربية المختلفة ، وفى مقدمتها سوريا التى صار الوضع فيها أفضل كثيراً منذ تولى حافظ الأسد الرئاسة ،والسعودية التى حرص السادات على بناء علاقة طيبة معها .

ولجأت القيادة المصرية فى تحركها هذا إلى الاتصالات واللقاءات الثنائية ، وليس إلى مؤتمرات القمة والاجتماعات الموسعة . ولكنها كانت تعقد لقاءات أكثر من ثنائية عند الضرورة . كما حدث حين التقى الرئيسان السادات والأسد والملك حسين فى ١٠ سبتمبر ١٩٧٣ . فرغم حدة الخلافات مع الأردن فى ذلك الوقت ، والتى تصاعدت بسبب مشروع الملك حسين بخصوص »المملكة العربية المتحدة « ١٩٧٢ ، فقد حرصت مصر على رأب هذا الصدع قبل أيام من بدء الحرب . فكان الاجتماع الثلاثى الذى أسفر على إعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين القاهرة وعمان .

وهكذا تمكن التحرك المصرى من تهيئة تضامن عربى فعال ساهم فى خوض أول حرب ناجحة فى سلسلة الجولات العربية - الإسرائيلية منذ ١٩٤٨ . واعتمد هذا التضامن ،كما أوضحنا على قلب نابض يشمل مصر وسوريا والسعودية . وقد أطلق كتاب ومراقبون غربيون عليه وقتها : «حلف أكتوبر العربى» . وتحدث عنه الرئيس الراحل أنور السادات فى خطاب ألقاه بعد ستة شهور على الحرب فى ١٤ مارس ١٩٧٤ بقوله : (أننا جميعاً نخوض معركة مصير عربى واحد . وقد فرضت ظروف هذه المعركة أن تكون مصر القاعدة الأساسية ، وأن تكون السعودية مالكة ستين فى المائة من احتياطي البترول العربى . فإذا تساندت قوة مصر وسوريا العسكرية مع دعم السعودية لهما ظهر العرب أكثر فاعلية) .

وربما هذا يفسر التفاؤل الذى مازال يعم الأمة العربية كلما ازداد التنسيق بين هذه الدول الثلاث ،أو حتى توافرت أنباء تطورات فى هذا الاتجاه . وليس أدل على ذلك من ردود الفعل العربية والإسرائيلية على قمة الإسكندرية الثلاثية الأخيرة بين قادة الدول الثلاث .

فما زالت خبرة التحرك المصري الذى أثمر أوسع تضامن عربي فى العصر الحديث ، مما ساعد على تحقيق النصر العسكري ، ماثلة فى الأذهان .

وما برح الأداء العربي فى تلك الأيام التى نستعيدها الآن .بعد ربع قرن ،مثيراً للفخر والإعزاز. كان جيشا مصر وسوريا العظيمان يعيدان للعرب كرامتهم فى الميدان .وكان دعم الدول العربية لهما مؤثراً على الصعيد المعنوي قبل كل شيء . ومشاركاً بدرجة ما عبر عون عسكرى من الجزائر والمغرب والعراق والسودان ، ودعم استراتيجي أكثر أهمية تمثل فى معركة البترول ،فضلاً عن إغلاق باب المندب فى وجه إسرائيل بمساعدة اليمن .

لقد تحقق ذلك كله بفضل أداء عسكري راق سانده تحرك سياسي واع و لقد أنتج هذا التضامن وأثبت أن مصر هي القاعدة الأساسية لأي عمل عربي مشترك .

التعقيب الأول على الورقة الثانية

أ.د./ محمد عبد اللاه

نائب رئيس جامعة الإسكندرية ورئيس لجنة
العلاقات الخارجية بمجلس الشعب

تناولت ورقة الدكتور وحيد عبد المجيد فترة هامة من تاريخ مصر المعاصر وهى مرحلة التخطيط لحرب أكتوبر على الصعيد السياسى مع التركيز على التحرك فى الدائرة العربية .

وحقيقة أن الظروف التى كانت سائدة عشية حرب ١٩٦٧ كانت تعكس تمزقا شديدا فى العلاقات العربية -العربية ، وأزمة ثقة بين هذه الدول ، ومن المعروف أن إسرائيل تستفيد دائما من التمزق العربى لأنه جزء من استراتيجيتها فى تحقيق أهدافها التوسعية .

وقد بدأ المسار المصرى يتجه فى اتجاهين : اتجاه التأكيد على رفض الهزيمة التى ظلمت فيها القوات المسلحة المصرية ، واتجاه محاولات رأب الصدع العربى . ففى الاتجاه الأول كانت معركة رأس العش التى تمت بعد أيام قليلة من انتهاء حرب ١٩٦٧ وكانت هناك عمليات عسكرية بطولية ، فى نفس الوقت الذى ذهبنا فيه إلى الخرطوم نطالب بوقفة عربية وبدعم اقتصادى لمواجهة العدو ولتحقيق هدف إزالة آثار العدوان ، وكانت وقفة القوات المسلحة المصرية تعطى إشارة للأمة العربية أن ما حدث فى عام ١٩٦٧ هو حادث عابر مهما كانت فداحته نتيجة لظروف معينة ظلمت فيها القوات المسلحة المصرية ، وهذه أهم رسالة كان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يتحرك من خلالها حينذاك ، هذا فى ذات الوقت الذى بدأت فيه مصر التحرك على المحور الدبلوماسى العالمى .

ثم انتقلت الورقة بعد ذلك إلى التركيز على نقطة مهمة وهى أننا حتى عام ١٩٦٧ كنا نجهل كلية ما هى إسرائيل ؟ وماذا يدور فى إسرائيل ؟ وما هى قوة إسرائيل ؟ وما هى القوى التى تقف وراء إسرائيل؟ و ربما كان هناك فى بعض الأجهزة المتخصصة أبحاث عن إسرائيل من الناحية العسكرية

ولكن مجالات البحث العلمي حول المجتمع الإسرائيلي كانت ملفا مغلقا وهذا خطأ من الناحية الاستراتيجية ، فكيف يمكن أن نتجاهل العدو الرئيسي أو الخطر الرئيسي علينا ، إذن الورقة ركزت على عاملين معا :

أولا :الجهل بإسرائيل .

ثانيا :تفكك العرب .

وأنا أؤكد أن الاستراتيجية الإسرائيلية قامت في جزء كبير منها على نقطتين :

أولا: الاعتماد على التفكك العربي .

ثانيا: الاعتماد على الغرب وتأكيد الوقيعة بينه وبين الأمة العربية وخاصة بين مصر والغرب.

وإذا تتبعنا تحالفات إسرائيل منذ نشأتها ، نجد أن إسرائيل في البداية كانت تتحالف مع الكتلة الشرقية وذلك لفترة زمنية وجيزة لأنها كانت تمثل وقتها مجتمعا جديدا يبدو وكأنه قريب من المجتمع الشيوعي بنظام « الكيبوتس »وهو نظام اشتراكي وسط عالم عربي كان يوصف حينذاك بالرجعية فكانت بالتالي الكتلة الشرقية هي حليفتهم في التسليح وخاصة أن النخبة السياسية كانت في معظمها من المهاجرين من الكتلة الشرقية ، ثم بعد ذلك اتجهت إسرائيل نحو الغرب وخاصة القوى الاستعمارية التقليدية وذلك عندما بدأت الثورة الوطنية في مصر ، وظهرت ثورة التحرر العربية بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وهذه أشياء لم يعشها طلبة الكليات العسكرية الموجودون معنا ولا الأجيال العربية الشابة ومثالا لذلك فقد جاءت في مذكرات «جي موليه » رئيس وزراء فرنسا الأسبق نقطة مهمة جدا ، إذ قال « أنا دخلت في حرب عام ١٩٥٦ وأنا غير مقتنع بدخولها إلى أن جاءني تقرير من الأمن القومي الفرنسي يقول إذا أردت أن تبقى الجزائر فرنسية فيجب أن تضرب القاهرة ، وبناء على ذلك اتخذت القرار بالمشاركة في العدوان الثلاثي » ، إذن إسرائيل لعبت على هذا الدور التحرري المصري الذي خلق تناقضا مع القوى الاستعمارية القديمة الإنجليزية والفرنسية في الخليج العربي وفي منطقة شمال أفريقيا في هذا الوقت لكي يقيموا تحالفا معهم . ولكن بن جوريون كان يرى أن القوة الصاعدة هي أمريكا ولذا بنى كل سياسته على أساس خلق تناقض بينها وبين مصر ووضح هذا في قضية « لافون » الشهيرة وغيرها من محاولات الوقيعة ، و هذه الحقائق ما زالت باقية، فإسرائيل تحاول أن تكسب دائما الغرب بحجة أنها تمثل الركيزة والحليف المأمون مهما تغيرت الحكومات في داخلها فهي تدعي أنها تمثل الحليف الباقي للغرب في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة ، وهناك نقطة أخرى أشار إليها الدكتور مصطفى الفقي قبل ذلك وهي الخاصة بالعلاقات مع الاتحاد السوفيتي ، وأنا أتصور أن إنهاء مهمة الخبراء السوفيت وإن كان القصد منه في المقام الأول هو أن تكون المعركة مصرية مائة في المائة وألا نعطي ذريعة للولايات المتحدة للتدخل لهزيمة السوفيت ، ولكن يظل الهدف الحقيقي للقيادة المصرية هو ألا يتحكم أحد في مسار المعركة ، أو يقيد إرادتنا في القيام بالمعركة ، أو ينسب إلى نفسه فضل كسب المعركة ، بحيث تكون المعركة مصرية مائة بالمائة ، ولكن في نفس الوقت ما حدث من إنهاء مهمة الخبراء السوفيت ، وما حدث من مواجهة مصر لمحاولة الانقلاب الشيوعي في السودان أعطى رسالة طمأنة للدول العربية «التقليدية» مفادها أن القيادة السياسية في مصر الآن تنحى منحى بعيدا عن التفرقة بين القوى التقدمية والقوى التقليدية وأنها تبعد عن فلك الاتحاد السوفيتي ، والرسالة كانت للغرب والتقطها الألمان وكانوا أول من بدأ من

الغرب فى الاتصال بقوة مع الرئيس الراحل أنور السادات وكذلك إنجلترا ، وطبعا كان لفرنسا موقف متزن منذ أيام ديجول ، وأيضا لقطها الأمريكيون ولكنها كانت فى المقام الأول رسالة إلى الدول العربية . كان ذلك فى إطار المناخ السياسى السائد بعد حرب ١٩٦٧ وجاء إضافة لنتائج قيام الثورة فى ليبيا و السودان ، إذ فى وقت يعتبر من أحلك الأوقات التى مرت بها الأمة العربية أتت هذه النظم الشابة وهى معجبة بالنموذج المصرى ، وهذا من جهته أعطى أملا فى أن حرب ١٩٦٧ لم تحقق لإسرائيل هدفها الاستراتيجى فى كسر الأمة العربية وكسر آمالها وتطلعاتها . إنما النقطة التى تهمنى فى هذا الصدد أنه بدأ بالفعل قيام التحالف المصرى السعودى وبدأت الثقة تعود بين مصر والسعودية وبدا أن التحالف المصرى السعودى ، تواكب مع تلك الحركة التصحيحية فى سوريا ووصول الرئيس السورى حافظ الأسد إلى الحكم فتكون هذا المثلث الذهبى ، وإذا كان الدكتور وحيد قد أشار إلى أهمية هذا المثلث فى قمة ١٩٩٥ وإلى الآن ، فإنى أذكر أيضا بأهمية هذا المثلث فى تحرير الكويت - والسيد الدكتور مفيد شهاب كان حاضرا - أنه فى اجتماعات القمة العربية التى عقدت هنا واتخذ القرار الإيجابى والحاسم بالنسبة لمواجهة غزو الكويت ، فإن التنسيق المصرى السعودى السورى كان محوريا بالنسبة لهذه القمة ، وعندما نقول السعودية نقول معها الخليج أيضا ولكن السعودية لعبت دورا رئيسيا فى حرب البترول والقوة الاقتصادية العربية أثناء حرب ١٩٧٣ ومعها دول الخليج ولا ننسى كلمة الشيخ زايد أن « البترول العربى ليس أغلى من الدم العربى » .

وأعود فأقول للتاريخ أنه كانت هناك أيضا أزمة ثقة بين الرئيس السادات وبين الاتحاد السوفيتى ترجع إلى أسباب عديدة سبب منها أنه كان يتوقع أن السوفيت لا يثقون فيه بالذات بعد مواجهة مع بعض شركائه فى الحكم فى مصر والذين كانوا - بالباطل أو بالحق احتسبوا على أنهم على قوة الاتحاد السوفيتى . النقطة الثانية هى أنه كان يرى أن الاتحاد السوفيتى كان أحد العناصر التى دفعت بتعجيل عملية المواجهة فى عام ١٩٦٧ لأنه كان حين ذاك رئيسا لوفد من مجلس الأمة المصرى فى زيارة إلى الاتحاد السوفيتى ، والقادة السوفيت قالوا له أبلغ صديقنا الرئيس عبد الناصر أن الأمر خطير للغاية ويجب أن ترسل إلينا فورا وزير الدفاع المصرى لكى ننسق الموقف على ضوء الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية، وكان السادات يرى أن المبالغة السوفيتية كانت أحد العوامل التى عجلت بالقرار وقد قال ذلك السادات كثيرا فى اجتماعات مفتوحة ومغلقة ، والجانب السوفيتى لم ينس هذا إطلاقا وأنا أذكر أننى فى عام ١٩٨٤ التقيت « بأندريه جروميكو » وقال لى بالنص : « نحن نقدر مصر ، ولكن لا يمكن أن ننسى خروج الخبراء السوفيت لأن هذا كان بداية لانحسار مد نفوذ الاتحاد السوفيتى ، خرجنا من مصر فخرجنا من السودان فخرجنا من الصومال فبدأ ينحسر دورنا فى أفريقيا وهذه نقطة من النقاط المهمة ».

ورغم أزمة الثقة هذه إلا أن قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفييت فى مصر لم يكن راجعا إليها وإنما كان راجعا للأسباب الذاتية المصرية السابق ذكرها ، لأن الرئيس الراحل أنور السادات كان واعيا تمام الوعى بدور الاتحاد السوفييتى الرئيسى فى مد مصر بالسلاح ودوره السياسى فى تأييدنا فى المحافل الدولية .

وأود أن أركز أنه دون حرب الاستنزاف وما حدث فيها من بطولات ربما لم تعط حقها فى مراحل معينة كان من الصعب حين ذاك أن يكون هناك صوت مسموع لمصر داخل امتنا العربية أو على

الساحة الدولية ، وخاصة أن إسرائيل كانت تحاول أن تصور هذه الأحداث كنوع من إثبات الوجود أمام الرأى العام الغربى ، و لكن داخل الأمة العربية وداخل الشارع المصرى كان هناك بدء لعودة الثقة الحقيقية فى القوات المسلحة والتى تبلورت فى عام ١٩٧٣ بشكل نعتز به جميعا .

وأخيرا أريد أن أقول أن هذه المرحلة شهدت عملا متوازيا على محاور ثلاثة : أولها الصمود العسكرى وإعادة بناء القوات المسلحة وإعدادها لمعركة التحرير ، والمحور الثانى هو بدء التحرك الدبلوماسى والذى تبلور بعديد من المبادرات بدايتها هى قبول قرار ٢٤٢ وقبول الرئيس الراحل عبد الناصر لمبادرة روجرز واستمرار الرئيس السادات فى التقدم بكثير من المبادرات السلمية لتطبيق هذا القرار ، المحور الثالث هو الانتقال من محاولة التئام الجروح العربية إلى تحقيق التضامن العربى بشقيه السياسى والاقتصادى وأن نصر ١٩٧٣ هو الذى فتح الطريق للسلام العادل والذى تبلور فى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والتى هى تطبيق كامل للقرار ٢٤٢ بمعنى الأرض كل الأرض فى مقابل السلام . وبالجهود الدبلوماسية تحولت القضية الفلسطينية من قضية لاجئين إلى قضية حقوق مشروعة للشعب الفلسطينى وأود أن أذكر فى هذا الصدد أن التوجه نحو العملية السلمية قد بدأ منذ عهد الرئيس عبد الناصر عندما أطلق شعار إزالة آثار العدوان ، وبالتوازى مع الاستعداد العسكرى حينما أكد على مبدأ أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة فكانت حرب ١٩٧٣ تعبيرا عن القوة فى مواجهة رفض إسرائيل للمبادرات السلمية ، ويجب أن نذكر أنه فى أثناء الاستعداد لحرب ١٩٧٣ بدأ حوار بين مصر والولايات المتحدة كانت قمته فى لقاءات كيسنجر وحافظ إسماعيل وذلك بعد أن تولى الرئيس الراحل أنور السادات الحكم وفى آخر لقاء قال كيسنجر لحافظ إسماعيل « إن فتح ملف الشرق الأوسط ليس فى أولوياتنا الآن فهناك الحرب بين الهند وباكستان حول بنجلاديش وهناك محاولات إنهاء حرب فيتنام وهناك اتجاه لتحقيق الوفاق مع الاتحاد السوفيتى وقد تم الاتفاق بين الاتحاد السوفيتى وأمريكا على أن يكون هناك استرخاء عسكرى فى الشرق الأوسط » .

وقامت حرب أكتوبر لتضع قضية الشرق الأوسط فى قلب الاهتمامات العالمية إن لم تكن أولها وتحرك الاتحاد السوفيتى وتحركت الولايات المتحدة وكادت أن تحدث مواجهة بينهما ليس موضوعنا هو الخوض فى تفاصيلها . إذن لم تحطم هذه الحرب فقط أسطورة إسرائيل التى لا تهزم ولكنها أيضا أعادت لمصر مكانتها كمحرك رئيسى فى منطقة الشرق الأوسط بأكملها .
وإنى أؤكد لشباب مصر وأجيال أمتنا العربية التى لم تعش هذه الحقبة أن مصر لم تسع فى أى مرحلة من المراحل إلى سلام منفرد وأن القضية الفلسطينية كانت ولازالت هى نصب عينيها وأن مصر أكدت أن عودة سيناء لن يكون ثمنها هو رفع يد مصر عن القضايا العربية أو عن ضرورة تحرير بقية الأراضى العربية المحتلة ، ولكن تحرير سيناء كان نموذجا وسابقة فى تطبيق قرار ٢٤٢ المدعم بالقرار ٣٨٨ .

و شهدت القضية الفلسطينية تطورا هاما بدأ بقبول منظمة التحرير الفلسطينية كعضو مراقب فى الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ وظلت مصر تساندها على كافة المحاور الدولية وبشتى الطرق والسبل منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن .

وفى الخاتمة أنا أقول أن السيد الرئيس محمد حسنى مبارك نسر حرب أكتوبر وقائد ضربتها الجوية قد نجح فى تخطى أزمة القطيعة العربية التى تلت اتفاق السلام وعادت مصر إلى أمتها العربية تسعى دائما إلى تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل وأن السلام المنقوص ومحاولة عرقلة مسيرة السلام يفتح الباب على مصراعيه للعنف والدمار ، ويحسب للرئيس مبارك أنه فى أول زيارة له فى الولايات المتحدة الأمريكية قال فى تصريح له فى البيت الأبيض أن الطريق لتحقيق السلام العادل هو بدء حوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير فى وقت كان النطق باسم منظمة التحرير فى الولايات المتحدة يعتبر أمراً مرفوضا رفضا كاملا . وأذكر أيضا أننى فى لقاءاتى مع لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الأمريكى بحضور السفير عبد الرؤوف الريدى سفيرنا فى واشنطن حينذاك قال لى رئيس اللجنة لى هاميلتون «لماذا تثيرون دائما القضية الفلسطينية ولا تركزون فى لقاءاتكم على علاقاتنا الثنائية » قلت له أن هذا هو إيمان القيادة المصرية وشعب مصر بأن السلام العادل هو السلام الشامل وهو السلام الدائم وأنه لا يمكن أن يكون هناك استقرار فى الشرق الأوسط دون عودة كافة الحقوق العربية .

وفى نهاية كلمتى أؤكد وليسمع الجميع أن مصر التى اتخذت من السلام منهجا وخيارا استراتيجيا ومن منطلق قوة نصر أكتوبر تؤكد أن السلام الحقيقى والاستقرار الدائم لن يعم منطقة الشرق الأوسط إلا بعد استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى واستعادة مرتفعات الجولان السورية وعودة سيادة لبنان على الجنوب المحتل .

وأن الذين يريدون العودة للوراء ويحلمون بالتوسع وباغتصاب الحقوق إنما يسيرون ضد عقارب الزمن لأن العالم بعد ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ليس هو عالم ما قبل هذا اليوم العظيم.

التعقيب الثاني على الورقة الثانية

أ.د./ نازلي معوض أحمد

أستاذ العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
ومديرة مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة

اسمحوا لي بأن أتحدث عن أربعة خواطر عقلية طرأت على ذهني عندما قرأت هذه الورقة في إطار الموضوع ككل .

النقطة الأولى :
هي تحية لابد أن أبديها إلي الدكتور وحيد عبد المجيد مقدم الورقة فهو ينتمي إلي جيل تشكل عقله فيما بعد مرحلة ١٩٧٣ . في إطار مفاهيم غير عروضية ، في إطار قيم جديدة تماما غير التي عاشتها العروبة الناصرية.

النقطة الثانية :
أن جوهر التحليل و قضية البحث في هذه الورقة عبارة عن ثابت من ثوابت التحليل السياسي، العربي و المصري الذي نتعلمه في معاهدنا الأكاديمية ، أن القوة العربية تستند إلى دعائم ثلاث للدولة القاعدية وهي الدولة الأصيلة في المنطقة و هي مصر و التي لها مقومات وأركان الدولة الحقيقية منذ الأزل و قبل أن تكتشف أوروبا الغربية .
الدعامة الأولى ، هي مصر دولة قاعدية في هذه المنطقة بنفس أرضها و حدودها و نفس مقوماتها الثلاثة المعروفة شعب ، إقليم وحكومة وهي ركن من أركان القوة الثلاثية العربية .

الدعامة الثانية ،هي سوريا الضمير العروبي الثابت على مر التاريخ و أيضا ذات المتاخمة الحدودية لما وراء الوطن العربي من دول غير عربية و لكنها دول جوار و ذات شأن و ذات خطورة على الأمن العربي من الشمال ، أذكر حضراتكم بتصريح قرأته أمس في الأهرام على لسان أعلى سلطة في إيران

، « أن إيران ستدافع عن سوريا ضد أي محاولة اعتداء إسرائيلية » و بالتالي فسوريا تمثل دعامة ثانية قوية بجانب مصر فى تشكيل القوة الثلاثية العربية . من ناحية ثوابت التحليل العلمي فى عالم السياسة المصري و العربي .
الدعامة الثالثة ،هي المملكة العربية السعودية لما لها من ثقل عقائدي و روحي و لما لها من قوة مالية و نفطية و تمثل الجناح الشرقي للأمن القومي العربي من الشرق .و هي حماية الأمن القومي العربي.

الدعامة الثابتة كما تعلمنا نحن أكاديميا فى أول محاضرة أتلقاها فى كلية الاقتصاد و العلوم السياسية أعطاها لنا الدكتور بطرس غالى قال فيها أن القوة العربية قائمة على مصر و السعودية و سوريا . هذا من ثوابت العلوم السياسية المصرية و العربية حيث أن قوة العرب فى مصر وسوريا و السعودية .

لكن اسمحوا لي أن اطرح إضافة عليها .ألم يحن الوقت بعد أن نفكر فى الجناح الغربى من الوطن العربي؟ ألم يحن الأوان لدخول الثقل المغربى فى هذه التشكيلة للقوى العربية الشاملة ؟ بمعنى أصح هناك دولة هي المملكة المغربية لها ثقل روحي و ثقل عربى و إسلامي و ثقل حضاري فى أقصى الغرب من وطننا العربي ، كما أن لها ثقلا فى مواجهة أوروبا المتوسطية و هنا نتذكر دورها عندما تتعثر المسيرة السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي ، و آن الآوان أن نفكر فى ظهير لنا يكون له مصلحة تتلاقى مع مصالحنا فى مواجهة هذه الغطرسة الأمريكية الساعية إلى السيطرة على العالم ، هذا الظهير تصوره اقرب من اوربا المتوسطية و بالتالي فأنا أتصور انه لابد أن نعيد النظر و أن نراجع هذا الثابت من ثوابت التحليل السياسي العلمي .أن أركان القوة العربية مصر وسوريا و السعودية و أن نضيف إليه المغرب بحيث يصبح لدينا رباعية للقوة العربية الشاملة فى مواجهة الأوطان الأخرى غير العربية .

النقطة الثالثة
جاء فى عبارة موجزة ،هل تتوافر لدى الموظفين العموميين روح التضحية المميزة لأبناء المؤسسة العسكرية المصرية و هم يؤدون دورهم ؟ هذه العبارة على الرغم من قصرها و رغم أن الدكتور وحيد عبد المجيد لم يعقب هذا المفهوم بتحليل إضافي و لم يذهب ابعد من هذه العبارة إلا أن هذه العبارة الموجزة أطلقت فى عقلي قراءات عديدة على مدار حياتي العلمية تناولت المؤسسة العسكرية المصرية و رأيت أن هذه اللحظة هي اللحظة المثلى أن اقدم لكم ما هو فى عقلي تجاه المؤسسة العسكرية علميا وفكريا و ليس على سبيل المجاملة و الاحتفالية الكريمة التي نحن بصددها ، المؤسسة العسكرية فى مصر شديدة الخصوصية و شديدة التفرد عن غيرها فى أى مكان آخر و فى أى مرحلة أخرى .

المؤسسة العسكرية فى مصر تتميز بما يلي :
أنها كانت بالفعل الركن الركين فى بناء الدولة الحديثة فى مصر، عندما أقام محمد على الدولة الحديثة أقامها بناء على مستلزمات الجيش المصري ، صناعة لازمة للجيش المصري ، صحة لازمة للجيش المصري ، إذن المؤسسة العسكرية كانت هي نقطة البداية و نقطة التكوين الأول فى ميلاد

الدولة الحديثة فى مصر كما تتميز المؤسسة العسكرية المصرية عن غيرها : بأنها تمثل النسيج الاجتماعي المصري بكل ما فيه من فئات و شرائح، من قوة أصول عنصرية ، من أفكار بين أصول لغوية و أصول دينية ، أن المؤسسة العسكرية هي الوطن المصرى بكل ما فيه و هذا لا يوجد فى أى دولة أخرى من العالم قد نجد فى مؤسسات عسكرية أخرى فى العالم طبقية معينة محددة .

عندنا فى مصر المؤسسة العسكرية هي مصر و هذه ميزة خاصة ننفرد بها دوناً عن كل تجارب المؤسسات العسكرية الأخرى .

أن المؤسسة العسكرية ليست جيشاً و ليست قوات مسلحة و لكنها قوة وطنية دافعة لتطوير المجتمع المصري سياسيا و اجتماعيا و تنمويا و اقتصاديا و فكريا ، و شاهدي على ذلك ابتداءاً منذ حروب إبراهيم باشا فى شمال الوطن العربي و فى بلاد الشام انه نقل العروبة مع الجنود المصريين إلى تلك المناطق عند فتحها و حاول السيطرة و التغلب على الصيغة التركية و التورانية الموجودة فى هذه المنطقة و يعتبر هذا أول عمل سياسي قامت به المؤسسة العسكرية منذ أول نشأتها ، ثم تداعت المواقف المتتالية ، ثم كان الدور المصري ابتداء من عام ١٩٣٦ عندما بدأت كل طبقات المجتمع الدخول فى سلك التجنيد كذلك فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ثم ثورة ١٩٥٢. أن المؤسسة العسكرية - عكس الحال فى معظم بلاد العالم - ليست هي العصا الغليظة للنظام الطاغي للسلطة على رأس المحكومين بل هي القوة الدافعة نحو النهوض السياسي و التطوير المجتمعي داخل مصر ، أنها قوة وطنية سياسية .

المؤسسة العسكرية تمثل أعلى مستوى تكنولوجي فى بلادنا اليوم ، ودليل ذلك أن المؤسسة العسكرية قامت بجهود فى اكتمال البنية الأساسية و البنية التحتية للتنمية المجتمعية الشاملة فى مصر من كبارى وأنفاق و من مشروعات أخرى كثيرة .

و اسمحوا لي أن اقدم طرحا لقمة السلطة السياسية فى مصر أن تتولى المؤسسة العسكرية فى مصر - بكل ما لديها من تقدم تكنولوجي رفيع ومهمات متيسرة و مسئوليات و خبرات خاصة - المشروعات القومية الكبرى التي تدار فى شتى أنحاء بلدنا فلقد كان للمؤسسة العسكرية دور كبير أيام زلزال ١٩٩٢ و دورا فى إيواء المتضررين من الزلزال و السيول و ما شابه ذلك .

النقطة الرابعة

أن من تقليديات الكتب العلمية السياسية العسكرية التى تتناول مصر بالتحليل أن تقول المرحلة الناصرية و الساداتية و تقول الكتابات التقليدية أن المرحلة الناصرية كان بها هذه السمات الست وأن هذه السمات الست فى المرحلة الساداتية قد تغيرت . أنا اعترف بفضل دور الفرد فى التاريخ و دور القيادة ولكنى الجأ فى محاولتي لفهم الأحداث إلى ما يطلق عليه علم النقيض السياسي ، و اعتبر أن الشعوب ماهى إلا محصلة جمع و تفاعل أفراد عاديين و أن ما يطرأ على البشر العادى من عقد نفسية يقع أيضا على الشعوب و ما يحدث للإنسان العادى من علاجات نفسية يقع أيضا على

الشعوب و بالتالي فأنا اعتبر المرحلة الناصرية بكل مقوماتها كانت أبنة حالة نفسية عامة في مصر حالة توجس و ترقب و خوف من شعور بعداء خارجي متحكم ودائم و هي حالة تجعل الشعب المصري في تحفز و استفزاز و حالة انفعالية ، عكس ما حدث تماما بعد حرب أكتوبر حيث ظهر بكل وضوح أن الإنسان المصري تخلص من عقدته و عاد إلى رشاده و بدأ في التحرك العقلاني الهادئ دون انفعال يبحث عن مصالحه بخطوات منظمة .

بالنظر للمرحلة الناصرية قبل حرب أكتوبر نجد ست دعائم تمثل تماما ما ذكرته ، الحالة النفسية المشدودة التى يعيش فيها الشعب، من الناحية الفكرية نجد دعامة فكرية واحدة هي حرية اشتراكية وحده ، كما نلمس الحدة والحماسة في التوجه لخصومة معينة خارجية و ينطبق هذا على السياسة التنظيمية . فهي تكتل جبهوى واحد - لا يسمح بالخروج عن نطاقه في شكل تنظيم حزبي واحد . و فيما يتعلق بالاقتصاد نجد أن الأساس رأسمالية الدولة فلابد أن تكون هناك قبضة حكومية شديدة على كل موارد المجتمع . وكيفية تيسير هذه الموارد و توزيعها .أما فيما يتعلق بالنسبة للعلاقات مع الدول العربية فهى تقوم على أساس معي أو ضدى، حرب باردة عربية مع من لا يقبل فكرة الوحدة العربية الاندماجية .أما فيما يتعلق بالعلاقات مع القوى العظمى لقد كنا من أقطاب عدم الانحياز لكن مع التقارب مع الطرف الذي يعطيني السلاح و يعطيني الثقل الصناعي و يعطيني ما أواجه به العدو الخارجي الدائم. فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل فهي علاقة حرب أو سلام لا يوجد شئ في المنتصف . العملية ليست عملية عبد الناصر أو السادات فكل منهما أدى دوره بكل إخلاص و حماس لكن الظروف الموضوعية هي التى كانت تحكم التصرفات . فالذي خلصنا تماما من الحدة و الحماس العاطفى هو حرب أكتوبر فاصبحنا فكريا نبحث عن حقوق الإنسان، الحريات الأساسية، حياة افضل للإنسان المصري .

من الناحية الاقتصادية : بدأنا ننظر إلى التنمية الاقتصادية الشاملة مع العرب، بدأنا ننظر أيضا لنوع من الرشادة و الريادة السياسية .
مع إسرائيل بدأت فكرة المواجهة مع هذا الخصم تكون عن طريق التفاوض السلمي بعد أن حققنا الانتصار العسكري ، وكانت حرب أكتوبر هي المفصل الحاكم بين مرحلة معينة في حياة مصر و مرحلة أخرى مازلنا نعيش في نضوجها .

■ المناقشات :

السؤال من السفير محمد موسى صبيح – المندوب الدائم لدولة فلسطين فى جامعة الدول العربية :
الحقيقة كنت أتساءل عن الإقتراب المصري من القضية الفلسطينية فى هذه الفترة ، إن لمصر دوراً كبيراً فى إنشاء منظمة التحرير ثم فى دعم المقاومة الفلسطينية بعد احتلال عام ١٩٦٧ ، والقوات المسلحة المصرية خير من يعلم هذا التعاون الكبير وخير من قدم المساعدة فى التدريب والتنسيق وتبادل المعلومات . وأذكر أن كل المجالس الوطنية الفلسطينية التى عقدت فى القاهرة والمنظمات الإقليمية التى دخلتها منظمة التحرير كانت بالجهد المصرى الخارق لأن القضية الفلسطينية هى لب الصراع ولا يمكن أن تغيب مصر عن الدور العربى ، فى الحقيقة قبل حرب أكتوبر بعشرين يوما اتصل الرئيس الراحل « أنور السادات » بالرئيس « ياسر عرفات » على أن تأتى قوات فلسطينية رمزية من لبنان لتشارك فى القتال ولو رمزيا ، ذلك من اجل ربط القضية الفلسطينية بأى تحرك سياسى قادم . أيضا الرئيس « جمال عبد الناصر » كان له دور فى هذه القضية ولكن السؤال هو لماذا لم تكن القضية الفلسطينية بالموقع المناسب فيما استمعت إليه الآن ؟ هل كان التركيز على دعم حرب أكتوبر وليس على حل القضايا مجتمعة وربطها وخاصة أن القضية الفلسطينية ستبقى مرتبطة بأعناقنا جميعا ؟

الدكتور وحيد عبد المجيد يرد على هذا التساؤل :
السفير « محمد صبيح » يعلم أن القضية الفلسطينية فى أعماقنا جميعا ، لا شك فى ذلك أما فيما يتعلق بالتحرك المصرى نحو المسألة الفلسطينية فى فترة الإعداد لحرب أكتوبر ، كان هناك هدفان فيما يتعلق بالدور الفلسطيني ، وهما هدفان لم تكن لهما علاقة مباشرة بالحرب أو الإعداد لها ، كان

الهدف الأول هو إبراز الجانب الفلسطيني على المسرح العربي تمهيدا لوضعه على المسرح الدولي كما تفضلت وأشرت ، والهدف الثاني هو حماية هذا الكيان الفلسطيني من الضغوط التي يتعرض لها على الصعيد العربي ، وكان التحرك على هذين الصعيدين يتوازي مع الإعداد للحرب .

وأعتقد انك استخدمت التعبير المناسب عندما تحدثت عن اهتمام إشراك الرئيس السادات لقوات فلسطينية رمزية للمشاركة في القتال.
في الحرب ليس هناك مسائل رمزية هناك قوة حقيقية، فالتحرك المصري في الإعداد للحرب كان تحركا نظاميا في المقام الأول إنما كان أفقه متجها إلى القضية الفلسطينية.
أما فيما يتعلق بإبراز هذه القضية ومكانها وسط الضغوط العربية فإن هذا كان يتم بالتوازي مع التحرك للإعداد للحرب ولكنه لم يكن جزءا منه بشكل مباشر.

إضافة للسيد الدكتور « محمد عبد اللاه »
لقد أشار السيد السفير بنفسه إلى دور مصر في إنشاء منظمة التحرير ودور مصر في الدفاع عن الشعب الفلسطيني.

في مرحلة الإعداد للمعركة ، هناك موقفان أتذكرهما بعد انتهاء الحرب، موقف عندما غزت إسرائيل جنوب لبنان وبعد ذلك عندما غزت إسرائيل لبنان في محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية وكان موقف الرئيس « مبارك » في ذلك حاسما للغاية ،وأن القوات البحرية المصرية... هي التي حمت حدود القيادة الفلسطينية والمقاتلين الفلسطينيين لأنهم هم الذين سيعملون لتحقيق الدولة الفلسطينية هذه الندوة التي تؤكد أن هذه الحرب كانت من اجل السلام ، وتعريفنا للسلام هو السلام الشامل وأن محور الصراع العربي - الإسرائيلي هو القضية الفلسطينية ولا يمكن أن نتصور السلام الحقيقي دون أن تكون هناك حقوق فلسطينية كاملة و دون عودة الجولان المحتل .
إن مصر منذ اللحظة الأولى كانت تكرر دائما مقولة الرئيس الراحل « السادات » في الكنيست إن ما طبق في مصر هو طبقا لقرار ٢٤٢ الأرض كل الأرض مقابل السلام وهو ما يجب أن يطبق على الجبهة اللبنانية والسورية والفلسطينية لكي تصل إلى السلام الشامل.

سؤال:
اعتقد أن كلمة توريط للقيادة السورية السابقة فيه شيء من عدم الصحة و الصحيح أن القيادة السابقة كان لها نظرية في التحرير غير صحيحة و هي حرب التحرير الشعبية و قد رفض الرئيس حافظ الأسد قائد الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ هذه النظرية و طرح بدلا منها نظرية قومية المعركة و التحرير و استخدام القوات المسلحة العربية مع استخدام العمل الفدائي المتزامن مع عمل القوات المسلحة.

الدكتور وحيد عبد المجيد يجيب على هذا التساؤل :
من ضمن ما ذكرته قلت أن هذه النظرية لم تكن صحيحة و أحد تداعيات عدم صحتها أنها أدت إلى خلق مزايدات في الساحة العربية لكل من عاصروا هذه الفترة و فرضت على مصر في تلك الفترة أن

تتخذ بعض الإجراءات ما كانت لتتخذها لولا هذه المزايدات في الساحة العربية و أن هناك دولة أخرى تصبح قيادتها كل صباح و كل مساء مطالبة بالحرب دون أن تكون هي نفسها مستعدة للحرب ،ناهيك إن يكون غيرها مستعدا في هذا المناخ ، و إذا ربطناه بالأجواء العربية في ذلك الوقت و الاستقطاب الذي كان قائما على الصعيد العربي فإن هذه الممارسات خلقت ضغوطا على القيادة المصرية في تلك الفترة ، وفرضت تقديم موعد الحرب قبل الاستعداد الكافي لها .

و هذا هو المقصود بالتوريط أي أنها خلقت أجواء و تداعيات يترتب عليها خوض حرب في غير زمانها مما يؤدى إلى الكارثة التى ترتبت عليها ، كما أن مفهوم حرب التحرير الشعبية الذي تحدثت عنه مفهوم مختلف تماما عما كانت تطالب به القيادة السورية ، فقد كانت القيادة السورية تطالب الدول العربية و تطالب مصر بخوض الحرب وهى تتحدث عن حرب التحرير الشعبية و حرب التحرير الشعبية ليست حرب دول و ليست حرب جيوش و هذا جزء من الارتباك و الاضطراب لأن طبيعة هذه القيادة كانت طبيعة راديكالية جداً أدت بها إلى نوع من الممارسات غير المنضبطة و غير المحسوبة ، وهذا هو المقصود بأنها أدت إلى توريط مصر و توريط الأمة العربية كلها و توريط سوريا من باب أولى في حرب لم تكن مستعدة لها.

الجلسة الثالثة:

المراحل الرئيسية لإدارة الحرب وتطوراتها

الورقة الأولى :

الموقف السياسي المصري خلال مراحل العمليات

السفير / طه المجدوب

مستشار الأهرام للشئون الإستراتيجية
و عضو المستشارين للمركز القومي لدراسات

أولا- خلفية سياسية استراتيجية لمسار الحرب:

رغم أن الصراع العربي الإسرائيلي قد دخل دائرة عملية السلام منذ أكثر من ثلاثين عاماً أي عقب حرب يونيو ١٩٦٧ وصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ وموافقة الأطراف المعنية ..وهو القرار الذي نص على عدم شرعية ضم أراضي الغير بالقوة المسلحة ،واعتراف لكل الأطراف بحق العيش داخل حدود آمنة .. مع انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧ .. غير أن الحل المقبول لم يتحقق على ست سنوات (٦٧-١٩٧٣) في ظل مجتمع دولي لا يستخدم في حل الصراع الوسائل التي توفر القدرة على فرض إرادته على الأطراف الرافضة والمتعنتة.

من جانب أخر ،كان هناك خلل أساسي بين طرفي النزاع ..ناجماً عن وجود أحدهما في موقع الهزيمة والآخر في موقع النصر ..الامر الذي لا يستقيم مع تحقيق العدالة أو التوصل الى تسوية متوازنة شاملة ..خاصة مع وجود اصرار لدى معظم الدول العربية المعنية على اتباع «استراتيجية الصفر» التي تقوم على مفهوم وهمي هو «كل شئ أو لا شئ» وهي استراتيجية يستحيل تطبيقها على مستوي الصراع العربي الإسرائيلي.. لافتقادها إلى المنطق العقلاني والبعد عن الواقعية .

رؤية استراتيجية متطورة:

في ظل هذه المعطيات ..برزت رؤية مصرية متطورة ..أخذت شكل إطلالة عميقة على المستقبل ،طرحت جانباً استراتيجية الصفر التي ظلت مهيمنة على فكر الكثير من الزعماء والمفكرين العرب لسنوات طويلة ..هذه الرؤية الاستراتيجية المتطورة كانت تؤمن بحتمية الحرب ولكن لا تعتبرها الوسيلة القادرة على الحسم الكامل للنزاع ولتحقيق الأهداف القومية .

لقد تميزت هذه الرؤية بصفتين مهمتين.. هما الشمول في استخدام كل أدوات الحركة المتاحة عسكرية

وسياسية واقتصادية ..والمرونة في اختيار الوسائل المناسبة في الزمن المناسب ..وفي تحديد الأهداف الوسيطة .وكانت حرب أكتوبر ١٩٧٣..هي الإرادة الأولي الضرورية لكسر الجمود وتحريك الموقف السياسي .. بخلق موقف استراتيجي جديد يقلب الأوضاع والموازين .كانت الحرب هي أول وأهم الجهود العملية المنظمة والجادة في الاتجاه الصحيح..النابعة من فكر علمي مستنير وتطبيق عملي متطور في إدارة الصراع الشامل، ودفعة الى «دائرة الممكن» نحو التسوية السلمية التي تمنع تفاقم الوضع المستقبلي وتؤدي الي التعايش وعلاقات حسن الجوار .

ونجحت حرب أكتوبر ١٩٧٣ في أن تفرض هذه المفاهيم على طبيعة ومسار الصراع العربي الإسرائيلي ..وأن تنقل الصراع الى دائرة الحركة السياسية الإيجابية على المستوي الدولي بسرعة عالية..اختلفت كثيرا عن الأساليب الجامدة التي سبقت .. والتي ظلت تدفع بالقضايا العربية نحو كهوف النسيان .ساعد على ذلك حرص الولايات المتحدة على امن إسرائيل ، واقتناعها بأن أحلام إسرائيل قد بددتها الحقائق العربية الجديدة.. وان أوهامها التوسعية قد عصف بها الإعصار المصري وهو يقتحم قناة السويس ويدمر دفاعات خط بارليف.. فتحركت بسرعة وبنشاط كبير من أجل فتح حوار فوري مع مصر .. اخذ شكل الرحلات المكوكية التي قام بها هنري كيسنجر وزير خارجيتها في المنطقة ..أمكن من خلالها التوصل الى إقرار التحرك نحو الحل الشامل من خلال استراتيجية «الخطوة خطوة » والتي بدأت بخطوة اتفاق النقاط الست في نوفمبر ١٩٧٣ ثم اتفاق فض الاشتباك الأول بين مصر وإسرائيل في يناير ١٩٧٤،أعقبه فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل في يونيه ١٩٧٤ ،وكان فض الاشتباك الثاني مع مصر في سبتمبر ١٩٧٥ هو آخر الاتفاقات العسكرية التي سبقت مرحلة جديدة من العمل السياسي هدفها توجيه مسيرة السلام نحو التسوية السياسية الشاملة .بدأت بمبادرة السلام المصرية التي طرحها الرئيس السادات في نوفمبر ١٩٧٧ أثناء زيارته للقدس والتي أدت الى التوصل لإطاري كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ الأول بشأن السلام في الشرق الأوسط والثاني بشأن القضية الفلسطينية..ثم معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل التي وقعت في واشنطن في مارس ١٩٧٩ ووقعتها الولايات المتحدة كشاهد.

مفهوم الاستراتيجية الشاملة:

اختارت مصر فكرة « الاستراتيجية الشاملة » في ضوء معطيات موقف دولي معقد وبيئة دولية تسعى الى الوفاق وتفادي الصدامات المسلحة..بينما أكدت الدراسات أن الاستخدام المطلق للقوة ،لم يعد هو لغة العصر الحديث ،وإن ظلت تمثل أداة من أهم أدوات السياسة الخارجية، كما أن اتفاق الدولتين العظميين على تجميد الصراع ومحاولة فرض حالة الاسترخاء العسكري عليه، في اطار اتفاق «الوفاق »الذي وقع بين الدولتين في مايو ١٩٧٢.. جعل من الصعب إمكانية تحقيق انتصار عسكري حاسم و شامل في ساحة الصراع المسلح.. لذلك كان من المحتم الالتجاء الى أسلوب « الاستراتيجية الشاملة» باستخدام وسائل أخرى قادرة على فرض تأثيرها والوصول الى نتائج حاسمة تعيد الأرض وتحقق السلام القائم على الحق والعدل.

وفي إطار «استراتيجية عربية شاملة » نجحت مصر في خلق تعاون عربي مشتركاً وفعالا.. بدأ أولا بدخول سوريا شريكا فاعلا في الحرب ضد إسرائيل وهذا يعني فتح جبهة ثانية تجبر إسرائيل على تشتيت جهودها بين الجبهتين في آن واحد .. وثانياً بخلق موقف عربي موحد أثناء الحرب قادر على ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي العربي المشترك والمؤثر ليس فقط على مستوى الصراع

الإقليمي ..بل كذلك على المستوى العالمي كله.
هكذا اتخذ قرار الحرب في نوفمبر ١٩٧٢، على أن يتم شنها بمجرد أن تستكمل القوات المسلحة مراحل استعدادها وتنهي وضع خططها اللازمة للقيام بالعملية الهجومية ضد إسرائيل عبر قناة السويس كجزء حيوي من استراتيجية شاملة تلعب فيها القوات المسلحة الدور الرئيسي.

ثانيا-مقدمات الصراع السياسي:
أول مبادرات السلام:
نجحت القوات المسلحة المصرية بالاشتراك مع القوات السورية..في تحقيق المفاجأة الاستراتيجية الكاملة ضد إسرائيل .وفي السادس من أكتوبر ١٩٧٣..انقضت الصاعقة العربية على إسرائيل فزلزلت كيانها وأفقدتها توازنها .. في وقت كانت إسرائيل شديدة الثقة بالنفس ،مفتونة بقوتها فخورة بجيشها مطمئنة الى أنها أصبحت « دولة إقليمية كبرى» في منطقة الشرق الأوسط ،بمنأى عن أي خطر ،قابعة وراء »حدود آمنة« صنعتها لنفسها في عام ١٩٦٧ على حساب الأرض العربية.
حدثت الصاعقة عندما دفعت مصر قواتها لتقتحم أعتى الموانع المائية وتخترق أقوى الدفاعات الحصينة.في الوقت الذي أطلقت فيه سوريا قواتها عبر هضبة الجولان ..فحطموا الأسطورة معاً وبددوا وهما استقر طويلا في أذهان قادة إسرائيل.. باعتبارها تملك «جيشا لا تقهر ».
بهذه النتائج المباشرة التي خلفتها حرب أكتوبر ،تكون الحرب قد نجحت في أداء مهمتها القومية ..وفتحت طريق السلام بالقوة ..بعد أن تمكنت خلال الساعات الست الأولى من الحرب ..أن تقلب الموقف الاستراتيجي وتجبر إسرائيل على قبول الحل السياسي التي ظلت ترفضه على مدي ست سنوات .بذلك هيأت الحرب وتداعياتها الفورية ،المسرح السياسي و الدبلوماسي في العالم والشرق الأوسط، للعمل على إنهاء الصراع والتحرك على طريق السلام.. بعد أن نجحت الحرب في إقناع إسرائيل عملياً بفداحة الثمن الذي ستدفعه وبمدى تعرض أمنها للخطر ..فيما لو استمرت في عدائها للعرب وفي تمسكها بالأرض العربية المحتلة..وان البديل الوحيد الذي يحتفظ لإسرائيل بأمنها.. هو السلام ولا شئ غير السلام.
والواقع أن استراتيجية مصر من أجل تحقيق السلام قد رسمت منذ سنوات قبل الحرب حين قبلت قرار مجلس الأمن ٢٤٢ عام ١٩٦٧.لقد كانت الحرب ضرورية لفرض هذه الاستراتيجية على إسرائيل.
.وليس أدل على ذلك مما حدث من تطور أساسي في سياسة مصر اعتبارا من ١٦ أكتوبر ٧٣ .ففي هذا اليوم ،وهو اليوم الحادي عشر للقتال ،وكانت الحرب ما زالت على اشدها ومصر في أوج انتصارها .. وضحت معالم السياسة المصرية ونواياها السلمية ،ورغبتها الصادقة في حقن الدماء وإشاعة السلام العادل ،وفتح صفحة جديدة لعلاقات التعايش السلمي وحسن الجوار .
وفي نفس الوقت الذي أعلن فيه الرئيس السادات مبادرته..بدت باقي عناصر الاستراتيجية الشاملة وأدواتها الأخرى تطفو فوق سطح الأحداث.. تتفاعل معا وتفرض تأثيرها على مسار الصراع ومواقف الدول الكبرى من هذا الصراع.
في هذا اليوم وقف الرئيس السادات تحت قبة مجلس الشعب يعلن مبادرته من اجل السلام الشامل،ذاكرا أن السلام الذي نقصده هو السلام القائم على العدل.. ثم قدم الخطوط العامة للموقف وتتلخص في الآتي:
١-إننا قاتلنا وسوف نقاتل لتحرير أرضنا التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ولإيجاد

السبيل لاستعادة الحقوق المشروعة لشعب فلسطين.

٢-أننا نلتزم بقرارات الأمم المتحدة ،وعلى استعداد لقبول وقف إطلاق النار على أساس انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضي المحتلة فوراً ،وتحت إشراف دولي والى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

٣-أننا على استعداد فور إتمام الانسحاب من كل الأراضي المحتلة أن نحضر »مؤتمر سلام دولي« في الأمم المتحدة ،بعد العمل على إقناع العرب وممثلي الشعب الفلسطيني بهذا المؤتمر، من أجل وضع قواعد وضوابط سلام للمنطقة ،تقوم على احترام الحقوق المشروعة لكل شعوبها.

٤-إننا على استعداد لأن نبدأ فوراً في تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية ..لكي تعود لأداء دورها في خدمة ورخاء العالم وازدهاره.وان مقدمات الاستعداد لهذا العمل قد بدأت فعلا غداة تحرير الضفة الشرقية للقناة.

البترول يدخل المعركة:

بدأت معالم فاعليات الاستراتيجية الشاملة تظهر في نفس اليوم الذي طرح فيه الرئيس السادات مبادرة مصر من اجل السلام ..فقد صاحب هذا المدخل السياسي ..مدخل اقتصادي مهم ..وذلك بدخول سلاح البترول الى ساحة الصراع الدائر.فقد قررت منظمة »أوبك«للدول المنتجة للبترول رفع سعر برميل البترول بنسبة ٧٠٪ ولما كانت الدول العربية المنتجة للبترول صاحبة كلمة مسموعة داخل المنظمة ،فقد اعتبرت هذه الخطوة بداية معركة اقتصادية تدور بين الدول العربية المنتجة للبترول -خاصة دول الخليج-والدول الغربية الداعمة لإسرائيل وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

وفي اليوم التالي ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء البترول العرب من الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مدينة الكويت..لإقرار أسلوب استخدام سلاح البترول في المعركة الدائرة بين العرب وإسرائيل ..من اجل استكمال تحرير الأرض العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني..وبعد أن أدان البيان الصادر عن هذا الاجتماع الولايات المتحدة باعتبارها المصدر الأول والرئيسي لقوة إسرائيل والتي مكنتها من رفض السلام والتعامل مع العرب باستعلاء وغطرسة مع استمرارها في احتلال الأراضي العربية..كذلك الدول الصناعية الكبرى التي تسهم بشكل أو بآخر في بقاء الوضع الراهن رغم أن عليها مسئولية عامة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن.. حدد القرارات التالية:

١-أن يتناقص الإنتاج البترولي لكل دولة عربية مصدرة للبترول فورا بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن ٥٪ابتداء من الشهر الأول من حجم الإنتاج الفعلي لشهر سبتمبر١٩٧٣.. إلى الحد الذي لا يسمح معه اقتصاد كل دولة بمزيد من التخفيض ودون الإخلال بواجباتها المحلية والعربية.

٢-إن الدول التي تساند العرب مساندة عملية فعالة أو تتخذ إجراءات هامة ضد إسرائيل لحملها على الانسحاب ،فإنها لن تضار من تخفيض الإنتاج وسوف يستمر تزويدها بالبترول كما كان قبل التخفيض.

كان لهذا القرار الذي صدر والحرب مازالت مستمرة ..دوي هائل في العالم ،وقد شكل دون شك نقطة انطلاق لمرحلة الصراع الشامل بين العرب من ناحية وإسرائيل والدول المؤيدة لها من ناحية أخري.كانت هذه المعركة على جانب كبير من الأهمية لما أكدته أولا من تضامن عربي حقيقيا وفعالا على الصعيد السياسي.. ولما عكسته من تأثير كبير على الدول الصناعية الكبرى على الصعيد الاقتصادي.

وعندما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستقف بجانب إسرائيل وتدعمها ،أعلن الملك فيصل عاهل المملكة العربية السعودية أنها ستعيد النظر في سياستها .. بما في ذلك إيقاف ضخ البترول .ولم تتردد السعودية ومعها الدول الخليجية البترولية في تنفيذ تحذيرها..عندما أعلنت الولايات المتحدة في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ أنها ستدعم إسرائيل بمبلغ ٢.٢ بليون دولار لتمويل شحنات الأسلحة الأمريكية المرسلة إليها ..والتي بدأتها يوم ١٠ أكتوبر من خلال جسر جوي هائل ..وعلى الفور أعلنت الدول العربية تباعا قراراتها بحظر تصدير البترول الى الولايات المتحدة والدول المؤيدة لإسرائيل .

وفي ٤ نوفمبر ١٩٧٣ اجتمع وزراء البترول العرب بمدينة الكويت وأكدوا قرار حظر تصدير البترول الخام والمنتجات البترولية ، وسائر المواد الهيدروكربونية الأخرى الى الولايات المتحدة وهولندا سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،وان يخفض من إنتاج كل بلد الكمية المقابلة ..كما رفعت نسبة التخفيض في الإنتاج لتصل الى ٢٥٪ من متوسط إنتاج شهر سبتمبر ١٩٧٣ لكل دولة عربية على حدة .كما أوصى الوزراء بتحديد معايير لتعريف البلدان الصديقة ووضع قائمة بها ،مع مراعاة المواقف الإيجابية«الأخيرة» التي اتخذتها الدول الأفريقية والدول الإسلامية الصديقة ..وكذا مواقف البلدان الاشتراكية.

وقد كلف وزير الطاقة الجزائري ووزير البترول السعودي بالقيام بجولة عبر العواصم الغربية لشرح وجهة نظر الدول العربية المنتجة للبترول والموقف الذي اتخذته في مجال البترول.وهكذا اتسع نطاق معركة البترول كجزء أساسي من المعركة السياسية بما خلقه من ضغوط قوية ازداد تأثيرها فاعلية وعمقا ،هكذا التحمت المعارك السياسية والاقتصادية مع المعركة العسكرية لتشكل في محصلتها أبعاد الصراع الشامل الدائر بواسطة العرب من اجل تحقيق الأهداف القومية.

قرارات وقف إطلاق النار:

كانت مبادرة السلام التي طرحها الرئيس السادات يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ حافزاً للعديد من القوى الدولية لبذل الجهد للتوصل الى وقف إطلاق النار كتمهيد ضروري لبدء العمل السياسي المباشر.وقد تمخضت هذه الجهود السياسية عن صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وذلك في الساعة ٠٦٥٠ يوم ٢٢ أكتوبر بناء على مشروع قرار تقدمت به الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد مرور ١٦ يوما على اشتعال الحرب وخمسة أيام على طرح مبادرة السلام المصرية.وقد دعا القرار الى وقف إطلاق النار ،وإنهاء كل الأنشطة العسكرية فورا في موعد لا يزيد عن ١٢ ساعة من لحظة صدوره،وذلك في المواقع التي كانت تحتلها قوات الطرفين في هذا الوقت .

ودعا القرار الأطراف المعنية الى البدء فوراً في وقف إطلاق النار تنفيذاً للقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ بجميع أجزائه.

كما قرر المجلس البدء فوراً مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.وقد شكل هذا القرار الى جانب القرار ٢٤٢ حجر الزاوية في بناء عملية السلام التي بدأت مسارها منذ توقف القتال ومازالت مستمرة حتى الآن بعد مضى ٢٥ عاما على ذلك .

ووفقا للمنهج المتبع للسياسة المصرية تجاه السلام قبلت مصر القرار ٣٣٨ ،أصدرت القيادة العامة في الساعة ١٨٤٥ توجيها الى كل قيادات القوات المسلحة بجميع أفرعها وتشكيلاتها بوقف إطلاق

النار اعتبارا من الساعة ١٨٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر بتوقيت القاهرة والالتزام به إذا التزم العدو بإيقاف إطلاق النار في هذا الموعد.كما قبلت مصر بدء المباحثات مع إسرائيل بهدف التوصل الى تسوية سلمية شاملة.كذلك أعلنت إسرائيل قبولها للقرار،وتم إبلاغ ذلك لمصر رسمياً عن طريق وزير الخارجية الأمريكية هنري كينسجر.

ولكن النية كانت مبيتة على خداع مصر و العالم..بأن تنتهك إسرائيل القرار بعد أربع ساعات من تنفيذه ،وبعد التأكد من قيام القوات المصرية باحترامه ..في محاولة تتسم بالغدر والخسة..هدفها إخراج قواتها من المأزق الموجودة فيه بمنطقة الدفرسوار-فايد غرب القناة والتي لم تكن قد حققت لإسرائيل حتى ذلك الوقت أي هدف يعتد به حتى يحسّن موقفها عند بدء مرحلة المباحثات..فقد قامت قواتها تحت جنح الظلام بمحاولة للتسلل جنوبا في اتجاه السويس، في ظل التزام مصري باحترام قرار مجلس الأمن ،وسرعان ما اشتعلت المعارك مرة أخري في نفس الليلة في الضفة الغربية لتستمر أربعة أيام عصيبة ..صدر خلالهما قراران لمجلس الأمن رقمي ٣٣٩، ٣٤٠ .وقد صدر القرار الأول مساء يوم ٢٣ أكتوبر مطالبا الأطراف بوقف القتال والعودة الى خطوط ٢٢ أكتوبر.وقد وافقت مصر على القرار كما وافقت إسرائيل وللمرة الثانية تعود الى خرق القرار حيث لم تكن قد تمكنت من تحقيق الهدف الذي تسعى إليه وهو الاستيلاء على مدينة السويس وتحقيق نصر عسكري سياسي مدو و لكن رجال الجيش وأفراد شعب السويس قد افسدوا كل المحاولات المتكررة والتي انتهت باندحار القوات الإسرائيلية على أعتاب المدينة الباسلة ،وتكسرت كل الهجمات أمام دفاعاتها الصلبة..ولم تنجح في اقتحام المدينة وتكبدت خسائر فادحة أجبرتها على قبول وقف إطلاق النار يوم ٢٦ أكتوبر بعد صدور القرار الثالث لمجلس الأمن يوم ٢٥ أكتوبر رقم ٣٤٠ مؤكداً عودة القوات الى خطوط ٢٢ أكتوبر ،وإنشاء قوات طوارئ دولية تحت سلطة مجلس الأمن للإشراف على تنفيذ قراراته. وفي ضوء هذا القرار حدد كورت فالدهايم السكرتير العام للأمم المتحدة طبيعة ومهام هذه القوات وأبرزها الإشراف على تطبيق قرار وقف إطلاق النار بصورة متكاملة..وعودة الأطراف المتنازعة الى الخطوط التى كانت عليها يوم ٢٢ أكتوبر.

وفي صباح يوم ٢٧ أكتوبر تقدمت الولايات المتحدة باقتراح إجراء مباحثات مباشرة بين مصر وإسرائيل و قد وافقت مصر على هذا الاقتراح .ومن الواضح أن هذا التطور الإسرائيلي الأمريكي لم يأت من فراغ ،بل انه أتى بعد الفشل الذريع الذي لحق بالهجوم الإسرائيلي المكثف ضد مدينة السويس والخسائر الفادحة التي لحقت بقوات إسرائيل .

وبعد أن تأكدت إسرائيل من استحالة نجاحها في الحصول على نصر كبير سواء شرق القناة أو غرب القناة .ووافقت مصر على عقد هذا الاجتماع المشترك تحت إشراف الأمم المتحدة.. وبعد ظهر يوم ٢٨ أكتوبر بدأت قوات الطوارئ الدولية تنتشر على امتداد جبهة القتال..وبدأت الأوضاع تستقر ..وسرى هدوء مشوب بالحذر الشديد في جبهة القتال ،لتبدأ مرحلة جديدة ومختلفة تماما في مسار الصراع العربي الإسرائيلي ..وهى مرحلة التقاء العرب والإسرائيليين لأول مرة منذ عقد اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩

وتم الاتفاق على أن يكون اللقاء عند علامة الكيلومتر ١٠١ طريق القاهرة السويس.. وتشرف عليه الأمم المتحدة.. وذلك لمناقشة الاعتبارات العسكرية الخاصة بتطبيق قراري مجلس الأمن ٣٣٩،٣٣٨..وعقد أول اجتماع في الساعة الواحدة والنصف صباح يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ واستمر

حتى الساعة الرابعة صباحاً .ويمثل هذا الاجتماع بداية انطلاقة عملية السلام بين العرب وإسرائيل.
وفي يوم ٣١ أكتوبر ،وبينما كانت المباحثات دائرة في خيمة الأمم المتحدة بالكيلو١٠١، عقد الرئيس أول مؤتمر صحفي عالمي بعد الحرب ،عرض فيه الموقف العام وحدد سياسته وخطاها تجاه السلام قائلاً:«إن الأمة العربية كلها تقف اليوم للدفاع عن مقدساتها، وان من حقها أن تشترك في صنع سلام حقيقي لا يفرض عليها بقوة السلاح. وان السلام الذي نتحدث عنه ليس حلا جزئيا أو منفردا لمصر، فان الأرض المصرية هى الأرض السورية،هي حقوق الشعب الفلسطيني.أن الأمة العربية تستخدم سلاح البترول ،لا توجه هذا السلاح ضد أى شعب من الشعوب ،ولكنها تقول أنها تريد حقها في الحياة.فنحن نريد السلام ،وإذا كانت هناك رغبة في السلام فعلا فينبغي احترام قرار مجلس الأمن الصادر يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ وهو القرار رقم ٣٣٨ وتنفيذه .ولتكن المرحلة التي نتجه إليها هي مرحلة الفصل بين القوات حتى يكون الكلام جاداً ،ونسير نحو السلام».

أسباب قبول مصر لقرار وقف إطلاق النار:

لم تأت الجهود السياسية والدبلوماسية الضخمة التي بدأت أثناء القتال واستمرت بعد توقفه..في محاولات متعاقبة ومكثفة ليس فقط لتهدئة الموقف،بل ولتهيئة المناخ المناسب لحل الأزمة من خلال التوصل الى تسوية سياسية..من فراغ ،ولكنها كانت انعكاسا طبيعيا وضروريا لحقائق الموقف العسكري في جبهة القتال،فضلا عن التغيرات الدولية الإيجابية الناجمة عن الضغوط السياسية والاقتصادية العربية.فقد جرت محاولات متعددة بواسطة القوى العالمية والمجتمع الدولي لهذا الغرض حتى بلغت قرارات مجلس الأمن التي صدرت لوقف إطلاق النار ثلاثة قرارات في أربعة أيام ،وذلك بسبب خرق إسرائيل لهذه القرارات وعدم احترامها لها وإصرارها على انتهاك وقف إطلاق النار لحرصها الشديد على تحسين موقفها الاستراتيجي قبل الدخول في المباحثات الأمر الذي لم تنجح في تحقيقه.فرغم صدور أول قرار بوقف القتال يوم ٢٢ أكتوبر إلا أن القتال لم يتوقف سوى يوم ٢٦ أكتوبر بعد صدور القرار الثالث لمجلس الأمن رقم ٣٤٠ يوم ٢٥ أكتوبر..وان ظلت المناوشات مستمرة في الجبهة حتى يوم ٢٨ أكتوبر فقد بدأ الهدوء يسود بعد وصول قوات الطوارئ الدولية وبدء ممارستها لمهامها.وهكذا بدأ المناخ العام يتحسن ويتهيأ لبدء التدخل في الأزمة بالطرق السياسية والوسائل الدبلوماسية ..وهو نفس الخط الذي رسمته مصر لسياستها بعد وقف إطلاق النار ..والساعي الى تحقيق السلام.

وليس ثمة شك في أن قبول مصر لقرار مجلس الأمن لوقف إطلاق النار ..وبدء المباحثات العسكرية ..كان له من المبررات والاعتبارات ما دفع مصر الى اتخاذ هذا القرار السياسي المهم..من أبرز هذه المبررات والدوافع ما يلي:

١-إن واقعية المعالجة في ظل الظروف الدولية التي سادت أثناء الحرب كان يتطلب من مصر إجراء حساباتها السياسية والعسكرية بالدقة المطلوبة قبل اتخاذ أى خطوة جديدة. بحيث لا تضيف تعقيدات أخرى للموقف العام.

٢-كانت القيادة المصرية مقتنعة بأن القوات المسلحة المصرية قد حققت فعلاً .. أهم الأهداف الاستراتيجية العسكرية بعد أن نجحت في قلب موازين الموقف الاستراتيجي وتحريك الجهود السياسية لفتح الطريق نحو السلام.

٣-كانت مصر تدرك أن الحروب المحلية أو الإقليمية لا يمكن أن تدار بعيداً عن الوضع

الدولي..وبالتالي كان لابد لقيادة مصر أن تعرف المدي الذي يمكن أن تذهب إليه أثناء الحرب ومتى تتوقف.. لمنع أى احتمال لتدخل عسكري مباشر من الخارج ..وحتى لا يتحول الصراع الإقليمي الى صراع دولي . وقد حدث فعلا ما توقعته مصر .فما أن بدت بوادر النصر تلوح في الأفق حتى سارعت الولايات المتحدة بالتدخل وفتح جسر جوي هائل لإمداد إسرائيل..وفي نفس الوقت أعلن كيسنجر انه لن يسمح للسلاح السوفيتي أن يتغلب على السلاح الأمريكي.. الأمر الذي دفع الرئيس السادات أن يعلن من جانبه «أن مصر ليست مستعدة لقتال الولايات المتحدة ».

٤-أن مشروع قرار وقف إطلاق النار تقدمت به الدولتان العظميان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الى مجلس الأمن الدولي ... بحكم مسئوليتهما عن الوضع الدولي . كما اتخذ القرار بإجماع أعضاء مجلس الأمن . فى مثل هذه الظروف يصبح من الصعب تحدى المجتمع الدولي و إهمال قراراته الصادرة برعاية القوى العظمى التى تمثل كل منهما الطرف الدولي المؤيد لأحد طرفي الصراع .

٥- وجدت مصر أن القرار ٣٣٨ ينطبق مع تفسيرها للقرار ٢٤٢ و يؤكده الأمر الذى سعت لتحقيقه خلال السنوات الست التى سبقت الحرب بكل الوسائل السياسية و الدبلوماسية و لكن دون جدوى . وكانت مصر تدرك أن اكثر المستويات إرضاء و قبولا حتى بالنسبة للطرف الأقوى - هى المستويات التى يتم إنجازها من خلال المباحثات ، وليس كنتيجة لنصر عسكري حاسم .

ثالثا - القوى المؤيدة لتحرك مصر السياسي :

التوجه الإفريقي و العالمي :

بينما كانت الأحداث العسكرية تتوالى و تتداعى يوما بعد يوم ، كان الموقف السياسي يلهث خلفها ، والانعكاسات الحادة للموقف العسكري تفرض أثارها ... بينما تباينت ردود الفعل بين دولة و أخرى أو مجموعة دول و أخرى ، كل حسب مصالحها ومبادئها السياسية و علاقتها بأطراف النزاع ، غير أن التيار الغالب للتطورات السياسية كان لصالح الموقف العربي .. و بشكل أدى الى تعاظم التأييد العالمي لوجهة النظر العربية .

ومن السمات البارزة لهذه التطورات موقف الدول الأفريقية التى سارع معظمها الى إدانة العدوان الإسرائيلي ، وتحميل إسرائيل مسئولية التدهور الجاري فى استقرار المنطقة كما لجأ العديد منها الى قطع علاقتها الدبلوماسية بإسرائيل ... وهو اتجاه كان قد بدأ بين الدول الأفريقية قبل الحرب نتيجة للجهود السياسية والدبلوماسية المصرية في هذا المجال .. حيث قطعت ثماني دول أفريقية علاقاتها مع إسرائيل منذ وقوع عدوانها في عام ١٩٦٧ وعند اشتعال حرب أكتوبر ١٩٧٣ تسابقت الدول الأفريقية في قطع علاقاتها مع إسرائيل حتى بلغ عددها خلال فترة الحرب ٢٢ دولة .

أما باقي دول العالم فقد أعلن معظمها أن السبب الرئيسي لنشوب الحرب بالشرق الأوسط وتعرض السلام العالمي للخطر .. هو العدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية ، واستمرار إسرائيل في احتلال هذه الأراضي وموقفها المتعنت طوال سنوات ما بعد حرب ١٩٦٧ .هكذا وجدت إسرائيل نفسها في عزلة سياسية شبه كاملة وانفردت الولايات المتحدة وحدها دون باقي دول العالم بالوقوف إلى جانب إسرائيل ، وتقديم المساعدات الغزيرة والفعالة لها .. وتوفير الحماية الضرورية لضمان وجودها

كانت هذه العزلة السياسية لإسرائيل من أهم النتائج السياسية التي برزت أثناء الحرب واستمرت بعدها.

التوجه القومي العربي :

من أهم التداعيات السياسية التي دفعت بها الحرب الى سطح الأحداث ، ومن أكثرها فاعلية و تأثيرا على المستوى العالمي ، بروز توجه قومي عربي سريع و قوى بين معظم الدول العربية - وخاصة الدول البترولية مع رغبة صادقة في توحيد الكلمة والوقوف صفاً واحداً متماسكاً خلف مصر وسوريا ... وإقبالها على المشاركة الإيجابية في الصراع كل حسب قدراته العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية الأمر الذي خلق موقفاً عربياً شديد الفاعلية .. كان له تأثيره القوي والمباشر على تطورات الصراع الشامل بأبعاده المختلفة.. خاصة بعديه السياسي والاقتصادي .. وبشكل دفع معظم دول العالم إلى إعادة النظر في تقييمها لحجم الصراع الدائر ، وإعادة حساباتها علي أساس أن الوحدة العربية أصبحت أمراً واقعاً وعملاً حاسماً يفرض تأثيره ليس فقط على المنطقة ولكن على العالم كله .

ويعتبر ظهور سلاح البترول هو أبرز الأبعاد التي تميز بها الصراع الشامل في ذلك الوقت ، والذي فاجأ العالم كسلاح عربي له تأثير اقتصادي إستراتيجي ، أخذ مكان الصدارة في أدوات الصراع لمرحلة ما بعد الحرب مؤكداً أن العرب قادرون على أن يتحولوا إذا شاءوا إلى قوة لا يستهان بها على المسرح العالمي وإن لهم وقت الشدة إرادة حرة متميزة كفيلة بخلق مواقف حاسمة يتعدى تأثيرها وخطورتها منطقة الشرق الأوسط ، وتفرض أثارها على الاستقرار العالمي .. وتدفع دول الغرب الصناعية إلى رسم خريطة إستراتيجية سياسية جديدة لعلاقاتها مع العالم العربي .

وحقيقة لقد أستخدم العرب سلاح البترول بقدر كبير من الفاعلية التي أشعرت دول الغرب واليابان بالذات بمدى ارتباط اقتصادها بالبترول العربى رغم أنه لم يستخدم كسلاح للعقاب ولكن كسلاح للردع .. الأمر الذي دفع العديد من الدول الأوروبية واليابان إلى انتهاج مواقف أكثر تفهماً لوجهة النظر العربية وتأييدا لها . ولا شك أن الأرصدة المالية من أموال البترول العربية قد سمح لهذه الدول باتخاذ هذه الخطوة دون أن يتهدد اقتصادهم أو يصاب بأضرار جسيمة ، الأمر الذي أتاح لهم فرصة مضاعفة أسعار البترول أربعة أضعاف .. وربط الحد من الضخ بهدف سياسي محدد هو تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ مما أكسب هذا الإجراء قوة وفاعلية سياسية كبيرة . مؤكداً نجاح الإستراتيجية العربية الشاملة بما أحدثته من أثار سياسية عميقة .

وما لعبته من دور أساسي في تنشيط الدبلوماسية الغربية عامة والأمريكية بشكل خاص للحد من مضاعفات استخدام هذا السلاح والسيطرة عليها قبل استغلالها إلى حد يصعب ضبطه .. وبالتالي التوصل إلى حلول سياسية للقضايا العربية المطروحة والتي جرى حظر البترول ضد بعض الدول الغربية من أجل فتح الطريق أمام هذه الحلول .

التحرك السياسي المصري :

ويهمنا هنا في محاولة الانعكاسات السياسية الأساسية للحرب .. أن نشير مرة أخرى لتحرك مصر السياسي الواضح .. والمستند على قاعدة صلبة شكلتها الانتصارات التي حققتها القوات المصرية ، انه قد أكد للعالم أن مصر ليست من طلاب الحرب ، وأنها من طلاب السلام.. و لكن ليس أي سلام بل القائم على الحق و العدل .. و هى وان كانت قد لجأت الى استخدام القوة العسكرية .. فقد استخدمتها كملجأ أخير من اجل استرداد الحق.. و بعد أن استنفذت كل الوسائل السياسية و الدبلوماسية ، وان هدفه ليس تدمير الخصم ، ولكن كسر الجمود السياسي و تحريك قضايانا الساكنة العادلة بقوة . ومن هنا تم اختيار توقيت التحرك السياسي فى لحظات النصر يوم ١٦ أكتوبر حينما

أعلن الرئيس السادات مبادرته من اجل تحقيق السلام . . . و طالب بوقف إطلاق النار و انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة . . . مع عقد مؤتمر دولي للسلام تحت أشراف الأمم المتحدة لوضع قواعد السلام فى المنطقة . . على أن تبدأ مصر بتطهير قناة السويس فورا . . و فتحها للملاحة البحرية لخدمة التجارة الدولية .

لقد شهد الربع الأخير من عام ١٩٧٣ و عام ١٩٧٤ نشاطا دبلوماسيا دوليا مكثفا ، اخذ شكل التدخل المباشر و السريع ، من اجل تخفيف حدة التوتر و فض الاشتباك بين القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية و السورية . . . مع تعهد أمريكي بضرورة الإسراع فى البحث عن تسوية للنزاع ترضى كافة الأطراف . . عن إحساس عميق بمدى حاجة المنطقة الى السلام و الاستقرار .

و منذ ذلك الوقت قادت مصر مسيرة السلام بمجرد انتهاء الحرب . . و نجحت بعد سنوات من الجهد و النضال أن تحقق سلاما جزئيا مع إسرائيل ، كان من الممكن أن يكون سلاما شاملا ، تشارك فيه كل الأطراف العربية المعنية ، لولا نكوص العديد من الحكومات العربية عن التقدم الى جانب مصر وتوازنها فى نفس المسيرة .

و قد أكدت الأيام بل قطعت بان مصر كانت اكثر إدراكا وأبعد نظراً .. وأن النتيجة الوحيدة التي نجمت عن الموقف هو إضعاف الموقف العربي وتعطيل مسيرة السلام لسنوات طويلة .. أضرت بالمصالح العربية .. وأضاعت من عمر الأمة العربية وقتاً طويلاً .. حتى ضاقت الفرص المفتوحة أمام العرب لاسترداد حقوقهم كاملة .

لقد استغرقت مسيرة السلام التي سلكتها مصر إلى أن حققت هدفها القومي باسترداد أرضها المحتلة حتى أخر شبر منها .. ١٥ عاماً.. بدأت في عام ١٩٧٣ بمجرد انتهاء الحرب بعد أقل من عشرة أيام من توقف القتال واستمرت حتى عام ١٩٨٨ حين صدر حكم هيئة التحكيم الدولية بعودة طابا إلي مصر .

رابعا : بدء المسيرة نحو السلام

التحركات الافتتاحية :

ما أن توقف القتال حتى بدأت مصر ومن ورائها بعض الدول العربية -خاصة دول الخليج - في دفع مسيرة السلام .. وتأكيد أن الحرب كانت من اجل السلام .. وقد اتخذ التحرك العربي شكلين الأول جهود سياسية والثاني ضغوط اقتصادية خلقتها عملية حظر البترول . فمع نهاية شهر أكتوبر ١٩٧٣ كانت مصر قد حشدت طاقاتها السياسية والدبلوماسية للعمل في ثلاثة محاور فدخلت في مباحثات متنوعة من اجل السلام مع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ثم مع إسرائيل .

ففي القاهرة بدأت مباحثات مصرية سوفيتية مع فاسيلي كوزنتسوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي . وكان موضوعها الرئيسي الاتفاق على ترتيبات عقد مؤتمر دولي للسلام. والذي اقترحته مصر في مبادرة الرئيس السادات يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وأقره مجلس الأمن في قراره رقم ٣٣٨.

وفي واشنطن بدأت مباحثات مصرية أمريكية بين هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية ومبعوث مصر إسماعيل فهمي وزير خارجيتها الجديد .

وكان مضمونها الأساسي تحقيق اتفاق محدود لفض الاشتباك بين القوات المتحاربة يتضمن ترتيبات

لتنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية الموجودة غرب القناة إلى سيناء . وقدمت تصوراً كاملاً حول الموقف العسكري وضرورة انسحاب إسرائيل وانتشار قوات الطوارئ الدولية للفض بين قوات الطرفين بعد إتمام الانسحاب. . كما أبدت مصر استعدادها لرفع الحصار البحري عن منطقة باب المندب في جنوب البحر الأحمر والبدء في تطهير قناة السويس في حالة الوصول إلى اتفاق . غير أن الزيارة لم تحقق نتائج ملموسة فيما عدا الاتفاق على قيام كيسنجر بزيارة القاهرة .

وفي الكيلو متر ١٠١ طريق القاهرة - السويس بدأت مباحثات مصرية إسرائيلية عسكرية كان هدفها الأساسي الاتفاق حول الإجراءات العملية اللازمة لتأكيد وقف إطلاق النار وإمداد مدينة السويس وقوات الجيش الثالث ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وتبادل الأسرى والجرحى .

وقد مرت المباحثات العسكرية المصرية الإسرائيلية بعدة مراحل نجملها فيما يلي

المرحلة الأولى الكيلومتر ١٠١ (أكتوبر ١٩٧٣)

بدأت مباحثات الكيلو ١٠١ بمبادرة من وزير الخارجية الأمريكية لعقد اجتماع مشترك تحت إشراف الأمم المتحدة يوم ٢٦ أكتوبر بعد أن نجحت القوات العسكرية والشعبية المصرية في دحر كل الهجمات الإسرائيلية التي وجهت ضد السويس . وفي ٢٧ أكتوبر وافقت مصر على وقف إطلاق النار وذلك عند علامة الكيلومتر ١٠١ طريق القاهرة السويس .

وقد مثل هذا الاجتماع أول خطوة عملية حقيقية فى مسيرة السلام لخدمة الشرق الأوسط وعن هذا اليوم كتب هنرى كسينجر مذكراته قائلاً »لقد حدث تحول نحو المفاوضات المباشرة التى ستصبح اتجاها يصعب نقضه أو إلغاؤه وقد اتضح من البداية أن الوفد الاسرائيلى قد جاء ليحل مشاكله التى تشكل ضغطاً داخلياً على حكومته . وفى مقدمتها فك الحصار البحرى المصرى على باب المندب .. مع تفادى عودة القوات الإسرائيلية الى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ كما نص قرار مجلس الأمن لما فى هذه العودة من مساوئ استراتيجية تريد إسرائيل أن تتجنبها.

وقد حاولت إسرائيل أن تثير الإرتباك بشأن مفهوم الانسحاب فطالبت بأن يكون الانسحاب متبادلاً . وكان هذا يعنى تصفية كل المكاسب العسكرية التى حققتها مصر فى سيناء .. وخروج إسرائيل من مخرج وجود قواتها محصورة غرب القناة .. مع عدم إظهارها كدولة منهزمة .بينما تمسك الجانب المصرى بضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ الذى ينص على عودة القوات الى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣.كان هدف إسرائيل حل مشكلتين داخليتين .مهمتين ،يعانى منهما المجتمع الإسرائيلي .. وهما الإفراج عن أسرى الحرب الإسرائيليين الموجودين فى مصر ،ورفع الحصار البحرى الذي فرضته مصر على باب المندب. والذي أغلق الشريان الحيوي لإمدادات البترول والتجارة الإسرائيلية بين موانئ شرق أفريقيا وجنوب أسيا وميناء إيلات الإسرائيلي .

أما مصر فقد أهتمت بموضوع إمداد منطقة السويس وشرق القناة بمواد الاعاشة والرعاية الطبية.. وكذا اتخاذ الإجراءات العاجلة لدعم وقف إطلاق النار ، خاصة ما يتعلق بتمركز قوات الطوارئ الدولية بين القوات المتحاربة ، إضافة الى الانسحاب الإسرائيلي الى خطوط ٢٢ أكتوبر١٩٧٣.ومع إصرار كل طرف على التمسك بموقفه وصلت أولى مراحل المباحثات الى طريق مسدود .. وتوقفت الاجتماعات يوم ٣نوفمبر دون تحديد موعد الاجتماع التالي .وفى السابع من نوفمبر بعد عشرة أيام من وقف إطلاق النار ..وصل كيسنجر إلى القاهرة ليبحث مع المسئولين أسلوب تحقيق التسوية ..وموضوع عقد مؤتمر دولي للسلام. وانتهت الاجتماعات إلى اتفاق حول النقاط التالية ، بدء

الانسحاب الإسرائيلي .. التركيز على التسوية السلمية الشاملة ..عقد المؤتمر الدولي للسلام في ديسمبر١٩٧٣ وتحضره مصر وإسرائيل وسوريا والأردن والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .على أن يدعى الفلسطينيون في مرحلة تالية.. يبدأ المؤتمر أعماله بالفصل بين القوات..ويرفع حظر البترول العربي بعد تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي ..تعاد العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة.في ٩ نوفمبر ، أعلنت الولايات المتحدة أن حكومتي مصر وإسرائيل قد وافقتا على توقيع الاتفاق على نقاط تهدف الى تمهيد الطريق أمام المحادثات للوصول الى تسوية دائمة في الشرق الأوسط ..وفي ١١ نوفمبر ١٩٧٣ تم توقيع اتفاق النقاط الست التالية:

١-الالتزام بوقف إطلاق النار الذى دعا إليه مجلس الأمن
٢-مناقشة موضوع العودة إلى خطوط٢٢ أكتوبر لتسويتها في إطار اتفاق للفصل بين القوات.
٣-وصول الإمدادات اليومية الى مدينة السويس ويتم إخلاء جميع المدنيين الجرحى منها
٤-عدم إعاقة الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس.
٥- تتولى قوات الطوارئ الدولية مراقبة الطريق الى السويس.
٦-تبادل جميع أسرى الحرب ،بما في ذلك الجرحى فور انتهاء الامم المتحدة من السيطرة على الطريق

المرحلة الثانية- الكيلومتر ١٠١ (نوفمبر٧٣)

بعد توقيع اتفاق النقاط الست..بدأت مباحثات تنفيذ الاتفاق الخاصة بفض الاشتباك والفصل بين القوات .وقد لاحظ الجانب المصرى عودة الجانب الاسرائيلى الى أسلوب المراوغة حتى باتت المباحثات تدور في حلقة مفرغة ..وكان لزاماً أن يصر الجانب المصرى على تحديد المواقف حتى تسير المباحثات في اتجاهها الصحيح .

وفي يوم ٢٨نوفمبر ١٩٧٣ كان قد مضى شهر كامل على بداية المباحثات .عقد الاجتماع السابع عشر والاخير دون أن يغير الوفد الاسرائيلى موقفه المراوغ من بحث العودة الى خط ٢٢أكتوبر..وموضوع الفصل بين القوات وبدى واضحا أن إسرائيل تسعى الى كسب الوقت في هذه المرحلة وعرقلة الوصول الى قرار بشأن الفصل بين القوات ..وقطعت مصر المباحثات وأعلن المتحدث الرسمي لمصر بياناً قال فيه :أن مصر قررت وقف المباحثات نظراً للمراوغة الإسرائيلية المستمرة في تنفيذ البند الثاني من اتفاق النقاط الست .

كما أعلن أن مصر تحمل إسرائيل كل النتائج المترتبة على عدم تنفيذها لقرارات مجلس الأمن الأخيرة كان ديان يعتقد أن مصر متلهفة على انسحاب القوات الإسرائيلية ، غير أن الواقع أن إسرائيل كانت أكثر لهفة للانسحاب من غرب القناة بالكامل ،نظراً للظروف الاستراتيجية السيئة التى كانت تحيط بالقوات الإسرائيلية غرب القناة ..بعد أن أحكمت القوات المصرية قبضتها حول هذه القوات بل وأستعدت للقضاء عليها .. فضلاً عن ذلك فالنفقات التى كانت تتحملها إسرائيل من أجل الحفاظ على استمرار وجود هذه القوات بعيداً عن قواعدها باهظة.ودليل هذه اللهفة رفضهم الاكتفاء بالعودة الى خطوط ٢٢أكتوبر .. وسعيهم إلى القيام بالانسحاب مباشرة الى سيناء .وقد رفضت مصر جميع المشروعات التى اقترحتها إسرائيل وتتعارض تماما مع مبدأ أساسي تمسكت به .. وهو الرفض القاطع للتخلي عن أي موقع لقواتها في سيناء .فالأرض هي أرض مصر ،ولا يمكن أن تتخلى عن حقها في

التمسك بكل شبر منها بل وبكل ذرة من تراب حررتها بدماء أبنائها

المؤتمر الدولي للسلام ولجنة العمل العسكرية في جنيف : (ديسمبر ١٩٧٣)

بينما كانت الاجتماعات العسكرية مستمرة فى الكيلومتر ١٠١ خلال شهر نوفمبر..كانت الاتصالات الدولية النشطة ترتب لعقد مؤتمر دولي للسلام ،بناء على الاقتراح الذى سبق أن طرحه الرئيس السادات ضمن مبادرته التى أعلنها فى مجلس الشعب يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ..وتضمنه قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ .وكان الرأي العام قد استقر على عقد هذا المؤتمر بجنيف خلال شهر ديسمبر ١٩٧٣لأن العمل السياسي يكمل المعركة العسكرية، ويعتبر استمراراً لها ..تمت موافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على عقد المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة ..وتكون الرئاسة مشتركة لكل منهما .

كان للولايات المتحدة إستراتيجيتها المرسومة وتحركها الموقوت .. وهدفها المحدد بشأن انهاء الحظر على تصدير البترول العربى ..على أن يرتبط ذلك باتمام انسحاب إسرائيل الى سيناء ووضع قوات دولية بين الطرفين .

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ عقدت الجلسة الأولى لمؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط فى جنيف وعقدها وزراء خارجية كل من مصر والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتخلفت سوريا عن الحضور. واستغرقت كلمات وزراء الخارجية جلستين . وفى الجلسة الثالثة حاولت إسرائيل التنصل من التزاماتها المترتبة على النقاط الست.. ولكنها إزاء اصرار مصر عادت فوافقت على الدخول فى مباحثات عسكرية من اجل فض الاشتباك بين القوات ..وأن تبدأ المباحثات العسكرية يوم ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ فى جنيف.

ولما كانت مسألة الفصل بين القوات الإسرائيلية و المصرية مسألة حيوية يجب البت فيها أولا قبل الدخول فى أي تفاصيل سياسية ، لذلك اصدر المؤتمر يوم٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ قراراً بأن تستمر أعماله من خلال تكوين مجموعة عمل عسكرية .. تبدأ مناقشة مسألة فض الاشتباك بين القوات على أن ترفع المجموعة توصياتها وتقريرها الى المؤتمر.

عقدت اللجنة العسكرية ست جلسات فى المقر الأوروبي للأمم المتحدة فى جنيف خلال أسبوعين ..من ٢٦ ديسمبر ١٩٧٣ إلى ٩يناير ١٩٧٤ . وقد قدم خلالها الجانب المصرى خمس مبادئ رئيسية لفض الاشتباك :

١-أن يتم فض الاشتباك والفصل بين القوات بتحرك القوات الإسرائيلية من مواقعها غرب القناة الى خط يقع شرق القنال فى سيناء.

٢- أن يكون هذا الخط على مسافة كافية لتأمين قناة السويس ومدن المنطقة ضد أى نشاط عسكري

٣- إلا تقل المسافة الفاصلة بين الخطوط الأمامية للقوات الرئيسية للجانبين على المدى الأقصى لأسلحة المدفعية المتوفرة لديهما(٥٣ كيلومتراً).

٤-أن تحدد منطقة أمن أمام القوات الرئيسية لكل جانب.

٥-أن تنشأ منطقة عازلة بين الجانبين ،تشغلها قوات الطوارئ الدولية. وكشف الجانب الإسرائيلي عن نواياه فى حديث عن« التوازن» موضحاً أن توازن الالتزامات يتطلب ألا يجرى الانسحاب من جانب واحد بل ينبغي أن يتم الانسحاب بواسطة الجانبين .واضطر الجانب المصرى الى أن يكرر ما سبق

إيضاحه في اجتماعات الكيلومتر ١٠١ فقد رفض أى اقتراحات إسرائيلية تتعلق بالأرض موضحاً أن الأرض التى دار عليها القتال هى أرض مصرية احتلتها إسرائيل بالقوة ،لذلك فان مبدأ تخلى مصر عن شبر واحد من الأرض التى حررتها والتى تقف عليها قواتها مرفوض من أساسه ، ، إذ لا يجوز مطالبة القوات المصرية بالتخلي عن جزء من الأراضي المصرية مهما كانت الدوافع ، من ناحية أخرى فإن مسافة الانسحاب حددتها مصر على أسس علمية وبناء على مواصفات فنية سليمة ، ولكي تحقق عمليا مبدأ فصل القوات وفض الاشتباك القائم وتأمين منطقة القناة بعد هذه المناقشات قبلت إسرائيل مبدأ الانسحاب إلى الشرق ولكن في أضيق نطاق ممكن (أي في إطار الحدود التي تخلص القوات الإسرائيلية غرب القناة من الموقف الصعب الذي تواجهه) ..ولكنه رفض أن يلتزم بأي شئ محدد يقيد حرية المناورة لديه أو يرتبط بأي مبادئ تحكم النقاش .. وهدف هذا النمط الإسرائيلي من التفاوض إغراق الطرف الأخر في تفاصيل كثيرة قد ينجح من خلالها في استخلاص بعض المكاسب وقد رفض الجانب المصري هذه المراوغات مرة أخرى .

وفي ٩ يناير ١٩٧٤ توقفت الاجتماعات بعد أن اتضح أن هذا الموقف الإسرائيلي المراوغ قد ارتبط بما يدور خلف الكواليس من مباحثات يجريها موشى ديان وكيسنجر في واشنطن هدفها الاتفاق على مشروع فض اشتباك تتقدم به الولايات المتحدة ليبحثه الجانبان .

لقد أصبح واضحا في هذه المرحلة .. أن النية مبيته أن تقوم الولايات المتحدة بالدور الأساسي في تحقيق الاتفاق وذلك بهدف استبعاد الاتحاد السوفيتي وعدم قيامه بأي دور يمكن أن يغير وجوده ونفوذه في المنطقة . وأن الولايات المتحدة وافقت على انعقاد المؤتمر تحت الضغط السوفيتي والمصري ، إلا أن نيتها كانت تهدف إلى إفشال المؤتمر لكي تنفرد الولايات المتحدة بالتصرف بعد ذلك .

اتفاقية فض الاشتباك الأولى : (يناير ١٩٧٤)

مباحثات أسوان :

كان الموقف الأمريكي يواجه تغيرات .. أساسية فرضتها عليه حرب أكتوبر ١٩٧٣ .. بعد أن نجحت في أن تخلق وضعا عسكريا سيكولوجيا جديدا ، بينما فرض حظر البترول العربي ضغوطا قوية على الولايات المتحدة لم تترك أمامها خياراً سوى التحرك السريع لمواجهة الأزمة .

كان من الواضح مدى الاهتمام التي توليه الولايات المتحدة لرفع الحظر البترولي أو لإنهاء الأزمة الاقتصادية التي بدأت تواجه أوروبا واليابان ..وثانياً لكى تجرد العرب من سلاحهم القوى الجديد .. وفى نفس الوقت العمل على إضعاف النفوذ السوفيتى فى كل من مصر وسوريا .

وصل كيسنجر الى أسوان وأجتمع بالرئيس السادات يومي ١١و١٢يناير ١٩٧٤ .وقدم مشروعا للمناقشة كان واضحاً أن كيسنجر لم يأت الى أسوان بخطة أمريكية ولكن يحمل مقترحات اسرائيلية وقد ظل يحافظ على توجهه المنحاز طوال قيامه بالجولات المكوكية .. وقد رفضت مصر معظم ما طرحه كيسنجر من شروط عسكرية غير مقبولة ومن عبارات تحمل مدلولات سياسية .. ويمكن أن تؤثر سلبا على التسوية النهائية بين العرب وإسرائيل.

بالنسبة للجانب العسكري للاتفاق فقد دارت حوله مناقشات واسعة لاعتراض أعضاء الجانب المصرى على التخفيض الكبير فى حجم القوات المصرية التى ستبقى فى سيناء.. غير أن الرئيس السادات كان يرى أن حجم القوات فى سيناء يجب الا يكون عائقا أمام الاستراتيجية السياسية لتحقق السلام

في المنطقة على المدى البعيد .كما كان يرى أن عمل قوات الطوارئ الدولية في المنطقة العازلة بين الطرفين يكفل عدم استئناف القتال.
وبعد عدة رحلات مكوكية أجراها كيسنجر بين أسوان وتل أبيب ..أمكن التوصل الى الاتفاق يوم ١٧ يناير ١٩٧٤ الذى قبلته مصر وإسرائيل .. بشأن الفصل بين القوات تحت إشراف الأمم المتحدة وفى صباح يوم ١٨ يناير تم توقيع الاتفاق الأول لفض الاشتباك فى خيمة الأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ وقد وقع عن مصر الفريق محمد الجمسى رئيس أركان حرب القوات المسلحة وعن إسرائيل الجنرال ديفيد اليعازر رئيس الأركان العامة الإسرائيلية .وجنرال أنزيو سيلاسيفيو قائد قوات الطوارئ الدولية وقد اختتمت الاتفاقية بالنص على أنها لا تمثل اتفاقا نهائيا للسلام، ولكنها خطوة أولى نحو السلام النهائي العادل والدائم.. وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن في إطار مؤتمر جنيف للسلام الذي لم يكتب له أن يرى النور.. سوى بعد ١٨ عاما حين عقد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ١٩٩١.
بانتهاء مراسم توقيع الاتفاقية .. بدأ الوفدان المصري والإسرائيلي إجراء مناقشة واسعة حول الأسلوب الذي سيتبع في تنفيذ الاتفاقية ووضع البروتوكول التنفيذي لها .. الذي سينظم الانسحاب ويضع له الجداول الزمنية اللازمة .. بحيث ينتهي التنفيذ خلال فترة لا تتجاوز ٤٠ يوما حسب نص الاتفاقية.
وفي يوم ٢٤ يناير ١٩٧٤ تم توقيع البروتوكول التنفيذي لاتفاقية فض الاشتباك وبدأ التنفيذ في اليوم التالي مباشرة (٢٥ يناير). وسارت الأعمال بدقة كاملة وبلا معوقات وانسحبت القوات الإسرائيلية شرقا داخل سيناء.. بينما لم تترك القوات المصرية شبرا واحدا من الأراضي التي حررتها في سيناء.. كما أنها أعادت سيطرتها على المناطق التي أخليت في غرب القناة. وقد حددت خمس مراحل لتنفيذ الانسحاب.

ولا شك في أن هذه الاتفاقية كان لها العديد من المعاني والمدلولات العسكرية والسياسية.. ومن أبرزها :
١-احتفظت القوات المصرية بكل الخطوط التي وصلت إليها في سيناء وبكل الأراضي التي حررتها أثناء الحرب، بل أضيفت إليها مساحات أخرى في بعض المناطق.. وقد بلغت مساحة المناطق المحررة في سيناء حوالي ٢٨٠٠ كم مربع.
٢-كان الانسحاب الإسرائيلي من غرب وشرق القناة هو أول انسحاب تنفذه إسرائيل نتيجة لعمل عسكري عربي. الأمر الذي حمل مدلولا سياسيا مهما ومثل أول سابقة من نوعها في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي حتى ذلك الوقت.
٣-أدى الانسحاب الإسرائيلي داخل سيناء إلى تأمين قناة السويس ومدن المنطقة ضد أي عمل عسكري بعد أن أصبحت خارج مدى الأسلحة الإسرائيلية، الأمر الذي سمح بالبدء في تطهير قناة السويس تمهيدا لإعادة فتحها للملاحة الدولية وإعادة تعمير مدن القناة وإعادة المهجرين إلى المنطقة.
٤-نفذت إسرائيل بحرص شديد الاتفاقية دون أي معوقات .. الأمر الذي يؤكد ويعكس مدى رغبتها في التخلص من الأوضاع الحرجة لقواتها غرب القناة.. وكذا البدء فورا في تسريح قواتها الاحتياطية التي ظلت معبأة حوالي ٤ أشهر.. شكل خلالها عبئا اقتصاديا ثقيلا أضر بإسرائيل نتيجة للتكلفة الكبيرة للاحتفاظ بهذه القوات.
٥-رغم الطابع العسكري للاتفاقية كان لها انعكاس سياسي مهم.. فقد شكلت نقطة تحول في علاقات كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بمصر.. فقد أكدت الدور البارز للولايات المتحدة

وقدرتها على العمل لإيجاد حل سياسي لمشكلة الشرق الأوسط، بينما انحسرت العلاقات المصرية السوفيتية بعد أن كانت علاقات مميزة لسنوات طويلة سابقة.

٦-كان توقيع الاتفاقية يمثل نقطة بداية لتطبيق السياسة المعروفة باسم «سياسة الخطوة خطوة» كأسلوب دبلوماسي للتعامل مع قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، ومعالجتها في الطريق نحو السلام، هذه السياسة رسمها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي في ذلك الوقت.. وقد ارتبطت بأسمه بعد ذلك كنمط سياسي يستخدم في حل القضايا المستعصية، ومعالجة المسائل السياسية المعقدة .

٧-من نتائج اتفاقية فض الاشتباك مع مصر موافقة العرب على رفع حظر البترول على أساس البدء في إجراء فصل مماثل للقوات بين سوريا وإسرائيل.. وقد قرر وزراء البترول العرب في ١٨ مارس ١٩٧٤ رفع حظر البترول عن الولايات المتحدة ومعاملة إيطاليا وألمانيا الاتحادية معاملة البلدان الصديقة.

وبانتهاء الحظر البترولي بدأت مرحلة جديدة من مسيرة السلام بإجراء فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل.

اتفاقية فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل:

بعد مباحثات مطولة استمرت أربعة أشهر وجولات مكوكية عديدة لهنرى كيسنجر بين دمشق وتل أبيب . وبعد جهود مصرية مطولة ..أمكن التوصل إلى اتفاق حول فصل القوات على الجبهة السورية فى ٣١ مايو ١٩٧٤ .. حيث اجتمعت لجنة العمل العسكرية تحت مظلة لجنة العمل السورية الإسرائيلية المنبثقة عن مؤتمر السلام للشرق الأوسط.. وتم توقيع الاتفاق فى جنيف بالمقر الأوروبي للأمم المتحدة .تضمنت الاتفاقية الموافقة على وقف إطلاق النار فور توقيع الاتفاقية .. وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي السورية التي احتلتها أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣الواقعة شرق هضبة الجولان ..مع إخلاء مناطق أخرى تتجاوز خطوط يونيه ١٩٦٧ على امتداد الجبهة ..وتدخل فيها مدينة القنطرة عاصمة الجولان .واعتبرت هذه المنطقة منطقة فصل بين قوات الجانبين تحتلها قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة .. وتخضع للإدارة المدنية السورية . وقد نصت الاتفاقية على أنها ليست اتفاق سلام ..وأنها خطوة تجاه السلام العادل الدائم على أساس قرار مجلس الأمن ٣٣٨ الصادر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

تحركات مصر بعد توقيع الاتفاقية :

بإنجاز هذه الخطوة على الجبهة السورية .. اتجهت الجهود المصرية لبناء السلام فى اتجاهين هما :

١-الاستمرار فى سياسة «الخطوة خطوة » التي بدأها كيسنجر ووافقت عليها مصر على طريق السلام ودعت إلى عقد مؤتمر جنيف لوضع أسس السلام الشامل ..والعمل على تأكيد إصرار مصر على المضي فى طريق السلام من خلال قرارات لها مغزاها المرتبط بالسلام .وفى هذا الإطار اتخذت مصر قرار تطهير قناة السويس وفتحها للملاحة الدولية والسماح بمرور البضائع الإسرائيلية على سفن الدول الأخرى.

٢-وفى ٥ يونيو ١٩٧٥ ..وبعد مرور تسع سنوات على غلق قناة السويس ،افتتح الرئيس السادات القناة للملاحة الدولية ،بعد عمليات تطهير المجرى الملاحي و إعادة تشغيل المنشآت الملاحية لهيئة قناة السويس وقد افتتحت القناة فى نفس اليوم الذى وقعت نكسة يونيو ١٩٦٧ وهكذا تحول يوم النكسة

إلى يوم عظيم له مغزاه السياسي الكبير المتعلق بمسيرة السلام وتأثيره الكبير فى دعم الاقتصاد والتجارة العالمين ،وتحققت فى هذا اليوم ثمرة غالية من ثمار انتصار أكتوبر ١٩٧٣ . واصلت مصر مسيرة السلام وفقاً لمبادئ استراتيجيتها السياسية التي تعمل على تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من كل الأراضي العربية وقيام الدولة الفلسطينية والتوصل إلى التسوية الشاملة

خامسا : اتفاقية فض الاشتباك الثانية:

الصراع السياسي والدبلوماسي:

في إطار استراتيجية السلام المصرية .. أجري العديد من الاتصالات مع الإدارة الأمريكية .. انتهت إلى الاتفاق على أن يبدأ كيسنجر جولة مكوكية جديدة في مارس ١٩٧٥من أجل التوصل إلى اتفاق ثاني لفض الاشتباك بين مصر وإسرائيل.

وحددت مصر مطالبها بانسحاب إسرائيلي إلى خط العريش/رأس محمد .. وعودة حقول البترول الواقعة على الساحل الشرقي لخليج السويس في مناطق رأس سدر وأبو رديس وبلاعيم.. وقد رفضت مصر مطلب إسرائيل بإنهاء حالة الحرب باعتبارها مرتبطة بالحل الشامل لمشكلات الصراع العربي الإسرائيلي.

وقد أصرت إسرائيل لفترة طويلة على هذا المطلب رغم تأكدها من أنه مرفوض من جانب مصر .. لأنه يعتبر إجراء سياسيا حاسما.. لا يتناسب مع مرحلة فض الاشتباك. وإمعانا في تعنتها أعلنت إسرائيل أنها لا تنوي أن تنسحب أبدا انسحابا كاملا من منطقة المرات الاستراتيجية في سيناء.. ولكنها قد تجري انسحابا جزئيا حتى منتصف الممرات فقط. وعادت مصر لتؤكد أن مطلبها ليس أقل من انسحاب كامل حتى خط شرق منطقة المضايق والممرات.. ودون أي التزام سياسي تطلبه إسرائيل.

واضطرت مصر أن تبلغ كيسنجر بأنه إذا لم توافق إسرائيل على المقترحات المصرية فان عليه أن ينهي جولاته المكوكية.. ولا يعود إلى القاهرة بل يتجه من تل أبيب إلى واشنطن مباشرة. وقد أرادت مصر بذلك أن تنتهي رحلة كيسنجر بالفشل في تل أبيب وليس في مصر.. وبالتالي يوجه اللوم على فشل المفاوضات إلى إسرائيل.. الأمر الذي حدث فعلا واضطر كيسنجر ان يعود إلى واشنطن خالي الوفاض.

وفي أوائل يونيو ١٩٧٥ التقى الرئيس الأمريكي جيرالد فورد مع الرئيس السادات في سالزبورج بالنمسا في أول لقاء يعقد بينهما وكان اللقاء مهما حيث بحثت فيه كل المعوقات التي تعرقل المباحثات. وتم الاتفاق على إرسال فريق عسكري أمريكي إلى منطقة الممرات في سيناء لإجراء مسح للمنطقة تمهيدا لإقامة نظام أمريكي للمراقبة والإنذار في هذه المنطقة الحيوية. وبعد أن وافقت الولايات المتحدة على كثير من المطالب الإسرائيلية بشأن العلاقة بينهما.. استأنف كيسنجر جولاته المكوكية في أواخر أغسطس ١٩٧٥ بين القاهرة وتل أبيب.. إلى أن نجح في ٣١ أغسطس أي بعد حوالي ٦ أشهر من بدء المفاوضات - في التوصل إلى مشروع نهائي لاتفاقية جديدة لفض الاشتباك بين مصر واسرائيل .

وقد أثارت إسرائيل مشكلة نجمت عن إصرارها على أن تأخذ الاتفاقية طابعاً سياسيا بالمطالبة بأن توقع من مسئولين سياسيين غير ان مصر رفضت ذلك.

أبرز محتويات الاتفاقية :

تم توقيع الاتفاقية فى الإسكندرية وتل أبيب بالأحرف الأولى بواسطة رئيس الأركان المصرى الفريق عبد الغني الجمسي.

تضمنت الاتفاقية عدة بنود رئيسية مجملها فى الآتي:

١-التعهد بعدم استخدام القوة فى حل الخلافات ..والامتناع عن أي أعمال عسكرية .

٢-انسحاب القوات الإسرائيلية الى خط يقع شرق الممرات (على مسافة حوالى ٦٠ كيلومتر من القناة) وتقدم القوات المصرية إلى خط يقع غرب المضايق مباشرة .

٣-إنشاء منطقة عازلة (في المضايق) تفصل بين الجانبين وتشغلها قوات الطوارئ الدولية .

٤-السماح للشحنات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل بالمرور في قناة السويس .

٥-تعتبر الاتفاقية خطوة مهمة نحو سلام عادل ودائم ، وهي ليست اتفاقية سلام نهائي، كما تم الاتفاق على إنشاء محطة إنذار استراتيجية مبكرة لكل طرف على جانبي المنطقة العازلة في (منطقة مضيق الجدي) للمراقبة و الإنذار .. ونظام للإنذار التكتيكي المبكر في منطقة الممرات بواسطة عناصر مدنية أمريكية للإشراف على مضيقي متلا والجدى داخل المنطقة العازلة .

٦-ويتضمن هذا النظام ثلاث محطات مراقبة إليكترونية .. وثلاثة حقول للاستشعار الإليكتروني عند مداخل المضايق ..ومهمة هذا النظام الكشف عن أى تحركات للقوات المسلحة للطرفين قد تخترق وتدخل أى من الممرين بقواتها ..وإبلاغ ذلك للأطراف المعنية

المعالم والدلالات لاتفاقية فض الاشتباك الثانية:

ليس هناك شك أن هذه الاتفاقية كانت إحدى الثمار السياسية والعسكرية المهمة لنصر أكتوبر ١٩٧٣ .والذي استمرت تداعياته الإيجابية منذ ذلك التاريخ حتى اليوم .لقد أكدت اتفاقية فض الاشتباك الثانية ،أن قوة الدفع نحو السلام ..التى ولدتها حرب أكتوبر ..سوف تستمر لفترة طويلة رغم تحركها البطيء نسبياً ..إلا أن هذا التحرك يتم فى خطوات ثابتة ومستمرة وناجحة .. وقد حققت هذه الخطوات خلال فترة لم تتجاوز العامين ..أربعة إنجازات مهمة على طريق السلام وهى :

١-اتفاقية النقاط الست بين مصر واسرائيل .

٢-اتفاقية فض الاشتباك الاولى بين مصر وإسرائيل .

٣-اتفاقية فض الاشتباك بين سوريا واسرائيل .

٤- اتفاقية فض الاشتباك الثانية بين مصر واسرائيل .

-أحدثت هذه الاتفاقيات تطورات سياسية مهمة ..خاصة بالنسبة للقضية الفلسطينية . حيث هيأت مناخاً دولياً افضل لصالح القضية .كما اتخذت الدول العربية منهجا مشتركا فى عام ١٩٧٤ بشأن أسلوب طرح القضية الفلسطينية ،بعد أن أصبحت المنظمة باعتراف الأمم المتحدة طرفا سياسيا فى إقامة السلام العادل الذى يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة-"أنه بمقتضى الاتفاقية تقدمت القوات المصرية الى خطوط جديدة ،واستردت حوالي ٤٥٠٠ كيلومتر مربع من سيناء وأصبح الخط الأمامي للقوات الإسرائيلية على مسافة حوالي ٦٠كم شرق أما فى الجنوب فقد امتد الانسحاب الإسرائيلي على الساحل الشرقي لخليج السويس لمسافة ١٨٠ كم من السويس وحتى بلاعيم حيث تقع منابع البترول البحرية.

اختلفت اتفاقية فض الاشتباك الثانية عن الاولى اختلافاً أساسياً ،الاتفاقية الاولى كانت اتفاقية ذات مردود عسكرى بحت بمعنى أنها كانت من اجل فصل القوات المتحاربة وابعادها عن بعضها كإجراء مهم لدعم وقف إطلاق النار وتفادى أى احتكاك مباشر يمكن ان يقع بين الطرفين .أما الاتفاقية الثانية فقد اختلف الامر لأنها تحمل مضموناً سياسياً واضحاً ..حيث كان الهدف من الانسحاب الاسرائيلى هذه المرة ليس فصل القوات فهذا الهدف محقق فى الاتفاقية الأولى أما الهدف هنا فهو استعادة مصر لجزء حيوي من أرضها ومن ثرواتها القومية وانسحاب إسرائيل من هذا الجزء الذى سبق أن احتلته عام ١٩٦٧ .. بمحض إرادتها بعد تعرضها لضغوط سياسية وظروف اقتصادية .معنى ذلك أن الاتفاقية كانت خطوة صحيحة فى اتجاه السلام ..لذلك فقد هيأت المناخ السياسي المناسب للبدء فى اتخاذ خطوات رئيسية نحو التسوية النهائية وتحقيق السلام .

إذا كان انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة المضايق ..يعتبر أبرز الإنجازات الاستراتيجية فى هذه الاتفاقية ..فان عودة حقول البترول المصرية على الساحل الشرقي لخليج السويس يعتبر إنجازا اقتصادياً حيوياً لا يقل أهمية .فقد بلغ عدد الحقول فى هذه المنطقة وقتئذ ١٣٥ حقلاً منها ٦ فى رأس سدر و١٤ فى أبو رديس و١١٥ فى بلاعيم بعضها برى وبعضها بحري وقد اشترطت مصر ان تتسلم هذه الحقول كاملة وسليمة وعاملة الأمر الذى نفذ بدقة .

وأخيراً لم تكن الاتفاقية تمثل الحساب الختامي مع إسرائيل ..بل كانت تحركاً أساسياً فى الاتجاه الصحيح نحو الهدف القومي الإستراتيجي ..وهو تحرير الأرض العربية واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني .وهذا يعنى أن الصراع كان وما زال قائماً وأنه لن ينتهي إلا بتحقيق السلام الشامل والعادل.. ولا شك أن مجمل الاتفاقيات العسكرية قد شكلت نقطة تحول مهمة فى هذا الاتجاه. وقد أنهت الاتفاقية الأخيرة مرحلة التهديد العسكرى، الشيء الذى هيأ انسب الظروف لبدء مرحلة العمل السياسي من أجل التوصل الى التسوية السلمية الشاملة .وقد أكد هذا المعنى الرئيس السادات فى حديث له أدلى به فى ذلك الوقت حين قال « أن مصر مستمرة فى حالة استعداد كامل لاداء رسالتها اذا احتاج الامر لذلك ».

وأخيراً فقد أكدت اتفاقية فض الاشتباك الثانية و ما سبقها من اتفاقيات مع إسرائيل الاستراتيجية المصرية الشاملة ،المتعددة الأدوات ،التى اتبعتها مصر فى صراعها مع إسرائيل..وقد مثلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ مرحلة « الاختراق العسكري » دفعة قوية وخطوة ضرورية لمسيرة هذه الاستراتيجية نحو تحرير الأرض ..وتمهيد الأرض لتحقيق الاختراق السياسي من أجل السلام.

التعقيب الأول على الورقة الأولى

أ.د/أحمد يوسف

أستاذ العلوم السياسية-جامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية بجامعة الدول العربية

إنه لشرف عظيم حقاً أن أشارك في هذه الندوة الاستراتيجية التى تنظمها القوات المسلحة المصرية بمناسبة مرور ربع قرن على حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى مثلت أعظم إنجاز عسكري مصري وعربي معاصر والتى ستبقى عبر الزمان مبعث فخر لكل من شارك فيها بالتخطيط والتنفيذ كما كانت نقطة الذروة فى عملية التحول من الهزيمة إلى النصر وهى عملية بالغة الدلالة من المنظورين الوطني والقومي معاً .

ولقد قبلت شاكراً الدعوة الكريمة التى وجهت لى من منظمى الندوة للتعقيب على البحث المقدم من اللواء طه المجدوب بعنوان المراحل الرئيسية لإدارة الحرب وتطوراتها :

الموقف السياسي المصرى خلال مراحل العمليات ،ولقد قبلت هذه المهمة على الرغم من إدراكي منذ الوهلة الأولى لصعوبتها ،فاللواء طه المجدوب دون شك هو واحد من القلائل الذين يمكنهم الكتابة باقتدار كامل عن هذا الموضوع حيث أنه جمع فى خبرته العملية بين خبرة المقاتل العسكرى والمفاوض الدبلوماسي والكاتب الاستراتيجي الأمر الذى يوفر له دون شك منظوراً شاملاً للرؤية ومعرفة متعمقة بموضوعه،ولذلك فان نهجى فى التعقيب على بحثه سوف يكون محاولة للتأكيد على دلالات ومعان أشار البحث إليها وإن لم تتح له الفرصة دائماً بسبب شمول موضوعه للتفصيل والتعمق فيها علماً بأن هذه الدلالات لها قيمتها البالغة من منظور الحاضر الذى نعيشه الآن والمستقبل الذى نتطلع إليه .

وأود فى هذا الصدد أن أركز على ما ورد فى البحث عن تميز الرؤية المصرية فى إطار موضوع البحث بالشمول ،وأن أتناول هذا الشمول من منظورين لكل منهما دلالاته العميقة بالنسبة للحاضر والمستقبل معاً فيما تبقى من عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي المنظور الأول هو الشمول فى

أدوات الحركة والثاني هو الشمول فى نطاقها .

أما المنظور الأول (الشمول فى أدوات الحركة المصرية) فقد قبلت مصر خيار التسوية منذ أن أعلن الرئيس جمال عبد الناصر قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ ،غير أن اللافت للنظر إن إعلان قبول خيار التسوية لم يكن وحده كافياً لأن تتحرك العملية السلمية إلى الأمام .لم يكن صحيحاً إذن أن إسرائيل تريد السلام ،وأن الطرف العربي كان هو العقبة إزاء ذلك ،وتأكد نفس المعنى عندما أعلن الرئيس أنور السادات فى فبراير ١٩٧١ بعد شهور قليلة من إمساكه بزمام القيادة فى مصر فى أعقاب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عن مبادرته الشهيرة التي كان من شأنها أن تنهى- ولو من الناحية العملية - حالة الحرب بين مصر وإسرائيل ،غير أن الأمر لم يكن كافيا فى الحالتين :أي حالة قبول الرئيس جمال للقرار ٢٤٢ أو إعلان الرئيس السادات لمبادرته فى فبراير ١٩٧١ ،وإنما تطلب الأمر فى المرتين تحرك الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدبلوماسي كرد فعل للتحرك السياسي المصري المدعم باستخدام القوة العسكرية ،فكانت مبادرة روجرز فى يوليو ١٩٧٠، وتحركات كسينجر فى أعقاب وقف إطلاق النار فى أكتوبر ١٩٧٣ والتي أوضحها البحث بجلاء.

وتقدم هذه الحقائق مؤشرات بالغة الدلالة على أن الحق لا تدعمه إلا القوة .لقد كانت مصر فى هذا السياق تلجأ دائماً إلى القوة لا عدواناً على أحد وإنما لتعزز سعيها إلى حقها المشروع ،وقد تكرر هذا النموذج وتعزز دائماً خلال المسيرة الطويلة التى بلغت حوالي ثلث القرن عمراً لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، ومن اللافت للنظر أن إسرائيل لم تقدم فى أي وقت من الأوقات تنازلاً حقيقيا فى عملية التسوية إلا عندما عملت القوة ضدها بالمفهوم الشامل للقوة ،وبالإضافة إلى الأمثلة السابقة فإنها لم تتحرك أيضا على الصعيد الفلسطيني إلا فى أعقاب الانتفاضة الفلسطينية التى دامت سنوات ،ولم تبدأ فى طرح الأفكار بخصوص الانسحاب من جنوب لبنان إلا فى أعقاب تصاعد المقاومة فى الجنوب اللبناني إلى مستوى بات ينطوي على تكلفة حقيقية وموجعة لها وهكذا.

وليت القيادة الإسرائيلية الحالية تلتفت إلى هذا المعنى الذى أكدته حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو أن تجاهل الحقوق لا ينتج سلاماً ،وإنما هو على العكس يدفع الطرف الآخر دفعا إلى التفكير فى كافة الوسائل الممكنة لكي يحصل على حقوقه المشروعة، الأمر الذى يؤدى إلى تعريض المنطقة إلى موجات متتالية من العنف بشتى صوره وأشكاله على النحو الذى أكده الرئيس حسنى مبارك فى تبيان مخاطره أكثر من مرة من واقع خبرته العسكرية والسياسية.

أما المنظور الثاني (الشمول فى نطاق الحركة المصرية) فيتأكد من أن القيادة المصرية فى تخطيطها لاستعادة حقوقها انطلقت من رؤية سليمة للنطاق الذى يتعين الحركة فى إطاره من أجل ضمان أقصى قدر من المساندة العسكرية والسياسية ،ومنذ المرحلة الأولى التى أعقبت هزيمة يونيو ١٩٦٧ تأكد النطاق العربي للحركة المصرية ،فكانت قمة الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ التى وفرت للموقف المصري مساندة سياسية واقتصادية ،ثم نجح الرئيس أنور السادات فى بناء منظومة عربية متكاملة قبل الحرب وفى أثنائها كانت خير دليل على ما
يمكن للعمل العربي المشترك المخطط له جيداً أن يحقق من نتائج على صعيد الأمن القومي العربي

.لقد دخلت مصر الحرب بتخطيط عسكري مشترك مع سوريا ،وخاضت الحرب فضلا عن ذلك بمشاركة عسكرية رمزية من العديد من الدول العربية ،وبالإضافة إلى ذلك تم التخطيط والتنفيذ بنجاح لاستخدام فعال للمرة الأولى لسلاح البترول فى أثناء المعركة فجاء الأداء المصري والعربي فى ذلك الإطار على النحو الرفيع الذى شهدناه جميعاً.

يطعن البعض الآن فى مقولة الأمن القومي العربي - مستنداً إلى واقع أليم نعيش فيه - غير أن المعاني الواضحة لحرب أكتوبر تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك على المستوى الذى يمكن أن تصل إليه حماية وتعزيز الأمن القومي العربي إذا ما أمكن التوصل إلى صيغة استراتيجية سليمة للتحرك العربي فى هذا المجال وهو الأمر الذى يمثل واحداً من أغلى دروس حرب أكتوبر ،ويزيد من أهمية هذا الدرس أن مصر -أكبر وأقوى دولة عربية- هى التى أدركت هذا المعنى ووضعته موضع التطبيق واستطاعت بذلك أن تقود النظام العربي فى أمجد معاركه المعاصرة.ولعل هذا المعنى أيضا يكتسب دلالة شديدة الأهمية بالنسبة لمقومات الدور القيادي المصري فى النظام العربي وآليات ممارسة هذا الدور،واحسب إننا أحوج ما نكون إلى تمثيل هذا المعنى العظيم لحرب أكتوبر بخصوص المعادلة السليمة لتحقيق الأمن القومي العربي فى مواجهة مصادر تهديده الإقليمية والدولية فى هذا الوقت الذى ترتفع فيه دعاوى انهيار الأمن القومي العربي ،ويتصور فيه البعض أن الحماية الخارجية أو العزلة الداخلية يمكن أن تكون بديلاً فى عالم لم يعد مستعداً لقبول الضعفاء أو التعامل مع المتناحرين

يبقى بعد ذلك عدد من النقاط التفصيلية التى اختار منها اثنتين فقد كنت أود أولا أن يتضمن البحث نوعاً من الرؤية المقارنة لاتفاقيتي فض الاشتباك الأوليين على الجبهة المصرية والسورية لما فى ذلك من دروس تفاوضية مهمة من المؤكد أن المفاوض العربي بحاجة إليها فى الظروف الراهنة التى تمر بها الأمة العربية ،فتحية لحر ب أكتوبر وأبطالها ووقفة إجلال وإكبار واحترام لشهدائها الذين محوا جميعاً بما قدموه فى تلك الحرب عار هزيمة كان من شأن استمرارها لا قدر الله أن تدخل مصر فى مرحلة تدهور وانهيار لا يعرف أحد متى أو كيف تنتهي .

...إنه لشرف عظيم حقاً

التعقيب الثانى على الورقة الأولى

د . هالة مصطفى

رئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

في الحقيقة أن الورقة القيمة التي قدمها السيد اللواء طه المجدوب تلقى الضوء على فترة سياسية مهمة وهي الفترة التي تقع ما بين قيام حرب السادس من أكتوبر إلى توقيع اتفاقية فض الاشتباك وترجع أهمية هذه الفترة ليس فقط للتوثيق الزمني لها ولكن هذه الفترة تعد البداية الحقيقية لكل المسارات السياسية والتحول الذي حدث على صعيد الصراع العربي/ الإسرائيلي.

باختصار شديد، فأن القضايا التي تثيرها هذه الفترة الزمنية هي قضايا شديدة الأهمية لأنها ما زالت ممتدة إلى وقتنا الراهن ،وأنا أريد أن أثير أربع قضايا رئيسية أثارتها في ذهني هذه الورقة.

القضية الأولى تتعلق بما جاء في صفحتها الثالثة تحت عنوان «استراتيجية الصفر» التي يتبعها العرب وتقوم على مفهوم وهمي أن كل شئ أولا شئ وهي استراتيجية يستحيل تطبيقها على الصراع العربي/ الإسرائيلي لافتقادها إلى المنطق العقلاني والبعد عن الواقعية ، إني أريد أن أطرح سؤالا ألا وهو هل العرب أتبعوا ما يسمى باستراتيجية الصفر هذا بمعنى أنني لا أتحدث عن شعار سياسي أو عن انطباعات سياسية أو تقييمات سياسية معينة لكنى أتحدث عن استراتيجيات لها بالفعل أهداف و خصصت لها وسائل محددة لتحقيق هدف معين وهل كان هناك بالفعل في مثل تلك الأيام مثل هذه الاستراتيجية و هل كانت موجودة بالفعل ؟

وأعتقد أن هذه التحليلات كانت تحكمها اعتبارات سياسية كثيرة ، فقد كانت تقال بشكل انطباعي على فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر والحقيقة أن الوثائق والخطب والأحاديث الخاصة بالرئيس جمال عبد الناصر وهي صادرة في ثلاثة أجزاء عن مركز الدراسات السياسية في جريدة الأهرام ولم تحتو إطلاقا على ما يمكن تسميته باستراتيجية الصفر أي إزالة للعدو ، بالعكس ففي إحدى المرات كان الرئيس السابق «تيتو» يسأل الرئيس عبد الناصر كيف تتحدث عن تهدئة الصراع في المنطقة وأنتم تطالبون بإلقاء إسرائيل في البحر وكان رده بالنفي الشديد وأنه لم يرد على لسانه ما يشير الى هذه العبارة ، رغم أن هناك انطباعا شائعا بأن هذه الفترة ارتبطت بفكرة تدمير إسرائيل أو إزالتها وأعتقد إنه لا بد من التفرقة

بين ما يمكن أن نسميه بالفعل استراتيجية وما هو شعارات سياسية سادت في فترة معينة ليس لها أساس علمي بالفعل أو موثق في وثيقة رسمية أو يمكن أن ننسبها لمسئول بعينه عربيا أو مصريا .

القضية الثانية في هذه الورقة عبارة وردت في سطر واحد ولكنها شديدة الأهمية، تختص بتحقيق المفاجأة في الحرب ، ليست فقط بسبب عنصر المفاجأة من الناحية العسكرية ولكن للدلالات السياسية التي يمكن أن تعطيها لنا هذه المسألة ، ذلك لسببين ،السبب الأول أن عنصر المفاجأة هنا يثبت أننا قادرون على خداع أقوى أجهزة المخابرات في العالم- الأمريكية والإسرائيلية- والسبب الثاني وهو الأهم حيث يفند كثيراً من المزاعم التي وردت في عديد من التحليلات والكتب التي ظهرت بعد الحرب وتحدثت عنها بأنها تمت وفقا لسيناريو معد أو وفقا لتصور أمريكي، وحتى لقد نسب هذا التصور لهنري كسينجر وكان وزيراً للخارجية الأمريكية ومستشار الرئيس لشئون الأمن القومي في هذا الوقت وهذه النظرية تتحدث عن المأزق العسكري military stalemate وهو خلق موقف عسكري صعبا يمكن بعد ذلك أن نحقق من خلاله تسوية بين الأطراف.
عنصر المفاجأة يدلل على أن هذه المزاعم ليست صحيحة بالمرة وأنا لا أريد أن أقول أن هذا مجرد رأى أو وجهة نظر أو تحليلا لكنى سأقرأ على حضراتكم فقرات مختصرة جداً مما قاله صناع القرار الأمريكي في ذلك الوقت .

الفقرة الأولى من مذكرات الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون ونشرت فى سنة ١٩٧٨

« أن أخبار الهجوم الوشيك على إسرائيل، أخذتنا تماما بالمفاجأة، فحتى اليوم السابق لها ذكرت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى تقرير لها أن الحرب فى الشرق الأوسط غير محتملة، لقد أصبت بخيبة أمل نتيجة فشل المخابرات الإسرائيلية لقد كانت واحدة من أفضل أجهزة المخابرات فى العالم، ولكنهم هم أيضا أخذوا بالمفاجأة »

فى مذكرات كسينجر التي ظهرت عام ١٩٨٢ يقول:

«إن الهجوم المصرى السوري كان مفاجأة استراتيجية ،تكتيكية،كلاسيكية نتجت عن سوء تفسير للحقائق التى كانت متاحة للجميع ،وكمايقول وكيل المخابرات المركزية الأمريكية » لقد كان هناك فشل بالفعل فى المخابرات فى الأسابيع التى سبقت نشوب الحرب فى ٦أكتوبر.«إن هذه الشهادات إنما تعنى أن حرب أكتوبر هى حرب لها مكانتها ودورها الحيوي في استعادة التوازن فى المنطقة ولم تكن أبداً وفق سيناريو مرسوم لذلك .أما طريقة إدارة أمريكا للحرب بعد ذلك فهو شئ مختلف تماما فبعد وقوع الحرب كان للإدارة الأمريكية وجهة نظر تتعلق بأسلوب إدارة الأزمة .وهذا أمر مختلف .

القضية الثالثة: تتعلق بالعلاقات المصرية الأمريكية، تتحدث الورقة عن هذه العلاقات في إطار التقييم التقليدي للدور الأمريكي في المنطقة، فنحن دائما نتحدث عن محاولة أمريكا الانفراد بقضية الشرق الأوسط، ومحاولتها الهيمنة على هذه المنطقة ومحاولة إبعاد الاتحاد السوفيتي فى ذلك الوقت خاصة بسبب إفشال مؤتمر جنيف ١٩٧٣، نتحدث عن كل هذا باعتبارنا مستقبلين فقط للدور الأمريكي. ماذا لو أعدنا النظر في طبيعة العلاقات المصرية/ الأمريكية ،نحن لم نكن مجرد مستقبلين لهذا الدور، إنما كانت لمصر رؤية في كيفية الاستفادة من الدور الأمريكي في المنطقة. طبعا في هذا الوقت كانت هناك مرحلة الوفاق الدولي بين القوتين العظميين ، وكان الدور السياسي للاتحاد السوفيتي محكوما، أو بمعنى آخر مقيدا فى حركته السياسية فيما يتعلق بتقديم دعم سياسي لأطراف إقليمية بعينها، وكانت مصر ترى أن هناك إمكانية حقيقية لاستثمار الدور الأمريكي للضغط على إسرائيل وقد حدث ذلك بالفعل في

اتفاقية فض الاشتباك الثاني والتي لعبت أمريكا دورا مهما في دفع إسرائيل للتوقيع عليها والتي تمت في سبتمبر ١٩٧٥ . إن لمصر رؤية في كيفية التمييز بين المصالح الأمريكية والمصالح الإسرائيلية لأننا عادة ما نتعامل مع أمريكا وإسرائيل على أنهما شئ واحد ولكن الحقيقة أنه مهما كانت العلاقات الخاصة التي تربط بين الاثنتين ومهما كانت المكانة التي تتمتع بها إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط إلا أنه في النهاية يمكن التمييز بين مصالح الطرفين، ومصر استطاعت أن تستفيد أو تعي الفرق بين الاثنتين، وفي نفس الوقت كان هناك بالفعل خلافات بين رؤية الرئيس الأمريكي وتقديره للموقف في المنطقة ورؤية هنري كيسنجر على سبيل المثال ، وحدثت اختلافات في تقدير الموقف السياسي سواء فيما يتعلق بالنقطة التي يتم عندها وقف إطلاق النار أو بمدى الدعم العسكري الذي يمكن أن يقدم لإسرائيل خلال هذه الحرب، وأيضا حول حدود الأمن الإسرائيلي. قد يكون هناك اتفاق أو التزام أمريكي بالحفاظ على أمن إسرائيل ، ولكن بين الإدارة الأمريكية وبين صناع القرار الأمريكي قد تجد تمايزا في المواقف لأنه ليس هناك رقعة جغرافية محددة يمكن تسميتها بالحدود الأمنية لإسرائيل. هذه المسائل ليس هناك اتفاق عليها كما أنه ليس هناك تصور واحد حول أفضل السبل للحفاظ على المصالح الأمريكية فى المنطقة، فليس شرطا أن تكون إسرائيل هي القادرة وحدها على ذلك ، ما أريد الوصول إليه من هذه الأمثلة ، أننا في حاجة إلى النظر إلى العلاقة الأمريكية المصرية نظرة أكثر شمولا، نظرة متعددة الأبعاد، نحن لسنا مستقبلين فقط للدور الأمريكي المفروض علينا لكن نحن أيضا لدينا وجهة نظر في كيفية استيعاب هذا الدور وفي كيفية استخدام هذا الدور وتوظيفه سياسيا والحقيقة أن المشاكل التي تقابل العلاقات المصرية/ الأمريكية إلى الآن والتوترات التي تثار من وقت لآخر تؤكد بالفعل أن هناك رؤية مصرية لهذه العلاقات.

النقطة الأخيرة وهي تتعلق بالدور الإقليمي لإسرائيل:

هذه المسألة وردت في سطور قليلة في الورقة ولكنها هامة لتفسير ما يجري الآن و التوترات التي يثيرها الجانب الإسرائيلي حول التحرك السياسي المصري.

الورقة تقول أن حرب أكتوبر كشفت ادعاء إسرائيل بأنها «دولة إقليمية كبرى» ، هذا صحيح لأن إسرائيل تعتمد في ذلك على عنصرين أساسيين: التفوق العسكري، كما تعتمد على توظيف إمكاناتها الإقليمية في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط. في المقابل، لسنا في حاجة إلى التأكيد على النقاط الخاصة بمصر وبوضعها ومكانتها الإقليمية والتاريخية والسياسية والجغرافية ورسوخها بقوة الدولة فيها، وكلها عوامل تجعل منها دولة كبرى في المنطقة لها تأثير حقيقي في المحيط الإقليمي، هذا الدور وهذه المكانة الإقليمية يترتب عليها التزامات ومسئوليات معينة تجاه القضايا المطروحة في المنطقة.

مثال على ذلك اهتمام مصر بمسألة السلام العادل الشامل وهو نابع من التزامها ومسئوليتها لأن وضع مصر الإقليمي يجعلها معنية بشكل مباشر بأوضاع ومستقبل ترتيبات هذه المنطقة وكذلك رعايتها للمفاوضات الثنائية والدور الذي تقوم به ، ومطالبتها أو تصورها لهذا السلام ، يأتى أيضا في إطار هذا الدور الإقليمي بالإضافة إلى الدعوة المصرية لنزع أسلحة الدمار الشامل فهي تدخل أيضا في صميم الترتيبات الأمنية في هذا الإقليم ولابد وأن يكون هذا من أولويات مصر كدولة إقليمية فعالة في هذه المنطقة. لعل هذا هو ما يزعج الجانب الإسرائيلي ويفسر كثيرا من المشاكل التي يثيرها أمام هذا الدور بدءا بمحاولات تشكيل سياسات المحاور في المنطقة أو خلق توتر في العلاقات المصرية /الأمريكية أو اتهام مصر بعرقلة المفاوضات الثنائية إلى آخره من هذه الممارسات التي خلقت توترا في المنطقة في الفترة الأخيرة.

■ المناقشات :

سؤال

نتنياهو يصرح أن القوة المسلحة أهم من توقيع معاهدة السلام مع العرب كبديل للسلام في إسرائيل ،فنتنياهو يعطى الأهمية للقوة المسلحة عن المعاهدة فهل العرب يأخذون نفس الموقف وبخاصة أن هناك الكثير ممن يعتقدون أن التفاوض العسكري هو السبيل لعملية السلام؟

السفير طه المجدوب يجيب عن التساؤل:

مبدئيا «التفوق العسكري كبديل لفرص السلام» هذا خلل وليس مبدأ فلا يمكن أن تستقر معاهدة بهذا الشكل فإذا اتبعنا نفس المبدأ إذن ستعم الفوضى وبهذا سوف نتخلى عن خطنا الإستراتيجي الخاص بقيادة السلام وأنا لا أعتقد أن التصريحات التي يطلقها نتنياهو لها أسس منطقية وعلمية حتى تؤخذ مأخذ الجدية. في بعض الحالات نتحدث عن معادلات غير متكافئة ولكنها لا تنطبق على الوضع الحالي في المنطقة ،وأنا رأيي أنه لابد من قوة لأن القوة ضرورية لحفظ السلام وقد ذكرت من قبل ذلك. «أنه لا سلام بلا قوة تحميه وهذه القوة ليست بالضرورة قوة عسكرية فقط ولكن القوة بمفهومها الشامل سواء كانت قوة عسكرية ،قوة سياسية،قوة اقتصادية أو حتى اجتماعية وثقافية ويجب أن نستمر في هذا الاتجاه وبهذا سوف نجبر إسرائيل على التحول من موقفها أن لم يكن عن طريق نتنياهو فعن طريق آخرين.

سؤال

من المعروف أن الإسرائيليين مفاوضون مهرة كيف استطاعت الدبلوماسية المصرية التعامل معهم بالرغم من الوجود الحقيقي الأمريكي القوى المساير لهم في المفاوضات وبخاصة أنك قد تفاوضت معهم في جنيف وفى واشنطن ولديك الخبرة في ذلك؟

السفير طه المجدوب يجيب عن التساؤل :

حينما كنت أتفاوض كنت لواء بالجيش. إننا كمفاوضين لم ندخل أى مفاوضات ونحن مغمضي الأعين

بل هناك كم كبير من المعلومات يكون مطروحا أمامنا حتى يمكننا التعامل مع الطرف الأخر هذا الكم يتعلق بالقضايا المطروحة وأبعادها وما هو المطلوب تحقيقه وما هي الحدود التي ستتحرك فيها وما هو الحد الأدنى للتحرك الذي يمكن قبوله وكيف يمكن أن نحصل على ما نريده من الطرف الآخر وهناك معلومات عن القادة ونظرة القيادات السياسية ومعلومات عن الشخصيات التي تتعامل معها وأذكر واقعة في موضوع المعلومات عن الساسة ليس بسر، في أثناء تفاوضنا في جنيف عام١٩٧٥ وفى اتفاقية فض الاشتباك الثانية كان هناك وكيل وزارة الخارجية ،ولا أتذكر أسمه حالياً ، حاضرا في الوفد وجاء إلى بعد جلسات المفاوضات وقال لي «أنه مندهش مما سمعه مني وبخاصة أ نه قرأ الملف الخاص بي ولكنه فوجئ بشيء آخر » ورددت عليه بأن هذا الملف الذي قرأه لم يكن خاصا بي .

ما أريد قوله أن حجم المعلومات ضروري للمفاوض لكي ينجح حيث يعلم أن هناك مناورات تفاوضية ونحن المصريين لدينا القدرة على المناقشة والمناورة وقد أدهشناهم بالفعل مثلما أدهشناهم في الحرب أدهشناهم في المفاوضات والسلام وأسلوب التفاوض وأسلوب التحاور وأعتقد أن المثل الذي ذكرته دليل على ذلك. ونحن نمتلك خبرة كبيرة في كل المجالات التفاوضية فقد تفاوضنا عسكرياً وتفاوضنا سياسياً ثم تفاوضنا في النواحي الجغرافية والفنية والقانون الدولي وخلافه في طابا فنحن لدينا خبرة عظيمة وأعتقد أن سيادة السفير «الريدي» لديه تجارب عديدة في هذا المجال.

سؤال

عن الولايات المتحدة وعن أنسب أسلوب لإقامة علاقات متوازنة معها وللحد من رعاية الولايات المتحدة لإسرائيل ؟

السفير عبد الرءوف الريدي يجيب عن التساؤل :

في إطار العلاقات المصرية الأمريكية فان مصر قامت بمجهود ممتاز في هذا المجال ونحن كعرب لدينا إمكانية أن نعمل على الساحة الأمريكية من خلال الحوار، ومن خلال اللقاءات مع أعضاء الكونجرس. فهناك مزيد من العمل في هذا الاتجاه وهو صعب لأن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة تكاد تكون أو أصبحت بالفعل علاقة عضوية إنما لا يجب أن نيأس من أن نعمل كعرب جميعاً وأن نتحرك على الساحة الأمريكية وبالفعل فسيادة الرئيس يقوم بدور هام جداً وذلك بإقامة علاقات هامة مع أعضاء الكونجرس والإدارة الأمريكية وهناك دور أيضاً للفاعليات غير الرسمية كمجلس الشعب ،الأساتذة ، مراكز الأبحاث، الجامعات حتى نصل بالفعل للفكر الأمريكي وأن نسيطر عليه بالإضافة إلى تنامي دور الأمريكيين من أصل عربي حيث نستطيع أن نجعلهم يقومون بدور أكبر بل ونساعدهم في هذا. وهذا على أقل تقدير، فقد يقلل هذا من درجة الانحياز أو يوجد نوعا من التفاعل مع قضايانا والاقتناع بها والدفاع عنها.

الورقة الثانية :

الموقف الأمريكي والسوفيتي أثناء الحرب

أ.د. / علي الدين هلال

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

تهدف هذه الورقة إلى تحليل موقف الدولتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ،والأحداث التى بدأت باندلاع العمليات العسكرية فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ على الجبهتين المصرية والسورية وصولا إلى إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ فى ٢٢ أكتوبر ثم قراري مجلس الأمن بهذا الشأن رقم ٣٣٩ بتاريخ ٢٣ أكتوبر، ورقم ٣٤٠ بتاريخ ٢٦ أكتوبر، مع عرض للتفاعلات التى تمت بين الدولتين والتي أدت إلى تصعيد دبلوماسي وسياسي، وإلى مواجهة خطيرة بين الجانبين بسبب انتهاك إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار الأول.

ومع كثرة ما كتب فى هذا الموضوع، فربما يسمح مرور ربع قرن على تلك الأحداث، وبعد صدور العديد من المذكرات والكتب التى ألفها مشاركون فيها، بان يقدم الباحث تحليلاً يعتمد على قاعدة أوسع من المعلومات. مع ذلك ينبغي التحوط لأن الوثائق السورية والسوفيتية ليست متاحة بعد، كما أن ما نشر على الجانب المصري والأمريكي والإسرائيلي لا يمثل كل الوثائق الرسمية التى تحتفظ بها هذه الدول، وإنما ورد ضمن المذكرات الشخصية لبعض المسئولين فى هذه الدول وقتذاك.

ويمكن، باديء ذي بدء، أن نطرح أربع ملاحظات تكون بمثابة مقدمة لتحليل ردود الفعل والتفاعلات بين الدولتين العظميين خلال هذه الفترة:

أولاً: أن الحرب جاءت مفاجأة كاملة من حيث توقيتها للولايات المتحدة، ففي صباح ٦/ ١٠ كانت أجهزة التحليل السياسي والإستراتيجي فى واشنطون منشغلة بتحليل التحركات العسكرية التى تم رصدها على الجبهتين المصرية والسورية، وكان الرأي الغالب أن هناك مؤشرات تنذر بالخطر، ولكن لم يصل أحد إلى نتيجة بأن حرباً كبيرة كانت على وشك أن تندلع خلال ساعات قليلة، ولم يصل وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ومجموعة العمل فى مجلس الأمن القومي إلى هذه النتيجة إلا بعد قرابة ساعة

كاملة من نشوب العمليات العسكرية. وعبر الرئيس ريتشارد نيكسون عن ضيقه بان الحرب كانت /مفاجأة كاملة له « وأن كلا من المخابرات الأمريكية والإسرائيلية قد فشلتا في توقعها ».
أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي، وبناء على اتفاق بين الرئيسين أنور السادات وحافظ الأسد، فقد أبلغته دمشق في ٤/ ١٠ بأن الحرب وشيكة الوقوع. مع ذلك، فمن الجدير بالتسجيل أن ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي أعرب عن عتابه للرئيس هواري بومدين في اجتماعه معه بموسكو يوم ١٩/ ١٠ لعدم إخطار موسكو بالموعد المحدد للعمليات العسكرية وللخطط العسكرية للحرب.

ثانياً: مثلت حرب أكتوبر أخطر تهديد لحالة «الوفاق الدولي» الذى كان قد تبلور بين البلدين في مطلع السبعينيات والذي عبرت عنه قمة موسكو في مايو ١٩٧٢ وقمة واشنطون في يونيو ١٩٧٣ وتوقيع إعلان المبادئ بين البلدين. و كانت اختباراً لطبيعة العلاقات على قمة العالم في إطار الوفاق الدولي، بل أنها أدت إلى مواجهة مباشرة بين القوتين، وإلى عودة لمناخ الحرب الباردة خصوصاً في الفترة التى تلت إصدار القرار الأول لوقف إطلاق النار في ٢٢/ ١٠ وانتهاك إسرائيل له ومماطلة الولايات المتحدة في ممارسة ضغط عليها لاحترام القرار مما أدى بالاتحاد السوفيتي إلى التهديد باتخاذ إجراءات منفردة. وأرتبط ذلك بتحركات عسكرية سوفيتية أدت إلى قيام واشنطون باستنفار عسكرى شامل، مما وضع العالم على أبواب مواجهة مباشرة بين الدولتين.

ثالثاً: بالنسبة للطرف الأمريكي، ونتيجة للوضع السياسي المتردي للرئيس ريتشارد نيكسون، فإن كيسنجر قام بالدور الأساسي في تحديد معالم الموقف الأمريكي. فخلال تلك الأيام كان الرئيس الأمريكي يواجه أزمة داخلية حادة بسبب تداعيات فضيحة ووتر جيت، و افتضاح دوره في التواطؤ على ما حدث، وفي يوم ٢٠/ ١٠ قام الرئيس بإعفاء المحقق المستقل أرشيبالد كوكس الذى كان مكلفاً بالتحقيق في القضية من منصبه. وكرد فعل لذلك قام كل من وزير العدل ونائبه بالاستقالة تضامناً معه. كما كان الرئيس مواجهاً بأزمة أخرى تتعلق بنائبه سبيرو أجنيو الذى استقال في أعقاب فضيحة مالية، وقام بتعيين نائب جديد له، هو جيرالد فورد، في يوم ١٣ أكتوبر.
وللدلالة على هذا الدور، نذكر أن كيسنجر رأس كل اجتماعات مجموعة العمل التى أدارت الأزمة، كما أنه رأس اجتماع مجلس الأمن القومي الذى اتخذ قرار إعلان حالة الطوارئ للقوات الأمريكية على مستوى العالم ليلة ٢٤-٢٥/ ١٠ والذي لم يحضره الرئيس الأمريكي أو نائبه، وان الرئيس نيكسون صدق على القرار بعد صدوره بثلاث ساعات. وهكذا ليس من قبيل المبالغة القول أن الموقف الأمريكي تجاه حرب أكتوبر حمل الكثير من بصمات كيسنجر وتفكيره ووجهة نظره.

رابعاً: عندما نشبت الحرب لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين واشنطون وكل من القاهرة ودمشق حيث أن العلاقات كانت قد قطعت في أعقاب حرب ١٩٦٧. ومع ذلك، فقد كانت هناك اتصالات ومشاورات مصرية أمريكية بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وكان أخر تلك الاتصالات الهامة زيارة حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي إلى واشنطون في ٢٣ فبراير ١٩٧٣. وكانت محصلة هذه الاتصالات الوصول إلى نتيجة جوهرها انحياز الولايات المتحدة الكامل للموقف الإسرائيلي.

أما بالنسبة للعلاقة مع الاتحاد السوفيتي، فقد كان هو السند السياسي والعسكري الرئيسي لكل من

مصر وسوريا، وان كانت العلاقة مع مصر قد أصابها قدر من الفتور والتوتر بسبب قرار الرئيس السادات بإخراج المستشارين السوفييت فى عام ١٩٧٢ واستمرار الشكوك المتبادلة بين الطرفين.

ولنستعرض الآن موقف كلاً الدولتين.

أولاً: الموقف الأمريكي

انطلق كيسنجر من الاعتقاد بأن الحرب، إذا ما أديرت تطوراتها ونتائجها بالشكل الذى يريده، فإنها تقدم فرصة سانحة لدور أمريكي مهيمن على عملية التسوية، ولعودة العلاقات الأمريكية مع سائر الدول العربية وتنشيطها بالشكل الذى يؤدى إلى تقليص النفوذ السوفيتي في المنطقة. وكان عليه لتحقيق ذلك أن يتبع مجموعة من السياسات: منها دعم إسرائيل وتعويضها عسكريا عن خسائرها، وتمكينها من القيام بهجوم عسكرى مضاد لإضعاف حجم الانتصارات المصرية والسورية التى تحققت فى الأيام الأولى للقتال. ومنها تعطيل إتخاذ قرار فى مجلس الأمن، واللجوء إلى أساليب التسويف والمماطلة لإعطاء إسرائيل وقتا كافيا لهجومها المضاد، ومنها إقناع مصر بعدم جدوى الحرب كأسلوب لحل القضية وذلك من خلال مجموعة من الرسائل المتبادلة التى تمت خلال القتال، وأخيراً، ردع الاتحاد السوفيتي حتى لا يقدم على اتخاذ إجراءات منفردة، وكان مستعدا للوصول إلى «حافة الهاوية» لتحقيق تلك الأهداف. ووفقاً له، فإنه لم يكن مقبولاً أن تسفر الحرب عن انتصار للسلاح السوفيتي على السلاح الأمريكي.

لقد أدار كيسنجر موقف أمريكا تجاه الحرب بما يضع أساسا لتسوية الصراع فى المنطقة فيما اسماه هو «الانتفاع من حالة الحرب». فرغم تأييده الواضح لإسرائيل وحرصه على نجاح هجومها المضاد، فقد ماطل كيسنجر فى فتح خزائن السلاح الأمريكي المتقدم إليها حتى يوم ١٣/ ١٠ وبحيث تعيش إسرائيل حالة الهزيمة لعدة أيام، وبحيث يستطيع كل من الطرفين الزهو بتحقيق /نصر.، وبما يحقق التكافؤ النفسي اللازم للبدء فى عملية المفاوضات. ويعبر عدد من الكتابات الإسرائيلية عن شكوك الحكومة الإسرائيلية وقتذاك تجاه موقف الولايات المتحدة وأسباب التأخر فى إرسال الطلبات العسكرية الإسرائيلية. وفى رأى بعض المحللين أن تلك المماطلة الأمريكية، دفعت بإسرائيل فى يوم ٨/ ١٠ إلى إعلان حالة التأهب النووي وذلك بهدف الضغط على الإدارة الأمريكية ودفعها إلى الاستجابة للمطالب الإسرائيلية.

ومع أن أمريكا استجابت لتلك الطلبات وتمت إقامة جسر عسكرى جوى غير مسبوق فقد أدرك كيسنجر وبعباراته /أن إسرائيل قد منيت بهزيمة استراتيجية بصرف النظر عما يمكن أن يحدث بعد ذلك.

فى هذا الإطار يمكن تحديد أهم عناصر الموقف الأمريكي فيما يلى:-

١ - دعم إسرائيل عسكريا والتنسيق معها سياسيا، اعتقد كيسنجر اعتقاداً جازما بأن النتائج العسكرية التى أسفرت عنها الأيام الأولى للقتال هي مسألة طارئة ومؤقتة، وان الهجوم الإسرائيلي المضاد سوف يحول الانتصار المصري إلى هزيمة ساحقة، وأن هذا الهجوم كما وصفه فى مذكراته سوف /يقلب كل الموازين. ويقود العرب إلى «حافة الكارثة».

ولضمان نجاح هذا الهجوم، فقد أيد كيسنجر الطلب الإسرائيلي فى ٧/ ١٠ بالتعويض عن خسائر الجيش الإسرائيلي وخصوصاً فى مجال الطائرات. ورغم اعتراض وزير الدفاع ومساعده ونائب وزير الخارجية

على الطلبات الإسرائيلية باعتبار أن إسرائيل لديها ما يكفى من السلاح، وأنه من الأفضل أن لا تظهر واشنطن بمظهر المنحاز لأحد طرفي القتال، فقد أيد كيسنجر ضرورة الاستجابة لتلك الطلبات بدعوى أن الانتصار العربي سوف يؤدى إلى ارتفاع مكانة موسكو فى المنطقة، كما أنه سوف يؤدى إلى تشدد عربى أكبر مما يؤدى إلى عدم نجاح أية مفاوضات مقبلة، وأنه من الضرورى تعويض الخسائر الإسرائيلية حتى تستطيع تعديل الموقف العسكرى خلال يومين أو ثلاثة على الأكثر. ودعم الرئيس نيكسون توصية وزير خارجيته وتم إبلاغ وزارة الدفاع لكى تقوم بالتنفيذ.

وعندما شعر كيسنجر بأن وزارة الدفاع تتلكأ فى تنفيذ ما طلب منها ،قام بالاتصال بنيكسون ناقلاً معلومات غير دقيقة عن مقابلة للرئيس السادات مع سفير دولة غربية مؤداها أن مصر سوف تواصل القتال حتى تحرير سيناء كلها، كما قام بإبلاغه بعدم تنفيذ وزارة الدفاع لتوجيهاته بشأن تعويض الخسائر العسكرية لإسرائيل، و أنه لاينبغى أن يكون لوزارة الدفاع /سياسة خاصة بها.، ثم قام بإبلاغ وزير الدفاع بأمر الرئيس بضرورة الإسراع فى شحن الطلبات الإسرائيلية. ولم يكتف بذلك بل طلب من إسرائيل ترتيب وصول عدد من الطائرات الإسرائيلية لنقل المعدات حتى لا تتحجج وزارة الدفاع بعدم وجود إمكانيات سريعة للنقل.

ولم تتضح صورة الكارثة التى أصابت الجيش الإسرائيلي وحجم الهزيمة التى مُنى بها لكيسنجر إلا فجر ٩/ ١٠ عندما أخبره السفير الإسرائيلي بأن إسرائيل قد فقدت فى الأربعة أيام الأولى خُمس سلاحها الجوى وربع دباباتها، وأن إسرائيل فى موقف حرج للغاية وتطلب المساعدة فوراً، كما تطلب مساعدة أجهزة المخابرات الأمريكية بشأن أي معلومات عن أوضاع الجبهة. وفى هذا الصدد، وبعد الحصول على موافقة نيكسون، نقل كيسنجر إلى وزير الدفاع قرار الرئيس بالاستجابة لطلبات إسرائيل. وبالفعل، قامت طائرة استطلاع أمريكية يوم ١٣/ ١٠ بعملية مسح واسعة أعقبتها طائرة استطلاع أخرى يوم ١٥/ ١٠.

وتحرك كيسنجر فى محاور أخرى لدعم إسرائيل، ففى يوم ٩/ ١٠ وجه رسالة إلى الملك حسين يطلب منه عدم التدخل فى المعركة، ورسالة إلى موسكو يطلب من الاتحاد السوفيتي التوقف عن تحريض الرئيس بومدين على التدخل محذراً بأن ذلك يمكن أن يؤدى إلى أزمة مع واشنطون، كما طلب من السفير الإسرائيلي أن تركز جماعات الضغط الإسرائيلية على الكونجرس حتى يقوم الكونجرس بدوره فى مساندة إسرائيل. كما أخبره بموافقة الرئيس الأمريكي على كل الطلبات العسكرية الإسرائيلية ماعدا قنابل الليزر.

وإزاء شكوى جولدا مائير يوم ١٢/ ١٠ بشأن عدم قيام الجسر الجوى الأمريكي بدوره بالسرعة والكفاءة المطلوبتين، فقد ذكر الرئيس نيكسون أن العرب سوف يلومون أمريكا بغض النظر عن حجم الدعم الأمريكي إلى إسرائيل، وان التردد لم يعد مجدياً، وطلب من كيسنجر إبلاغ توجيهاته إلى وزارة الدفاع بأن تتحرك بسرعة وبدون حرج وفى وضح النهار.

وطوال يوم ١٣ أكتوبر، والأيام التالية، عمل الجسر العسكرى الأمريكي المباشر بشكل فعال، وحسب تقدير **المشير محمد عبدالغنى الجمسى** فإن واشنطون استخدمت على هذا الجسر ٢٢٨ طائرة بلغت عدد رحلاتها ٥٩٦ رحلة، هذا إضافة إلى الجسر البحري الذى قام بنقل الدبابات والمدافع والعربات المدرعة. وكان من الواضح أن وصول هذه الأسلحة إلى إسرائيل، إضافة إلى المعلومات التى جمعتها طائرتا

الاستطلاع، قد أدى إلى دعم القدرة العسكرية الإسرائيلية وهو ما مكنها من مواجهة تطوير الهجوم الذى قامت به القوات المصرية فى ١٤/ ١٠.

وفى يوم ١٤/ ١٠ بدأ كيسنجر متلهفا على ضرورة قيام إسرائيل بهجومها المرتقب، فابلغ رسالة إلى رئيسة الوزراء جولدا مائير يذكر فيها ضرورة أن تقوم إسرائيل بتغيير الموقف العسكرى على الجبهة المصرية بطريقة حاسمة فى خلال ٢٤ ساعة لأن واشنطون تسير فى طريق مواجهة مع موسكو، وهو يريد أن تكون هذه المواجهة اقصر ما يمكن، وان تخرج منها أمريكا فى موقف أقوى.

وفى يوم ١٥/ ١٠ اتصل بالملحق العسكرى الإسرائيلي فى واشنطون متسائلاً عن أخر الأخبار على الجبهة المصرية، وعلم منه أن مجلس الوزراء الإسرائيلي فى حالة انعقاد، وأنه يعتقد أن إسرائيل بدأت هجومها المضاد. وفى يوم ١٦/ ١٠ طلب كيسنجر من وزارة الدفاع تكثيف نشاط الجسر الجوى لأن حسم الموقف - فى اعتقاده - صار وشيكاً.

وفى يوم ١٧/ ١٠ طلب كيسنجر استمرار الجسر مؤكداً « لابد أن نمضي فى هذا الشوط إلى أخره حتى يصرخ أحد الأطراف ويخرج من المعركة » . ثم أخبر السفير الإسرائيلي بأن عليهم تشديد ضغطهم على الجبهة المصرية وتحقيق أهدافهم على الجبهتين فى خلال ٤٨ ساعة لأنه بعدها سوف يكون مضطراً للتحرك بطريقة جدية لإصدار قرار وقف إطلاق النار فى مجلس الأمن. وفى لقائه مع مائير يوم ٢٢/ ١٠ فى طريق عودته من موسكو، وفى مجال إقناعها بضرورة صدور القرار فوراً، الح كيسنجر لها إلى أن الجيش الإسرائيلي يستطيع مواصلة عملياته بعد صدور القرار على الأقل خلال المدة التى سوف تستغرقها رحلته إلى واشنطون.

ورغم تصاعد احتمالات المواجهة مع موسكو نتيجة استمرار إسرائيل فى انتهاكها لقرار وقف إطلاق النار الصادر يوم ٢٢/ ١٠ فقد وعد كيسنجر إسرائيل فى ٢٥/ ١٠ بأن واشنطون لن تمارس أي ضغط عليها للعودة إلى خطوط ٢٢/ ١٠.

رغم هذا الحماس الواضح لكيسنجر فى دعم إسرائيل وحرصه على تحقيق جيشها لعمل عسكرى تغير به الميزان العسكرى والإستراتيجي، فإن تحليل الأحداث يكشف عن جانب أخر أفصحت عنه السياسة الأمريكية فى تلك الفترة. فرغم الإلحاح الإسرائيلي الذى بدأ يوم ٧/ ١٠ ووصل أقصاه يوم ٩/ ١٠ عندما أيقظ السفير الإسرائيلي فى واشنطون كيسنجر مرتين: الأولى فى الساعة ٤٥ ,١ صباحا، والثانية فى الساعة الثالثة صباحا وطلب مقابلة عاجلة ليخبر كيسنجر بتدهور مروع على الجبهة الإسرائيلية، وان هذا التدهور سوف يزداد إذا لم تحدث استجابة فورية أمريكية للطلبات الإسرائيلية، فإن المسئولين الأمريكيين كان لهم تفسيرهم لهذا الإلحاح الإسرائيلي.

ففي اجتماع مجموعة العمل صباح ٩/ ١٠ لبحث الطلبات الإسرائيلية الجديدة اعترض مدير وكالة المخابرات المركزية على الاستجابة لها على أساس أنها مبالغ فيها، وأيد هذا الرأي نائب وزير الخارجية، كما أيده أيضاً وزير الدفاع مقترحاً استجابة جزئية لمطالب إسرائيل مضيفا أنه إذا كانت الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حدود إسرائيل قبل حرب ١٩٦٧ فإنها ليست مجبرة على الدفاع عن احتلالها لأراضى عربية.

وسجل كيسنجر فى مذكراته معنى مشابهاً، ففي مجال تفسيره لسببَ هذا الإلحاح الإسرائيلي كتب «عندئذ خطرت لي فكرة شيطانية أفهمتني أن الإسرائيليين يقصدون من خلال هذا التحريض حملنا على إغداق الوعود بتسليمهم ما يحتاجون وما لا يحتاجون قبل ظهور نتيجة المعركة الحقيقية، لذا فهم يطالبون وبصورة ملحة ». وكان تقييمه أن هدف إسرائيل من طلب هذه الأسلحة لم يكن يهدف إلى مواجهة خطر يتعرضون له وكتب « إن إسرائيل ليست على حافة خطر مخيف كما تحاول مائير الإيحاء»

وكنتيجة لتلك المماطلة، أرسلت مائير رسالة إلى كيسنجر فى ١٢/ ١٠ تخبره فيها بأن الجسر الجوى الأمريكي لا يتحرك بالسرعة الواجبة ولا بالكميات المطلوبة وأن عملية النقل تكتنفها صعوبات فنية وضعتها وزارة الدفاع.
وجدير بالذكر أن كيسنجر قد استخدم مسألة تأخير قيام أمريكا بتنشيط الجسر الجوى فى رسالته للقاهرة يوم ١٥/ ١٠ حيث أشار فيها إلى أن أمريكا تصرفت في الأيام الماضية بقدر بالغ من ضبط النفس، وانه لم يحدث استئناف لإرسال إمدادات إلى إسرائيل لمدة أسبوع بالرغم من الإلحاح الإسرائيلي المتزايد، وان واشنطون احتفظت بضبط النفس هذا مع استمرار عمليات النقل السوفيتية الضخمة إلى مصر وسوريا، وأن الدعم السوفيتي هو الذى أرغم الولايات المتحدة على إقامة جسرها الجوى لإسرائيل.
ويبقى أخيراً الإشارة إلى رسالة نيكسون إلى كيسنجر فى موسكو يوم ٢٠/ ١٠ والتى تضمنت أن يقترح كيسنجر على السوفييت أن تتوصل القوتان الأعظم إلى حل لأزمة الشرق الأوسط تقومان بفرضه على العرب والإسرائيليين معاً. مشيراً إلى أن الأصوات اليهودية لن يكون لها تأثير على القرار الأمريكي فى هذا الشأن وأضاف نيكسون « أنني على استعداد لممارسة الضغط المطلوب على الإسرائيليين بصرف النظر عن عواقب ذلك على السياسة الداخلية » . ومع أن كيسنجر قرر، كما يذكر فى مذكراته، تجاهل هذه الرسالة، فإن مضمونها يعكس أحد جوانب المناخ السياسي الذى كان موجوداً فى العاصمة الأمريكية وقتذاك.

٢ - تعطيل اتخاذ قرار فى مجلس الأمن. لكي يعطى كيسنجر فرصة كافية لهجوم إسرائيلي مضاد يخفف من وقع الهزيمة التى أصابتها بفعل الانتصارات العربية فى الأيام الأولى للحرب، سعى إلى تعطيل اتخاذ أي قرار فى مجلس الأمن يعكس الانتصار العربي. ففي يوم ٨/ ١٠ طلبت واشنطون عقد جلسة طارئة للمجلس وطالب المندوب الأمريكي كلا من العرب وإسرائيل بوقف العمليات العسكرية والعودة إلى مواقعهم قبل يوم ٦ أكتوبر، وهو الطلب الذى لم يكن من المنتظر قبوله من قبل مصر وسوريا.

وفى تعليماته إلى رئيس الوفد الأمريكي الدائم لدى الأمم المتحدة في صباح ٨/ ١٠ أشار إلى أنه لا يجب أن يصدر عن مجلس الأمن قرارا بوقف إطلاق النار إلا عندما يصل الجيش الإسرائيلي إلى المواقع التى كان عندها عند بدأ القتال - أي خط المياه بالنسبة لقناة السويس - على أن تكون إسرائيل وقتها قد تمكنت من تدمير كل ما يمكن تدميره من قوات ومعدات الجيش المصري ، وعندما أخبره السفير السوفيتي فى واشنطون فى نفس اليوم بأن الاتحاد السوفيتي ليس لديه مشروع قرار لمجلس الأمن، لأن المفاوضات مع الدول العربية مازالت مستمرة، فقد وجد كيسنجر فى ذلك سبباً إضافيا يحقق حسب

قوله « وضع الفرملة على الجهود الدبلوماسية مما يعطى لإسرائيل الوقت الكافي لتنجز ما تريد إنجازه »

.

ولذلك اعتبر كيسنجر العرض السوفيتي لوقف إطلاق النار يوم ١٠/٩ غير مناسب للسياسة الأمريكية التى تهدف إلى إعطاء وقت كاف للجيش الإسرائيلي حتى يغير التوازن العسكرى، واعتبر أن وقف إطلاق النار فى هذا الوقت يعنى أن السلاح السوفيتي قد أنتصر، وأن الدبلوماسية السوفيتية قد نجحت فى حماية هذا الانتصار.

وفى يوم ١٠/١٣ وكنتيجة لتصاعد الضغوط الدولية، طلب كيسنجر من بريطانيا أن يتقدم وفدها لدى الأمم المتحدة بمشروع قرار بوقف إطلاق النار فى المواقع (أي فى المواقع التى توجد بها القوات) وكان تقديره أن المشاورات اللازمة لإصدار القرار سوف تستغرق وقتا تكون فيه إسرائيل قد حققت أهدافها. واستمرت المماطلة حتى تأكدت الولايات المتحدة من تقدم الهجوم الإسرائيلي المضاد على الجبهة المصرية، فوافقت على صدور قرار وقف إطلاق النار فى ١٠/٢٢. ثم ماطلت مرة ثانية بشأن ضمان احترام إسرائيل للقرار حتى تعطيها فرصة أكبر لتحقيق مكاسب.

٣ - التأثير على الموقف المصري بعدم جدوى الحل العسكرى. كان أول رد فعل لكيسنجر عند اندلاع القتال هو أن هذه الحرب سوف تؤدى، وفى وقت سريع، إلى انتصار حاسم لإسرائيل سوف يكون من شأنه زيادة الشعور العربي بالهزيمة والمرارة والإحباط. لذلك، فقد أسرع بإبلاغ وزير الخارجية المصري محمد حسن الزيات الذى كان موجوداً فى نيويورك يوم ١٠/٧ أن مصر هي التى بدأت الحرب، وأن القتال إذا استمر فإنه سوف ينتهى بانتصار إسرائيل التى من المنتظر أن تقوم بهجوم مضاد كبير خلال يومين - ولاعتقاده بأن الانتصار الإسرائيلي سوف يكون كاسحاً، فقد اخبر الزيات بأن الولايات المتحدة لاتوافق على قيام إسرائيل باحتلال أراض جديدة، واستفسر منه عن موقف مصر من اقتراح إصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار مع إعادة الحالة إلى ما كانت عليه (أي عودة القوات المصرية إلى خطوط ١٠/٦).

وفى نفس اليوم استخدمت القاهرة « القناة السرية » التى كانت المخابرات العامة المصرية قد أنشأتها بتنسيق مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى نهاية الستينات، والتى تحولت خلال حرب أكتوبر إلى قناة اتصال بين القاهرة وواشنطون وكانت أول رسالة من القاهرة تهدف إلى تعريف واشنطون مباشرة بالأهداف المصرية من الحرب.

وفى يوم ١٠/٩ أرسل كيسنجر إلى حافظ إسماعيل رسالة يطلب فيها إيضاح تصور مصر بشأن كيفية وضع نهاية للقتال حتى تأخذ واشنطون ذلك فى اعتبارها عند بحث الموضوع فى مجلس الأمن، ثم ألحقها برسالة أخرى تتضمن تحذيراً من الاستمرار فى الحرب، وان نتيجته ليست واضحة المعالم، وان وقف القتال ضروري لاعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسية.

وفى أعقاب صدور قرار وقف إطلاق النار الأول فى ١٠/٢٢ وانتهاك إسرائيل له أرسل نيكسون رسالة إلى الرئيس السادات فى ١٠/٢٣ يخبره فيها انه اصدر تعليمات لكيسنجر لتقديم احتجاج عاجل لحكومة إسرائيل ويطلب منها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ بشكل كامل.

٤ -سياسة حذرة تجاه السوفييت، فى إطار سياسة الوفاق ، كان على كيسنجر أن يتوخى الحذر فى

تحركاته إزاء موسكو. فمن ناحية أعطاها الشعور بالتشاور المستمر معها. وعندما اتخذ القرار بإقامة الجسر الجوى الضخم فى ١٣ أكتوبر كان التبرير بأن هذا العمل جاء كرد فعل للجسر الجوى السوفيتي. وتضمن تقديره أن شعور العرب بالمرارة والإحباط بعد قيام إسرائيل بهجومها المضاد سوف ينقلونه إلى الاتحاد السوفيتي، وان موسكو سوف تجد نفسها فى موقف يدفعها إلى إظهار التأييد للموقف العربي مما يؤدى إلى توتر العلاقات بين الدولتين. لذلك، كان كيسنجر مستعداً لاتخاذ خطوات من شأنها« ردع الاتحاد السوفيتي» للحيلولة دون قيامه بموقف منفرد وتمثل ذلك بصورة واضحة فى المواجهة التى تمت بين الدولتين خلال الفترة ٢٤ - ٢٦/ ١٠

وعلى سبيل المثال، وكرد على رسالة بريجنيف إلى نيكسون فى٢٤/ ١٠ اخبر كيسنجر السوفييت بان كلا من المصريين والإسرائيليين يتهم الطرف الآخر بانتهاك وقف إطلاق النار، وان واشنطون متأكدة من أن الجيش المصري هو الذى خرق وقف إطلاق النار فى آخر مرة. وفى سعى منه للوقيعة بين موسكو والقاهرة اخبر السفير السوفيتي لدى واشنطون بأن السادات على اتصال بنيكسون من خلال قناة سرية.

وإزاء التصعيد السوفيتي، وتقدم مصر - وموافقة السوفييت - بطلب لمجلس الأمن بإرسال قوات أمريكية سوفيتية إلى المنطقة، كانت تعليمات كيسنجر للوفد الأمريكي بالأمم المتحدة فى ٢٥/ ١٠ باستخدام حق الفيتو ضد أي مشروع قرار يتضمن مثل هذا الشرط، وكذلك ضد أي قرار ينص على إرسال قوات تشترك فيها الدول ذات العضوية الدائمة فى مجلس الأمن أو تجاه أي مشروع قرار يتضمن لوماً لإسرائيل، وانه يمكن الموافقة فقط على إرسال قوة مراقبة من الأمم المتحدة. وتجاه التحركات العسكرية السوفيتية فى ٢٥/ ١٠ اقترح كيسنجر القيام بإعلان حالة الطوارئ فى القوات الأمريكية.

ثانياً: الموقف السوفيتي :

بالنسبة للموقف السوفيتي، فقد تمثل فى كونه السند العسكرى والسياسي الرئيسي للطرف العربي. وكانت علاقة موسكو بدمشق وثيقة وحميمة، بينما أتسمت هذه العلاقة مع مصر بالتوتر بسبب قرار الرئيس السادات بأبعاد المستشارين العسكريين السوفييت في عام ١٩٧٢. مما أوجد الشعور لدى بعض عناصر صنع القرار السوفيتي بأن مصر تستخدم علاقتها بالاتحاد السوفيتي كورقة للضغط على واشنطون. وبصفة خاصة، فقد أتسمت العلاقة بين الرئيس السادات والسوفييت بشكوك متبادلة. ومن ناحيته فإن الرئيس السادات كانت لديه مخاوف وشكوك إزاء الاتحاد السوفيتي لم تكن وليدة اللحظة الراهنة.

ففي أعقاب حرب ١٩٦٧ صرح، عندما كان رئيساً لمجلس الأمة المصري، بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي تعاونا على إلحاق الهزيمة بمصر، وعبر الرئيس السادات فى أكثر من مناسبة عن شكوكه فى نوايا السوفييت وانهم لجأوا إلى ضرب الزعماء العرب ببعضهم البعض مثلما حدث فى فترة حكم عبد الكريم قاسم للعراق، وأنهم عندما نقلوا معلومات عن الحشود الإسرائيلية تجاه سوريا فى ١٩٦٧ فانهم قصدوا استثارة عبد الناصر.

أما الجانب السوفيتي فقد أحتفظ بمرارة « اللطمة » التى وجهها إليه السادات وقراره بإخراج المستشارين السوفييت، وأعرب المسئولون السوفييت عن شعورهم بعدم تقدير الرئيس السادات لحجم الدعم العسكرى والسياسي السوفيتي لمصر، كما عبر السفير السوفيتي فى القاهرة، فلاديمير فينوجرادوف، خلال أيام الحرب عن الصعوبة التى يجدها فى الحديث بصراحة مع الرئيس السادات.

ووفقاً لرواية الرئيس السادات، فإنه التقى بالسفير السوفيتي فى ٦/ ١٠ الذى أخبره بأن الرئيس الأسد طلب من موسكو فى ٤/ ١٠ أن يعمل الاتحاد السوفيتي على إصدار قرار بوقف إطلاق النار بعد ٤٨ ساعة من بدء العمليات، وأنه أتصل بالرئيس الأسد الذى نفى ذلك، ووفقاً لنفس الرواية، فإن السفير السوفيتي أخبر الرئيس السادات فى ٧/ ١٠ بأن موسكو تلقت رسالة ثانية من سوريا تطلب وقف إطلاق النار. وأصبح موضوع طلب سوريا وقف إطلاق النار فى هذا الوقت المبكر من الحرب محلاً لكثير من الدراسات التى اختلفت فى سرد الوقائع وفى تفسيرها. فيشير محمد حسنين هيكل مثلاً إلى لقاء السفير السوفيتي بالرئيس السادات فى مساء ٢٦/ ١٠ وأن السفير السوفيتي طرح أهمية البحث فى المسائل السياسية المتعلقة بالمعركة، وأن هناك مشاورات دبلوماسية بين الدول الكبرى فى مجلس الأمن بشأن الأزمة. وكان رد فعل الرئيس السادات هو رفض مجرد البحث فى هذا الموضوع. وعاد السفير مرة أخرى يوم ٨/ ١٠ ليخبر الرئيس بأن سوريا طلبت من الاتحاد السوفيتي إصدار قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار لأن الموقف على الجبهة السورية تطور على نحو خطير. ومرة أخرى، رفض السادات هذه الفكرة جملة وتفصيلاً، وأرسل رسالة إلى الرئيس الأسد يخبره فيها بعدم موافقة مصر على وقف إطلاق النار فى هذه المرحلة المبكرة، وجاء الرد سريعاً من دمشق بأن سوريا لم تطلب من موسكو مثل هذا الطلب. وعبر الرئيس الأسد عن استغرابه لموقف السفير السوفيتي بالقاهرة، وانه لا توجد أسباب على الجبهة السورية تدعو لوقف إطلاق النار.

وفى مجال تفسير الموقف السوفيتي، وفى غياب وثائق تحسم هذا الأمر، ترد عدة تفسيرات فربما تخوفت موسكو من قدرة الطرف العربي على الاستمرار فى القتال ونتائج هذا الاستمرار، وأرادت إصدار قرار بوقف إطلاق النار يعكس الانتصار العربي الذى تحقق. وربما رغب السوفييت فى نهاية مبكرة للقتال تجنبا لحدوث مواجهة مع الولايات المتحدة. وربما حدث ذلك نتيجة سوء فهم فى الاتصالات التى دارت مع السفير السوفيتي فى دمشق. وعلق الرئيس السادات على الموقف السوفيتي بأنه سوء فهم من جانبهم، أو ربما سوء نيه.

وإذا تجاوزنا اللبس الذى حدث بشأن هذا الموضوع، فبمجرد نشوب العمليات العسكرية فإن موسكو تحركت، وبنشاط فى مجال الدعم العسكرى والسياسي للطرف العربي:

١ - **الدعم العسكرى.** كانت المواجهة العسكرية فى أحد أبعادها مواجهة بين السلاح السوفيتي والسلاح الأمريكي وفى مساء يوم ٧/ ١٠ أبلغت موسكو الرئيس السادات استعدادها لتزويد مصر بصواريخ الفولجا التى تساعد على حماية القوات داخل سيناء عندما تبتعد عن حائط الصواريخ.

وإزاء تطور الموقف على الجبهة السورية أصدرت، وزارة الدفاع السوفيتية في ١١/ ١٠ أمراً بوضع ٣ فرق من القوات المحمولة جواً فى حالة تأهب. وخلال أغلب أيام القتال، استمر الجسر العسكرى السوفيتي لكل من مصر وسوريا ولكن يوجد خلاف بين الباحثين حول تقدير حجم هذا الجسر وعما إذا كان قد استجاب لكل الطلبات العسكرية المصرية.

٢ -**الدعم السياسي** على هذا المستوى تحركت موسكو على ثلاث جبهات:

أ - العمل داخل مجلس الأمن ،واستمرار المشاورات مع الولايات المتحدة، ومع كل من مصر وسوريا بشأن القرار الذى يصدره مجلس الأمن. ففى ١٠/ ١٠ أبلغت موسكو واشنطون موافقتها على صدور قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار فى مواقع القوات الحالية على أن يتضمن القرار البدء فى المفاوضات لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وفى ١٣/ ١٠ وجه الاتحاد السوفيتي احتجاجاً

على الغارات التى شنها الطيران الإسرائيلي على أهداف مدنية مصرية وسورية، وتعرض إحدى البواخر التجارية السوفيتية فى ميناء اللاذقية لصاروخ إسرائيلي. وتضمن الاحتجاج تهديداً لإسرائيل مشيراً إلى « أن المراكز الآهلة بالسكان فى إسرائيل قد لا تظل آمنة إلى الأبد » وأن الاتحاد السوفيتي سوف يتخذ الإجراءات التى يراها ضرورية لحماية بواخره ووسائل نقله الأخرى.

كما أرسل الاتحاد السوفيتي احتجاجاً ثانياً بشأن الجسر الجوى الأمريكي الذى بدأ بفاعلية منذ هذا اليوم، وأشار الاحتجاج إلى أن « الاتحاد السوفيتي كان يتوقع بدلاً من ذلك أن تبذل الولايات المتحدة جهدها لتوجيه الأمور نحو تحقيق وقف لإطلاق النار فى الشرق الأوسط » . أعربت موسكو عن دهشتها لعدم صدور قرار وقف إطلاق النار الذى سبق أن وافقت عليه منذ يومين.

وفى ١٠/١٤ أرسل بريجنيف رسالة إلى واشنطون ذكر فيها أن الانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل هو الذى يدفع العرب إلى التردد فى قبول وقف إطلاق النار.

وإزاء تطور العمليات ، وقيام إسرائيل بهجومها المضاد فى منطقة الدفرسوار، وشعور القيادة السوفيتية بضرورة التشاور مع مصر على مستوى رفيع، قام رئيس الوزراء اليكسى كوسيجن بزيارة إلى مصر فى ١٠/١٦. وأتسم لقاؤه مع الرئيس السادات فى ١٠/١٧ بالتوتر، فقد وجه الرئيس لوماً إلى الاتحاد السوفيتي على تقصيره فى إمداد مصر بالسلاح مشيراً إلى الفارق الكبير بين الجسر الأمريكي لإسرائيل والجسر السوفيتي، لمصر كما أكد قدرة القوات المصرية على التعامل مع الثغرة مشيرا إلى أن ذلك قد يستغرق وقتاً أطول مما كان مقدراً من قبل. من ناحيته، أشار كوسيجين إلى أن الاتحاد السوفيتي قد قدم إلى مصر ما طلبته من سلاح، وأن السوفييت لم يتدخلوا فى إدارة المعركة من قريب أو بعيد، وأن الاتحاد السوفيتي ليس على استعداد لقبول أنه « حين يتحقق انتصار فهذا الانتصار لكم وحدكم ولا شأن لنا به، وحين تقع مشكلة فنحن سبب المشكلة لتقصيرنا فى إمداد السلاح اللازم وأنتم لا دخل لكم بالموضوع » . ولعل هذا الحوار يعكس حالة عدم الثقة التى كانت قائمة بين الطرفين.

واستمرت موسكو فى مساعيها لإصدار قرار من مجلس الأمن فى مواجهة التسويف الأمريكي، وفى ١٠/١٨ أبلغت موسكو واشنطون بضرورة إصدار قرار بوقف إطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وفقاً لقرار ٢٤٢ وبينما وافق كيسنجر على النقطة الأولى فقد تحفظ على الإشارة إلى موضوع الانسحاب. ونتيجة لهذا الخلاف اقترحت موسكو أن يقوم كيسنجر بزيارة إلى الاتحاد السوفيتي لبحث الموضوع والاتفاق على صيغة مشروع قرار يقدم إلى مجلس الأمن. وفى اجتماع كيسنجر وبريجنيف ذكر الأخير أن هذه الأزمة أصبحت تهدد بخطر صدام بين الدولتين العظميين، وإلى أهمية صدور قرار بوقف إطلاق النار وبانسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧. ورفض كيسنجر هذا الاقتراح مشيراً إلى أن أقصى ما يمكن أن تقبله إسرائيل هو الدخول فى مفاوضات مباشرة مع الأطراف العربية على أساس القرار ٢٤٢.

ب -الاتصال ببعض الدول العربية وحثها على المشاركة فى العمليات العسكرية. وعلى سبيل المثال ففى ١٠/٩ اتصلت موسكو بالمغرب لحثها على مشاركة قواتها الموجودة فى سوريا فى المعركة. كما قام الرئيس بودجورنى بتوجيه رسالة إلى كل من الملك حسين والرئيس هوارى بومدين يناشدهما دخول المعركة.

ج -التدخل لدى إيران وممارسة الضغط عليها حتى لاتقوم بأجراء يكون من شأنه تعويق قدرة العراق على دعم الجبهة السورية ففى ٩/ ١٠ تدخل الاتحاد السوفيتي لكى لاتقوم طهران باتخاذ موقف معادى يكون من شأنه تعطيل الجهد العراقي لدعم سوريا. ويبدو أن توقع موسكو أحتمال تشجيع الولايات المتحدة لإيران لاتخاذ مثل هذا الموقف كان صحيحاً، ففى ١٤/ ١٠ أرسل كيسنجر رسالة إلى شاه إيران يدعوه فيها إلى ممارسة ضغط عسكرى على العراق وذلك لتحجيم دوره على الجبهة السورية، ولإجباره على التوقف عن إرسال مزيد من الدعم العسكرى لها.

٣ -**المواجهة بين موسكو وواشنطن.** فى أعقاب صدور قرار وقف إطلاق النار الأول فى ٢٢/ ١٠ ومع استمرار إسرائيل فى انتهاكها للقرار، أرسل بريجنيف رسالة إلى واشنطون فى ٢٣/ ١٠ يصف فيها السلوك الإسرائيلي « بأنه أمر غير مقبول وانه يشكل من جانب الإسرائيليين عملية خداع صارخة يصعب السكوت عليها، ولابد أن يدينها مجلس الأمن، وأن يطالب بوقفها »، وإزاء استمرار الانتهاكات الإسرائيلية، صعدت موسكو من موقفها، ففي ٢٣/ ١٠ أرسل بريجنيف رسالة إلى نيكسون تحدث فيها عن /الخيانة الإسرائيلية وانتهاك وقف إطلاق النار... وضرورة اتخاذ اشد الإجراءات حزما وبدون تأخير مع إسرائيل لفرض احترام وقف إطلاق النار. وتضمنت الرسالة اقتراحاً بمشروع قرار يصدره مجلس الأمن يؤكد فيه على قراره رقم ٣٣٨ وينص على إرسال مراقبين من الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار. وبالفعل وافقت واشنطون، وصدر القرار رقم ٣٣٩.

وفى اليوم التالى، استمر التصعيد السوفيتي، فأصدرت موسكو بيانا وقعه بريجنيف أشار فيه إلى أن استمرار العدوان الإسرائيلي سوف يسفر عن عواقب وخيمة » ونظراً لما يبدو من أن الولايات المتحدة تنقصها الرغبة فى التعاون بغرض تطبيقه (أي تطبيق قرار وقف إطلاق النار)، فإن الاتحاد السوفيتي سوف يقرر بنفسه منفرداً اتخاذ الخطوات الضرورية والعاجلة لتأكيد احترام وقف إطلاق النار. فلا يمكن لإسرائيل أن تفلت من مسئولية انتهاكها له «. وفى نفس اليوم وجه رسالة إلى نيكسون ذكر فيها » لقد كنا نأمل أن يلتزم كلانا بمصداقية كلامه وبالاتفاق الذى توصلنا إليه، ونريد أن نتلقى منك معلومات بشأن الخطوات التى سوف تتخذونها لإرغام إسرائيل على الالتزام بقرارات مجلس الأمن يومي ٢٢ و ١٠/٢٣« . ورافق ذلك رفع السوفييت درجة الاستعداد العسكرى للفرق المحمولة جواً، وفى اليوم التالى أنشئ منصب قائد القوات المحمولة جواً.

وإزاء دعوة مصر مجلس الأمن للانعقاد لبحث إرسال قوات أمريكية وسوفيتية لضمان احترام وقف إطلاق النار، تلقى المندوب السوفيتي فى المجلس تعليمات بتأييد أي مشروع قرار تقدمه مصر أو أي طرف آخر بهذا الشأن. وفى ٢٥/ ١٠ أرسلت موسكو رسالة إلى واشنطون تدعوها إلى العمل سوياً لإرسال وحدات من قوتهما إلى منطقة القتال بهدف تطبيق قرار مجلس الأمن، وأنه إذا لم يكن ممكنا العمل بطريقة مشتركة ،فإننا سوف نرى ما يمكن عمله منفردين، ورافق ذلك تحركات عسكرية سوفيتية.

وإزاء موافقة مصر على الاقتراح فى ٢٦/ ١٠ على إرسال قوات مراقبة دولية من غير الدول صاحبة العضوية الدائمة فى مجلس الأمن لم يكن أمام الاتحاد السوفيتي سوى الموافقة.

التعقيب الأول على الورقة الثانية :

السفير /محمد وفاء حجازى

رئيس تحـــرير مـــجلـــة الدبلومـــاسي

ليسمح لي الأستاذ الدكتور على الدين هلال أن يتناول تعليقي على البحث القيم الذى أعده الجوانب التالية:-

- تقييم عام للبحث
- إبداء ملاحظات على بعض القضايا المحورية التي تعرض لها البحث
- طرح تساؤلات حول بعض المسائل التي وردت فى سياق البحث
- عرض بعض المعلومات الإضافية التي استقيتها من خلال عملي فى السفارة المصرية فى موسكو والتى اعتقد أنها تتكامل مع ما ورد فى بحثه القيم.

التقييم العام

قدم البحث باقتدار صورة بانورامية كاملة الوضوح - تجمع بين الرصد الدقيق والتحليل المتعمق.. .. والاستنباط أو الاستنتاج المقنع فى سياق سلس وإطار متكامل. يزود المتلقي بمرجعية وافية تتأسس على مادة علمية موثقة ورؤية موضوعية.

ولعل إبراز نواحي الإيجاب التي تميز بها بحث:

١-التقسيم المنطقي والسلس لعناصر البحث الأمر الذى ساعد الأستاذ الباحث أن ينقل رؤيته ووجهة نظره إلى المتلقى بسهولة ويسر.

وتعد المقدمة من هذا المنظور مدخلا موفقا بلورت ملاحظاتها الأربعة على المحاور الرئيسية التي تدور حولها مادة البحث... كما جاءت بمثابة البوصلة التي يسرت على القارئ تتبع المضامين التي عرضها

البحث واستيعاب التحليل الذى قدمه.
٢-اللغة السهلة والأسلوب المباشر الذى خلا من التعقيد والتقعر وربط به جوانب البحث وجزئياته.
٣- يعتبر البحث نموذجا للإيجاز الوافي والتلخيص المفيد الذى يركز على العناصر الجوهرية ويكثف الضوء على المضامين الحاكمة والكاشفة للأبعاد ويتلافى الإغراق فى التفاصيل التي قد تحجب الصورة الكلية.
٤-حسن انتقاء وتوظيف المعلومات الموثقة فى تحليل وتفسير أبعاد المواقف والتصرفات التي بدرت من كلتا القوتين... وإبراز الدوافع التي كانت تحرك كلا منهما.. .. وقد تمثل ذلك بصورة واضحة فى الجزء الذى تعرض لدور كيسنجر فى إدارة الموقف الأمريكي.

وكذا فى الجزء الذى تناول أثر حرب أكتوبر على علاقة القوتين ونقلها من مرحلة الوفاق إلى ساحة الصراع السياسي واحتمالات المواجهة.
٥-اعتمد الأستاذ الباحث فى كل المواقف التي تناولها بالتحليل على المعلومات الموثقة وغير المختلف عليها، والتى لا تخضع لتفسيرات وتأويلات متضاربة.
٦-التزم الأستاذ الباحث بطول البحث وعرضه التزاما صارما بالحيدة والموضوعية ولم يحد عنهما سواء فى تناوله لموقف الولايات أو الاتحاد السوفيتي السابق وتمسك بالأسلوب العلمي فى الرصد والتأصيل والتحليل ولم يسمح أن يطوع أدواته العلمية... لأي ميل أو هوى.
٧-كذلك استطاع الأستاذ الباحث- بحذق ودقة واقتدار... ألا يحمل بحثه مالا يطيق فى قضية كانت ومازا لت ساحة ساخنة لتضارب الرؤى والتفسيرات والتأويلات، وأن يضع بحثه فى إطار موضوعي بحت فلا يكون شهادة لرأى على حساب رأى آخر أو ترجيحا لمنهج على منهج مخالف أو مضاد.
وإنما قدم الأستاذ الباحث بكل الأمانة العلمية مادة لاشك فى صحتها،... لاشك فى دقتها... لاشك فى موضوعيتها، لتكون مطروحة على بساط النقاش الجاد وليس الجدل الخاضع لميول أيديولوجية أو توجهات حزبية.

ملاحظات على بعض القضايا

أولا: دور هنري كيسنجر

لعل من أبرز الموضوعات التي طرحها البحث هو الدور الشخصي لهنري كيسنجر، والذي تجاوز بمسافة بعيدة صلاحياته كوزير لخارجية الولايات المتحدة الأمريكية.. وجاء تعبيرا عن معتقداته الشخصية وانتمائه الديني كيهودي. والعنصري كمتعاطف مع إسرائيل التي أفرزتها الحركة الصهيونية.
١-فى سعيه للوقيعة بين موسكو والقاهرة أبلغ السفير السوفيتي بأن السادات على اتصال بنيكسون من خلال قناة سرية.
٢-أرسل لشاه إيران يحثه على ممارسة ضغط عسكري على العراق حتى لا يساند الجبهة السورية .
هذه المعلومات تبين أن كيسنجر قام بدور شديد العداء لمصر والعرب وكان من الواضح أنه يتصرف بكراهية عميقة لهما وولاء واضح لإسرائيل.. ولعل هذه المواقف تؤكد ما كتبه كيسنجر فى كتابه (سنوات البيت الأبيض) من أنه كان يحاول المواءمة بين انتمائه العاطفي والروحي واعتقاده الديني.. وبين واجباته كمسئول عن السياسة الخارجية الأمريكية ولكن كما يبدو انتمائه الديني والعنصري يتغلب على الاعتبارات الأخرى.

ثانيا: العلاقات المصرية/ السوفيتية

من أبرز القضايا التي تناولها البحث هو موضوع العلاقات التي كانت قائمة بين مصر والاتحاد السوفيتي السابق خلال حرب أكتوبر.

وكان من الطبيعي أن يتطرق الباحث في هذا السياق إلى الصورة العامة التي كانت عليها العلاقات قبل حرب أكتوبر.

وقد حسم الباحث الجدل المثار عن فحوى وجدوى العلاقات المصرية السوفيتية بصفة خاصة والعلاقات السوفيتية/ العربية على وجه العموم، فذكر في البحث.

« أما بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتي فقد كان هو السند السياسي والعسكري الرئيسي لكل من مصر وسوريا، وان كانت العلاقات مع مصر قد أصابها قدر من الفتور والتوتر بسبب قرار الرئيس السادات بإخراج المستشارين السوفيت عام ١٩٧٢ ».

كما أورد في الورقة النص التالي:

« فبمجرد نشوب العمليات العسكرية فان موسكو تحركت ونشاط في مجال الدعم العسكري والسياسي للطرف العربي ».

وكما أورد البحث:

« وخلال أغلب أيام القتال استمر الجسر العسكري السوفيتي لكل من مصر وسوريا ولكن يوجد خلاف بين الباحثين حول تقدير حجم هذا الجسر وعما إذا كان قد استجاب لكل الطلبات العسكرية المصرية ».

ولي ثلاث ملاحظات

الملحوظة الأولى وهيوبالنسبة للعلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي السابق عموما أود أن أضيف من خلال تجربتي الشخصية بحكم عملي في السابق كوزير مفوض للسفارة المصرية في موسكو بأن علاقة مصر مع الاتحاد السوفيتي السابق - مرت بثلاث مراحل:-

١-مرحلة التعرف والاستكشاف وهي التي واكبت صفقة الأسلحة والعدوان الثلاثي.

٢-مرحلة تنامي التعاون في مجالات عديدة أبرزها المجالان العسكري والاقتصادي والمرحلتان السابقتان كانتا في عهد الرئيس عبد الناصر.

٣-مرحلة الفتور وتبادل الشكوك وكانت في عهد الرئيس السادات.

والملاحظ في طبيعة العلاقة بمراحلها الثلاث:-

١- أن تحسن العلاقة ونموها كان يجري في أغلبه على مستوى القيادات بين البلدين.. أما على مستوى الفنيين والمستويات الأدنى فكانت العلاقة تتسم بالحساسية وعدم الثقة - خاصة بين العسكريين - ولعل مرجع ذلك الفوارق والاختلافات الثقافية وتعارض القيم الروحية والعقائدية.

٢- أنه حتى في مراحل التحسن لم تخل العلاقة من حساسيات كان مصدرها في الغالب قيام الاتحاد السوفيتي بإنشاء علاقة ذات طابع مزدوج بمعنى أن تكون هناك علاقة ودية على المستوى الرسمي بين الحكومتين... وفي نفس الوقت يستمر اتصال الحزب الشيوعي السوفيتي بالجماعات والأحزاب الشيوعية المصرية على المستوى الإيديولوجي.

٣- أعتقد أن هناك نقطة تستحق الذكر وهي أنه منذ وقوع النكسة حرصت موسكو على توضيح أنه

مع استعدادها الكامل لتقديم كل المساعدات اللازمة لكي تحرر الدول العربية أراضيها... إلا أن القيادة السوفيتية ليست مستعدة لأن تتورط فى أي موقف يؤدى إلى وقوع مواجهة بينها وبين الولايات المتحدة.
والملحوظة الثانية وهى أن القيادة المصرية أبدت فى عهد الرئيسين عبد الناصر والسادات تفهمها الكامل للموقف السوفيتي وأكدت أنها لا ترغب على أي نحو فى توريط الاتحاد السوفيتي فى مواجهة مع أمريكا. وأن هدفها يتركز حول تحرير الأرض المحتلة وإزالة آثار العدوان.
تراجعت العلاقات فى عهد الرئيس السادات نتيجة لعوامل النفور الشخصي سواء من جانب الرئيس السادات أو القيادة السوفيتية حيث تربى لدى الرئيس السادات اعتقاد بأن السوفيت يسعون فى الخفاء إلى إزاحته من السلطة. كما نشأ لدى السوفيت اعتقاد مفاده أنه يسعى إلى التخلص من أى صلات تربطه بالسوفيت.

ملحوظة ثالثة أتوقف عندها.. وكان للباحث فضل إبرازها والتأكيد عليها.
وهى تصويره الدقيق للتطور الذى تعرضت له العلاقات بين القطبين الدوليين نتيجة لاندلاع حرب أكتوبر وتتبع الأستاذ الباحث لتفاصيل الوقائع والأحداث التي باعدت بين موقفي القطبين خلال نشوب القتال... والتى وصلت ذروتها عند المداولات الخاصة بإصدار قرار وقف إطلاق النار ثم تنفيذ القرار على الجبهة الإسرائيلية.
هذا التطور أدى إلى تصدع الوفاق بين القطبين اللذين أمكنهما التوصل إليه فى قمتي موسكو فى مايو سنة ١٩٧٢ وواشنطن فى يونيو سنة ١٩٧٣ بعد مرحلة طويلة من الحوار والاتصالات وجهود التهدئة.

ويكشف هذا التطور... البعد الدولي لحرب أكتوبر وأنها لم تكن بالقياس السياسي والدبلوماسي بل والعسكري حربا محدودة تقتصر نتائجها وآثارها على الأطراف المتحاربة أو الأوضاع الإقليمية... وإنما أثرت بشكل واضح على الأساس الذى كان يقوم عليه النظام الدولي أو ما كان يسمى بنظام القطبية الثنائية وبالتالي أثرت على مجمل العلاقات الدولية والمناخ الحاكم لهذه العلاقات.
إن الرصد الذى أجراه الأستاذ الباحث لتفاعل العلاقة بين القطبين الدوليين نتيجة للحرب، يسجل أن حرب أكتوبر كانت حربا ذات بعد دولي... وأن تطوراتها وآثارها قادت علاقات القطبين من إطار الوفاق إلى ساحة الصراع السياسي وعودة مناخ الحرب الباردة وكادت تؤدى بالقطبين إلى ساحة المواجهة.

تساؤلات تبحث عن ردود
هناك بعض المسائل والقضايا أثارها الأستاذ الباحث فى سياق الدراسة واعتقادي أنها تطرح تساؤلات مشروعة وتبحث عن ردود واستيفاء أو إجلاء لجوانب الغموض أواستكمال لجوانب البعض الأخر.

وورد فى الورقة جملة اعتراضية... نصها كالآتي:-
« وفى رأى بعض المحللين أن المماطلة الأمريكية دفعت فى تزويد إسرائيل بمطالبها من السلاح فى يوم ١٠/٨ دفعتها إلى إعلان التأهب النووي بهدف الضغط على الإدارة الأمريكية ودفعها إلى الاستجابة للمطالب الإسرائيلية ».

هذه العبارة لا تستلفت النظر فحسب، ولكنها أيضا تثير الفزع وتفجر تيارا من التساؤلات

أولها - ما هو مصدر هذه المعلومة؟ وهل هو مصدر موثوق فى صحة معلوماته أم أن هذه المعلومة لم تكن سوى بالون اختبار؟

ثانيا - هل حدث بالفعل الإعلان عن حالة التأهب النووي ؟وهل حدثت حالة التأهب ؟متى حدث هذا؟ وفى أى مرحلة من مراحل المعركة؟ وما هي الظروف التي جرت فيها حالة التأهب؟!

ثالثا - هل كان واردا فى حسابات القيادة المصرية مثل هذا الاحتمال؟

رابعا - هل معنى ذلك أن إسرائيل كانت تعد فعلا لتوجيه ضربة نووية إذا لم تستجب الإدارة الأمريكية لمطالبها؟

وإذا كان ذلك - فهل استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية أمر وارد فى خططها ا لعسكرية؟!

أن مثل هذا الاحتمال مهما كانت المحاذير التي تسبقه وتمهد له لابد أن يكون له حسابات فى منتهى الخطورة من منظور الأمن القومي المصري.. والعربي.

ورد فى الورقة - **« أن القاهرة استخدمت القناة السرية التي كانت المخابرات العامة المصرية قد أنشأتها فى نهاية الستينات مع وكالة المخابرات المركزية، والتى تحولت خلال حرب أكتوبر إلى قناة اتصال بين القاهرة وواشنطن وكانت أول رسالة من القاهرة (فى ٧/ ١٠) تهدف إلى تعريف واشنطن مباشرة بالأهداف المصرية ».**

وهذا يثير التساؤل:

١-ما هي حقيقة هذه القناة؟ من أنشأها ولماذا أنشأها... حيث تتضارب كثير من الأقاويل حول قنوات الاتصال التي بدأ تشغيلها بين القاهرة وواشنطن خاصة بعد زيارة روجرز للقاهرة فى مايو سنة ١٩٧١.

٢-الأمر الآخر ما هو فحوى الرسالة التي جرى إرسالها عبر هذه القناة والتى أشار إليها على أنها كانت أول رسالة؟

أغلب الظن - وإذا كنت مخطئا أرجو أن يصححنى الأستاذ مقدم البحث... أن المقصود بها الرسالة التي بعث بها السيد السفير حافظ إسماعيل - مستشار الأمن القومي إلى هنري كيسنجر فى ٧/ ١٠ والتى ذكر فيها..

(إننا « مصر » لا نعتزم تعميق مدى الاشتباك أو توسيع مدى المواجهة).

وكنا نود أن تحتل هذه الواقعة مساحة أوسع فى البحث نظرا لما لها من أهمية فى توضيح الباعث على إرسالها وتأثيرها على موقف الطرف التي استقبلها . ونظرا للدور الذى لعبته هذه الرسالة، اعتقد أن الأستاذ الباحث آثر الاقتضاب فى ذكر هذه المعلومة تفاديا للجدل الحاد الذى سبق أن ثار حولها والذي يمكن أن يثار من جديد.

■ التعقيـب الثاني علـى الورقة الثانية :

أ. جـــمـــال بـــدوى

مـــســتـــشـــار رئيس مـجلس إدارة أخـبـــار اليـــوم

يقتصر تعقيبي على رصد الدور الأمريكي أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقد تبينت من قراءة المذكرات والدراسات التي صدرت فيما بعد أن الولايات المتحدة ألقت بكل ثقلها إلى جانب إسرائيل منذ الأيام الأولى للحرب ،وعندما تبينت لها فداحة الهزيمة التي منيت بها القوات الإسرائيلية في سيناء إثر نجاح القوات المصرية في عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف، و استخدمت الولايات المتحدة طائرات التجسس لاستطلاع الأوضاع العسكرية المصرية ،وبعدها انهالت المعدات والصواريخ والطائرات الأمريكية على ميدان المعركة مما أدي إلى تغيير موازين القوى في سيناء ،وتمكنت إسرائيل من القيام بعمل ثغرة غرب القناة، واستخدمت الولايات المتحدة نفوذها لتعطيل أي قرار بوقف القتال يصدر عن مجلس الأمن قبل أن تتمكن إسرائيل من تثبيت أوضاعها الجديدة.

وتعترف المصادر الإسرائيلية أن الإدارة الأمريكية التي كان يتحكم فيها مستشار الأمن القومي «هنري كيسنجر» تدخلت لإنقاذ إسرائيل من الهزيمة المحققة منذ اليوم الرابع للحرب.واستطاع كيسنجر أن يقنع رئيسه نيكسون بضرورة فتح مصانع الطائرات ونقل إنتاجها إلى مواقع القتال مباشرة .وتتفق تحليلات الخبراء سواء على الجانب المصري أو الإسرائيلي على خطورة الدور الأمريكي وانه لولا العتاد الأمريكي ،فضلا عن الدعم السياسي ،لما تمكنت إسرائيل من الصمود أمام القوات المصرية ،ولا يسع الباحث إلا أن يتساءل :هل كانت تلك الحرب بين مصر وإسرائيل ؟أم كانت بين مصر وأمريكا ؟

إن المتابع للدور الأمريكي خلال حرب أكتوبر لابد أن تتملكه الدهشة من دخول هذه الدولة العظمى طرفا أصيلا في الحرب ضد دولة تسعى إلى تحرير أراضيها المحتلة ،ولابد أن تسوقنا الدهشة إلى البحث عن الظروف والمتغيرات التي وضعت الولايات المتحدة في مصاف الدول المشجعة على الاستعمار وعندئذ سنجد أنفسنا وجها لوجه أمام هذا اليهودي الغامض الذي دفعت به رياح الهجرة من وطنه ألمانيا إلى الولايات المتحدة. ثم دفع به طموحه غير المحدود إلى مركز صنع القرار ،وتجمعت في يديه كافة الخيوط السياسية والاستراتيجية بعد أن وثق فيه الرئيس الأمريكي نيكسون واختاره مستشارا للأمن القومي ،ثم

جاءت فضيحة « ووترجيت » لتصرف نيكسون عن هموم الرئاسة إلى هموم الفضيحة،وانتهز هنري كيسنجر الفرصة ليملأ هذا الفراغ الكبير خاصة بعد أن صار وزيرا للخارجية فاجتمعت في شخصه كل أدوات صنع القرار.

إن أهم ما يعنينا في هذا البحث أن نتعقب الدور الخطير الذي قام به كيسنجر أثناء حرب أكتوبر،حتى نكون على بينة من أهمية الانتماءات والأهواء الشخصية،وتأثيرها على القرارات المصيرية في تاريخ الأمم والشعوب مما يجعلني أتساءل :هل كان من الممكن أن تسير السياسة الأمريكية على نحو مخالف لما ارتكبته خلال حرب أكتوبر،لو كان على رأس مركز صنع القرار شخص آخر غير كيسنجر؟.. أعني شخصا يضع الاعتبارات الوطنية والمصالح العليا لبلاده فوق الانتماءات الشخصية والارتباطات العقائدية؟..ولا شك أن شكوكا كانت تخامر الرئيس نيكسون عندما اختار هذا اليهودي وزيرا للخارجية، ولكنه كان من حسن النية بحيث ظن أن وزير خارجيته سيكون أمينا على الموقع الخطير الذي يشغله..وقد كشف نيكسون عن هذه المسألة عند لقائه مع السفراء العرب الأربعة الذين قابلوه والحرب في ذروتها يوم ١٧ أكتوبر وهم سفراء السعودية والكويت والمغرب والجزائر.فكان مما قاله نيكسون وهو يشير إلى كيسنجر الذي حضر المقابلة: « إن معي هنا وزير خارجيتي،وسوف يكون هو الذي يتحدث معكم ،وقد يتهمه البعض منكم بأنه يهودي..وهذا صحيح.. لكنه في الوقت نفسه أمريكي ،وهو يؤدي دوره في خدمتي بكفاءة،وأنا واثق أن مشاعره كيهودي ،لن تؤثر على ولائه لأمريكا ولا على ولائه لي.. وستجدونه رجلاً بناء »

كان نيكسون يتكلم بلغة عصرية تضع الولاء الوطني فوق التعصب الديني ،ولكن كيسنجر لم يستطع الارتقاء إلى هذا المستوى ،ففي نفس اليوم بعد سماعه هذا الكلام الطيب،استدعى السفير الإسرائيلي « سيمحا دينتز » وطلب أن يبلغ حكومته بأنه يتعين عليهم تشديد الضغط على الجبهة المصرية ،وتحقيق أهدافهم على الجبهتين المصرية والسورية في ظرف الـ٤٨ ساعة القادمة،لأنه سيكون بعدها مضطرا إلى التحرك نحو تمرير قرار وقف إطلاق النار ،وهو لا يريد لهذا القرار أن يصدر إلا بعد أن تكون القوات الإسرائيلية قد فرغت من هجومها المعاكس في منطقة الدفرسوار.

وفي اليوم التالي تلقى كيسنجر بسعادة فائقة دعوة لزيارة موسكو ،ولم يكن مصدر سعادته انه سوف يستطيع التوصل مع القادة السوفيت إلى صيغة عادلة ومتوازنة لوقف الحرب فقط ، وإنما لأن هذه الزيارة سوف تستغرق أربعة أيام يراها كافية لكي تقوم إسرائيل بإتمام عملياتها في الضفة الغربية من قناة السويس،وتكون قد نجحت في احتلال الإسماعيلية أو السويس ،بل لا يخفي غضبه وغيظه لأن القوات الإسرائيلية لم تتمكن من تحقيق هذا الهدف الذي يرى فيه ضرورة لكسر أنف المصريين.ويعترف في مذكراته التي نقل عنها محمد حسنين هيكل قوله :« إن نيته الحقيقية من زيارة موسكو هي إعطاء إسرائيل ساعات إضافية اكثر لتعزيز مكاسبها .ثم يبلغ به الغش أن يخفي وهو في موسكو رسالة عاجلة وصلته من الرئيس نيكسون ،يطلب منه فيها أن يعرض على القادة السوفيت اتفاق الدولتين الأعظم على حل لأزمة الشرق الأوسط ،تقومان بفرضه على العرب والإسرائيليين معا .ولما كان نيكسون يعلم أن إسرائيل لن توافق على حل يخالف سياستها العدوانية التوسعية، فإن نيكسون كشف في رسالته إلى كيسنجر بأنه لن يعبأ بالأصوات اليهودية، واستبعد أن يكون لها تأثير على القرار الأمريكي ،ثم مضى إلى ما هو أبعد ،حين قال انه على استعداد لممارسة الضغط المطلوب على الإسرائيليين بصرف النظر عن عواقب ذلك على السياسة الداخلية»

ولا شك أن نيكسون ،وهو يتخذ هذا الموقف الجريء ،إنما كان يستعيد موقف ايزنهاور في حرب السويس

عندما أرغم قوات العدوان الثلاثي البريطانية والفرنسية والإسرائيلية- على الانسحاب من مصر .وكأن كيسنجر لم يكن ليسمح باتخاذ أي موقف أمريكي يقلل من شأن الأصوات اليهودية أو يحرر القرار الأمريكي من سطوة جماعات الضغط الصهيونية.ويعترف في مذكراته انه تجاهل الرسالة.وضرب بها عرض الحائط بالثقة التي وضعها فيه الرئيس الأمريكي.

أن العتاد الأمريكي الضخم الذي تلقته إسرائيل هو الذي مكنها من القيام بهجومها المضاد على القوات المصرية.ولولا هنري كيسنجر ما كان لهذه الأسلحة أن تتدفق على إسرائيل بهذه الكثرة الهائلة..فضلاً عن الحداثة.واستطاع كيسنجر أن يتصدى لكل الاعتراضات التي صدرت من وزير الدفاع «شيليزنجر» ومن وزارة الخارجية ومن جهاز المخابرات المركزية بشأن طلبات السلاح التي تقدمت بها إسرائيل ،وكان رأى هذه المؤسسات السيادية الأمريكية التي تتولى شئون الحرب والأمن والسياسة أنها طلبات مبالغ فيها ،وليس الغرض منها تغيير الواقع العسكري في جبهة السويس ،وإنما تكديس السلاح لما بعد تغيير هذا الواقع ،وكان مما قالوه: إننا ملتزمون بالدفاع عن حدود إسرائيل،ولكننا-أي أمريكا- لسنا مسئولين عن إسرائيل وهى تحتل الأراضي العربية..وهو كلام معقول ويتفق مع مبادئ السياسة الأمريكية في حماية إسرائيل ،و ولكن كل ما كان يريده كيسنجر هو تمكين اسرائيل من هزيمة العرب وإطفاء فخارهم بالنصر الذي حققوه.لذلك تصدى بكل عنف لاعتراضات وزارتي الدفاع والخارجية وكذا المخابرات المركزية..ورفض أن تكون الاستجابة لمطالب إسرائيل جزئية ،ولم يقبل بأقل من أن تنتج مصانع طائرات الفانتوم لتشحن الطائرات من خطوط الإنتاج مباشرة مع تجهيزها بأحدث المعدات الإلكترونية التي لم تتسلمها القوات الأمريكية ، فضلاً عن الدبابات والصواريخ.
بل لقد طلب من إسرائيل إرسال أسراب من طائرات العال لنقل العتاد بعد أن وجد تقاعسا عند الإدارة الأمريكية،بحجة عدم توافر طائرات النقل ،ويصل به تحذيره لإسرائيل أن يتصل بالسفير الإسرائيلي ويطلب منه أن تتحرك كل جماعات الضغط الصهيونية وتركز نشاطها على الكونجرس حتى يضغط الكونجرس على نيكسون ،لتزول كل العقبات أمام تزويد إسرائيل بسلاح ومعدات لا تستلزمها عمليات الثغرة فقط .ولكنها الفرصة التي تجعل من إسرائيل قوة عسكرية ضخمة تمكنها من إملاء شروطها ،ورفض أي عروض للسلام لاتحقق لها السيادة والتسلط .

ثم ..لا يتورع عن تبليغ الرئيس نيكسون بأنه علم ان الرئيس السادات صرح لأحد الزعماء العرب بأنه سيواصل القتال حتى تحرر سيناء كلها ..وهو يهدف من وراء ذلك إلى رفع درجة الاستفزاز عند نيكسون، فيسمح بنقل السلاح إلى إسرائيل كي تواجه هذا الخطر الوهمي الذي اصطنعه كيسنجر ويبدأ الجسر الجوي فى نقل الدبابات والمدافع التي ساعدتها على فتح ثغرة الدفرسوار..ولا يتوقف الدور الأمريكي عند حدود العتاد العسكري ..وإنما كان هناك الغطاء السياسي، الذي استخدمه كيسنجر في التغطية على خرقها لقرار وقف إطلاق النار، وزعمه بأن القوات المصرية هي التي تخرق القرار ولم يكن الهدف من هذا التلاعب سوى تحريض إسرائيل على تطوير هجومها المعاكس في الضفة الغربية لقناة السويس..أمام هذا الدور الفاضح للإدارة الأمريكية -ممثلاً في شخص كيسنجر- فلا يسع الباحث إلا أن يتسا ءل : هل كنا على حق عندما القينا بكل الأوراق في يد الولايات المتحدة منذ اليوم الثالث للحرب..وما أعقبها من اتصالات عن طريق القناة السرية ؟ أم كان من الأفضل أن نتريث قبل أن نلقي بأنفسنا في أحضان طرف توسمنا فيه العدالة والموضوعية..فإذا به يكشف عن طرف مغرض غير عادل لا يضمر لنا سوى العداء ؟.. إنها قضية تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي حتى تتكشف كل أسرار هذه الفترة من تاريخنا.

الجلسة الرابعة:

نتائج حرب أكتوبر بعد ٢٥ عاما

الورقة الأولى :

العمل السياسي لتحقيق السلام بدءاً من زيارة القدس "المسار المصري"

أ.د. حسن نافعة

رئيس قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

العلاقة بين «الحرب» و «التحرير» و «السلام» :

قد تبدو العلاقة بين حرب أكتوبر وبين تحرير الأرض و محاولة تحقيق السلام بالطرق السلم وخاصة على الجبهة المصرية مسألة بديهية لا تحتاج إلى تدليل أو إثبات. فالقول بأنه « لولا حرب أكتوبر لما اضطرت إسرائيل إلى إبرام معاهدة سلام مع مصر و تقبل بموجبها الانسحاب من كامل ترابها الوطني » لم يعد في عرف الكثيرين مجرد وجهة نظر أو رأي يحتمل الصواب والخطأ و إنما تحول إلى حقيقة تصل في رسوخها إلى مرتبة اليقين. لكن علاقة الارتباط بين ما جرى في أكتوبر ١٩٧٣ في ميدان القتال وما جرى بعد ذلك على ساحة السياسة ليست ,بالنسبة للبعض الآخر على الأقل على هذا النحو من الوضوح . فهناك فريق كان وما زال ,يعتقد بوجود مفارقة هائلة و ربما انفصال كامل بين مقدمات الحرب ونتائجها السياسية و يرى أن «السياسة» خذلت «السلاح» في أكتوبر وأن « عملية التسوية » التي توجت عام ١٩٧٩ بمعاهدة سلام مع إسرائيل هي نتاج قرار «زيارة القدس» وليس قرار خوض الحرب ,فضلا عن أن ما تحقق حتى الآن لا يعدو أن يكون شكلا من أشكال الهدنة أما السلام فما يزال مطلبا بعيد المنال على كل الجبهات.

وأيا كان الأمر فمن المقطوع به أن النخبة المصرية وبكل فصائلها ,لم تجمع على مغزى حدث في تاريخها المعاصر ,باعتباره تعبيرا عن أحد تجليات العبقرية المصرية في لحظات التحدي ,مثلما أجمعت على حرب أكتوبر . ومع ذلك فإن الاختلاف في وجهات النظر حول « عملية السلام » التي بدأت في أعقابها وما تزال مستمرة حتى الآن قد يوحي بوجود انقسام بين صفوف النخبة المصرية حول أثر ونتائج حرب أكتوبر فيما يتعلق بتحرير التراب المصري ونوع التسوية التي تم التوصل إليها على المسار المصري للصراع العربي-الإسرائيلي . ولذلك يبدو أن الحاجة ما تزال ماسة ورغم مرور ربع قرن عليها إلى رؤية جديدة تفسر أسباب هذه المفارقة وتضع جدلية العلاقة بين الحرب والتحرير والتسوية

في إطارها الصحيح. و نأمل أن تقدم هذه الورقة إسهاما ولو متواضعا في صياغة تلك الرؤية. وفي تقديرنا أن نقطة الانطلاق الصحيحة على هذا الطريق تكمن في ضرورة التسليم ابتداء بأن نتائج حدث تاريخي بحجم أكتوبر لا تكتمل بمجرد وقوعه أو تظهر دائما بطريقة تلقائية أو ملموسة. فتراكم هذه النتائج وتفاعلها بمرور الوقت يمكن أن يؤدي إلى تحولات قد تختلف تأثيراتها كيفيا على المدى الطويل ,إذا ما قورنت بالنتائج الفورية أو قصيرة الأجل. كذلك فإنه من المهم جدا أن نأخذ في الاعتبار أن هذه النتائج لا تتبلور بذاتها على نحو آلي أو مستقل وإنما من خلال مدركات الأطراف التي شاركت في صنع الحدث أو تأثرت به. ولأن هذه النتائج قد لا تكون دائما قابلة للقياس الكمي فإن تباين وجهات النظر بشأن بعض جوانبها تباينا هائلا يصبح ليس فقط مسألة واردة وإنما طبيعية وربما منطقية ومطلوبة أيضا.

من هنا تكمن أهمية وضرورة التمييز بين ما هو ثابت و ما هو متحول سواء عند تحليلنا للعوامل التي صنعت حدث أكتوبر نفسه أو عند الحديث عن تأثير هذه العوامل على البيئة المحلية و الإقليمية و العالمية المحيطة به. ونقصد بالبعد الثابت مجمل المعطيات التي عكست القدرات الجمعية للشعب المصري ومكنته من تحقيق إنجاز بهذا المستوى في أكتوبر و الارتفاع إلى مستوى التحدي في ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد. أما بالنسبة للبعد المتحول فنقصد به سلوك الأطراف المشاركة في صنع الحدث أو المتأثرة به ومحاولتها الدءوبة لاستغلاله أو توجيه نتائجه لخدمة أغراضها ومصالحها الخاصة. فقد يساعد هذا التمييز على رسم الحدود بين القضايا التي يمكن وربما يتعين ,أن تظل بمنأى عن الصراعات السياسية والفكرية ,وبين القضايا الأخرى المفتوحة للاجتهاد والتي يمكن وربما يستحب أن تتعدد فيها وجهات النظر من أجل استجلاء الحقيقة واستخلاص النتائج الصحيحة.

غير أنه من الانصاف أن نقول بأن عملية الفرز بين ما هو ثابت وما هو متحول ليست ممكنة أو ميسورة دائما وخصوصا في حالتنا هذه. وربما يعود السبب في ذلك إلى اعتبارات منهجية تتعلق بماهية ومفهوم حرب أكتوبر نفسها أو بأدوات و أساليب قياس نتائجها. ولتوضيح موقفنا من هذه القضايا المنهجية تجدر الإشارة إلى ملاحظتين على جانب كبير من الأهمية:

الملاحظة الأولى:

تتعلق بالنطاق الزمني لحرب أكتوبر. فمن التعسف قصر نطاق هذه الحرب على مرحلة العمليات العسكرية التي بدأت لحظة إطلاق النار من بعد ظهر يوم السادس من أكتوبر وانتهت بسكوت أصوات المدافع على الجبهة المصرية. فقد سبقت تلك العمليات مرحلة تخطيط وإعداد طويلة ما كان من الممكن بدونها أن يندلع القتال أصلا. ومن ثم فنحن نعتبر أنها جزء لا يتجزأ من-و لا يقل أهمية عن- «حرب أكتوبر» نفسها. كما لحقت تلك العمليات أيضا مرحلة طويلة من «المعارك الدبلوماسية» الكبرى قبل أن تحقق الحرب هدفها النهائي وهو تحرير الأرض بصرف النظر عن حجم الاتفاق أو الاختلاف مع أسلوب إدارة هذه المعارك . ومن ثم فإنه يتعين أن تدخل تلك المرحلة بدورها ضمن النطاق الزمني لأي تحليل يبحث في نتائج حرب أكتوبر وخصوصا ما يتعلق منها بتحرير الأرض.

الملاحظة الثانية :

تتعلق بأدوات وأساليب قياس نتائج حرب أكتوبر. فإذا اتفقنا على أن البعد الزمني لهذه الحرب لا يقتصر على فترة العمليات العسكرية أي مرحلة إطلاق النيران فمن غير المنطقي قصر نتائجها على

حسابات المكسب والخسارة في الأرواح والمعدات التي تحققت خلال تلك الفترة أو على مساحة الأرض التي كانت قد تحررت لحظة الموافقة على وقف إطلاق النار . ولذلك ينبغي في تقديري أن تحسب النتائج وفق معايير أو وسائل وأساليب أخرى للقياس تأخذ في اعتبارها وضع مصر المقارن قبل وبعد حرب أكتوبر في كافة الميادين وعلى جميع الأصعدة والمستويات.

وانطلاقا من هذه الرؤية فإن مفهومنا لحرب أكتوبر ينصرف بالأساس إلى ما ترمز إليه من إرادة رفض الهزيمة والإصرار على تحرير الأرض وهي الإرادة التي تجسدت فور وقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧ واستمرت إلى أن تحقق هدف التحرير بالكامل واستعادت مصر كل حبة رمل من ترابها الوطني بعد أن تمكنت من رفع العلم المصري فوق طابا في مارس عام ١٩٨٩ . كما أن حسابنا لنتائج حرب أكتوبر لابد و أن يأخذ في اعتباره تأثيرات ما أصبح يعرف اصطلاحا باسم « روح أكتوبر » خلال تلك الفترة الممتدة وذلك على كافة المستويات الرسمية والشعبية. بعبارة أخرى فإنه من الضروري التعامل مع حرب أكتوبر ونتائجها برؤية قادرة على أن تضع الحدث في سياقه التاريخي الصحيح ليس فقط باعتباره تعبيرا عن إرادة شعبية محددة ولكن أيضا باعتباره محصلة لأداء النظام السياسي المصري خلال الفترة محل الدراسة و بما ينطوي عليه هذا الأداء من اختلاف في أدوار الزعماء الذين تعاقبوا على قيادة هذا النظام سواء في إنجاز الحدث نفسه أو في إدراك نتائجه و التعامل مع تفاعلاته الشاملة إلى أن تحقق هدف التحرير.

أكتوبر وإرادة التحرير :

كانت حرب أكتوبر هي المناسبة التي جسدت على أروع صورة ممكنة وحدة وإصرار أمة بأكملها شعبا وقيادة وعلى رفض الهزيمة وتحرير الأرض، أيا كانت التحديات التي تواجهها ومهما بلغ حجم التضحيات التي تعين عليها أن تقوم بها. و ربما تبرز أهمية وحجم الإنجاز الذي تحقق خلال تلك الحرب إذا ما تذكرنا أن كل التقارير الاستراتيجية كانت حتى عشية اندلاعها ما تزال تؤكد على وجود خلل كبير في موازين القوة العسكرية لصالح إسرائيل. كما كانت حالة النظام الدولي تتسم بالاسترخاء وتتطور العلاقة بين الكتلتين المتصارعتين في اتجاه التعاون والتهدئة وليس في اتجاه التوتر والتصعيد ،فضلا عن أن علاقة مصر بأي من القوتين العظميين لم تكن مطمئنة و لا تنطوي على أي حافز من أي نوع يشجع على اتخاذ قرار الحرب. فإذا ما أضفنا إلى هذه العوامل كلها أن مصر كانت ما تزال تعيش تحت وطأة الإحساس بمهانة الهزيمة المفاجئة والساحقة التي منيت بها عام ١٩٦٧ والتي كادت تفقدها الثقة في نفسها تماما لأدركنا أي نوع من صلابة الإرادة والتصميم احتاجته مصر عام ١٩٧٣ لبدء حرب التحرير. فقد كان على مصر الواقعة تحت التأثير النفسي المدمر للهزيمة أن تقرر خوض الحرب ضد إرادة القوتين العظميين وفي ظل خلل واضح في موازين القوة العسكرية مع العدو.

ولم يكن القرار بخوض الحرب في أكتوبر مجرد قرار اتخذه صانعه في لحظة إلهام أو اندفاع، وإنما جاء هذا القرار تتويجا لإرادة أمة جريحة كان عليها أن تثبت أنها قادرة على المواجهة والتحدي بعد أن سدت أمامها كل الطرق الأخرى فيما عدا طريق الاستسلام والخضوع الكامل لمطالب إسرائيل وشروطها المتعسفة. بعبارة أخرى يمكن أن نقول بدون أي تجاوز أن قرار الحرب كان حتميا لأنه لم يكن باستطاعة أحد على الإطلاق تلافيه. فقد تجسدت إرادة التحرير من خلال سلسلة طويلة من المواقف والقرارات سبقت قرار الحرب في أكتوبر ومهدت له. كان أول هذه المواقف هو خروج الشعب المصري

في ٩ و ١٠ يونيو من عام ١٩٦٧ معلنا رفضه قرار عبد الناصر بالتنحي ومطالبا إياه بالعدول عنه . ففي تقديري أن هذا الرفض لم يكن تعبيرا عن تمسك شعب بقائد مهزوم في لحظة محنة قومية أو محاولة مفتعلة لتبرئة عبد الناصر من مسئوليته عن الهزيمة النكراء التي لحقت بالوطن ,بقدر ما كان تعبيرا عن رفض الهزيمة و الاستسلام و تأكيدا على تصميم الشعب واستعداده لمواصلة ركوب الصعب وتقديم كل ما هو مطلوب من تضحيات لمحو عار هذه الهزيمة .

وقد شكل هذا الموقف الشعبي غير المتوقع بداية طريق الصمود الذي أفضى في نهايته إلى حرب أكتوبر. فلم تكد تمر أيام قليلة حتى بدأت أهم وأخطر عملية لتطهير وإعادة بناء القوات المسلحة على أسس جديدة والنأي بها عن الانغماس في الصراعات السياسية الداخلية. وهكذا انطلقت عملية تحديث الجيش المصري وتحويله إلى جيش مهني مهمته القتال و حماية أمن الوطن فقط. ولم تكد تمض شهور قليلة حتى بدأت عمليات تسخين ومناوشة والتحام وقتال ,محدودة ومتقطعة في البداية ثم مستمرة ومنتظمة فيما أصبح يعرف بعد ذلك باسم حرب الاستنزاف. وشكلت حرب الاستنزاف هذه أكبر معمل تجريبي لاختبار خصائص مسرح العمليات و استكشاف نقاط الضعف والقوة في تجهيزات العدو وفي أساليبه القتالية عن طريق الاشتباك المباشر معه بهدف إسقاط الهالة الأسطورية التي أحاطت به منذ حرب ١٩٦٧.

وبينما كانت التدريبات والاستعدادات العسكرية تسير على قدم وساق كانت الجبهة الداخلية كلها تقف خلف قواتها المسلحة مستعدة لتقديم كل دعم وتأييد ممكن من أجل تحقيق هدف التحرير بأي وسيلة ممكنة . صحيح أن الفترة الممتدة من هزيمة يونيو ١٩٦٧ وحتى اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تخل من بعض مظاهر القلق الجماعي الذي عبر عن نفسه في صورة احتجاجات واضطرابات سياسية بين الحين والآخر وخاصة داخل الأوساط الطلابية وبين قطاعات الكتاب والصحفيين والمفكرين. لكن الشيء المؤكد أن أسباب هذا القلق لم تخرج في معظمها إن لم يكن كلها ,عن أحد أمرين : عدم الاقتناع بجدية المحاكمات التي تمت للمتسببين في نكسة يونيو أو تسلل بعض الشكوك وخاصة خلال عامي ٧١-٧٢ حول نوايا الحكومة ومدى جديتها في خوض حرب التحرير.

و يستخلص مما تقدم أن الرأي العام السائد كان شديد الاقتناع بحتمية الحرب باعتبارها الطريق الوحيد للخلاص . فقد سادت خلال تلك الفترة شعارات من قبيل: « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » أو : « لا صوت يعلو فوق صوت المعركة » و هي شعارات آمن بها الشعب فعلا والتف حول مضامينها رغم وجود فترات تسلل فيها شعور بالشك أحيانا حول مدى إخلاص كافة الأطراف لها أو التزامهم بالعمل على تحقيقها. لكن ما إن انطلقت أصوات المدافع في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السادس من أكتوبر (العاشر من رمضان) حتى تبددت كل الشكوك والتحمت صفوف الأمة خلف القيادة والجيش و اختفت معظم المظاهر السلبية التي تتسم بها حياة المصريين أحيانا في فترات الاسترخاء وتحولت العناصر والأجزاء المختلفة والمتناثرة إلى كتلة واحدة تجمعها إرادة واحدة هي إرادة التحرير في مشهد لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر المعاصر.

وعند هذه النقطة من التحليل تجدر الإشارة إلى أنه من الضروري أن نأخذ في الاعتبار عند البحث في النتائج السياسية لحرب أكتوبر وضع وموقع القوات المتحاربة على الأرض عند توقف القتال. فقد كانت الأوضاع العسكرية على الجبهة المصرية عند لحظة القبول بقرار وقف إطلاق النار الصادر من مجلس الأمن يوم ٢٢ أكتوبر تبدو مضطربة وغير حاسمة بسبب «الثغرة» التي عبر منها الجيش

الإسرائيلي إلى الضفة الغربية للقناة. و كانت لبعض القيادات العسكرية المصرية آراء اختلفت فيما بينها حول الأسلوب الأمثل للتعامل مع تلك الثغرة وتصفيتها ,كما كان للقيادة السياسية وجهة نظر خاصة بها في ضوء رؤيتها الشاملة للموقف. ثم تطورت الأحداث بعد ذلك ,وخصوصا على ضوء خرق إسرائيل المتعمد والمتكرر لقرار وقف إطلاق النار ,على نحو حاولت الدعاية الإسرائيلية استغلاله للايحاء بأن الجيش الإسرائيلي قد أصبح سيد الموقف و على وشك تحقيق انتصار حاسم. ومع ذلك فمن المؤكد وجود إجماع بين كافة المحللين السياسيين والعسكريين في العالم ,بمن فيهم بعض المحللين الإسرائيليين أنفسهم ,على أن أداء الجيش المصري و خاصة خلال الأيام العشرة الأولى من القتال فاق كل توقع وكان مفاجأة للجميع.

ولا جدال في أن ما أنجز في أكتوبر يعد رغم الثغرة انتصارا استراتيجيا بكل المقاييس ,وعلى الرغم من أن هدف تحرير التراب الوطني لم يتحقق كاملا خلال تلك الحرب أي بالوسائل العسكرية وحدها. وترتكز وجهة النظر هذه على أسباب موضوعية وعلى حقائق مجردة ومحددة نجمل أهمها على النحو التالي :

١-قدرة مصر على الإمساك بزمام المبادأة منذ اللحظة الأولى للقتال و تحقيق المفاجأة الكاملة بعد نجاح خطة الخداع الاستراتيجي التي استطاعت تضليل العدو حول كل شيء تقريبا : حقيقة نواياها أو قدراتها و إمكاناتها الشاملة أو مستوى ودرجة الاستعداد القتالي لقواتها المسلحة ..الخ. و بهذا الانجاز تمكنت مصر من القضاء على أسطورة الموساد الذي قيل عنه أن باستطاعته معرفة دبيب النملة في كل شارع عربي. والواقع أن الموساد لم يسقط وحده في مصيدة الخداع الاستراتيجي التي تمكنت الأجهزة المصرية من نصب شراكها بكفاءة واقتدار وإنما سقطت معه أجهزة المخابرات المركزية الأمريكية التي فشلت بدورها هذه المرة في أن تقدم يد العون كعادتها وفي الوقت المناسب لتحذير إسرائيل .

٢-تمكن الجيش المصري خلال الأيام العشرة الأولى للقتال من تحقيق سلسلة من الانجازات العسكرية الرائعة نجمل أهمها فيما يلي: عبور واجتياز واحد من أكبر الموانع المائية في تاريخ الحروب بأكبر قدر من الكفاءة وأقل قدر من الخسائر تحطيم خط بارليف الحصين خوض واحدة من أكبر معارك الدبابات في العصر الحديث وتكبيد العدو خسائر لم يتعود عليها من قبل في حروبه السابقة..الخ.

٣-قدرة الجيش المصري بفروعه المختلفة ليس فقط على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستيعابها ولكن أيضا على ابتكار حلول غير تقليدية للمشكلات الكبيرة والعويصة التي واجهتها وباستخدام وسائل بسيطة وغير متوقعة . والشواهد على ذلك عديدة ربما كان أبرزها هو أسلوب الحل الذي استخدم للتعامل مع الساتر الترابي الشاهق والممتد على الضفة الشرقية للقناة. فقد استقر الرأي على استخدام مضخات مائية قوية لهدم هذا الساتر وإزالته. ثم قامت القوات المسلحة بتصميم النظام اللازم لوضع الفكرة موضع التطبيق وتطويره وتعديله بعد أن اختبرته وتدربت عليه مرارا وتكرارا حتى اطمأنت تماما إلى ملاءمته وفعاليته. وكان هذا الحل على بساطته عبقريا.

فإذا أضفنا إلى ذلك كله ما أظهرته حرب أكتوبر من حرفية الجندي المصري وقدرته على التعامل مع مختلف المواقف القتالية و شجاعته وروحه المعنوية العالية واستعداده للتضحية والفداء فمن السهل أن نستخلص كيف أن هذه الحرب وبصرف النظر عن مساحة الأرض التي تم تحريرها أثناء عمليات القتال وحتى صدور قرار وقف اطلاق النار، مسحت عار هزيمة ١٩٦٧ وأعادت لمصر ثقتها بنفسها

ومن ثم شكلت نقطة انطلاق لعصر جديد تماما توقفت معالمه على كفاءة الأداء السياسي بعد أن أدى السلاح واجبه في هذه الجولة من الصراع الممتد.
والواقع أن المتأمل لحقيقة ما جرى في أكتوبر وفي ضوء ما نشر من وثائق حتى الآن ,يستطيع أن يستخلص بسهولة أن هدف حرب أكتوبر لم يكن استعادة و تحرير التراب الوطني بالكامل. فقد كان هناك إدراك بأن تحقيق مثل هذا الهدف أكبر مما تحتمله موازين القوة العسكرية المتصادمة على الأرض في ميدان القتال أو موازين القوة السياسية على الساحتين الاقليمية والعالمية. لذلك جاءت أهداف حرب أكتوبر ومن واقع الخطة العسكرية المعتمدة والتوجيهات الصادرة للقوات أكثر تواضعا. إذ اقتصرت هذه الأهداف على: عبور قناة السويس وإلحاق أكبر نسبة خسائر ممكنة بالعدو والاكتفاء باحتلال مساحة محدودة من الأرض يمكن أن تتسع وتتطور مع تطور ظروف القتال من أجل تحريك الوضع والتوصل إلى تسوية سياسية مشرفة.

ومن المعروف أن هناك خلافات في وجهات النظر حول الوقفة التعبوية التي قام بها الجيش المصري بعد تحريره للمساحة المستهدفة على الضفة الشرقية للقناة. فقد شكك البعض في جدوى هذه الوقفة بعد أن سيطرت حالة من الارتباك والشلل على القوات الإسرائيلية في سيناء بعد انهيار خط بارليف ,كما حدثت خلافات حول قدرة القوات المصرية على الوصول إلى المضايق و التحصن فيها..الخ. وما تزال بعض هذه الخلافات محتدمة بين المحللين السياسيين والعسكريين. لكن مثل هذه الخلافات لا تغير في واقع الأمر شيئا من حقيقة أن حرب أكتوبر صممت في الأساس لتكون حربا محدودة هدفها تحريك الوضع السياسي. صحيح أن قدرة مصر التفاوضية كان يمكن أن تصبح أفضل كثيرا لو أن القتال كان قد توقف وقواتنا تسيطر على المضايق. غير أننا إذا اعتبرنا أن النتائج العسكرية التي تمخضت عنها اتفاقيتا فض الاشتباك على الجبهة المصرية هي وحدها القادرة على أن تعكس بالضبط موازين القوى العسكرية على هذه الجبهة ,فسوف نلاحظ أنه يمكن القول أن مصر وبمعايير تلك النتائج وحدها دون غيرها حققت جميع الأهداف التي كانت قد حددتها لنفسها في حرب أكتوبر. فقد تغيرت المعطيات العامة للوضع في المنطقة تغيرا تاما بعد حرب أكتوبر مقارنة بما كان سائدا قبل هذه الحرب. وتحول السؤال الخاص بما إذا كان من الممكن تحقيق نتائج عسكرية أفضل في ظل قيادة سياسية أو قيادات عسكرية مختلفة إلى قضية أكاديمية و تاريخية بحتة لم تحسم بعد وربما لن تحسم أبدا.

أما فيما يتعلق بتحليل نتائج حرب أكتوبر على عملية التسوية التي جرت بعدها وكيف مارست هذه النتائج تأثيراتها على تطور تلك العملية فتلك قصة أخرى. وفي تقديري أن تحري الدقة العلمية حول هذا الموضوع الدقيق والحساس تقتضي ضرورة التمييز بين مستويين من مستويات التحليل:

المستوى الأول : يتعلق بالأهداف الحقيقية لصانع القرار وطريقة إدراكه لنتائج حرب أكتوبر على ضوء تلك الأهداف . وفي هذا السياق يمكن القول أن الرئيس السادات أدرك حرب أكتوبر على أنها حققت من الانجازات ما يكفي لتصنع منه بطلا قادرا على إعادة تشكيل خريطة مصر السياسية والاجتماعية وفقا لقناعته وعقائده الشخصية. ولم يكن الرئيس السادات مخطئا في هذا الاعتقاد. فقد غيرت حرب أكتوبر تماما من الصورة النمطية المستقرة في إدراك الجماهير عن السادات وقدراته ,ومن ثم فقد أسهمت في إضفاء هالة أسطورية على شخصيته وأظهرته بمظهر الزعيم القادر على تحقيق ما لم

يتمكن عبد الناصر نفسه من إنجازه. و كان هذا التطور أمرا طبيعيا بالنظر إلى المستوى غير المسبوق من الأداء العسكري و من التضامن العربي الذي وصل إلى حد استخدام النفط كسلاح سياسي في المعركة. و لا جدال في أن الشعبية الطاغية التي تمتع بها الرئيس السادات فجأة في أعقاب حرب أكتوبر قد أثرت تأثيرا كبيرا على أسلوبه في إدارة مرحلة ما بعد المواجهة العسكرية. فقد منحته هذه الشعبية شرعية جديدة ساعدته على الشروع في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية على أسس جديدة تماما. وسوف نناقش في موضع آخر، كيف حاول الرئيس السادات توظيف نتائج حرب أكتوبر كما أدركها هو للوصول لتحقيق تسوية سياسية للصراع مع إسرائيل.

المستوى الثاني : يتعلق بإدراك الشعب المصري عموما والنخبة السياسية بمعناها الواسع خصوصا لمغزى ونتائج حرب أكتوبر على مستقبل الصراع والتسوية مع إسرائيل. وفي هذا السياق يمكن القول أن حرب أكتوبر أعادت للأمة ثقتها بنفسها وبجيشها ووضعت إسرائيل,داخل العقل الجمعي للأمة في حجمها الصحيح. و قد ولدت هذه الثقة عقلية جديدة للتعامل مع المواقف والمستجدات ساعدت الأمة على اتخاذ القرارات الصائبة والتي تدل على مستوى من النضج لا فت للنظر. فقد تفاعلت الأمة مع سياسات الرئيس السادات الجديدة والفردية فيما يتعلق بالتسوية السلمية مع إسرائيل بطريقة تنم عن التحرر نهائيا من الخوف والعقد مع التحلي بأكبر قدر من المرونة لتشجيع كافة الطرق أو السبل الكفيلة بتحقيق تسوية شاملة وعادلة أيا كانت درجة غرابة هذه السبل أو حجم المجهول فيها مع الإصرار في الوقت نفسه على التمسك العنيد بكافة الحقوق ورفض تقديم أي تنازلات لا مبرر لها .

ولذلك يلاحظ أنه في الوقت الذي رحبت فيه الجماهير إجمالا بزيارة القدس ,على أمل أن تفتح هذه الزيارة طريقا نحو سلام حقيقي وعادل فإنها عادت وقاومت بضراوة كافة أشكال التطبيع مع إسرائيل بعد أن تبينت أن إسرائيل لا تسعى للتسوية بقدر ما تحاول أن تحصل بالوسائل السلمية على ما عجزت أن تحصل عليه في ميدان القتال. فقد استقر في يقين الأمة أن إسرائيل معنية في المقام الأول بعزل مصر عن عمقها العربي بأكثر من اهتمامها بالتوصل إلى تسوية حقيقية على أساس حل وسط يضمن حقوق كافة الأطراف.

و إذا جاز لنا أن نتحدث عن «روح أكتوبر» وليس عن وقائع ما جرى في أكتوبر فإنه يمكن القول أن هذه الروح مارست تأثيراتها على كلا المستويين السابق الإشارة إليهما أي على مستوى صانع القرار من ناحية و على مستوى الجماهير العريضة و النخبة السياسية الأوسع ,من ناحية أخرى ولكن في اتجاهات لم تكن متطابقة دائما. وخلق ذلك نوعا من المفارقة أدت إلى ظهور تناقضات بين الاثنين وصلت ذروتها في أحداث سبتمبر ١٩٨١ وهي الأحداث التي انتهت باغتيال الرئيس السادات. لكن سرعان ما ساعد حرص الجميع على تحرير التراب الوطني مع عدم تعريض أمن مصر ومصالحها الحيوية للخطر في الوقت نفسه على إيجاد صيغة لأرضية مشتركة لإدارة الصراع مع إسرائيل بأسلوب جديد قادر على استيعاب المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية . و هكذا عادت روح أكتوبر تسكن الجميع وتوحدهم مرة أخرى أمام الخطر المشترك وخصوصا بعد أن تمادت إسرائيل في غيها إلى أقصى درجة بشن العدوان على لبنان ورفض الانسحاب من طابا ..الخ. وقد تجلت هذه الروح في مواقف

ومعارك كثيرة كان أبرزها معركة استعادة طابا.
والواقع أن من يتأمل ما جرى أثناء إدارة مصر لمعركتها الدبلوماسية والقضائية من أجل استعادة طابا فلابد وأن يلحظ وجود تشابه مذهل مع ما جرى أثناء إدارتها لمعركتها العسكرية في أكتوبر من زوايا عديدة وكأننا أمام تكرار لنفس العرض ولكن بإخراج و ديكور و مؤدين مختلفين . فقد نسيت القوى والأحزاب المعارضة موقفها الرافض لمعاهدة «كامب ديفيد» و أدركت أنها مطالبة ومدعوة أيضا لخوض القتال من جديد لكسر الغرور والصلف الإسرائيلي ولكن بأنواع مختلفة من الأسلحة هذه المرة. وكان من اللافت للنظر أن يقود لواء المطالبين بخوض معركة التحكيم وعدم الخوف أو التردد من اللجوء إلى هذا الأسلوب القضائي لاستعادة طابا وإذا ما فشلت الجهود الدبلوماسية في تحقيق هذا الهدف كاملا أحد رموز المعارضة والذي هو في الوقت نفسه أحد أساطين الفكر القانوني في مصر وهو المرحوم الدكتور وحيد رأفت وكان يشغل وقتها منصب نائب رئيس حزب الوفد. وسرعان ما وجدت الأمة نفسها وبكل فصائلها في حالة استنفار كامل لخوض معركة طابا. فقد عادت نفس روح الإصرار والتصميم التي سادت في اكتوبر و بدأ الاستعداد للمعركة الجديدة بنفس الأسلوب : التخطيط العلمي وعدم ترك أي شيء للصدفة أو المصادفة.
وتحضرني بهذه المناسبة ذكرى شخصية قد لا تكون لها أهمية بذاتها ولكنها بالغة الدلالة في سياق ما نحن بصدد الحديث عنه الآن. ففي يوم ١٩٨٦/٨/٢٩ نشرت لي صحيفة الأهرام بالصفحة المخصصة لمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مقالا بعنوان: « مفاوضات طابا.. ولغز العلامة ٩١ » .
وفي هذا المقال أشرت إلى معلومات مستمدة من مصادر إسرائيلية منشورة تؤكد على أن عددا من المسئولين الإسرائيليين على رأسهم شارون قاموا بإزالة وطمس العلامة ٩١ بأنفسهم وألقوا بالحجر المثلث الدال عليها في البحر، ولم تكد تمر ساعات على ظهور الصحيفة حتى اتصل بي من الإسكندرية أحد مساعدي الدكتور عصمت عبد المجيد وكان يشغل وقتها منصب وزير الخارجية ليبلغني أن السيد الوزير مهتم بما جاء بهذا المقال وأنه يود لقائي رغم أنه لم تكن لي سابق معرفة شخصية بسيادته بمجرد عودته إلى القاهرة. وبالفعل تم اللقاء وجرى نقاش حول قضية طابا بصفة عامة وحول المعلومات التي احتواها المقال بصفة خاصة ثم سلمته نسخة من صورة النصوص الأصلية التي تشير إلى المعلومات الواردة في مقالي.
وإن دلت هذه القرائن كلها على شيء فإنما تدل على أن حالة الاستنفار واليقظة القصوى تقمصت الجميع وعلى كل المستويات كما تدل أيضا على ظهور نوع جديد وغير مألوف من العلاقة بين الحكومة والمعارضة سقطت فيه الفواصل والحواجز التقليدية وتلاشت فيه وطأة البيروقراطية التي تصبغ هذه العلاقة في الأحوال العادية. و تسابق الجميع من أجل تحقيق النصر في معركة أصبح جنودها هذه المرة علماء التاريخ والجغرافيا والسياسة وغيرهم من المتخصصين. و بهذه الطريقة كسبت مصر حكومة ومعارضة معركة التحكيم من أجل استرداد طابا وبعودتها عادت آخر حبة من تراب الوطن للسيادة المصرية . ولولا إرادة التحرير التي ضاعفت حرب أكتوبر من صلابتها وولدت لدى الأمة شعورا هائلا بالثقة في النفس لما كان النصر في معركة طابا.

أكتوبر و «عملية السلام»:

« عملية السلام » اصطلاح صكه الخبراء الأمريكيون وأطلقوه على المحاولات التي جرت لتسوية الصراع العربي / الإسرائيلي في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة وما تزال مستمرة حتى الآن. وفيما

يتعلق بالمسار المصري فقد تحددت معالمه على خريطة هذه «العملية» من خلال سلسلة من المواقف والقرارات والاتفاقيات والمعاهدات كان أهمها: مفاوضات الكيلو ١٠١ اتفاقيتا فصل الاشتباك الأولى والثانية عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ وقرار زيارة القدس عام ١٩٧٧ و مفاوضات كامب ديفيد عام ١٩٧٨ وأخيرا معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩.

وأول ما يلاحظ على هذه العملية أن الرئيس السادات كان هو الصانع الأساسي وربما الأوحد, للقرار فيها ومن ثم فإليه وحده يتعين أن ينسب كل الفضل كما أن على عاتقه وحده تقع كل المسئولية عما حدث. ولأن التاريخ لم يقل كلمته النهائية بعد في «عملية» ما تزال مستمرة رغم الصعوبات الهائلة التي تعترض طريقها ,فإن تقييم نتائجها مسألة مفتوحة للاجتهاد وتقبل تعدد وجهات النظر بشأنها. و على أي حال فليس المقصود من وراء التذكير بالدور الفردي الذي لعبه الرئيس السادات لتحديد شكل ومصير التسوية على المسار المصري الإشادة بفاعل ما أو الانتقاص من قدر فاعل آخر وإنما المقصود هو ربط هذه القضية بما سبق أن أشرنا إليه في مقدمة هذه الدراسة حول أهمية وضرورة التمييز بين ما هو ثابت وما هو متحول في عملية صنع التسوية إذا أردنا أن نحدد بدقة تأثير حرب أكتوبر على عملية التسوية وخاصة ما يتعلق منها بالمسار المصري .

وللتدليل على وزن البعد الشخصي في عملية التسوية يكفي أن نتذكر أن أهم القرارات التي حددت مسارها كانت جميعها قرارات فردية اتخذها الرئيس السادات دون أن يتشاور مع أحد وأحيانا ضد رغبة الجميع بما في ذلك أقرب معاونيه ومستشاريه. وقد يقال إن الفردية في اتخاذ القرارات سمة طبيعية ومألوفة في العديد من النظم السياسية وفى دول العالم الثالث ولا تخص مرحلة الرئيس السادات أو عملية السلام دون غيرها. لكن ما هو غير مألوف في حالتنا هذه هو أن القرارات المتعلقة بعملية السلام تحديدا أثارت موجة من الاعتراضات العلنية والصاخبة ليس فقط من جانب الجمهور أو النخبة السياسية وإنما من جانب أقرب أصدقاء ومساعدي الرئيس السادات.

فقد اعترض المشير الجمسي على بنود اتفاقية فض الاشتباك الأول لأنه كان يعتقد أن الموقف العسكري وقتها لا يبرر ما وافق الرئيس السادات على تقديمه من تنازلات . و بسبب الخلاف حول مغزى ومضمون اتفاقية فض الاشتباك الثانية حدثت القطيعة النهائية بين السادات وبين واحد من أهم مؤيديه ومعاونيه السياسيين وهو محمد حسنين هيكل. وكان قرار الرئيس السادات بزيارة القدس هو المناسبة التي أدت إلى استقالة كل من اسماعيل فهمي وزير الخارجية و محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية. وأخيرا فقد استقال محمد ابراهيم كامل الصديق الشخصي للرئيس السادات احتجاجا على بعض ما قبل به الرئيس السادات في اتفاقيتي كامب ديفيد.

والواقع أن تكرار استقالات أقرب المساعدين والمعاونين على هذا النحو احتجاجا على سياسة رئيس الدولة تجاه قضية بعينها هو ظاهرة لم يحدث لها مثيل من قبل في تاريخ النظام السياسي المصري والذي تندر فيه استقالات الرسميين وكبار المسئولين أصلا .

في هذا السياق يصبح من المهم جدا عند تحليلنا لنتائج حرب أكتوبر من منظور علاقتها بعملية التسوية أن نأخذ في الاعتبار ليس فقط مبادرات صانع القرار وإنما أيضا ردود فعل النخبة والجماهير عليها لأن الوضع الحالي للتسوية لم تصنعه قرارات الرئيس السادات و مبادراته المنفردة وحدها ولا ردود الأفعال النخبوية والشعبية عليها ,إنما صنعتها محصلة التفاعل بين الاثنين.

وسنحاول في هذه العجالة توضيح الخيارات التي كانت متاحة ,من وجهة نظرنا أمام صانع القرار المصري و شرح الأسباب التي بنى عليها قراراته وما أثارته هذه القرارات من ردود أفعال تاركين مسألة تقييمها و الحكم عليها للقارئ أولا ثم للتاريخ ثانيا من منطلق أن «عملية السلام» لم تكتمل بعد ومن ثم فإن مصيرها ما يزال مجهولا.

وفي تقديرنا أن تقييم السادات للوضع في أعقاب حرب أكتوبر ولما يتعين عليه أن يتخذه من قرارات على ضوء إدراكه الشخصي لما حققته هذه الحرب من نتائج ,كان ينبثق من رؤية شاملة ومحددة تعرف بالضبط ما تريد. وقد انطوت هذه الرؤية فيما انطوت عليه وعلى العناصر الرئيسية التالية:

١- الاعتقاد بأن ما حققته حرب أكتوبر من نتائج على جميع الأصعدة يكفي لتحريك عملية البحث الجدي عن تسوية سياسية مشرفة مع إسرائيل ولكنه لا يكفي لفرض تسوية سياسية عليها. و ترتب على هذا الاعتقاد ازدياد قناعته بأن التسوية لن تكون ممكنة بدون مفاوضات مباشرة في مرحلة أو أخرى من مراحل التفاوض ومن ثم فمن الضروري تهيئة المسرح السياسي بشكل أو بآخر للتعامل مع هذا الاحتمال حين يجيء أوانه في نهاية المطاف . وربما تجسد مقولة السادات عن «ضرورة كسر الحاجز النفسي» تجسيدا واضحا لهذا الاعتقاد.

٢- الاقتناع بأن الولايات المتحدة هي التي تملك مفاتيح الحل والعقد في الشرق الأوسط وبالتالي فإن أي تسوية للصراع فيه لن تتم إلا من خلالها. و انطلاقا من هذه القناعة افترض الرئيس السادات أن شكل التسوية القادمة ومدى اقترابها من - أو ابتعادها عن- تلبية الحد الأدنى من المطالب العربية يعتمد بالدرجة الأولى على مدى نجاح مصر -أو فشلها- في عقد علاقة خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية. وربما تفسر هذه القناعة سبب حرص الرئيس السادات على فتح قناة اتصال سرية مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مستشاره للأمن القومي السيد/ حافظ اسماعيل قبل اندلاع حرب أكتوبر واستمرار عمل هذه القناة طوال فترة الحرب. ومن المعروف أن الرئيس السادات كان دائم الترديد لمقولة «أن الولايات المتحدة تملك أكثر من ٩٩٪ من أوراق الحل» .

٣- الإيمان بحق مصر في اختيار الأسلوب الذي تراه مناسبا لبدء عملية التسوية و رفض أي صيغة تصادر على حقها في السعي نحو تحرير التراب المصري أولا. ورغم اقتناع الرئيس السادات بضرورة وأهمية أن تسعى مصر للتوصل إلى حل شامل للصراع إلا أنه كان يعتبر أن شمولية التسوية لا تعني بالضرورة رفض الحلول المرحلية أو الجزئية خصوصا إذا كان من شأنها تذليل العقبات على طريق الوصول إلى التسوية الشاملة في نهاية المطاف. وربما تفسر هذه الحقيقة جانبا من سلوك السادات واستراتيجيته التفاوضية وخاصة بعد زيارة القدس.

ومن الواضح أن هذه الرؤية كانت تعد بمثابة انقلاب في نمط التفكير التقليدي السائد الذي سيطر على مدركات وسلوك النخبة الحاكمة فيما يتعلق بأسلوب إدارة الصراع العربي-الإسرائيلي حتى ذلك الوقت. فقد اختلفت رؤية السادات في هذه القضية عن الرؤية السائدة من قبل اختلافا جذريا من زاويتين على الأقل : الزاوية الأولى تتعلق بالطريقة التي أدرك بها السادات موقع ودور ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التسوية ومدى رغبتها أو قدرتها على تحقيق تسوية عادلة. أما الزاوية الثانية فتتعلق بكيفية إدراك السادات لطبيعة وعمق الارتباط بين المصالح المصرية والعربية المتضامنة في الصراع العربي / الإسرائيلي ومن ثم بين المسارين المصري و العربي عند

الشروع في تسوية هذا الصراع ومدى إمكانية الفصل بين هذين المسارين عمليا وتأثير ذلك على احتمالات الحرب والسلام في المنطقة.

ومع ذلك فإن الأمانة العلمية تقتضي أن نقول أن رؤية السادات هذه لم تكن تشكل قطيعة كاملة مع الرؤية السائدة في مصر عن سبل إدارة الصراع وخصوصا في مرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧. فقد ساهم عبد الناصر في تمهيد الطريق أمام السادات بقبوله للقرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن في نوفمبر ١٩٦٧ وهو القرار الذي مازال يشكل المرجعية الأساسية للتسوية حتى الآن ,ثم بقبوله للمبادرة الأمريكية التي طرحها روجرز والتي على أساسها توقفت حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية قبل وفاة عبد الناصر بأسابيع محدودة. يضاف إلى ذلك أن عبد الناصر كان قد وافق,ضمنا على الأقل على تجزئة عملية البحث عن تسوية للصراع عندما صرح للملك حسين بالتفاوض منفردا مع الولايات المتحدة لاستعادة الضفة الغربية ,مؤكدا له استعداده لتقديم التغطية السياسية اللازمة لحماية وضمان أي اتفاقية ولو منفردة تنجح في تحرير الضفة الغربية وتعيدها للسيادة الأردنية. ولذلك كان من الممكن تصوير خطوات السادات مرحليا على الأقل على أنها تشكل تطويرا في أسلوب إدارة الصراع وليس تغييرا في جوهر الأهداف التي تسعى مصر إلى تحقيقها.

وربما تفسر الرؤية الشاملة والواضحة التي تحلى بها السادات في إدارته للصراع العربي-الإسرائيلي بصرف النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معها عدم اهتمامه بالتفاصيل في كثير من الأحيان والاندفاع بكل طاقته نحو الهدف الاستراتيجي وهو الإسراع في تحرير الأرض. فلم يكن مستغربا إذن وفي ظل رؤية واضحة وشاملة على هذا النحو أن يطلب الرئيس السادات من كيسنجر في أول لقاء معه أن ينحي التفاصيل جانبا وأن يدخل على الفور قفزا فوق المنطق التقليدي للأمور في مناقشة سبل بناء علاقة تعاون استراتيجي بين البلدين. وربما تفسر هذه الرؤية الاستراتيجية البعيدة المدى أيضا كيف قبل الرئيس السادات بهذه السرعة كافة الشروط الإسرائيلية لإبرام اتفاقية فض الاشتباك الأولى والتي انطوت على تنازلات اعترض عليها المشير الجمسي ثم لإبرام اتفاقية فض الاشتباك الثانية والتي أدت إلى حدوث القطيعة مع هيكل بسبب اعتقاد هذا الأخير أن السادات قد بدأ يتجاوز من وجهة نظره كل الخطوط الحمراء. لكن الواقع أن الرئيس السادات كان يتصرف،من واقع رؤيته التي أشرنا إلى أهم عناصرها وعلى أساس أن هذه الاتفاقيات هي بطبيعتها مؤقتة وأن البحث في التفاصيل قد يكون مضيعة للوقت في ظل اعتقاده الجازم بأن معاهدة سلام نهائي مع إسرائيل قادمة على الطريق لا محالة.

و على أي حال فلم تول الجماهير وكذلك القطاع الأعرض من النخبة السياسية المصرية ,اهتماما يذكر أو تلتفت كثيرا لتفاصيل الخلاف القائم بين أقطاب النخبة الحاكمة بسبب سرعة إيقاع التغييرات التي توالت في أعقاب حرب أكتوبر وربما بسبب تلهف الجميع على قطف ثمار النصر واستعجال عصر السلام. لكن الأهم من ذلك أن ذهول الجماهير لقرار الرئيس السادات المفاجئ باستعداده لزيارة القدس سرعان ما تحول إلى تأييد جارف لحظة إتمام الزيارة نفسها واستمر هذا التأييد صلبا لبعض الوقت رغم استقالة اسماعيل فهمي وزير الخارجية و محمد رياض وزير الدولة للشئون الخارجية. ولهذا التأييد أسباب كثيرة. فبالإضافة إلى دلالته كمؤشر على رغبة المصرين وشوقهم الجامح إلى سلام حقيقي فقد أحسوا أنهم شركاء في صنع حدث يدور أمامهم في وضح النهار ويثير انبهار العالم وذهوله. و

فطن المصريون بحسهم وميلهم الغريزي للتوحد مع القيادة أيا كانت في لحظات المصير والدراما القومية إلى أهمية ومغزى مساندتهم للرئيس السادات في تلك اللحظة بالذات. يضاف إلى ذلك أن خطاب السادات في القدس كتب بلغة جميلة تعكس بالإضافة إلى المعاني والقيم الإنسانية العليا والنبيلة إحساس قائد حارب جيشه بشجاعة وجاء يطرح حلا شاملا للصراع .

و من المقطوع به أنه كان يستحيل على السادات أن يقدم على خطوة كهذه حتى لو أرادكما كان من غير المتصور أن يحظى بأي مساندة شعبية من أي نوع حتى لو غامر دون إنجاز أكتوبر. فالأداء الذي تم في أكتوبر هو الذي جعل هذه الخطوة ممكنة من جانب القائد المغامر ومقبولة ولو بصفة مؤقتة أو مشروطة من جانب شعبه الطيب والواعي في الوقت نفسه. ولأن خطاب السادات في الكنيست لم يخرج قيد أنملة عن الموقف العربي العام فلم يكن هناك ما يمكن أن يثير الشكوك لدى الرأي العام المصري وفضل منح الفرصة والإبقاء على أمل السلام حيا من خلال التعبير عن تأييده العلني وغير المتحفظ للخطوة التي أقدم عليها رئيسه.

والواقع أن السلوك الإسرائيلي اللاحق يعتبر هو المسئول الأول والأخير عن الفجوة التي بدأت تظهر ثم تتسع تدريجيا بين مضمون «التسوية» التي قبل بها الرئيس السادات في النهاية ,بالتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ثم بابرام معاهدة سلام مع مصر و تلك التي كان الشعب المصري يتوق إلى تحقيقها. فأمام الجدار الإسرائيلي الصلب والمتعنت، من ناحية و محدودية القدرة الأمريكية على-أو الرغبة الأمريكية في- ممارسة الضغط على إسرائيل من ناحية ثانية والرفض العربي للزيارة ونتائجها من ناحية ثالثة لم يكن باستطاعة الرئيس السادات في ظل رؤيته وقناعته السابق الإشارة إلى أهم معالمهاأن يحصل على أكثر مما حصل عليه بالفعل في كامب ديفيد.

وفي تقديري أنه يصعب تقديم إجابة حاسمة على سؤال يتعلق بما كان من الممكن أن يحدث لو أن الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت قد قبلت حضور مؤتمر مينا هاوس الذي دعا إليه السادات وهو يعلم أنها سترفضه. فالبعض يتصور أنه كان بالإمكان حينئذ التوصل إلى تسوية على كافة مسارات الصراع بنفس شروط التسوية التي تمت مع مصر. لكن هذا التصور يبدو على ضوء السلوك الإسرائيلي اللاحق مبالغا فيه. فالأرجح أن قبول الأطراف العربية المدعوة وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية حضور مؤتمر مينا هاوس كان يمكن أن يؤدي إلى إغلاق باب التسوية على المسار المصري بدلا من فتح باب التسوية على المسارات الأخرى وخاصة على المسار الفلسطيني . لكن هذا السؤال أصبح بدوره سؤالا أكاديميا يصعب إن لم يكن يستحيل حسمه. ومع ذلك فمن الواضح أن ردود الأفعال العربية على مبادرة السادات ثم على اتفاقيات كامب ديفيد اتسمت بالانفعال والعصبية. ومع التسليم بحق هذه الأطراف في الاختلاف وحتى الاعتراض على سياسات السادات أو رفضهاإلا أن سلوكها تجاه مصر لم يؤد إلى بلورة أي استراتيجية بديلة أكثر فعالية ,وترتب عليه ليس فقط إضعاف الموقف التفاوضي المصري وإنما إضعاف الموقف العربي بشكل عام وصب في نفس الاتجاه الذي كانت ترمي إليه إسرائيل وهو عزل مصر عن العالم العربي وإضعاف الاثنين معا.

وعلى أ ي حال فلم يكن بمقدور الرفض العربي أن يوقف اندفاع السادات على الطريق الذي اختاره لنفسه. بل على العكس فربما يكون هذا الموقف العربي الرافض قد أتاح أمام الرئيس السادات هامشا ما من الحركة للمناورة من أجل الحصول على الحد الأدنى اللازم من وجهة نظره لقبول تسوية منفردة

على المسار المصري. إذ يبدو أن الرئيس السادات كان قد أدرك من خلال اللقاءات والمفاوضات الطويلة التي جرت مع الإسرائيليين والأمريكيين منذ زيارة القدس وحتى كامب ديفيد أن الإسرائيليين يسعون سعيا إلى حل منفرد مع مصر وأنهم لن يقبلوا بسواه في المرحلة الراهنة. وعلى الرغم من تأكيد البعض على أن إسرائيل كانت دائما وحتى من قبل حرب أكتوبر على استعداد للانسحاب الكامل من سيناء مقابل توقيع مصر على معاهدة سلام منفصل إلا أنه لا يوجد في حدود علمنا ما يقطع بصحة وجهة النظر هذه. فلم تتقدم إسرائيل قط منذ احتلالها لسيناء عام ١٩٦٧ بأي عرض جاد يؤكد استعدادها للانسحاب الكامل من سيناء. بل على العكس من ذلك صرح ديان مرارا وتكرارا بأن إسرائيل تفضل الاحتفاظ بشرم الشيخ بدون سلام مع مصر على أن تفقد شرم الشيخ وتكسب السلام مع مصر. ولذلك فإن أي باحث محايد لا يملك إلا أن يقطع وهو مطمئن كل الاطمئنان بأن إسرائيل لم تغير موقفها من موضوع الانسحاب من سيناء إلا بعد حرب أكتوبر.

ولا جدال في أن حرب أكتوبر عمقت من قناعة الإسرائيليين بأن اندلاع حرب شاملة في المنطقة سوف يكون أمرا مستبعدا تماما إذا ما نجحت في إخراج مصر من المعادلة العسكرية للصراع و بأن استمرار حالة الحرب مع مصر يمكن أن يعرض وجود إسرائيل ذاته للخطر على المدى الطويل. ومن المفترض أيضا أن تكون أحد الدروس التي استخلصتها إسرائيل من حرب أكتوبر أن مصر هي الدولة العربية الوحيدة القادرة سواء منفردة أو من خلال قيادتها للعالم العربي على إلحاق هزيمة شاملة بإسرائيل. صحيح أن حرب أكتوبر نفسها لم تحقق هذا الهدف بالكامل ولكنها أثبتت في الوقت نفسه وبما لا يدع مجالا لأي شك أنها قادرة على تحقيقه في المستقبل إذا توافرت ظروف إقليمية وعالمية معينة. لذلك بدت إسرائيل بعد حرب أكتوبر أكثر استعدادا للانسحاب الكامل من سيناء إذا كان ذلك هو الشرط الضروري لإخراج مصر من المعادلة العسكرية للصراع لكنها ظلت متشددة في مطالبها وتمسكت بالمستوطنات و المطارات في سيناء حتى آخر لحظة.

في هذا السياق وفي ظل الرفض العربي للمشاركة في المفاوضات ,نجح الرئيس السادات فيما يبدو وفي تبني استراتيجية تفاوضية تسمح له باتخاذ مواقف تتسم بالمرونة إلى أقصى حد ممكن بالنسبة للقضية الفلسطينية وأخرى تتسم بالتشدد إلى أقصى حد ممكن بالنسبة لقضية الانسحاب من الأراضي المصرية المحتلة. و نجحت هذه الاستراتيجية في تمكين السادات من الوصول إلى معاهدة تلتزم فيها إسرائيل قانونا بالانسحاب إلى خط الحدود الدولية مع مصر و بتفكيك مستوطناتها وإنهاء أي مظهر من مظاهر التواجد الإسرائيلي فوق أي بقعة مصرية. ومع أنه لم يتمكن من أن يحصل من إسرائيل ,بالنسبة للمسار الفلسطيني إلا على «إطار لحكم ذاتي» محدود ,فقد أتاح له الرفض العربي وخاصة الفلسطيني الفرصة لإلقاء المسئولية على الفلسطينيين أنفسهم وعلى العرب الآخرين.

ولا جدال في أن معاهدة السلام مع مصر انطوت على أوجه قصور عديدة ,حتى إذا نظرنا إليها بعيون مصرية بحتة تبرر الانتقادات التي وجهت إليها من جانب أحزاب وقوى المعارضة ,على اختلاف انتماءاتها وأيضا من جانب بعض الأوساط والرموز المستقلة. وعلى سبيل المثال فقد قبلت مصر بموجب هذه المعاهدة أن تتبادل التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل و تبدأ في «تطبيع» العلاقات معها حتى من قبل أن تكمل إسرائيل انسحابها من سيناء كما قبلت بقيود على حركة القوات المصرية في سيناء لم تقابلها قيود مماثلة على حركة القوات الإسرائيلية على الناحية الأخرى..الخ. ومع ذلك فربما

كان بمقدور الرئيس السادات أن يستمر في الحصول على تأييد ودعم أغلبية المصريين لو أن إسرائيل كانت قد حزمت أمرها على أن تلعب لعبة «السلام» بطريقة نظيفة. لكن للآسف فإن السلوك الإسرائيلي اللاحق عقد من مهمة السادات تعقيدا كبيرا. فأمام تصاعد مظاهر المعارضة المصرية احتجاجا على الاستفزازات الإسرائيلية و على سلوك بيجين ,الذي اتصف بالصلف والغرور ووصل إلى حد التحقير من شأن الدور المصري في صنع الحضارة الفرعونية بدأ الرئيس السادات يفقد أعصابه على نحو متزايد ويوجه ضرباته إلى كل الاتجاهات. وهكذا بدأت الفجوة تتسع بين الرئيس السادات وبين القوى المعارضة والمتصاعدة لكل سياساته و لتصل إلى أقصى مدى لها مع أحداث سبتمبر ١٩٨١ التي تم فيها اعتقال رموز من كل فصائل الحركة الوطنية المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. وعند هذه النقطة ظهر الرئيس السادات وكأنه يقف وحيدا في جانب وتقف مصر كلها في الجانب الآخر. ولولا أن أحداث سبتمبر سبقت جريمة اغتيال السادات لما ترتب على هذه الجريمة كل هذا القلق على مستقبل «عملية السلام» بعد رحيل السادات وخاصة من جانب إسرائيل والأوساط الغربية.

و لم يكن هناك في الواقع ما يبرر هذا القلق لأن الذي أنقذ «عملية السلام» وأعاد وضعها على المسار الصحيح في نهاية المطاف هو الشعب المصري. فلم يكن الشعب المصري يرفض السلام ولكنه كان يرفض الصلف الإسرائيلي ويبحث عن طريقة لاستعادة التوازن المفقود في هذه «العملية» بعد أن اتضح له بما لا يدع مجالا للشك وخصوصا في ضوء العدوان الإسرائيلي المتكرر على لبنان ثم اجتياحه لها عام ١٩٨٢ أن إسرائيل أرادت بالمعاهدة تقييد مصر وإطلاق حريتها هي في العدوان على الآخرين وفرض مفهومها للسلام على الجميع.

و مرة أخرى يجد الشعب المصري نفسه أمام معضلة كبرى وتحد كبير. فقد كان عليه أن يستكمل تحرير الأرض وفي متناول يده الآن أداة قانونية تتيح له تحقيق هذا الهدف الغالي دون أن يترتب على استعادة الأرض وهن الإرادة أو فقدانها. ومرة أخرى تنجح العبقرية المصرية في ابتداع صيغة للتوفيق بين متطلبات تحرير الأرض وإرادة مقاومة محاولات الهيمنة الإسرائيلية. وحول هذه الصيغة والتي تبلورت تلقائيا وتدريجيا في سياق علاقة جديدة بين الحاكم والمحكومين في مصر بدت الفجوة التي كانت قائمة في نهاية حكم الرئيس السادات بين سلوك صانع القرار وأسلوبه في إدارة الصراع مع إسرائيل وبين موقف ورؤية القطاعات العريضة من الشعب المصري لما يجب أن يكون عليه هذا السلوك تضيق ثم تتلاشى شيئا فشيئا. ووفقا لهذه الصيغة غير المكتوبة تفهم الشعب المصري تماما حجم الضغوط الواقعة على عاتق صانع القرار والحاجة الماسة من ثم إلى عدم إعطاء إسرائيل أي ذريعة للتنصل من التزاماتها بالانسحاب الكامل من كل شبر من الأراضي المصرية ,كما تفهمت أجهزة الدولة حق القطاعات العريضة من الشعب المصري في رفض المفهوم الإسرائيلي للسلام ومن ثم في «التطبيع» مع إسرائيل في ظل استمرار هذا المفهوم. و هكذا فإن التعنت الإسرائيلي هو الذي مهد في الواقع لعودة روح أكتوبر من جديد و خلق الفرص المواتية ليس فقط لإدارة معارك دبلوماسية كبرى تشارك فيها كل فصائل الأمة ,مثل معركة طابا كما سبق أن أشرنا ولكن أيضا لإدارة الصراع مع إسرائيل وفقا لصيغة تأخذ في الاعتبار مزايا لعبة توزيع الأدوار بين الحكومة والمعارضة وهي لعبة تتقنها إسرائيل تماما.

ومن الجدير بالذكر أن مخاوف معينة كانت من بين الأسباب التي ساعدت على ظهور الفجوة بين مصر الرسمية ومصر الشعبية حول أسلوب إدارة العلاقات في أعقاب التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل. من بين أهم هذه المخاوف أن تتحول هذه المعاهدة إلى أداة قمع تصادر على حق الشعب المصري في توجيه الانتقاد إلى الأيديولوجية الصهيونية أو إلى سياسات إسرائيل والحركة الصهيونية لكن هذا النوع من المخاوف زال في سياق الصيغة الجديدة للعلاقة بين الحكومة والمعارضة والتي بدأت فور قرار حسني مبارك بالإفراج عن «سجناء سبتمبر». كما كان من بين هذه المخاوف أن تؤدي معاهدة السلام مع إسرائيل إلى قطيعة دائمة بين مصر والعالمين العربي والإسلامي. لكن هذا النوع من المخاوف بدأ يزول تدريجيا من خلال السياسة الحكيمة التي انتهجها الرئيس حسني مبارك وتفهمها الشعب ,لإعادة التوازن المختل إلى علاقات مصر الدولية كلها وليس إلى علاقة مصر بالعالمين العربي والإسلامي فقط دون الاضطرار إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وبزوال كافة هذه المخاوف مع استرجاع آخر حبة رمل في سيناء حين تم رفع العلم المصري فوق طابا في مارس ١٩٨٩ تمكنت مصر من تحقيق هدف تحرير أرضها بالكامل. أما هدف السلام فقد تعين على مصر أن تستكمل مسيرته بتحويل اتفاقها المنفرد مع إسرائيل إلى اتفاق يقوم على نفس الأسس والشروط, مع كل الأطراف العربية كلها. وتلك معركة لها قصة أخرى هي موضع بحث وتحليل منفصل في هذه الندوة. لكن المهم أن مصر بدأت تخوض معركة السلام الشامل بعد أن تمكنت من تحرير أرضها دون أن تعطي الفرصة لأحد لاستعمار إرادتها.

خاتمة :

العلاقة بين حرب أكتوبر وتحرير التراب الوطني والسلام هي علاقة أكثر تركيبا وتعقيدا مما تبدو في معظم الكتابات التي ظهرت حتى الآن . ولا جدال في أن حرب أكتوبر اندلعت من أجل تحقيق السلام. و بين حرب أكتوبر التي كانت قد أصبحت محتومة والسلام المنشود يوجد طريق موصول نعرف له بداية ولكننا لا نعرف له نهاية. فالسلام الشامل لم يتحقق بعد. أما تحرير التراب الوطني فقد تم عند نقطة ما على هذا الخط الممتد بلا نهاية واضحة. ولا يملك أحد أن يدعي أن ما أنجز حتى الآن على هذا الطريق الطويل هو من صنعه وحده وإنما هو محصلة لمواقف وقرارات صنعها زعماء مصر الثلاثة: عبد الناصر والسادات ومبارك وتفاعل معها إيجابا وسلبا شعب واع ومتمرس. فلولا صمود عبد الناصر وجسارة السادات وحكمة مبارك لما استطاعت مصر أن تمحو العار وتحدث الاختراق قبل أن تصل بالسفينة الجامحة إلى بر الأمان. و لولا يقظة وحساسية شعب ناضج وقادر على التكيف والابتكار شعب يعرف الأوزان ويقدرها ويعرف الحدود و لا يتجاوزها لما نهضت مصر من كبوتها بعد هزيمة ١٩٦٧ ولما قاتلت في ١٩٧٣ قبل أن تتمكن أخيرا من رفع علمها فوق طابا في ١٩٨٩.

إن درس أكتوبر الحاكم لكل الدروس الأخرى والذي يتعين على شعب مصر «و لم يكن ما يقرب من نصفه الحالي قد ولد بعد عندما اندلعت حرب ١٩٧٣» أن يعيه جيدا هو أن مصر قادرة عندما تتسلح بالإرادة وبالعلم على أن تحقق المستحيل. وكما انتصرت مصر في معركة أكتوبر بقوة السلاح وفي معركة طابا بالقانون فإنها قادرة على أن تحقق النصر أيضا بالقوة الشاملة في معركة السلام الشامل.

■ التعقيب الأول على الورقة الأولى

د. أسامة الباز

المستشار السياسي للسيد رئيس الجمهورية

أود فى بداية كلمتي أن أنوّه بالمنهج العلمي الموضوعي الذى التزم به الأستاذ الدكتور حسن نافعة فى تقييمه للعمل السياسي الذى اضطلعت به مصر لاستكمال تحرير الأرض وتحقيق السلام ، ولا يفوتنى أيضا أن أشير إلى رصانة عباراته وسلاسة كلماته والدقة البالغة فى أسلوبه.

وإذا جاز لى أن أعلّق بإيجاز على بعض النقاط التى وردت فى هذا البحث القيم ، فإنني أورد تعليقى على النحو التالى:

أولا: سجل الباحث الفارق بين موقف النخبة المصرية أثناء حرب أكتوبر ، وهو موقف تميز بالإجماع على تأكيد تلك الحرب بغير حدود ، وبين موقفها من نتائج الحرب ، حيث ثار خلاف محتدم حول تقييم تلك النتائج ، وخاصة تلك المتصلة بتحرير التراب الوطنى ، ونوع التسوية السياسية التى تم التوصل إليها على المسار المصرى ، والواقع أن هذه المفارقة هى أمر طبيعي ومنطقي ، لا يدعو للدهشة ، فالحرب - خاصة عندما تكون مشروعيتها واضحة كالشمس مثل حرب أكتوبر - هى حدث يسهل بل يتحتم أن ينعقد عليه الإجماع الوطنى الذى يندر أن يخرج عليه أحد ، أما عندما يتعلق الأمر بالتحرك السياسى الذى يليها والمواقف التى تتبعها ، فإن الخلاف فى التقييم يصبح واردا وطبيعيا ، ليس فقط لأن الحرب تثير عاطفة جماهيرية وتولد تعبئة شعبية فورية ، ولكن أيضا بسبب اختلاف طبيعة العمليتين: عملية الحرب ، وتحليل وتقييم العملية السياسية التى تلى الحرب فتقييم التحرك السياسى يتوقف على عناصر عديدة ، معظمها شخصى وذاتى لا تتوفر له

الموضوعية ، مثل التوجه العقائدى لصاحب التقييم ، وموقفه من القيادة السياسية ، ورؤيته الذاتية لما كان يمكن تحقيقه ، ومفاضلته بين الخيارات التى يرى أنها كانت قائمة ، إضافة إلى أن الغالبية العظمى من المحللين والمثقفين الذين يتصدون لتقييم العمل السياسي لا تتوفر لديهم خبرة بالعمل السياسي ، ولا قدرة على التعرف على الخيارات التي كانت متاحة فى إدارة المعركة ، ومن ثم يترددون كثيراً فى تقييم القرارات التي اتخذها القادة العسكريون ، ورغم أن بعض هؤلاء العسكريين الذين تولوا مواقع قيادية أثناء الحرب قد تورطوا فيما بعد فى الحديث عن خطأ بعض القرارات التي اتخذت أثناء المعركة ؛ وإلقاء المسئولية واللوم على من اتخذوا هذه القرارات ، فإن هذا الموقف من العسكريين السابقين لا يتحقق له الترويج الواسع فى الدوائر المدنية ، ويتردد معظم المثقفين فى الخوض فى تقييم هذه القرارات ، وهم محقون فى ذلك.

ثانيا:أصاب الباحث عندما ذكر أنه لا يمكن تقييم نتائج حدث فى حجم حرب أكتوبر بمجرد وقوعه ، أو بعد وقوعه بمدة قصيرة ، لأن تلك النتائج تتفاعل بمرور الزمن ، فتراكم هذه النتائج وتفاعلها يمكن أن يؤديا إلى تحولات قد تختلف تأثيراتها كيفيا على المدى الطويل، كذلك فإن هذه النتائج لا تتبلور بذاتها على نحو ميكانيكي مستقل ، وإنما تتبلور من خلال مدركات الأطراف التى شاركت فى صنع الحدث أو تأثرت به.

ثالثا:وفيما يتعلق بمنهجية وأدوات وأساليب قياس نتائج حرب أكتوبر ، عنى الباحث بإبراز أن البعد الزمنى لتلك الحرب لا يقتصر على العمليات العسكرية وحدها ، بل إنه يمتد إلى تقييم وضع مصر المقارن قبل حرب أكتوبر وبعدها فى كافة الميادين ،وعلى جميع الأصعدة والمستويات ، وركز الباحث على أن مفهومه لحرب أكتوبر ينصرف أساسا إلى ما ترمز إليه من إرادة رفض الهزيمة والإصرار على تحرير الأرض ، وهى الإرادة التى تجسّدت فور وقوع هزيمة ١٩٦٧ واستمرت إلى أن تحقق هدف التحرير بالكامل، واستعادت مصر كل حبة من ترابها الوطنى ، بعد أن تمكنت من رفع العلم المصرى فوق طابا فى مارس ١٩٨٩ ، ومن جهة أخرى ،فإن التقييم السليم لنتائج حرب أكتوبر يجب أن يأخذ فى اعتباره ما أصبح يعرف اصطلاحا « بروح أكتوبر ».

رابعا:أورد الباحث نقطتين أرى أنهما محل نظر :

١-أن قدرة مصر التفاوضية كان يمكن أن تكون أفضل كثيرا لو كانت قواتنا تسيطر على المضايق عند توقف القتال.

٢-أنه كانت هناك خلافات حقيقية حول الوقفة التعبوية التى قامت بها القوات المسلحة بعد تحريرها المساحة المستهدفة على الضفة الشرقية للقناة.

أشك كثيرا فى أن قدرة مصر التفاوضية كان يمكن أن تكون أفضل بدرجة ملحوظة لو كان القتال قد توقف وقواتنا تسيطر على المضايق ، وذلك للأسباب الآتية:

١-أن قدرتنا التفاوضية قد تحددت على أساس عناصر لم تكن لتتأثر كثيرا بالمدى الذى وصلت إليه القوات المسلحة فى عمق سيناء ، وتتلخص هذه العناصر فيما يلى:

أ-ثبوت قدرة مصر على إلحاق الهزيمة العسكرية بإسرائيل ، وتلك مسألة لا تتوقف على عمق المنطقة

التى حررتها الحرب ، وإنما تتوقف بالقدرة على كسر إرادة القوات المعادية وشل حركة القيادة ، وهو ما تحقق بالكامل عندما عبرت طائراتنا القناة ودكت استحكامات العدو وحطمت مركز القيادة والتحكم فى قاعدة المليز الجوية ، وعندما عادت طائراتنا سالمة وعاودت الإغارة على مواقع العدو فى مختلف أنحاء سيناء ، وعندما عبرت القوات البرية قناة السويس وحولت عبقرية الهندسة العسكرية لخط بارليف إلى هشيم تذروه الرياح ، أو إلى مصيدة يقبع بها جنود العدو كالجرذان انتظارا لمصيرهم المحتوم ، وعندما خرج ضباط إسرائيليون كبار رافعى اليدين لكى يسلموا أنفسهم للقوات المصرية المظفرة ، فالإرادة والقدرة لا تتحددان على أساس عمق المنطقة التى حررت ، بل تتحققان من منطلق ثبوت قدرة القوات المسلحة على الإنجاز وتوجيه ضربة قاصمة موجعة للعدو ، وهو ما تحقق بالفعل فى الأيام الأولى للحرب.

ب-سقوط نظرية التفوق الإسرائيلي على مصر والعرب ، وهو ما تحقق خلال ساعات معدودة ، لأن سقوط وهم الشعور بالتفوق يتحقق فى مدة وجيزة جدا ، لأنه مسألة سيكولوجية لا تستند إلى الحقائق العلمية ، بقدر ما تستند إلى تصورات ثارت فى أذهان الجماهير الإسرائيلية دون أن يقوم عليها دليل علمي أو عملى.

ج-وضوح إصرار الشعب المصرى على تحرير أرضه وتخليص إرادته مهما كلفه هذا من تضحيات ، وقد بدا هذا الإصرار ليس فقط من الشعارات التى رفعت مثل: لا صوت يعلو على صوت المعركة ، وما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ، بل من تصميم الشعب المصرى على توفير كافة الإمكانات لقواته المسلحة لكى تخوض معركة الثأر والتحرير ، واستعداد كل مصرى للإسهام فى الإعداد للمعركة ، فالعمال يبنون الاستحكامات المنيعة على إمتداد القناة ، وأفراد الشعب جميعا يقبلون اقتطاع جزء يعتد به من دخلهم للإعداد للمعركة ، وأعطوا هذا الهدف أولوية متقدمة على ما عداه من الأهداف.

د- استناد موقف مصر التفاوضى إلى مرجعية قانونية قوية وصحيحة ، تتلخص فى مبادئ القانون الدولى ونصوص ميثاق الأمم المتحدة، والقرار رقم ٢٤٢ ، الذى صدر من مجلس الأمن فى نوفمبر١٩٦٧.

هـ-تمسك مصر بعدم تقديم أى تنازلات أو حلول وسط فيما يتعلق بوجوب انسحاب إسرائيل انسحابا كاملا إلى ما وراء خط الحدود بين البلدين وإخلاء المستوطنات والمستوطنين دون أى استثناء.

و-ومن الناحية النفسية ، كان المفاوض المصرى يشعر فى كل مراحل التفاوض بأن بلاده قادرة على خوض حرب أخرى إذا لم تقبل إسرائيل الالتزام بأحكام الشرعية والعدالة.

٢-وإذا كان الباحث قد بنى هذا الافتراض على المقدمتين النظريتين الآتيتين أو إحديهما:

أ-أنه لو كانت القوات المصرية قد وصلت إلى المضايق لكانت ترتيبات الأمن التى تم الاتفاق عليها بمقتضى معاهدة السلام وملحقها العسكري قد تغيرت لصالح مصر ، وهذا أمر لم يقم عليه دليل ، كما أن هذه الترتيبات الأمنية تشكل التزاماً متبادلاً بين الطرفين ، وليست التزاما يتحمله طرف دون آخر ، و لا يقدم فى هذا النظر ولا يؤخر أن تكون المنطقة التى تخضع لترتيبات الأمن فى الإقليم المصري أكبر مساحة من تلك الموجودة فى إقليم إسرائيل ، لأن هذا نتج عن ضآلة مساحة الإقليم الإسرائيلي بالمقارنة بإقليم مصر.

ب-أنه لو كانت القوات المسلحة المصرية قد وصلت إلى خط المضايق لكان هذا كفيلا بحصول مصر

فى كامب ديفيد على صيغة أفضل بالنسبة للمشكلة الفلسطينية، وهذا الافتراض خاطئ بدوره ، لأن موقف إسرائيل من الموضوع الفلسطيني أثناء مفاوضات كامب ديفيد تحدد على أساس عاملين لا ثالث لهما:

(١) أنه كان من الصعب فى تلك المرحلة أن تسلم إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني فى استرداد أرضه -التى تسميها إسرائيل يهودا والسامرة، وتقرير مصيره ، وهو ما يعنى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، وتزداد صعوبة تصور تسليم إسرائيل بهذا المطلب الفلسطيني المزدوج - الانسحاب من الأرض وقبول قيام دولة فلسطينية - إذا قدرنا أن الوزارة التى كانت قائمة عندئذ تكون حكومة ليكودية يكبلها التعصب العقائدي والتطرف المذهبى الشديد ، التى تختلط فيه السياسة بالدين والتاريخ والأساطير.

(٢) أن الفلسطينيين لم يكونوا مشاركين فى هذه المفاوضات ، وليس من الواقعى أن يتصورأحد أن طرفاً ما - حتى لو كان معتدلا يعتنق مواقف معتدلة - يمكن أن يسلم بحقوق طرف غائب ، لأن غيابه يحول دون التزامه بواجبات معينة فى مقابل الحقوق التى حصل عليها.

أما فيما يتعلق بالنقطة الثانية التى أوردها الباحث - وهى الخاصة بوجود خلافات حول الوقفة التعبوية التى قامت بها القوات المسلحة بعد تحريرها للمنطقة المستهدفة على الضفة الشرقية للقناة - فتلك مسألة عسكرية بحتة ، لا يستطيع غير الخبراء العسكريين أن يحسموها ، ويجب أن نأخذ فى حسابنا عندما نتعرض لتلك النقطة بالتحليل والتقييم عناصر عديدة ، منها أننا لم نسمع عن هذه الخلافات أثناء الحرب أو بعدها مباشرة ، وإنما سمعنا عنها لأول مرة بعد انتهاء الحرب بسنوات ، ثم إن الروايات التى سمعناها عندئذ لم تكن تخلو من شبهة التأثر بالاعتبارات الشخصية الذاتية البعيدة عن الموضوعية ، وإضافة إلى كل هذا فإن هناك حقائق دامغة تثبت خطأ هذه التوجه ، فنحن لم نكن نملك من وسائل الدفاع الجوى ما يمكننا من التوغل حتى خط المضايق ، ولو كنا قد غامرنا بتطوير الهجوم دون توفير هذا الغطاء الجوى لكان حتميا أن نتعرض لخسائر فادحة فى العتاد والأرواح ، لا يبررها الفرق بين ما أنتهى اليه الحال على الأرض فعلا ، وبين ما كان يمكن أن يتحقق من مكاسب إذا استطعنا أن نصل إلى المضايق.

وهناك نقطة يعرفها كبار القادة العسكريين المصريين أكثر مما نعرفها نحن،وهى أن كثيرا من الروايات التى رويت بعد الحرب جاءت متناقضة للمواقف الحقيقية التى اتخذها بعض أصحاب تلك الروايات أثناء وجودهم فى غرفة العلميات أو فى الاجتماعات التى رأسها الرئيس الراحل محمد أنور السادات وساعده الأيمن عندئذ المشير أحمد إسماعيل وإلى جانبهما قادة القوات المختلفة ، ومع ما فى هذه الظاهرة من غرابة ، فالحق أنها ظاهرة إنسانية لا تدخل فى نطاق المستحيل ، وكثيرا ما يلجأ الفرد -أيا كان موقعه ودوره-لتبرير أدائه أو موقفه ، أو لترسيخ الاعتقاد بأنه كان يقف مواقف بطولية متصلبة ، وأن عوامل أخرى معاكسة هي التي حالت دون الاستفادة من رأيه وخبرته.

وعلى أية حال ، فقد أحسن الباحث صنعا عندما ذكر أن مصر قد حققت جميع الأهداف التى حددتها لنفسها فى حرب أكتوبر ، فقد تغيرت المعطيات العامة للوضع فى المنطقة تغيرا تاما بعد الحرب مقارنة بما كان سائدا قبلها ، بحيث أصبح التساؤل عما إذا كان من الممكن تحقيق نتائج عسكرية أفضل فى ظل قيادة سياسية أو قيادات عسكرية مختلفة ، قضية أكاديمية وتاريخية لم تحسم بعد ، وربما لن تحسم أبداً.

خامسا : ذكر الباحث - بحق- أن روح أكتوبر قد مارست تأثيراتها على مستوى صانع القرار من ناحية ، ومستوى الجماهير العريضة والنخبة السياسية الأوسع من ناحية أخرى ، ولكن فى اتجاهات لم تكن متطابقة تماماً ، وخلق ذلك نوعا من المفارقة التى أدت إلى ظهور تناقضات بين الفئتين ، ففى حين أن الرئيس السادات اكتسب شرعية وشعبية طاغية ساعدته على الشروع فى إعادة صياغة مجمل السياسات الداخلية والخارجية على أسس جديدة ، فإننا نجد أن الشعب المصرى والنخبة السياسية بمعناها الواسع قد تفاعلا مع سياسة الرئيس السادات وتوجهاته المتعلقة بالتسوية السلمية مع إسرائيل ، غير أنهما قاوما بضراوة جميع أشكال التطبيع مع إسرائيل ، واتخذت بعض التجمعات السياسية موقفا معارضا لسياسة الرئيس الراحل بعد أن اتضح أن إسرائيل لا تسعى للتسوية بقدر ما تحاول أن تعزل مصر عن عمقها العربى، وقال الباحث إن روح أكتوبر أثبتت حرص جميع المصريين على تحرير التراب الوطنى مع عدم تعريض أمن مصر وانتمائها العربى للخطر ، فبمجرد أن غزت إسرائيل لبنان سنة ١٩٨٢ ، وعندما ماطلت فى الانسحاب من طابا ، وقف جميع المصريين فى خندق واحد ، ونسوا الخلافات التى كانت قائمة قبل وقوع هذين الحدثين.

سادسا: ذكر الباحث أيضا أن من مظاهر التفاف المصريين جميعا حول قيادتهم أثناء خوض معركة طابا أن الدكتور وحيد رأفت - نائب رئيس حزب الوفد وأحد رموز المعارضة البارزين - قاد لواء المطالبين بخوض معركة التحكيم فى النزاع حول طابا ونصح بعدم الخوف من اتباع هذا السبيل لتسوية النزاع ، ومع صحة تلك الرواية ، فإن أهميتها تبدو إذا نظرنا إليها من الناحية الأخرى ، وهى بالتحديد ناحية الرئيس محمد حسنى مبارك الذى واجه تلك المشكلة بعد أسابيع من توليه المسئولية، وتابع تطوراتها واستمع إلى آراء ومشورة كل من تبين له أنه يتمتع بالكفاءة والأهلية اللازمتين للإفتاء فى هذا الموضوع الهام ، وقبل أن يبدى أستاذنا المغفور له الدكتور وحيد رأفت موافقته على عرض المشكلة على التحكيم ، اختاره السيد الرئيس لقيادة الفريق المصرى المكلف بدراسة القضية ورسم استراتيجية مصر فيها، وكان هذا الاختيار مبنيا على اعتبارات موضوعية تماما لا دخل فيها للحزبية أو غيرها ، وعندما أبديت أمام السيد الرئيس ملاحظة مؤداها أن الدكتور رأفت يشغل مركز نائب رئيس حزب الوفد قال بحدّة وصرامة : هذه ملاحظة لا تبدى فى مثل هذا المجال ، فلا يعنينى فى قليل أو كثير انتماء الشخص الحزبى أو موقفه من الحكومة ، لأننا جميعا مصريون ونحن شعب يقف فى خندق واحد عند الشدائد والملمات ، وكان الرئيس مبارك فى كل مراحل القضية يبدى تقديرا بالغا للجهد الخارق الذى قام به الدكتور رأفت ، الذى كان يسهر حتى ساعة متأخرة من الليل لكى يفكر فى أفضل صيغة تحمى مصالحنا لمشارطة التحكيم ، ثم يستيقظ فى ساعة مبكرة من الصباح لكى يدخل تحسينا على تلك الصيغة .

سابعا: أنه يبدو أن الباحث يعتقد أن أهم القرارات التى حددت مسار عملية السلام كانت جميعها قرارات فردية ، اتخذها الرئيس السادات دون أن يتشاور مع أحد ، وأحيانا ضد رغبة الجميع ، بما فى ذلك أقرب معاونيه ومستشاريه ، والواقع أن هذا الاعتقاد غير سليم ، لأن الرئيس السادات كان دائم التشاور مع وزير الخارجية عندئذ المرحوم إسماعيل فهمي وقد تشاور معه ومع أعضاء مجلس الأمن القومى بصدد زيارته للقدس ومخاطبة الشعب الإسرائيلي مباشرة من منبر

الكنيسيت ، وكان معظم من تمت استشارتهم مؤيدين لتلك الخطوة الجسورة.

ثامنا : أنه يبدو أن الباحث قد أعطى مغزى كبيرا لاستقالة ثلاثة من الوزراء المصريين الذين كان الموضوع يدخل فى اختصاصهم ، وهم المغفور لهما الوزيران إسماعيل فهمى ومحمد رياض ، والسيد الوزير محمد إبراهيم كامل أطال الله بقاءه وكتب له الصحة والعافية ، وقد استقال الأولان لمعارضتهما زيارة الرئيس الراحل للقدس ، فى حين أن السيد محمد إبراهيم كامل استقال لعدم رضاه عما تمّ التوصل إليه فى كامب ديفيد ، ولا شك أن الوزراء الثلاثة كانوا من خيرة رجالات مصر الذين قضوا حياتهم فى الدفاع عن بلادهم وحماية مصالحها ، ولا تنتقص استقالتهم من قيمة الخدمة التى أدوها لوطنهم ، وإذا جاز لى أن أبدى تعليقا شخصيا على هذا الموقف منهم ، فإننى أقول إنه يعود - جزئيا على الأقل - لطبيعة عملهم الدبلوماسى ، الذى جعل همهم الأول والأخير ليل نهار هو مواجهة إسرائيل فى كافة المحافل والمجالات ، وخاصة السيدان إسماعيل فهمى ومحمد رياض ، اللذان قضيا الجزء الأكبر من حياتهما الوظيفية فى بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة ، وهو موقع يفرض عليهما توجيه كل فكرهما وحركتهما للتصدى لإسرائيل والتعبير عن العداء المصرى والعربى لها ، وبذلك يكون من الصعب على من كانوا فى هذا الوضع أن يتقبلوا سياسة جديدة ، تقوم على معطيات مختلفة عما اعتادوا عليه سنوات طوالا .

تاسعا: وقد أحسن الباحث عندما اختتم عرضه القيم بفقرة جمعت فأوعت قال فيها :
ولا يملك أحد أن يدعى أن ما أنجز حتى الآن على هذا الطريق الطويل - يقصد طريق مواجهة إسرائيل بالحرب والسلم - هو من صنعه وحده ، وإنما هو محصلة لمواقف وقرارات صنعها زعماء مصر الثلاثة : عبد الناصر والسادات ومبارك ، وتفاعل معها إيجابا وسلبا شعب واع ومتمرس ، فلولا صمود عبد الناصر وجسارة السادات وحكمة مبارك ، لما استطاعت مصر أن تمحو العار وتحدث الاختراق قبل أن تصل بالسفينة إلى بر الأمان .

التعقيب الثانى على الورقة الأولى

د. أســامــة الغزالى حرب

رئيس تحـرير مـجلة الســيـاســة الدوليــة

فى اطار السياق العام للندوة، نتحدث عن نتائج حرب أكتوبر سياسيا، وكما هو مفهوم من تقديم الجلسة فإن الحديث سينصب على المسار المصرى الذى بدأ بعد حرب أكتوبر مباشرة ووصل الى المعاهدة المصرية الإسرائيلية ثم استمرت محاولات متتالية توجت بعقد مؤتمر مدريد وإدخال أطراف أخرى فى العملية السلمية.

هذا التعقيب سوف ينقسم الى ملاحظات عامة أولية ثم نقاط اختلف فيها مع الدكتور حسن ونقاط أخرى اتفق فيها معه ثم مجموعة من الاضافات التى اعتقد أنه من المهم الإشارة اليها :

أولا : الملاحظات العامة :

الملاحظة الأولى: أن أى حديث عن الاستثمار السياسى لحرب أكتوبر والعملية السلمية محمل بحالة من الاختلاف نعلمها جميعا، بين من حبذوا منذ البداية الطريق الذى تمت فيه العملية السلمية، وبين من يتحفظون عليها أو يعارضونها تماما. وتلك المسألة واضحة مع ذلك أرجو أن تؤصل هذا الموضوع لأن تأصيله فى منتهى الأهمية ويجعل فهم المسائل أكثر وضوحا وتسلسلا.

نستطيع أن نقول أن الخلاف حول سبل تحرير الأرض وتحقيق السلام بدأ بعد هزيمة ١٩٦٧ مباشرة أى لم يبدأ مع أنور السادات فقبل ١٩٦٧ كانت القضية هى القضية الفلسطينية أى المشكلة الفلسطينية وأن إسرائيل انتهكت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وأقامت عنوة دولة إسرائيل وحرمت الشعب الفلسطينى من حقوقه وهو ما اطلق عليه "القضية الفلسطينية - قضية اللاجئين - قضية العودة"، غير أن القضية بعد ١٩٦٧ لم تعد فقط وجود إسرائيل واعتدائها على حق الشعب الفلسطينى وإنما أصبحت احتلال إسرائيل لأراض عربية مصرية وسورية فضلا عن احتلال الضفة الغربية فى الأردن التى هى أصلا أرض فلسطين وتهديد أرض لبنان. وبذلك ظهرت قضية جديدة تماما منذ اليوم الأول صاغها الرئيس جمال عبد الناصر فى عبارة "إزالة آثار العدوان" بمعنى التخلص من آثار هذا الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية.

منذ اللحظة الأولى ظهر الخلاف الذى كان فى البداية كامنا وضمنيا ثم بدأ يظهر شيئا فشيئا منذ أيام جمال عبد الناصر بين من ظلوا على نفس الأفكار أو الأوهام القديمة وهو أن الحل الوحيد مع إسرائيل هو

إبادة ساحقة ماحقة والتخلص منها نهائيا وإعادة الحقوق للشعب الفلسطينى، أما كيف يتم هذا فلم يكن واضحا.

فى مواجهة ذلك ومع المواجهة المباشرة للاعتداء والاحتلال الإسرائيلى بدأت تتبلور ملامح الحل الواقعى العملى الذى بمقتضاه :

١- تتم إزالة آثار العدوان بمعنى إخراج إسرائيل من الأراضى التى احتلتها.

٢- إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

٣- اعتراف ضمنى بإسرائيل.

لقد حدث هذا منذ اللحظات الأولى، ومنذ قبول مصر لقرار ٢٤٢. والشىء المهم الذى يجب أن نذكره أن قبول عبد الناصر لهذه القرارات كان معناه بدء العمل فى هذا الاتجاه السلمى. والواقع أن الدكتور حسن نافعة تحدث فى هذه المسألة ولكنه لم يتوسع كثيرا ولكن مقتضى كلامه أن استراتيجية الحل السلمى بدأت فى عهد جمال عبد الناصر وبدأت بعد حرب ١٩٦٧ وأن الاختلاف الذى أحدثه أنور السادات لم يكن اختلافا استراتيجيا ولا أستطيع أن اسميه كما قال الدكتور حسن نافعة "انقلابا فى نمط التفكير" ولكنه اختلاف فى الطريقة وهذا هو الفرق الأساسى بين أنور السادات وجمال عبد الناصر. ولو استرجعنا الوقائع التى حدثت فى الأيام الأخيرة من حكم جمال عبد الناصر. فإننا نذكر أنه بعد أن قبل عبد الناصر مبادرة روجرز بدأت بعض المظاهرات فى مصر والبلاد العربية وبدأ ظهور شعارات "الاستسلامية والانهزامية" فى ذلك الوقت. وفى هذا السياق رجعت الى رسالة أرسلها جمال عبد الناصر الى الرئيس العراقى أحمد حسن البكر فى ٣ أغسطس ١٩٧٠ أى قبل وفاته بأقل من شهرين، نلاحظ منها بوضوح كيف أن هذاالخلاف قديم وأصوله ليس لها علاقة بأنور السادات. يقول عبد الناصر فى رسالته "أمامنا فرصة للتحرك لا نملك حق التغافل عنها خصوصا وأن هناك أجزاء كثيرة من الأرض العربية تتعرض جميعها للاحتلال وإذا كان بإمكاننا تخليص القدس العربية وغزة والضفة الغربية والمرتفعات السورية وسيناء من المحن الرهيبة التى تعيش فيها الآن، لست أدرى لماذا لا نتحرك، لست أرى أننا نستطيع أن نبنى مستقبل أمة ونصون حرية هذه الأمة بالكلمات، لقد دهشت الى حد كبير من المسيرة التى تنظمها السلطات العراقية ضد الجمهورية العربية المتحدة، لقد كنت أتمنى أن الجهد الذى يبذل لتنظيم هذه المسيرة يوجه لما هو أجدى منها أو أن يوجه الى طائرة تقذف مواقع العدو، إننى أتساءل أحيانا لماذا لم تتلق قواتكم على الجبهة أمرا للاشتباك" ، هذه كانت فحوى رسالة جمال عبد الناصر الى أحمد حسن البكر بمناسبة المظاهرات التى سيرت فى بغداد ضد ما سمى بالحلول "الانهزامية أو الاستسلامية" وقبول مبادرة روجرز. إذن الذى أريد أن أؤكد عليه أن الخلاف قديم حول استراتيجية التحرير بين من يرون الجرى وراء الأوهام والقضاء بشكل ساحق على إسرائيل وإزالتها من الوجود (والتى لم يكن لها أساس حقيقى فى فكر جمال عبد الناصر) وبين الاستراتيجية التى وضعت والتى بدأ اتباعها منذ الأيام الأولى بعد الهزيمة وتتضمن :

١- تحرير الأرض العربية واستعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى.

٢- قبول ضمنى بالدولة الإسرائيلية بشرط أن تحترم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

الملاحظة الثانية: أنه فى تقييم حرب أكتوبر وبصرف النظر عن المواقف المختلفة اعتدنا دائما أن نتكلم فى قضايا عسكرية مثل : هل كان من المهم تطوير الهجوم فى سيناء وما هى حقيقة الوقفة التعبوية وكثير من هذه الأسئلة، مثل هذه الأسئلة أصبحت الآن أسئلة نظرية أكاديمية فقط للتمرين الذهنى والعسكرى ولكنها ليست قضايا يمكن حسمها على الاطلاق، هى قضايا خلافية تثور بشأن كل المعارك

وفى كل القضايا الكبرى، وهناك أيضا قضايا سياسية تعتبر جدلية مثل ما ذكره الدكتور حسن من تساؤل عما كان سيحدث لو أن كل الأطراف العربية والفلسطينية حضرت مؤتمر ميناهاوس، نعم كان يمكن أن تتم وأيضا من الممكن ألا تتم أى تسوية. فى الواقع هذه أسئلة نظرية.

الملاحظة الثالثة: أن الخطوات التى تمت بعد أكتوبر لاستثمار النصر، كانت تهدف الى تحرير الأرض وتحقيق السلام ولكن لاشك أن العمل الأساسى الذى أسهم فى تجسيد السلام كان المبادرة، فمبادرة السادات كانت هى المفصل الذى أمكن بمقتضاه تحويل ما تم من نصر عسكرى الى عملية سلام بعيدة المدى وجادة وشاملة وهذا طبعا ما يميز شخصية أنور السادات واختلاف اسلوبه عن الرئيس جمال عبد الناصر. أنا شخصيا اعتقد أن هذه المبادرة فى اطار الظروف التى تمت فيها، والمنطق الذى حكمها، كانت خطوة شجاعة وهامة وانطوت على أبعاد نفسية مؤثرة على الطرف الآخر بلاشك ويجب أن نضعها فى الاعتبار ونعاملها بقدر كبير من الموضوعية وعدم الحساسية السياسية.

الجزء الثانى من حديثى هو نقاط الاختلاف مع الورقة المقدمة :

أولا : أنا فى الحقيقة اعتقد أن من المبالغة القول أنه كان هناك "فريق كان ومايزال يعتقد بوجود مفارقة هائلة وربما انفصال كامل بين مقدمات الحرب ونتائجها السياسية، وأن السياسة خذلت السلاح فى أكتوبر". هذا الرأى يردد من البعض ولكنى شخصيا لا أذهب الى أن هناك انفصال ومفارقة كاملين" وخصوصا وأن د. حسن قال أن الحرب حققت أهدافها المباشرة أى أن المبادرة لم تكن لتتم إلا بعد أكتوبر، إذن لا يوجد مفارقة أو انفصال شديدين الى هذا الحد، أما النقطة التى اتفق فيها مع الدكتور حسن فى هذه الجزئية فهى قوله بأن التسوية السلمية لم تكن لتتم إلا بحرب أكتوبر، ولو أن هذا ليس معناه أن التسوية كانت محصلة لحرب أكتوبر فقط وهذا كلام يطول الحديث فيه.

ثانيا : اختلف أيضا مع الدكتور حسن نافعة فى أنه انتقد ما أسماه الطابع الفردى لاتخاذ القرار فى عهد الرئيس السادات، وليس اختلافى حول أن شخصا يتخذ القرار طبعا، ولكن حول تقدير المعارضة له، فأنا لا أميل الى المبالغة فى حجم المعارضة داخل النخبة المصرية لهذا القرار - الدكتور حسن ذكر أسماء الأساتذة محمد حسنين هيكل وإسماعيل فهمى ومحمود رياض وإبراهيم كامل - هؤلاء ليسوا النخبة المصرية الموجودة كلها ولا المعبرين عن كل الاتجاهات، أربعة من مئات من النخبة المصرية الموجودة فى كل المجالات، ثم إنه إذا لم يكن هناك خلاف حول هذا القرار المذهل بمبادرة ذهاب رئيس مصر بنفسه لإسرائيل وبهذا الشكل الدرامى الذى تم به والذى جعل العديد من عتاة الدبلوماسيين يقفون مشدوهين أمامه، فعلام يكون الخلاف؟ الأهم من ذلك فى الحقيقة أن القرار فى أى مكان أو مجتمع هو فى التحليل النهائى لفرد وفرد واحد مهما بلغ عدد المستشارين، والقرار السياسى فى النهاية هو مسئولية فردية، ومصر تاريخها حافل بالقرارات التى يمكن أن نقول عنها ذلك فمثلا الرئيس جمال عبد الناصر اتخذ الكثير من القرارات الفردية ولكننا نعرف أنها كانت إما تعبيرا عن رأى سائد فى البلاد أو تمت بعد مشاورات.

ثالثا : أن الورقة تتحدث عن الفجوة بين مضمون التسوية التى قبل بها السادات وتلك التى كان الشعب المصرى يتوق الى تحقيقها، وأنا أتساءل ما الذى أراده الشعب المصرى أكثر من أن يسترجع كل حبة رمال فى سيناء. الأغلب هو أن د. حسن يقصد النواحى العربية فى التسوية وإنى أتساءل من الذى يستطيع أن يحدد بالضبط ما الذى يتوق اليه الشعب المصرى فى الحل الشامل للقضية؟ أنا فى الحقيقة لا أميل كثيرا الى الاستعمال السهل لكلمة "الشعب" و "الجماهير" لكن فى التحليل السياسى يجب أن نكون حذرين عندما ننسب شيئا الى الشعب فنقول أنه راض أو أنه رافض فهذه مسائل أكثر تعقيدا من أن

تحسم بهذا الشكل.
رابعا : الورقة تتكلم عن إخراج مصر من الصراع العربى الإسرائيلى ولكن الكاتب لم يقل أن هذا رأيه، بل نسبه الى بعض الناس وهى فى الحقيقة مسألة يجب أن تصاغ بدقة. هل خرجت مصر من الصراع العربى - الإسرائيلى؟ أنا لا أعتقد ولكنى أعتقد أن السلام المصرى - الإسرائيلى قد يمنع أطرافا عربية أخرى من شن الحرب مرة أخرى ضد إسرائيل ولكن السلام المصرى - الإسرائيلى لا يمنع مصر من مساندة أى طرف عربى يتعرض للعدوان الإسرائيلى، ولهذا فإننى لا أستطيع أن أقول ببساطة أن مصر خرجت من الصراع ولكن هناك قيودا أنا لا أنكرها، ويمكن للمحاضرة القادمة التى تتحدث عن كيفية منع نشوب حرب جديدة أن توضح ذلك.
وأخيرا تتحدث الورقة عن أوجه القصور التى انطوت عليها معاهدة السلام مع مصر وأعتقد أن أوجه القصور هذه لم يعد لها مجال الآن، مثل القول بأن مصر قبلت تبادل التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل قبل اتمام الانسحاب الإسرائيلى، فالانسحاب تم والتمثيل الدبلوماسى مجمد.

الجزء الثالث النقاط التى اتفق فيها مع الورقة :
أنا أشيد بعبارة الكاتب البليغة التى قالها فى الورقة "لولا صمود عبد الناصر وجسارة السادات وحكمة مبارك لما استطاعت مصر أن تمحو العار وتحدث الاختراق وأن تصل بالسفينة الجامحة الى بر الأمان" وأنا فى الحقيقة أؤيد اختياره الدقيق للكلمات : "صمود" عبد الناصر لأن عبد الناصر هزم لكنه صمد، "جسارة" السادات طبعا لأنه قام بحركة جسورة لا يستطيع أن يقوم بها غيره، و "حكمة" مبارك لأن الرئيس مبارك تولى فى فترة تحتاج الى أقصى قدر من الحكمة لإعادة التوازن بين قبول الحكومة المصرية للمعاهدة، وتحفظ المعارضة عليها، وكذلك بين احترام مصر للسلام مع إسرائيل، والحرص على إعادة العلاقات مع البلاد العربية.
فى هذا السياق أنا اتفق مع الدكتور حسن وأعتقد أنه ذكر فكرة ممتازة بقوله أن النطاق الزمنى لحرب أكتوبر يمتد من هزيمة يونيو ١٩٦٧ وحتى إتمام الانسحاب الإسرائيلى من طابا فى مارس ١٩٨٩، والواقع أنه من الضرورى أن نتعامل فى مثل هذه الأمور بموضوعية بعيدا عن التحيزات النفسية والأيديولوجية والسياسية، وأسوأ شىء أن نكون أسرى هذه التحيزات.
فلاشك أن حرب أكتوبر بدأت بعد أيام قليلة من هزيمة ١٩٦٧ والإصرار على النصر، وهنا أؤيد ما ذكره الدكتور حسن وأضيف الى العوامل التى مهدت الى حرب أكتوبر والتى جعلت قرار الحرب حتميا، إصرار عبد الناصر على "**أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة**" فهذا شعار تبناه الناس من أول يوم واقتنعت به وكان ذلك بمثابة تهيئة نفسية بأن الحرب لابد وأن تحدث كذلك فإن ما حدث فى مؤتمر الخرطوم بأنه لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض كان أيضا تهيئة لحرب أكتوبر. وأضيف ثالثا كل العمليات العسكرية العظيمة والمجيدة التى تمت منذ أكتوبر ١٩٦٧ ومنها إغراق المدمرة إيلات التى أحدثت دفعة معنوية للمصريين وكانت بالتالى تهيئة لحرب أكتوبر.
إن الإعداد الذى تم للجيش المصرى لم يتم من الصفر فى ست سنوات ولم تبن قوته من العدم وإنما كانت هناك قوة كامنة فى إمكانيات وفى طاقات ورجال أشداء وقادة أكفاء على درجة عالية من التعليم كل هذه الطاقات الكامنة تحولت فى ٣ أو ٤ سنوات بعد حرب ١٩٦٧ الى قوة قادرة، أى أن ما تم بناؤه فى عهد عبد الناصر من تخريج قيادات من القوات المسلحة وتعليمها تعليما عاليا والتدريب الشاق للقوات، والإمكانيات التى كانت موجودة فى القطاع العام، كل هذه القوة ظهرت فى حرب أكتوبر، أما

أنور السادات فمما لاشك فيه أنه كان يملك الشجاعة والقدرة والدهاء السياسى التى مكنته من أن يتخذ القرار وأن يناور القوى الكبرى بهذه البراعة الشديدة وأن ينجز حرب أكتوبر ثم جاء حسنى مبارك. وأنا هنا اتفق تماما مع الوصف الذى يقوله حسن نافعة عن حكمة الرئيس مبارك فقد تولى فى ظروف عصيبة كانت فيها مصر فى حالة عدم توازن داخلى واقليمى ودولى حيث نجح فى إعادة التوازن بين القوى السياسية المختلفة وأصبح رئيس الجمهورية قادرا على أن يتعامل من منطلق الحفاظ على معاهدة السلام وأن يحترم فى نفس الوقت قوى المعارضة الداخلية التى كان لها الحق فى أن تعبر عن رأيها. وأخذت مصر تتبع أيضا سياسة دقيقة وبارعة للحفاظ على التوازن وإحداثه ما بين احترام معاهدة السلام مع إسرائيل وإعادة العلاقات الوثيقة مع العالم العربى، بل وإعادة مصر الى مكانتها الريادية فى العالم العربى. كما أعتقد أيضا أنه عندما وصل الرئيس مبارك الى الحكم كان هناك حرص على التوازن بين العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة وإعادة العلاقات الجيدة مع كافة الأطراف المؤثرة فى العالم بما يسمح بحرية الحركة فى كل المجالات.

الجزء الرابع والأخير :

اسمحوا لى، فى النهاية، أن أذكر بعض الاضافات :

أول هذه الاضافات يتعلق بالعلاقة بين المرحلة التى نتحدث عنها، وبين ما يجرى الآن بعد ٢٥ عاما من حرب أكتوبر. والسؤال البديهى هنا : هل ما يجرى الآن من تعثر فى عملية السلام، يعنى انهيار كل ما بنيناه، وأننا نعود الى مرحلة ما قبل السلام ؟

الواقع أننا يمكن أن نفهم ما يجرى الآن على نحو أفضل، إذا وضعنا المرحلة التى تناقشها تلك الورقة - أى مرحلة ما بعد حرب أكتوبر وعقد المعاهدة المصرية الإسرائيلية - فى سياق عملية السلام الجارية حتى الآن.

نستطيع أن نقول أن عملية السلام، أى عملية بناء السلام العربى / الإسرائيلى مرت حتى الآن بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : بدأت بحرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة بعد أن أصبحت إسرائيل مهيأة للجلوس على مائدة التفاوض وتقدم تنازلات حقيقية للعرب وفى نفس الوقت فإن حرب أكتوبر كانت هى السبب الأساسى الذى جعل من الممكن على طرف عربى أنه يقبل بوجود إسرائيلى ويقبل التسوية معها، فقد كان من المستحيل أن تبدأ مصر أو العرب العملية السلمية مع استمرار حالة الهزيمة لأنها فى هذه الحالة كانت سوف تعتبر استسلاما وكان من الصعب أن يتقبل أى عربى أو مصرى اتفاقا يتم الوصول اليه فى ظل الاحتلال الإسرائيلى كما كان لابد من أن نثق بأنفسنا وأننا قادرون على الحرب.

ماذا أنجزت هذه المرحلة ؟ أنجزت أولا كسر الحاجز النفسى بين العرب والإسرائيليين بعد المبادرة التاريخية لأنور السادات، وزيارته لإسرائيل. وأنجزت ثانيا المعاهدة المصرية - الإسرائيلية. ولكن لم يكن بإمكان العرب الآخرين أن يلحقوا بمصر فى تلك المعاهدة. ولذلك استمر هذا الوضع مجمدا حتى نهاية الثمانينات.

المرحلة الثانية، بدأت فى سنة ١٩٩٠. ففى تلك السنة وقع حدث خطير وهو الغزو العراقى للكويت. أدى هذا الغزو الى أن العالم يتنبه وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أن المشكلة الكبرى فى هذه المنطقة ليست العراق وليست الخليج والبترول وإنما المشكلة الأساسية هى الصراع العربى الإسرائيلى لأن ما أزعج الأمريكيين لم يكن هو فقط الغزو العراقى للكويت، ولكن الأهم هو التأييد العربى الشعبى من الخليج

الى المحيط لصدام حسين، أيدوه ليس حبا فيه ولكن كراهية فى التعنت الإسرائيلى والتأييد الأمريكى لإسرائيل بعد أن بدا للرأى العام العربى كما لو أن "صدام حسين" هو الذى سوف يقضى على الإسرائيليين، وهكذا ولدت حرب الخليج أكبر عملية ضغط دولى لاستئناف عملية السلام فى الشرق الأوسط وبناءا على ذلك تم عقد مؤتمر مدريد فى ١٩٩١، وحضرت مؤتمر مدريد كافة الوفود العربية الأخرى : سوريا ولبنان والأردن والفلسطينيين - داخل الوفد الأردنى لأن الإسرائيليين لم يكونوا مستعدين للتفاوض مع وفد فلسطينى - أى أنه بدأت منذ أواخر ١٩٩١ فى مدريد المرحلة الثانية من مرحلة التسوية الشاملة.

ماذا أنجزت هذه المرحلة ؟

أنجزت أولا القبول الإسرائيلى بالتفاوض المباشر مع الفلسطينيين، وكذلك قبول الفلسطينيين التفاوض مع الإسرائيليين، وهو ما أدى فى النهاية الى توقيع اتفاق أوسلو بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا يعد انجازا كبيرا بعد أن كان الإسرائيليون ينكرون مجرد وجود الشعب الفلسطينى، وبعد أن كانوا يعتبرون منظمة التحرير مجرد منظمة ارهابية ! وأنجزت تلك المرحلة ثانيا الاتفاق الأردنى - الإسرائيلى. كما أنها أنجزت - ثالثا - من خلال مؤتمر مدريد بدء التباحث الجاد فى المفاوضات متعددة الأطراف حول القضايا الحاسمة فى مستقبل التسوية. الآن، انتهت هذه المرحلة، وتوقفت. وكانت أهم علامة على هذا التوقف اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى اسحاق رابين، ثم وصول بنيامين نيتانياهو للسلطة فى إسرائيل. أى أن وصول نيتانياهو كان نتيجة لمشكلة أكثر منه سببا لها.

وجوهر المشكلة الآن هو انقسام الرأى العام الإسرائيلى والقوى السياسية هناك بين من هم على استعداد للسير فى مفاوضات السلام الى نهايتها، وبين المعارضين لذلك، والرافضين لأى تنازلات للفلسطينيين والعرب عن الأرض المغتصبة التى تحت أيديهم !

المرحلة الثالثة:

والسؤال الآن: متى يمكن أن تستأنف عملية السلام، أى : متى يمكن أن تبدأ مرحلة ثالثة للتسوية ؟ قياسا على المرتين السابقتين (حيث قامت المرحلة الأولى بعد حرب أكتوبر، والمرحلة الثانية بعد غزو العراق للكويت)، هل سوف يكون علينا أن ننتظر حربا أخرى، ودمارا ودماء ؟ أم أن بالإمكان أن نتفادى ذلك من خلال تعقل وتفهم القوى الحاكمة فى إسرائيل، أو من خلال ضغط أمريكى حقيقى وجاد للتوصل الى تسوية. علينا أن ننتظر ونرى.

النقطة الثانية التى أحب أن اضيفها هنا، أننا عند النظر الى حرب أكتوبر فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى يجب أن نضعها من الناحية السياسية كعلامة فاصلة بين مرحلتين أكبر بكثير مما يبدو للوهلة الأولى أى أنه لا يجب أن نضعها كحرب ضمن الحروب العربية / الإسرائيلية السابقة. فكل المواجهات العربية الإسرائيلية قبل حرب أكتوبر تختلف جذريا عنها قبل حرب أكتوبر. وربما لا يروق ذلك للبعض وهناك من يعتبرون أن الشعارات والكلام الذى كان يقال قبل حرب أكتوبر دليل على صحوة قومية ضد إسرائيل، لكن فى الحقيقة أن مرحلة ما قبل أكتوبر شهدت هزائم متوالية فى مواجهة إسرائيل، حتى ولو تحققت بعض الانجازات السياسية، غير أن المنطقة شهدت تحولا جذريا بعد حرب أكتوبر، وبالرغم من كل المشاكل التى نواجهها الآن فهى مواجهة إيجابية تختلف تماما عن المواجهة السلبية قبل حرب أكتوبر.

وأخيرا، أعتقد أننا سوف ننتقل لمرحلة جديدة فى السلام، وننمى بلدنا فى ظل هذا السلام. والكلمة التى شدد عليها الدكتور حسن **"روح أكتوبر"** هى أكبر دافع لها، إن روح أكتوبر هى الروح التى خضنا بها حرب أكتوبر، هى روح الجدية والاتقان والفداء وحب الوطن، وإذا تمثلنا بحق روح أكتوبر فسوف يصبح

■ المناقشات :

سؤال

هل من الممكن تحقيق التسوية دون مفاوضات مع إسرائيل ؟

الدكتور حسن نافعة يرد على هذا التساؤل :

بالنظر إلى ما جرى قبل الزيارة وبعد الزيارة عليهم ألا يتحدثوا بمنظور ما يحدث الآن و في ضوء ما يجرى في ظل النظام الدولي الحالي والذى حدث فيه تغيرات مهمة جداً، وفي ظل النظام الإقليمي الذى حدثت فيه أيضاً تغيرات مهمة ، وبالتالي فعليهم عندما يحللون الحدث،أن يضعوه في سياقه التاريخي في ظل ما كان قائماً، في ظل الاتحاد السوفيتي الذى كان موجوداً، في ظل عالم عربي ، كان في حرب أكتوبر شديد التماسك، والتضامن لأول مرة فيما يشبه المعجزة، عندما نرى دولتين تدخلان الحرب بتنسيق و تناغم جيدين و يستخدم العرب سلاح البترول ، أظن إننا في سياق إقليمي يختلف تماما كل الاختلاف عن السياق الإقليمي حاليا ، الاختلاف حدث حول شكل التسوية ، وأسلوب التسوية ،قد يكون للرئيس السادات رؤية ، لكن نحن نتعامل مع قرارات الرئيس السادات في ظل واقع دولي وإقليمي محددين. ويجب أن يضع أى باحث هذه الحقيقة أمام عينيه ويقوم بتحليل الحدث في سياقه التاريخي الحقيقي، ولا يفسر ما حدث بمنطق التحولات التي استجدت بعد عشر سنوات. هذه المسألة أعتقد أنها مهمة جداً ، أنا عندما تكلمت عن مضمون التسوية ، كما يتوق إليها الشعب المصري لم أكن أتكلم عن الشعب المصري بشكل مطلق ، إني اعتقد أن التسوية قضية ما زالت مطروحة ، فلا يمكن أن يتحقق السلام إلا إذا كان شاملا. إذا ظلت التسوية قاصرة علي التسوية علي الجبهة المصرية فقط ، ولم يتحقق السلام علي الجبهات

الأخرى،ولم تنسحب إسرائيل من كل الأراضي العربية ، هل يمكن أن تدوم التسوية ؟هل يتحقق السلام الشامل أم لا ؟ إذا لم تكن التسوية ممكنة وإذا لم يتم السلام الشامل فنحن لم نحقق السلام وبالتالي الجزء المتبقي الذى علينا أن نقطعه من الطريق ما زال طويلا ، أذن نحن في مرحلة لم تحسم بعد ولا يجب أن نتعامل معها كمرحلة نهائية ، وبالتالي من الوارد إعادة تقييم كل الذى نقوله اليوم إذا فشلت التسوية وأن نعيد التقييم إذا نجحت التسوية، أى نحن في مرحلة انتقالية، علينا أن ندخل هذه المسألة في الاعتبار ، لا يمكن أن تحقق التسوية مع إسرائيل، صحيح أن القرار ٢٤٢ لا ينص علي ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لكن من نص القرار ٢٤٢ الذى قبله الرئيس عبد الناصر و الذى اعتبرناه المرجع الأساسي للتسوية الذى يتحدث عن حدود آمنة ومعترف بها ،كيف يمكن تحديد الحدود الآمنة والمعترف بها دون أن تدخل في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل؟ فالقضية ليست أن ندخل في مفاوضات أولا ندخل ولكن القضية كيف ندير المفاوضات . العبرة هى ماذا في الأوراق التفاوضية وموازين القوى عند التفاوض لأن هذا هو الذي يصنع نجاح المفاوضات من عدمه.

إسرائيل تتفاوض الآن في ظل خلل في ميزان القوى لصالحها ، في ظل إحساس بأن التحولات التي حدثت في النظام الدولي لمصلحتها والولايات المتحدة هي المنتصرة إذن ، تتفاوض إسرائيل اليوم وفي يدها أوراق تفاوضية أقوى بكثير مما يملكه الطرف العربي ، إذن المسألة هى متى نكون جاهزين للتفاوض وماذا نستطيع أن نحصل على مائدة المفاوضات ، و ذلك مرهون بموازين القوى على الأرض اذا اختلت موازين القوى على الأرض تختل نتائج المفاوضات. لا يوجد شعب يطلب الحرب ، و لكن الحرب وسيلة و كان كلاوس فيتس يتحدث عن الحرب باعتبارها شكلا من أشكال التفاوض و التفاوض شكل من أشكال الحرب إذن فالإثنان وجهان لعملة واحدة ، القضية ليست أن تحارب أو تتفاوض ، أن تحارب وأنت تتفاوض و أن تفاوض و أن تحارب، العبرة بالنتائج النهائية للقضية .

سؤال

ما هو دور الأحزاب السياسية المصرية فى دفع عملية السلام ؟

الدكتور أسامة الغزالى حرب يرد على هذا التساؤل :

لا يمكن أن يتم العمل السياسي الخارجي بدون مساندة من الأحزاب السياسية فى الداخل و كذا النقابات. لا يمكن أن تكون بعيدة عن صناعة السياسة الخارجية ،وأنا لا أستطيع أن ادعى أن واقع الأحزاب السياسية المصرية واقع مشجع، الأحزاب السياسية تحتاج الى مزيد من النشاط ، مزيد من الفاعلية مزيد من التغيير حتى تكون اكثر قدرة و اكثر فاعلية و يحضرني أن هناك اهتماماً لدى الأحزاب بعمليات الإثارة السياسية و بالتحريض السياسي اكثر منها المشاركة السياسية و الترشيد و النظرة العقلانية للقضايا والمسائل . و أنا اعتقد أن الأحزاب عليها دور كبير جدا و أن هذا الدور لم تقم به بعد و هى تحتاج لكي تحقق ذلك الى تغيير حقيقي فى أساليبها و فى أفكارها و كوادرها حتى تستطيع أن تقوم بما هو متصور منها فى مجال السياسة الخارجية و بالذات فى هذه القضية الحساسة قضية السلام التي تنطوي على تغييرات تقنينية و ثقافية مهمة لا يمكن أن تلعبها إلا الأحزاب السياسية .

الورقة الثانية :

عمليات السلام على الجبهات الأخرى

السفير/محمد طاهر شاش

وكيل وزارة الخارجية الأسبق

مقدمة

فتحت حرب أكتوبر أبواب السلام فى الشرق الأوسط ، فقد أدت الانتصارات العربية الى تصحيح ميزان القوى الذى ظل قائما لصالح إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧ ، وتسارعت خطوات الجماعة الدولية من اجل تسوية النزاع العربي/ الإسرائيلي .

وقد سارت مصر بخطى ثابتة على طريق التسوية السياسية ، من اجل تحقيق السلام الشامل و العادل فى المنطقة و وقعت مع إسرائيل فى كامب ديفيد « إطار السلام فى الشرق الأوسط » متضمنا الى جانب المبادئ التى تحكم السلام بينها و بين إسرائيل ، المبادئ المرتبطة التى تقوم على أساسها معاهدات السلام التى تعقد بين بقية الدول العربية و بين الدولة العبرية ، و خطة لتسوية القضية الفلسطينية على مراحل .

و على الرغم من المعارضة العربية الشديدة لاتفاق كامب ديفيد ، فقد مضت مصر فى طريقها سعيا لتحقيق السلام الشامل ، حتى بعد أن عقدت معاهدة السلام التى استردت بها كافة أراضيها ، فعقدت مع إسرائيل مباحثات استغرقت ما يقرب من ثلاث سنوات للاتفاق على نظام حكم ذاتي كامل للفلسطينيين كمرحلة نحو استعادة حقوقهم المشروعة .

و مع أن مصر قد أوقفت مباحثات الحكم الذاتي الفلسطيني بسبب الفجوة الواسعة بين مواقفها و المواقف الإسرائيلية، فأنها لم تتوقف عن بذل أقصى جهودها من اجل دفع عملية السلام و الدفاع عن الحقوق العربية.

و لم تحل المقاطعة العربية الطويلة لمصر دون قيامها بدورها القومي العربي و تحريك الجهود الدولية من اجل تحقيق السلام لبقية الأطراف العربية .

فأعلن الرئيس ريجان مبادرته ، كما تقدمت القمة العربية بمبادرة فاس التى أيدتها مصر ، كما أيدت الانتفاضة الفلسطينية و ساندتها و عندما اضطر إسحاق شامير إلى تقديم مبادرته عملت مصر على تطويرها لمصلحة الشعب الفلسطيني و قدمت عدة نقاط لتعديلها ، و واصلت مساعيها لدى الولايات المتحدة و كادت تلك المساعى أن تحقق النجاح لولا أن توقفت بسبب الغزو العراقي للكويت ، ثم استؤنفت فى أعقاب حرب الخليج حتى توصلت إلى عقد مؤتمر مدريد . و عقدت فى إطار مؤتمر مدريد المفاوضات الثنائية على المسار الأردني الفلسطيني ، و السوري و اللبناني ، و المفاوضات المتعددة الأطراف الخاصة بالمسائل الإقليمية .

و قد تحقق عقد معاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية ، كما تحقق من خلال قناة أوسلو السرية عقد اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني/ الإسرائيلي ، ثم عقدت اتفاقية غزة / أريحا و الاتفاقية الانتقالية بين الجانبين .

كما تحقق بعض التقدم على المسار السوري الإسرائيلي ، خاصة بعد أن وافق إسحاق رابين على مبدأ الانسحاب الكامل من الجولان .

و مع ذلك ، فقد صادفت عملية السلام منذ بدايتها الكثير من المشاكل و الصعاب سواء بسبب تعنت إسرائيل فى المفاوضات أو لسياستها و ممارساتها فى الأراضي العربية المحتلة ، أو لما واجهته العملية السلمية من المقاومة و أعمال العنف من الجانب الفلسطيني و الجانب الإسرائيلي . و تحكمت البيئة الدولية و الإقليمية و التطورات الداخلية لدى الأطراف فى مسيرتها ، الى أن تعثرت و توقفت على المسارات المختلفة .

و سوف نحاول فى هذه الورقة ، إلقاء بعض الضوء على عملية مدريد للسلام ، بدءا بتناول أسس هذه العملية و ما صاحبها من تطمينات و مواقف أمريكية ، ثم ظروف فتح قناة أوسلو و نتائجها والاتفاقات التى عقدت على المسار الفلسطيني و التى أطلق عليها اتفاقات أوسلو و نستعرض بعدها التطورات على المسارات الأخرى الأردني و السوري و اللبناني ، والمفاوضات المتعددة الأطراف

و ننهى بمحاولة التعرف على مدى تأثير البيئة الدولية و الإقليمية و الأوضاع داخل العالم العربي وإسرائيل على المسيرة السلمية .

هذا و سوف تقتصر الورقة على تناول مؤتمر مدريد للسلام و تطورات عمليات السلام منذ انعقاده، دون التعرض للمراحل السابقة عليه ، و ذلك منعا من التداخل مع موضوعات الأوراق الأخرى المقدمة فى الندوة .

مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط

أولا-أسس عملية السلام :

اضطر اسحق شامير إلى تقديم مبادرته للسلام في مايو ١٩٨٩ تحت وطأة الانتفاضة الفلسطينية التي عجز عن قمعها بالقوة ووجد أنه لا مناص من إيجاد حل سياسي للمشكلة . واقترح ، في مبادرته ، إقامة علاقات سلام بين إسرائيل والدول العربية التي لا تزال في حالة حرب معها وإيجاد تسوية شاملة للنزاع العربي / الإسرائيلي ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال مسعى دولي ، وتسوية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة على مراحل بعقد اتفاق لفترة انتقالية يمنح سكانها الفلسطينيون خلالها حكماً ذاتياً تتولاه سلطة تنفيذية تدير شئون حياتهم اليومية ، وتستمر إسرائيل

في تولي مسئوليات الأمن والشئون الخارجية وشئون الإسرائيليين وتنتهي المرحلة الانتقالية بحل دائم مقبول لجميع الأطراف يشمل ترتيبات السلام والحدود بين إسرائيل والأردن .

ولم تكن مبادرة شامير تختلف كثيراً عن اتفاق كامب ديفيد ، الذي كانت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية الأخرى قد رفضته ، ولكن مجرد إطلاقها من جانب شامير في الظروف التي كانت قائمة اعتبر تقدماً في موقفه سارعت الولايات المتحدة إلى استثماره .

وتقدم «جيمس بيكر» بنقاط خمس لوضع المبادرة موضع التنفيذ ، كما تقدمت مصر بعشر نقاط لضمان حرية انتخابات السلطة الفلسطينية ووقف الاستيطان وأن تؤدي المرحلة الانتقالية إلى حل نهائي على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام مع ضمان الولايات المتحدة تنفيذ ذلك . ووجدت الولايات المتحدة أن تكون مشاركة الفلسطينيين في عملية السلام من خلال وفد من سكان الضفة والقطاع تختار منظمة التحرير أعضاءه دون مشاركتها بنفسها

وقد توقفت المساعي بسبب الغزو العراقي للكويت ونشوب حرب الخليج ، ثم استؤنفت في أعقاب الحرب ، وبدأ جيمس بيكر جولاته المكوكية في المنطقة للإعداد للعملية السلمية التي دعا الرئيس جورج بوش الأطراف إليها في خطابه أمام مجلسي الكونجرس .

ووضع شامير كل العراقيل بهدف التملص من دخول عملية السلام ، ومنها ما كان يستقبل بها بيكر في كل مرة بإنشاء مستوطنة جديدة ، ووجد فرصته في إملاء شروطه فيما يتعلق بأسس العملية السلمية ومؤتمر السلام المقترح .

ويبدو أن حرص «جيمس بيكر» على إنجاح مبادرته قد حمله على التجاوب تماماً مع شروط شامير ، فجاءت أسس مؤتمر مدريد والعملية السلمية مجحفة للأطراف العربية ، وبوجه خاص للفلسطينيين .

تضمنت الدعوة إلى مؤتمر مدريد ما يلي :

١- أن المؤتمر لن تكون له الصلاحية لفرض حلول على الأطراف أو الاعتراض على الاتفاقيات التي تتوصل إليها ، كما لن تكون له سلطة اتخاذ القرارات أو التصويت على النتائج وأنه لا يعاود الانعقاد إلا باتفاق الأطراف . وهكذا يكون مؤتمر مدريد مجرد إطار رسمي للمفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع .

٢- تجرى المفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل وكل من الأطراف العربية كل على حدة في مسارات منفصلة . وفضلا عن أنه يطلب من هذه الدول العربية الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل لأول مرة ، فإن انفصال مسارات التفاوض يضعف من الموقف التفاوضي للعرب ويقلل من إمكانية التنسيق بينهم، كما يسمح لإسرائيل بالمناورة بين المسارات المختلفة وهو ما حدث فعلا .

٣- حددت مرجعية المفاوضات على كافة المسارات بالقرارين رقمى ٢٤٢و٣٣٨ وترك للأطراف تفسير القرار الأول رغم ما هو معروف من أن إسرائيل تعتبره غير ملزم لها بالانسحاب من كل الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ كما أغفل كتاب الدعوة الإشارة إلى بقية قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية أو إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بل جاءت صياغة الدعوة مثيرة للخلاف حول ما إذا كان القرار ٢٤٢ يعتبر مرجعية المفاوضات بشأن المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني أم يقتصر على مفاوضات الوضع النهائي .

٤- كانت الشروط الخاصة بالمفاوضات الفلسطينية أشد ما تكون إجحافاً ، حيث جاءت مشاركة الفلسطينيين من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك على ألا يكون من أعضاء الوفد من ينتمون

لمنظمة التحرير الفلسطينية أو من يقيمون في القدس أو خارج الضفة الغربية وقطاع غزة . كما نصت الدعوة على إجراء المفاوضات على مرحلتين إحداهما تتناول الترتيبات الانتقالية للحكم الذاتي ، والأخرى حول الوضع النهائي.

ثانياً: رسائل التطمينات الأمريكية :

لجأت الولايات المتحدة ، من أجل طمأنة الأطراف بشأن المفاوضات ، إلى توجيه رسالة إلى كل منها تتضمن وجهة نظرها في بعض جوانب موضوعات التفاوض وإجراءاتها ، وقد تزامن إرسال تلك الرسالة مع توجيه الدعوات لحضور المؤتمر ومن الواضح أن هذه الرسائل بالرغم من أنه كان من المفروض إحاطة الأطراف علماً بها جميعاً - فإنها لا تلزم أيا من هذه الأطراف تجاه الآخر بل إن الولايات المتحدة نفسها لم تلتزم بهذه التطمينات عند رجوع إحداها إليها .

وعلى أية حال ، فقد كان المقصود من تلك الرسائل هو تشجيع الأطراف على الدخول في المفاوضات حتى إذا اقتضى الأمر إعطاء تطمينات قد تتناقض فيما بينها .

وقد تضمنت الرسالة الموجهة إلى الفلسطيني فيصل الحسيني أن السلام الشامل يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام .

وأن العملية السلمية تسمح من خلال المفاوضات بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة علاقات جديدة على أساس احترام الهوية والحقوق السياسية ويتيح للفلسطينيين إثارة أي مسائل تهمهم للحصول على الحقوق السياسية للشعب الفلسطيني والمشاركة في تقرير مستقبلهم . كما أكدت موقف الولايات المتحدة من عدم تقسيم مدينة القدس وتقرير وضعها النهائي من خلال المفاوضات وأنها لا تعترف بضم القدس الشرقية أو توسيع حدودها البلدية وترى السماح لسكانها الفلسطينيين بالمشاركة في مفاوضات الوضع النهائي ،وللفلسطينيين أن يثيروا في مفاوضات الوضع النهائي أية مناقشات وحلول وأن الكونفيدرالية ليست مستبعدة كنتيجة ممكنة لها ،كما أن الولايات المتحدة سوف تستمر في معارضة النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

أما رسالة التطمينات الموجهة إلى إسرائيل ، فقد أكدت اعتراف الولايات المتحدة باحتياجات إسرائيل الأمنية والتعاون الوثيق بين البلدين لتلبيتها ، وتشير إلى أن المفاوضات مبنية على العلاقات الخاصة بين الدولتين ، وأن الولايات المتحدة سوف تبقى على التزاماتها تجاه الأمن الإسرائيلي بما في ذلك تثبيت تفوقها النوعي ولإسرائيل الحق في حدود آمنة قابلة للدفاع عنها على أن يتفق عليها في مفاوضات مباشرة حتى تكون مقبولة من جيرانها . وتضمنت الرسالة أن الولايات المتحدة لا تؤيد إنشاء دولة فلسطينية ولا ضم إسرائيل للمناطق التي تحتلها . وبشأن الجولان ، أعطت الرسالة ضماناً لأمن إسرائيل في وجه أي هجوم تتعرض إليه منها مؤكدة أنها ستولي وزناً كبيراً لمطالبة إسرائيل بأن تتضمن أية تسوية سلمية تعقدها مع سوريا بقاء إسرائيل في هضبة الجولان . أما بشأن لبنان ، فإن الولايات المتحدة ملتزمة بانسحاب كافة القوات الأجنبية منه وتجريد كل المليشيات فيه من أسلحتها ، وتؤكد حق إسرائيل في الأمن على امتداد الحدود الشمالية . وأكدت الولايات المتحدة في رسالتها إلى سوريا رفضها ضم الجولان وتطبيق القانون الإسرائيلي فيه ، ورفض النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة واعتباره عقبة أمام السلام والاستعداد لتقديم ضمانات أمريكية للحدود التي تتفق عليها سوريا وإسرائيل .

وأخيراً، فإن الرسالة الموجهة إلى لبنان قد أكدت تأييد الولايات المتحدة لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ وحق لبنان في الاستقلال ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً وحقه في حدود آمنة . وتضمنت الرسالة تأييد انسحاب القوات غير اللبنانية ونزع سلاح المليشيات ودعم جهود الحكومة اللبنانية لبسط سلطتها على كل أراضيها تطبيقاً لاتفاقية الطائف .

ثالثاً - المواقف الأمريكية بشأن أسس التسوية :

يمكن استخلاص وجهة النظر الأمريكية فيما يتعلق بأسس تسوية النزاع العربي/ الإسرائيلي من واقع رسائل التطمينات والمواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة منذ أعقاب حرب ١٩٦٧ فيما يلي:

١- ضمان أمن إسرائيل والمحافظة على تفوقها النوعي على كافة الدول العربية مجتمعة ، وتأييد حصولها على حدود آمنة قابلة للدفاع عنها . وترى الولايات المتحدة أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يسمح بتعديل الحدود السابقة التي لم تكن سوى خطوط هدنة وعلى الأطراف أن يتفقوا على أن يستبدلوا بها حدوداً مقبولة . وكانت ترى أن تكون تعديلات الحدود طفيفة لا تعكس ثقل الغزو ولكنها لم تعد تتمسك بذلك .

٢- لا تحبذ الولايات المتحدة إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما أنها لا ترى ضم إسرائيل لهما . وكانت مبادرة ريجان تقترح قيام نوع من الارتباط بين هذه المناطق وبين الأردن كحل دائم ، ويبدو أن هذه الفكرة لا تزال قائمة بدليل ما تضمنته رسالة التطمينات إلى الفلسطينيين من عبارة « والكونفيدرالية غير مستبعدة » وقد يكون في رأي آخر الكونفيدرالية مع إسرائيل كذلك. كما ترى الولايات المتحدة أن يتمتع الفلسطينيون بنوع من الحكم الذاتي الواسع وإدارة شئونهم بأنفسهم .

٣-يبدو الموقف الأمريكي غامضاً فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان .فرسالة التطمينات إلى إسرائيل تدل على أنها لا تمانع فى بقاء إسرائيل فى الهضبة. فهل يعنى ذلك تأييد بقاء بعض القوات الإسرائيلية أو بعض مراكز الإنذار المبكر أو المستوطنات ؟

٤-فيما يتعلق بلبنان ، تؤيد الولايات المتحدة انسحاب القوات الإسرائيلية مع ترتيبات تضمن أمن إسرائيل

المسار الفلسطيني واتفاقات أوسلو

أولاً - مباحثات أوسلو السرية :

قبلت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة فى مؤتمر مدريد مضطرة رغم الشروط المجحفة حتى لا يفوتها قطارالسلام ، وكانت أحوالها المالية وانقساماتها الداخلية لا تسمح لها بمقاطعة المؤتمر . وكان من أشد تلك الشروط صعوبة عليها هو استبعادها واضطرارها إلى قبول تشكيل وفد من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة - دون القدس - ، الأمر الذي كان يثير شكوكها فى وجود مؤامرة لإيجاد قيادة بديلة لها. ولذا ظلت طوال جولات التفاوض فى واشنطن تحاول إظهار سيطرتها الكاملة على الوفد الفلسطيني وإدارتها المفاوضات بنفسها والاتصال اليومي بالوفد واستقبال ياسر عرفات له بعد كل جولة .كما أدارت المفاوضات بطريقة تحمل إسرائيل على الاقتناع بضرورة الاتصال المباشر بها . حتى نجحت فى إقناع إسحاق رابين بذلك .

كانت المفاوضات تدور فى دائرة مفرغة فى واشنطن دون بوادر أمل فى تحقيق تقدم ، كما كانت المفاوضات المتعددة الأطراف تعقد فى العواصم المختلفة ، وفى إحدى المناسبات التي جمعت بين حنان عشراوى وأستاذ إسرائيلي بجامعة حيفا هو يائير هير شفيلد تطرق الحديث إلى تعثر مفاوضات واشنطن وأبدى الأخير اهتماماً بعمل شئ ما لدفع المفاوضات ، وأشارت عليه حنان عشراوى بالاتصال أثناء وجوده فى لندن بأحمد قريع (أبو علاء) الذي كان يشارك فى المفاوضات المتعددة الأطراف عن الجانب الفلسطيني. وتم ترتيب اللقاء بمعاونة النرويجي «تيري لايسين» الذي كان يدير مشروعاً بحثياً فى الأرض الفسلطينية المحتلة وبتشجيع من «يوسى بيلن» نائب وزير الخارجية الإسرائيلية .

وكان هذا اللقاء بداية لفتح قناة أوسلو السرية حيث انضم إلى هيرشفيلد معاونه رون بونديك ، وانضم فى مرحلة تالية أورى سافير سكرتير عام الخارجية موفداً من شيمون بيريس ثم المستشار القانوني لهذه الوزارة بعد أن أحيط إسحاق رابين علماً بتقدم المفاوضات .وأخيراً وصل إلى أوسلو فى زيارة أحيطت بالسرية وتم توقيع إعلان المبادئ بالأحرف الأولى ، ليوقع رسمياً فى احتفال تاريخي بالبيت الأبيض الأمريكي يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

ولاشك فى أن من الأسباب التي دفعت المنظمة إلى فتح قناة أوسلو السرية مخاوفها من توصل بقية الأطراف العربية إلى تسويات مع إسرائيل قبل أن تتمكن من عقد اتفاق الوضع الدائم ، إذ أنه قد فرض على الفلسطينيين وحدهم أن تكون تسوية قضيتهم على مراحل تبدأ بمرحلة انتقالية طويلة لخمس سنوات .

وقد أثار مخاوفها ما لجأ إليه إسحاق رابين من مناورات بين المسارات العربية المختلفة ، وخاصة عندما أعلن خلال جولات واشنطن التفاوضية أنه سيبدأ بتنشيط المسار السوري .

والواقع أن الوفود العربية فى مفاوضات واشنطن كانت تفتقر إلى تنسيق المواقف فيما بينها ، وتنقصها الصراحة اللازمة فى تبادل المعلومات عما يجرى بينها وبين الوفود الإسرائيلية فى قاعات التفاوض المغلقة .

ومع ذلك ، فلا شك أيضاً أن تحول المنظمة إلى قناة أوسلو قد أثر سلبياً على مسارات التفاوض العربية الأخرى من جهة ، وأفقد المنطقة مزايا الدعم الذي كان يمثله التضامن العربي والتنسيق مع بقية الأطراف العربية من جهة أخرى .

وقد كان فرض السرية المطلقة على قناة أوسلو فى حد ذاته من أسباب المعارضة الشديدة لاتفاق إعلان المبادئ ، خاصة من جانب الفلسطينيين . فقد واجه الاتفاق معارضة قوية فى اللجنة التنفيذية للمنظمة ، واستقال بعض أعضائها من «فتح» وأصدر الناطق الرسمي باسم «حماس» بياناً ندد فيه بما سماه «بالقيادات المنتفعة والمستسلمة بزعامة عرفات» معتبرا الاتفاق مؤامرة كبرى ضد الشعب الفلسطيني وقضيته ، وأعلنت الجبهتان الديمقراطية والشعبية انسحابهما من اللجنة التنفيذية للمنظمة

ومن ناحية أخرى ، شنت سوريا هجوماً عنيفاً على المنظمة ونددت بخروجها على الصف العربي، ووجهت الانتقاد لاتفاق إعلان المبادئ متوقعة الفشل فى تنفيذه حيث تتطلب كل فقرة منه مفاوضات معقدة . أما الأردن فأنه بعد أن أبدى معارضته للاتفاق فإنه عاد فأعلن تأييده له ، وأما مصر ودول الخليج ، فإنها رحبت بهذه الخطوة فى المسيرة السلمية .

أما في إسرائيل ، فقد دافع إسحاق رابين عن الاتفاق واعتبره انتصاراً للصهيونية وعدد ما يحققه من ضمانات لأمن إسرائيل ، في حين شن بنيامين نيتانياهو زعيم المعارضة هجوماً شديداً عليه واعتبر أنه في حقيقة الأمر يقيم دولة فلسطينية بهيئاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية . كما وجه اليمين الإسرائيلي انتقادات مماثلة للاتفاق .

وتباينت آراء المفكرين العرب بين مؤيد للاتفاق ومعارض له . أما المؤيدون فقد اعتبروا توقيعه خطوة مؤديه إلى إقامة الدولة الفلسطينية : وأبرزوا أهمية الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة وإقامة سلطة وطنية فلسطينية في غزة وأريحا . وأما المعارضون ، فقد اعتبروه تكريساً للاحتلال الإسرائيلي وقبولاً من جانب المنظمة للسلام الإسرائيلي وبداية لإقامة نظام إقليمي تسيطر علية إسرائيل .

وأياً كانت الآراء بشأن إعلان المبادئ وما أبرم من اتفاقات لتنفيذه فإن توقف عملية السلام واحتمال انهيارها على المسار الفلسطيني يطرح العديد من الأسئلة بشان اتفاقات أوسلو وما إذا كان الموقف الحالي راجعا الى قصور فيها أم لعوامل أخرى .

ثانيا : إيجابيات اتفاقيات أوسلو وسلبياته :

عقد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي ثلاث اتفاقيات رئيسية هي :

١- إتفاق إعلان المبادئ الموقع في واشنطن يوم ١٣سبتمبر ١٩٩٣ (أوسلو-١)

٢- اتفاقية القاهرة بشان قطاع غزة ومنطقة أريحا الموقعة في ٤ مايو ١٩٩٤ (المعروفة باتفاقية غزة / أريحا)

٣-الاتفاق الإسرائيلي /الفلسطيني الانتقالي ، الموقع في واشنطن بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٤ (المعروف بأوسلو - ٢).

ويتضمن اتفاق أوسلو الأول مجموعة المبادئ التي تقوم على أساسها تسوية القضية الفلسطينية ، والمرحلة الانتقالية بالذات . أما الاتفاقان الأخيران ، فانهما يضعان الأحكام التنفيذية لإعلان المبادئ . ويتعين ابتداء ملاحظة أن الاتفاقات الثلاثة تتعلق أساسا بالمرحلة الانتقالية للحكم الذاتي الفلسطيني ، وليس بالمرحلة الخاصة بالوضع النهائي إلا ما يخص موعد بدء المفاوضات بشأنه والموضوعات التي تتناولها هذه المفاوضات، فقد اتفقت منظمة التحرير الفلسطينية مع إسرائيل في قناة أوسلو على تأجيل التفاوض بشأن المشاكل الكبرى المعقدة وهي :القدس - واللاجئون -والحدود- والمستوطنات - والترتيبات الأمنية- والعلاقة مع الجيران، وكانت موافقة المنظمة على هذا التأجيل هي سبب نجاح المفاوضات .

وقد ظهرت فكرة التسوية على مراحل تبدأ بمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم في بدايتها انتخاب سلطة فلسطينية من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتمارس الحكم الذاتي في ظل ترتيبات أمنية ، ظهرت لأول مرة في خطة تقدم بها «مناحم بيجن» وتبلورت في اتفاق كامب ديفيد بشأن إطار« السلام في الشرق الأوسط » .

وقد عقدت مصر وإسرائيل خلال السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨٢ مباحثات من أجل تنفيذ اتفاقات كامب ديفيد في هذا الشأن غير أن هذه المباحثات فشلت في ذلك الوقت .ولكن ظلت صيغة كامب ديفيد تشكل أساس الموقف الإسرائيلي والمبادرات الأمريكية حتى أصبحت أساسا لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط .

أما عن فشل مباحثات الحكم الذاتي المصرية الإسرائيلية ، فإنه يرجع إلى الاختلافات الجوهرية بين مفهوم كل من البلدين للتسوية المرحلية حيث كانت مصر ترى أن المرحلة الانتقالية تستهدف تهيئة الظروف الملائمة لحل القضية الفلسطينية بكل جوانبها ونقل السلطة إلى الفلسطينيين وانحسار الاحتلال الإسرائيلي . ومن ثم توفير الظروف المناسبة لمشاركة الشعب الفلسطيني فى كل المفاوضات المؤدية إلى حل المشكلة على أساس أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية - وطالبت مصر بنظام حكم ذاتي كامل للسلطة الفلسطينية يتضمن سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية ، وبأن يكون عدد أعضائها المنتخبين كبيراً يناسب عدد السكان .
أما إسرائيل ، فإنها كانت ترى الفصل التام بين المرحلة الانتقالية ومرحلة الوضع النهائي وتجنب مناقشة الحل الدائم واستبعاد كل ما يتعلق بحق تقرير المصير وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، وقصر المباحثات على الترتيبات الانتقالية لنقل السلطة الى الفلسطينيين وتحديد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتي ، وترى ان الحكم الذاتي يتعلق بسكان الضفة الغربية -باستثناء القدس- وقطاع غزة ولا علاقة له بالإقليم ذاته ولا بأراضيه ، ومن ناحية أخرى كانت اسرائيل تطرح مشروعاً لنقل صلاحيات إدارية محدودة الى عدد محدود من أعضاء السلطة الفلسطينية المنتخبين (١٣صلاحية و ١٣ عضوا) على أن تمارس هذه الصلاحيات بالتنسيق والتعاون مع إسرائيل التي تتولى بقية السلطات التي لا تنتقل الى الفلسطينيين وتتولى وحدها مسئوليات الأمن بمعونة قوة محليه تعمل تحت إشرافها .

وقد كانت تجربة المباحثات المصرية الإسرائيلية تحت أنظار الوفد الفلسطيني فى مفاوضات واشنطن المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام ، ومن ثم كان الوفد على بينه من مواقف البلدين ، ولكنه فوجئ بأن ما يعرضه عليه الجانب الإسرائيلي يمثل تراجعاً حتى عن مواقف إسرائيل مع مصر ، ولم تتحسن المواقف الإسرائيلية إلا تحسناً طفيفاً بعد أن تولت حكومة رابين العمالية السلطة .

ومن هنا ، فإنه لاشك في أن اتفاقات أوسلو تمثل تقدماً كبيراً فى المواقف الإسرائيلية السابقة ، فقد حققت الاتفاقات الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، واعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني وبأن له حقوقاً سياسية ، وتضمنت خطوات عملية وتوقيتات محددة لتولي المنظمة السلطة على جزء من الأراضي الفلسطينية ثم على بقية الأراضي ، كما أقرت تمتع السلطة الفلسطينية -المجلس- بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وانتخاب مجلس فلسطيني كبير العدد (٨٨ عضوا بدلاً من ١٣) ،ونقل عدد كبير من مجالات السلطة المدنية (٤٠بدلا من ١٣) ، فضلاً عن بعض الصلاحيات فى العلاقات الخارجية، منها عقد بعض الاتفاقات وإقامة مكاتب تمثيلية أجنبية لديه ، وتشكيل قوة فلسطينية كبيرة العدد ، والتسليم للمجلس ببعض الرموز السيادية (إصدار جواز سفر وطوابع بريد وصك النقود ..... إلخ) . كما تضمنت الاتفاقات ترتيبات لانسحاب القوات الإسرائيلية ومراحل إعادة انتشارها واعتبرت الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يحافظ على وحدتها خلال المرحلة الانتقالية والربط بينهما بطريق آمن ، ووضعت ترتيبات لإطلاق سراح المعتقلين والمسجونين على مراحل . ومع ذلك ،فإن للاتفاقات سلبيات كثيرة من أهمها تأجيل التفاوض بشأن القضايا الرئيسية وخاصة القدس والمستوطنات دون الاتفاق على

المحافظة على الوضع الراهن وقت إبرام تلك الاتفاقات بل إخراجها كلية من نطاق عمل السلطة الفلسطينية ، الامر الذى أدى إلى إطلاق يد إسرائيل فى تكثيف العمليات الاستيطانية والمضى قدماً فى تنفيذ خططها فى توسيع الحدود البلدية للقدس لضم مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية . ومن السلبيات الأخرى ، ما تضمنته الاتفاقات من قيود أمنية شديدة الوطأة على الفلسطينيين وتكفل لإسرائيل السيطرة الإسرائيلية التامة على معابر الحدود والمنافذ والبحر الإقليمي والفضاء الجوى وتسند إليها المسئولية الكلية عن الأمن الخارجي والداخلي فى حين تلقى على أكتاف السلطة الفلسطينية مسئولية مقاومة الإرهاب -تضعها بذلك فى مأزق أمام شعبها- وحركات المقاومة والى جانب ذلك ، تحقق الاتفاقات الإسرائيلية الهيمنة على الاقتصاد الفلسطيني وإخضاعه لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي ، وترجئ البت فى حقوق الفلسطينيين فى مياههم إلى اتفاق الوضع النهائي رغم الإجحاف الشديد حالياً بحقوقهم . كما إنها جعلت من المستوطنين وبقية الإسرائيليين طبقة مميزة لا تخضع إلا للقانون والقضاء الإسرائيليين وقد أغفلت الاتفاقية الانتقالية تحديد حجم المساحات التى تنتشر القوات الإسرائيلية منها خلال المراحل المختلفة ، الأمر الذى أدى الى الأزمة الحالية نتيجة لتحكم نيتانياهو وادعائه الحق فى تحديد تلك المساحات .غير أن من أخطر سلبيات الاتفاقات خلوها من أية ضمانات قانونية أو قضائية تكفل تنفيذها ، حيث جاءت آليات تسوية المنازعات والخلافات على تفسيرها وتنفيذها دون تحديد حتى أصبحت خاضعة تماما لإرادة إسرائيل .

المسار الأردني ومعاهدة السلام الأردنية/ الإسرائيلية

شاركت الأردن فى مؤتمر مدريد من خلال وفد أردني فلسطيني مشترك ، وعندما أثار الفلسطينيون فى الجولة الاولى لمفاوضات واشنطن مشكلة تخصيص مسار فلسطيني له استقلاله ، أمكن التوصل الى صيغة تسمح بإقامة مسارين لهما استقلالهما فى اطار الوفد المشترك .وعلى الرغم من عدم وجود مشاكل صعبة يمكن ان تعوق التوصل إلى اتفاق بين الاردن واسرائيل بعد أن قطعت الاولى الروابط القانونية والإدارية رسمياً مع الضفة الغربية فى يوليو ١٩٨٨ -حيث لم تعد توجد مشاكل انسحاب أو منازعات إقليمية بين البلدين - فقد فضل الأردن التريث إلى إن يتحقق التقدم فى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية : ثم قام بتوقيع جدول أعمال مشترك مع إسرائيل عقب توقيع اتفاق أوسلو الأول .

وبعد فترة طويلة من الجمود والترقب ، نشط المسار الأردني فجأة فى شهر يونيو ١٩٩٤ ، واستئونفت المفاوضات بين البلدين ، ثم عقدت لجنة أردنية /إسرائيلية/أمريكية مشتركة توصلت الى عدد من الاتفاقات حول الحدود والتجارة وعدد من المشروعات الاقتصادية والإنمائية . وفى ٢٥ يوليو ، شهد البيت الأبيض احتفالا بلقاء بين الملك حسين ورابين وتوقيع بيان بإنهاء «حالة الحرب» وإعلان العزم على مواصلة المفاوضات . ثم توصلت المفاوضات التي عقدت على حدود البلدين الى معاهدة سلام وقعت بالأحرف الأولى فى ١٧ أكتوبر ١٩٩٤ ، وفى البيت الأبيض الأمريكي فى ٢٥ من نفس الشهر

ولا يتسع المجال لعرض أحكام معاهدة السلام الأردنية /الإسرائيلية ، وإنما تكفي الإشارة الى أنها تناولت الحدود واعترفت بالحدود التي كان قائمة وقت الانتداب البريطاني ، كما تناولت مسائل الأمن ، ومخصصات المياه ، وإقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية كاملة وتبادل السفراء ، والعلاقات الاقتصادية والتبادل الثقافي والتعاون فى مجالات كثيرة .

ويلاحظ أن المعاهدة ، فى حين أنها اعترفت بالسيادة الأردنية على منطقة الباقورة ،فإنها وضعت نظاما خاصا يسمح ببقاء الممتلكات الخاصة الإسرائيلية فيها ، كما تضمنت نظاما لمنطقة تسوفار كما أنها أحالت موضوع اللاجئين الى المفاوضات المتعددة الأطراف . وقد أثار أحد نصوص المعاهدة ثائرة ياسر عرفات بما تضمنه من أن إسرائيل تحترم الدور الحالي للأردن فى الأماكن المقدسة بالقدس ، وأدى ذلك الى توتر العلاقات بينه وبين الأردن لبعض الوقت.

المساران السوري واللبناني

أولاً المسار السوري/ الإسرائيلي :

لاشك فى أن قبول سوريا لمبادرة السلام كان من أهم عوامل نجاح الولايات المتحدة فى عقد مؤتمر مدريد . فقد نأت سوريا بنفسها عن المساعي الأمريكية السابقة منذ توقيع اتفاق الفصل بين القوات مع إسرائيل عام ١٩٧٤ ، وتبنت سياسة تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الدول العربية والدولة العبرية باعتبارها فى نظرها ، السياسة الوحيدة الكفيلة باسترداد الأراضي والحقوق العربية . وقد وجدت فى المتغيرات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبعد المشاركة السورية فى حرب تحرير الكويت من الغزو العراقي ما يدفعها للدخول فى عملية السلام . وقد كانت تأمل فى ان تشكل الأطراف العربية فى المفاوضات جبهة موحدة وان تنسق مواقفها فى مواجهة الوفود الإسرائيلية غير أن مناورات اسحق رابين بين المسارات التفاوضية نجحت فى إثارة الشكوك فيما بينها ، ثم أصيب المسار السورى بضربة شديدة بسب قيام منظمة التحرير الفلسطينية بعقد اتفاقات أوسلو وتوقيع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل .

غير أن الولايات المتحدة كانت حريصة على استمرار المفاوضات بين سوريا وإسرائيل لإدراكها أن سلام المنطقة لا يمكن إقراره بدون ذلك. وقد نجحت فى دعوة رئيسي الوفدين لاستئناف المفاوضات التي كانت قد توقفت اثر مذبحة الخليل . وعقدت المفاوضات فى ميريلاند قرب واشنطن فى ديسمبر ١٩٩٥ ، ولكن شيمون بيريس قام بإيقافها فى أعقاب عمليات « حماس» الانتحارية ودعا لانتخابات مبكرة ولا تزال المفاوضات متوقفة حتى اليوم. وقد كانت المفاوضات شاقة بسب المشاكل الصعبة التي تواجهها ، سواء منها ما يتعلق بالانسحاب ومداه ومدته أو بالترتيبات الأمنية وخاصة مساحة المناطق المنزوعة أو المحدودة السلاح وعدد القوات ومواضع محطات الإنذار المبكر ، فضلا عن مشكلة تعيين الحدود وتقاسم المياه والدور الإقليمي لسوريا وعلاقاتها المستقبلية مع لبنان . والواقع أن الحكومات الإسرائيلية تخضع لضغوط شديدة من جانب المستوطنين فى هضبة الجولان الذين نجحوا فى استمالة قطاع كبير من الرأي العام الإسرائيلي للتمسك بها وعدم التخلي عنها وتضخيم الأخطار والخسائر التي تلحق بإسرائيل إذا ما انسحبت منها.

ومع ذلك فقد حققت المفاوضات تقدماً حاسماً بموافقة اسحق رابين على مبدأ الانسحاب الكامل من هضبة الجولان ، حسبما تؤكده الحكومة السورية حيث ذكر وليد المعلم سفير سوريا في واشنطون أن رابين أعطى تعهداً رسميا بذلك وأن وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية آنذاك أبلغه يوم ٢٥ يناير ١٩٩٦ بهذا التعهد وطلب إليه أن ينقل إلى الحكومة السورية رغبة الرئيس كلينتون في مواصلة المفاوضات وذلك رغم قرار بيريس إجراء انتخابات مبكرة .

أما بنيامين نتانياهو ، فإنه ينكر هذا التعهد تارة ويرفض الالتزام به باعتباره لا يمثل التزاماً قانونياً تارة أخرى ، ويعارض في جميع الأحوال استئناف المفاوضات من حيث توقفت . ومن الغريب أنه يقترح على سوريا الدخول مع إسرائيل في مفاوضات لا شأن لها بالانسحاب من الجولان ، وإنما تتناول أمورا أخرى مثل مسائل المياه والإرهاب ودور سوريا الإقليمي .
وعلى أية حال ، فإن سوريا تنتهج سياسة النفس الطويل ، وتسعى إلى توحيد الصف العربي ووقف الدول العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل .

ثانياً - المسار اللبناني/ الإسرائيلي :

لم تحرز المفاوضات تقدماً يذكر على المسار اللبناني الإسرائيلي . فقد ظل الوفد اللبناني متمسكا بتنفيذ إسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، ورفض الاقتراح الإسرائيلي بعقد اتفاق مرحلي ، كما رفض عقد لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين .
وقد توقفت المفاوضات على هذا المسار ، وظل مرتبطاً بالمسار السوري . وتعد الجبهة اللبنانية أسخن الجبهات بسبب عمليات المقاومة والاعتداءات الإسرائيلية وقد اضطرت إسرائيل ، بعد مذبحة قانا ، إلى قبول «تفاهم نيسان» الذي يلزم بعدم الاعتداء على المدنيين ، ولكن المقاومة اللبنانية لاتزال تكبد إسرائيل خسائر فادحة وتجعل وجود قواتها في جنوب لبنان مهدداً ومكلفاً.
ومع تصاعد عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين ، فإن حكومة نتنياهو - التي تواجه ضغوطاً داخلية قوية للانسحاب من جنوب لبنان - لجأت أخيراً إلى إعلان قبولها للقرار رقم ٤٢٥ ، مقترحة الاتفاق مع الحكومة اللبنانية على ترتيبات أمنية تضمن سيطرة الجيش اللبناني على الجنوب اللبناني ونزع سلاح المليشيات وقوات حزب الله .ومن الواضح أن هذا الاقتراح يستهدف إحداث الوقيعة بين لبنان وسوريا وحرمان الأخيرة من ورقة ضغط هامة ضد إسرائيل وعزلها والتضييق عليها . وكان طبيعياً أن يرفض كل من لبنان وسوريا هذا الاقتراح الإسرائيلي المسمى « لبنان أولاً » .

المفاوضات المتعددة الأطراف

تضمنت الدعوة إلى مؤتمر مدريد إلى جانب إجراء المفاوضات الثنائية بين الأطراف ، إجراء مفاوضات متعددة الأطراف تتناول الموضوعات الإقليمية وقد أبدى عدد كبير من الدول المتقدمة اهتماماً بالغاً بالمشاركة في هذه المفاوضات ، ومنها دول الاتحاد الأوروبي واليابان وكندا وغيرها .وقد بدأت المفاوضات في موسكو بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٩٢ ، وتقرر تشكيل مجموعات عمل في مجالات الأمن ورقابة التسلح والتنمية الاقتصادية والموارد المائية والبيئة واللاجئين ، فضلا عن لجنة توجيهية مشكلة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي ومصر والسعودية وتونس وأطراف مفاوضات مؤتمر مدريد (وقد رفضت سوريا ولبنان المشاركة فيها)
وفي حين تمسكت إسرائيل والولايات المتحدة بعدم وجود ارتباط بين هذه المفاوضات وبين المفاوضات الثنائية ، فقد تمسكت الوفود العربية بأن التعاون الإقليمي يتبع حل المشاكل الثنائية بين أطراف النزاع العربي الإسرائيلي ولا يتزامن معه.
وقد واصلت مجموعات العمل اجتماعاتها في العواصم المختلفة ومن بينها بعض العواصم العربية التي استقبلت لأول مرة وفوداً إسرائيلية ، كما اختلطت الوفود العربية معها في الاجتماعات المتعددة وأدى ذلك إلى بدء تطبيع العلاقات بين عدد من الدول العربية وإسرائيل وخاصة بتبادل فتح المكاتب

التمثيلية وقامت مجموعات العمل بالأبحاث والدراسات للمسائل الإقليمية المختلفة ، كل في مجال اختصاصاتها ، وأعدت التقارير ووافقت على عدة مشروعات من بينها إقرار مجموعة مبادئ لحماية البيئة .وكان من أهم ما انبثق عن هذه المفاوضات عقد المؤتمرات الاقتصادية سنوياً في الدار البيضاء ، ثم في عمان ، وبعدها في القاهرة ، وأخيراً في الدوحة .

ولم تحرز المفاوضات تقدماً فيما يتعلق بضبط ومراقبة التسلح بسبب تمسك إسرائيل بترسانتها النووية ، ولا بمشاكل المياه بسبب رفضها التقاسم العادل بينها وبين الدول العربية .كما ظلت إسرائيل على موقفها الرافض لعودة اللاجئين الفلسطينيين .

كما لم تساعد المفاوضات المتعددة الأطراف في تقدم المفاوضات الثنائية ، كما كان متوقعاً ، إذ أن مواقف إسرائيل بالنسبة للتعاون الإقليمي في المنطقة ظلت تعتمد على قوتها العسكرية وتقدمها التكنولوجي .وقد توقفت المفاوضات المتعددة الأطراف بدورها مع تعثر عملية السلام وتوقف المفاوضات الثنائية .

البيئة الدولية والإقليمية والمحلية لعملية السلام

أولا - البيئة الدولية لعملية السلام :

عقد مؤتمر مدريد للسلام في ظل متغيرات دولية هامة أعادت تشكيل الأوضاع والعلاقات على الساحة الدولية ، حيث بدأت إرهاصات « نظام عالمي جديد » لمرحلة ما بعد الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي والتي سادت منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية .

فقد انهار الاتحاد السوفيتي وتفكك المعسكر الشرقي ، وانكفأت روسيا وحليفاتها من دول أوروبا الشرقية على أنفسها تواجه مشاكلها الداخلية ، وتقلص نفوذها في المجالات الدولية .

وعلى العكس ، تبوأت الولايات المتحدة مركز القيادة وتوجيه الشئون الدولية من موقع الدولة الأعظم الوحيدة بإمكاناتها الهائلة العسكرية والاقتصادية والتقنية . وإلى جانب هذا القطب الأكبر تصاعدت مكانة عدد من القوى الدولية لتصبح أقطابا لكل منها إمكاناتها الكبيرة وإن كانت لا تبلغ نفس المركز ،وأهمها الاتحاد الأوروبي الذي استكمل أو كاد يستكمل الوحدة السياسية بعد الوحدة الاقتصادية وتزايد عدد أعضائه، واليابان بتقدمها الاقتصادي الهائل الذي أصبح يدفعها إلى القيام بدور سياسي يناسب تقدمها الإقتصادى ، والصين التي أصبحت عملاقاً ينمو بخطوات متزنة لتكون إحدى الدول الكبرى ، وظلت روسيا قوة عسكرية عظمى.

وبدأت مرحلة جديدة من الوفاق العالمي شهدت التعاون بين الولايات المتحدة وروسيا بعد الصراع السابق ، وأمكن خلالها التصدي لعدد كبير من المشاكل الإقليمية بالحل ، وتصفية بؤر التوتر في أفريقيا وآسيا وغير

وتخلت روسيا عن السياسات السابقة للاتحاد السوفيتي ، فأقلعت عن مساندة حركات التحرير والتصدي لما كان يعتبره مطامع استعمارية وإمبريالية ورجعية .

وكان من نتائج التطورات الدولية السابقة نجاح جهود الولايات المتحدة في إطلاق مبادرة السلام والتوصل إلى اتفاق الأطراف العربية وإسرائيل على المشاركة في مؤتمر مدريد .

ولكن لم تكن كل هذه المتغيرات مواتية للعالم العربي ، حيث فقد بانهيار الاتحاد السوفيتي القوة العظمى التي كانت تدعمه عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، وأصبحت الولايات المتحدة - صاحبة العلاقة الخاصة مع إسرائيل - هي القوة المسيطرة على النظام العالمي الجديد ، وراعية عملية مدريد

للسلام - حيث كان الاتحاد السوفيتي -وروسيا من بعده - غير قادر حتى على القيام بدور الراعي الثاني للعملية السلمية .

ثانيا- البيئة الإقليمية والداخلية :

شهدت منطقة الشرق الأوسط بدورها متغيرات هامة بعد وقوع أحداث لها خطورتها . فقد أدى تفجر الانتفاضة الفلسطينية في ديسمبر ١٩٨٧ إلى تحريك الجهود الدولية لدفع عملية السلام ، واضطر اسحق شامير إلى التقدم بمبادرة لتسوية النزاع العربي/ الإسرائيلي من خلال مفاوضات تجرى مع الدول العربية لعقد معاهدة سلام مع إسرائيل ، وإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة ووضع ترتيبات لمرحلة انتقالية من الحكم الذاتي الفلسطيني يتفق عليها . وقد تلقفت الولايات المتحدة مبادرة شامير واقترحت مصر عدة نقاط لتحسينها إلى جانب نقاط أمريكية مقترحة ، وبدأت المساعي الأمريكية تنشط إلى أن توقفت بسبب الغزو العراقي للكويت .

وقد أدى ذلك الغزو إلى هز كيان العالم العربي بعنف ، وتردي الأوضاع فيه وانقسامه ، كما أدى إلى ضعف المشاعر القومية وزعزعة النظام الإقليمي العربي المتمثل في الجامعة العربية ، فقد جاء الخطر من داخل الجماعة العربية ذاتها .

وعقد مؤتمر مدريد في ظل هذه الأوضاع العربية ، واضطرت الأطراف العربية إلى قبول شروطه وإجراءاته بعد أن كانت رافضة لمعظمها . ودخلت هذه الأطراف عملية السلام من موقع أضعف كثيراً عن موقفها عقب حرب أكتوبر١٩٧٣ ، ففضلا عن أنها فقدت الدعم السوفيتي السابق ، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية في وضع سئ للغاية بسبب انقطاع الدعم المالي الذي كانت تتلقاه من دول الخليج نتيجة موقفها الممالئ لصدام حسين خلال الأزمة ، ولم يكن موقف الأردن مختلفا فقد أدى اتخاذه موقفا مماثلا إلى زعزعة مركزة لدى الولايات المتحدة والدول الغربية ، وهكذا شاركت جميع الأطراف العربية في مؤتمر مدريد من موقع الضعف لتواجه طرفا يتمتع بعلاقة خاصة مع الدولة الأعظم وظلت طوال المفاوضات تواجه موقف إسرائيلية متشددة تعكس انتصارات حرب ١٩٦٧ والاحتلال المستمر للأراضي العربية ، ولم تحرز مفاوضات واشنطن تقدما يذكر طوال جولات تفاوضية عشر استمرت عامين . وظلت الانقسامات العربية تثير الشكوك بين الدول خلال المفاوضات ، وتمكن إسحاق رابين بمناوراته بين المسارات التفاوضية من إثارة الشكوك بين الأطراف العربية ، وكانت هذه الشكوك من أسباب تحول الفلسطينيين إلى قناة أوسلو السرية حيث أمكنهم التوصل إلى اتفاق إعلان المبادئ .

وأدى الكشف عن تلك القناة وذلك الاتفاق إلى إصابة العملية السلمية بضربة شديدة فتفرقت المسارات ، وفي حين واصل الفلسطينيون مفاوضاتهم الشاقة حتى تم عقد بقية اتفاقات أوسلو وتمكن الأردنيون من عقد معاهدة السلام .أصبحت سوريا وحدها تواجه إسرائيل وتتمسك بمواقفها الصلبة في مفاوضاتها في ميرلاند حتى حصلت على موافقة إسحاق رابين على مبدأ الانسحاب الكامل من الجولان .

غير أن الانقسامات العربية ظلت على حالها ، ولم تنجح جهود مصر في تحقيق المصالحة التي أصبحت ضرورية ، ولكنها نجحت في عقد مؤتمر قمة الإسكندرية ثم تمكنت من عقد أول مؤتمر قمة عربية موسعة منذ حرب الخليج عام ١٩٩٦ ، ولا تزال تواصل مساعيها للم الشمل العربي .

أما في إسرائيل ، فقد تصاعد نفوذ الحركات اليمينية والأصولية المتطرفة وتزايد تأثير المستوطنين

على الحكومات ، ولم تدفعها العملية السلمية إلى وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة بل واصلت عمليات الاستيطان المكثف وتغيير الأوضاع الجغرافية والسكانية في تلك الأراضي .وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة ، واجهت اتفاقات أوسلو معارضة شديدة من عدد من المنظمات وخاصة « حماس » و«الجهاد » اللتين أعلنتا عن عزمهما على مواصلة النضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي ، وكان من نتائج بعض العمليات الانتحارية إثارة مخاوف الإسرائيليين الأمر الذي كان من بين أسباب فوز نيتانياهو في انتخابات عام ١٩٩٦ وتشكيل حكومته من أحزاب يمينية ودينية متطرفة، ومن ناحية أخرى ، شهد العقدان الماضيان صحوة إسلامية ، وتزايداً في عدد الحركات والجماعات التي ترى الحل لمشاكل المسلمين في إقامة حكومات تطبق نظماً إسلامية ، ونجحت ثورة الخميني في إقامة دولة إسلامية في إيران

وبدأت تركيا تحاول أن تلعب دوراً مؤثراً في المنطقة ، ولكنها وربما بسبب مشاكلها مع عدد من الدول العربية -اتجهت نحو إسرائيل وأقامت معها تحالفا عسكرياً ، الأمر الذي من شأنه خلخلة ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط ، وزيادة التوتر فيها .

كما لجأت الولايات المتحدة إلى تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من العراق وإيران ، وأصبحت العراق تواجه مشاكل الحصار والمقاطعة الاقتصادية والمشكلة الكردية ، كما أصبحت إيران هدفا للدعاية الإسرائيلية المضادة والادعاءات عن خطورة أنشطتها في المجال النووي .

والخلاصة ، أن منطقة الشرق الأوسط شهدت تطورات ومتغيرات كانت لها أثارها السلبية على المسيرة السلمية .

ثالثا- سياسة حكومة نيتانياهو :

لم يكن بنيامين نيتانياهو مقتنعا بأفكار حكومة حزب العمل السابقة بشأن إقامة نظام شرق أوسطي جديدا على أساس التعاون بين دول المنطقة ، وإجراء تسويات إقليمية مع الدول العربية ، وإقامة كيان فلسطيني يتمتع بسلطات واسعة تتراوح بين الحكم الذاتي والدولة مع ارتباطه بكل من الأردن وإسرائيل على نحو ما كان يردده رابين. كما كان يعارض بشدة اتفاقات أوسلو ويرى أنها تهدد أمن إسرائيل .

وبعد توليه الحكم ، أخذ ينفذ أفكاره الخاصة الرافضة لفكرة اندماج إسرائيل في محيطها ،والداعية إلى المحافظة على هوية إسرائيل وشخصيتها والاعتماد على قوتها الذاتية وإمكاناتها في إقامة السلام مع العرب بالقوة وعن طريق الردع ، باعتبار الشعوب العربية متخلفة وتخضع لأنظمة حكم ديكتاتورية لا يعتمد عليها في إقامة السلام بغير هذه الوسيلة .

واتسمت سياسته بعدة توجهات أهمها : التركيز على أمن إسرائيل وضرورة محاربة الإرهاب بغير هوادة ، ووقف تنفيذ اتفاقات أوسلو بحجة عدم قيام السلطة الفلسطينية بتنفيذ التزاماتها ورفض إقامة دولة فلسطينية ومضاعفة الأنشطة الاستيطانية وتوسيع الحدود البلدية للقدس وتقليص المساحات التي يعاد انتشار القوات الإسرائيلية فيها وتطويق المدن والقرى الفلسطينية بالمستوطنات والطرق الالتفافية . أما بالنسبة لسوريا ، فإنه يرفض الانسحاب من الجولان ويعتبرها جزءا لا يتجزأ من إسرائيل ولا يعرض على سوريا سوى التفاوض بشأن مصادر المياه ودورها الإقليمي وعلاقاتها مع لبنان .

ولا يمانع نيتانياهو من الانسحاب من جنوب لبنان - وخاصة لتزايد عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين فيه وإنما يطالب مقابل ذلك بترتيبات أمنية يتفق عليها البلدان قبل الانسحاب .
وقد أدت هذه السياسة ، ومماطلات نيتانياهو ومناوراته من أجل تنفيذها ، إلى توقف العملية السلمية على كافة المسارات ، ولم يبق سوى دور أمريكي بين الجانبين لمحاولة إحياء المفاوضات بدءاً بتنفيذ المبادرة الأمريكية بشأن مراحل إعادة الانتشار ووضع الترتيبات المعلقة والخاصة بالمرحلة الانتقالية موضع التنفيذ والدخول بعد ذلك في مفاوضات الوضع النهائي.

رابعاً- الدور الأمريكي :
أصبح دور الولايات المتحدة في دفع العملية السلمية أشد ضعفاً وأقل فاعلية في عهد الرئيس كلينتون ، وخاصة منذ تولي حكومة نيتانياهو السلطة في إسرائيل . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها موقف الرئيس الممالىء لإسرائيل وتزايد ضغط الكونجرس الأمريكي لصالح الدولة العبرية والعلاقة بين كلينتون ونتنياهو التي تأثرت باتخاذ الأول موقفاً واضحاً في تأييد حزب العمل الإسرائيلي في الانتخابات الأخيرة .

الخلاصة :
كان للعوامل السابقة تأثيرها السلبي على مسيرة عملية السلام وأصبحت مهددة بالفشل والتوقف وتتطلب جهوداً هائلة حتى يمكن إحياؤها .

فعلى الصعيد الدولي ، يتعين دفع الولايات المتحدة إلى بذل المزيد من الجهود وممارسة الضغوط اللازمة على حكومة نيتانياهو وقيامها بدور أكثر حياداً وأقل انحيازاً لإسرائيل ، وتفعيل أدوار الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية وبقية الدول الكبرى ، واللجوء إلى الأمم المتحدة كلما تطلب الأمر وكسب الرأي العام العالمي دفاعا عن الشرعية الدولية التي تعترف بالحقوق العربية .
وفي المجال العربي يجب تكثيف الجهود من أجل تحقيق حد معين من المصالحة العربية وجمع الشمل العربي وعقد مؤتمرات قمة يتفق خلالها على استراتيجية عمل والإشراف على تنفيذها ، مع ممارسة الضغوط على حكومة نيتانياهو وتفعيل قرارات الجامعة العربية الخاصة بإعادة فرض المقاطعة الاقتصادية الكاملة ضد إسرائيل إذا لزم الأمر ووقف التطبيع معها من قبل كافة الدول العربية والعمل على تحريك الرأي العام الإسرائيلي والقوة المعارضة ضد حكومة إسرائيل الحالية ، هذا مع توظيف كافة الإمكانات والقدرات العربية لمواجهة مخططات نتنياهو لابتلاع الأراضي المحتلة واغتيال الحقوق العربية. ولا شك في أن مصر هي الدولة المؤهلة للقيام بالدور القيادي من أجل إقامة السلام الشامل والدائم والعادل في المنطقة .

التعقيب الأول على الورقة الثانية

السفير. د/محمد صبيح

المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية

شرف عظيم لا يضاهيه شرف ،أن يتاح للمرء المشاركة في أعمال هذه الندوة الاستراتيجية الهامة والخاصة بالذكرى الخامسة والعشرين لحرب أكتوبر المجيدة ،خاصة إذا كان هذا الأمر لشخص مثلي عايش حرب ١٩٤٨طفلا لاجئا وحرب ١٩٥٦فتى عاش الأمل، وشابا قاسى المعاناة والألم في حرب ١٩٦٧، ثم شارك وعاش مع البطولات المضيئة في حرب الاستنزاف، إلى أن شهد المجد وملاحم البطولة في حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣تلك الحرب التي فتحت كافة الأبواب المغلقة للسلام وللتضامن العربي ولانطلاقة الاقتصاد العربي، ولمكانة الأمة العربية في العالم بأسره .فتحية عطرة إلى أرواح شهدائنا الأبرار على هذه الأرض العربية الطيبة .

كذلك لابد لي أن أحيي الجهد الذي بذله السفير طاهر شاش في هذه الدراسة خاصة أنني أعلم الصعوبة البالغة التي يواجهها أي باحث أو دارس في أن يجمع في عجالة كل هذه الأطراف المترامية لمواقف وجهود واتصالات سياسية شملت المسرح العالمي كله .

وأعتقد أننا بحاجة إلى التطرق ولو بشكل سريع إلى مبادرات السلام السابقة لحرب أكتوبر مثل محاولات السفير جوناريارنج ولجنة الحكماء الأفارقة، ومبادرة روجرز، ومبادرات **الرئيس الراحل محمد أنور السادات** بفتح قناة السويس للملاحة الدولية، والجهد الخارق الذي بذلته القيادة المصرية في تجهيز المسرح السياسي الدولي لمساندة الحق العربي.

ولابد لنا هنا من التأكيد على أن قضية إبراز الكيان الفلسطيني تحققت بجهد مصري متواصل بذله **الرئيس جمال عبد الناصر** استجابة لرغبة فلسطينية عارمة في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية اثر انعقاد مؤتمر القمة العربية في مدينة الإسكندرية عام١٩٦٥، والذي صادق على قيام هذا الكيان الفلسطيني الفتي ردا على الافتراءات الإسرائيلية التي تدعي أنه لا يوجد شعب فلسطيني. من ثم

عملت منظمة التحرير الفلسطينية بتنسيق كامل مع القيادة المصرية والأمة العربية في أماكن تجمعات الشعب الفلسطيني، وفي جميع المجالات الدولية لابراز هذا الكيان.
وازداد التنسيق بين الجانبين المصري والفلسطيني بعد عدوان عام١٩٦٧وبشكل خاص في المجال العسكري لإزالة آثار العدوان. فقامت القاهرة بتدريب وتسليح أبناء الثورة الفلسطينية حتى لا تنام قوات الاحتلال الإسرائيلية على الأرض العربية المحتلة في هدوء وسكينة، وتجلى هذا التنسيق في حرب الاستنزاف حيث عملت قوات الثورة الفلسطينية على اشغال قوات الاحتلال حتى تتاح الفرصة للجيوش العربية لاعادة بناء قوتها بجهد خارق وفي وقت قياسي. وتم بعون الله وبالتخطيط الجيد وبالتصميم القوي الانتصار العظيم في حرب أكتوبر المجيدة عام١٩٧٣ والتي فتحت كافة الأبواب للتضامن العربي، ونالت من غرور القيادة الإسرائيلية التي كانت تنتظر على الهاتف لتلقي ما يفيد باستسلام الأمة العربية كما كان يعتقد وزير الدفاع الإسرائيلي الجنرال ديان، وفتحت هذه الحرب المظفرة أبواب السلام الموصدة.
وكان الرئيس **الراحل محمد أنور السادات** يتمتع ببعد النظر حين طلب من الرئيس ياسر عرفات في برج العرب قبيل حرب أكتوبر بأيام قليلة إرسال قوات فلسطينية إلى الجبهة المصرية حتى تشارك فلسطين في أي جهد أو حل سلمي. وقد جاءت هذه القوات، وشاركت مع إخوانها من قوات عين جالوت الفلسطينية التي أنشأتها مصر منذ عام ١٩٥٦.
وكذلك طلب **الرئيس محمد أنور السادات** من القيادة الفلسطينية الاستعداد لحضور مؤتمر جنيف والذي اقترحه في خطابه الشهير في مجلس الشعب المصري يوم١٦أكتوبر عام١٩٧٣.
وعقب انعقاد مؤتمر القمة العربي في مدينة الرباط، والذي تبني فيه العرب استراتيجية عربية للسلام وقبلوا بشكل جماعي تقريبا القرار رقم٢٤٢ لعام١٩٦٧، وكذلك تم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني.
وقامت منظمة التحرير الفلسطينية باتخاذ خطوة متقدمة في مجلسها الوطني الذي عقد في القاهرة عام١٩٧٤، حيث وافقت فيه على تبني النقاط العشر لتتمكن من إقامة كيان فلسطيني على أي أرض يتم تحريرها أو جلاء العدو عنها - في إشارة للجهود السلمية والدبلوماسية -. لكن الساحة الفلسطينية والعربية شهدت خلافات عديدة حول هذا التوجه، وكان الخلاف الأكبر قد نشأ اثر الاختراق الذي قام به الرئيس السادات بزيارته القدس. ولابد لنا أن نذكر في هذا المجال ما كان للرئيس ياسر عرفات من تأثير في وقف الاشتباك العسكري بين الشقيقتين مصر و ليبيا، إضافة إلى أنه حضر من ليبيا خصيصا ليشارك في جلسة مجلس الشعب المصري التي أعلن فيها السادات عزمه على زيارة القدس. بل أن الرسائل ظلت مستمرة بين القيادة الفلسطينية ومصر حتى بعد زيارة السادات للقدس ولم تتوقف إلا بعد لقاء الرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحم بيجن في الإسماعيلية.
ولم تستطع القيادة الفلسطينية المشاركة في جهود السلام التي جرت حتى توقيع كامب ديفيد بسبب الحرب الباردة التي كانت قائمة آنذاك، وبسبب الوضع الجغرافي والسياسي المحيط بها في لبنان، ولقبول الرئيس السادات بالحكم الذاتي الذي لا يلبي طموحات الشعب الفلسطيني، خاصة في موضوع القدس الذي لم يعالج بشكل واضح في هذه التسوية أو تم تغييبه من خلال إرسال رسائل من السادات وبيجن للرئيس كارتر حول موقف كل منهما بشأن القدس فقط.

وتعلمت القيادة الفلسطينية درسا من أكبر الدروس من غزو إسرائيل للبنان عام١٩٨٢، حيث قاتلت قوات الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية بشجاعة نادرة وأوقعت في صفوف العدو أفدح الخسائر رغم الفارق الكبير في حجم القوات ونوع الأسلحة وبرغم الحصار الشديد الذي فرض على بيروت وتركها بدون مياه أو طعام أو دواء لمدة٨٨يوما مستمرة. وفي هذه المحنة وقف الرئيس حسني مبارك والشعب المصري مساندا للثورة الفلسطينية وعمل على فك الحصار عن بيروت حتى خرجت قوات الثورة الفلسطينية سليمة من لبنان بجزء من أسلحتها وسلمت الجزء الآخر إلى الحركة الوطنية اللبنانية، علاوة على ذلك فان الأسطول المصري ساهم في تأمين خروج القوات الفلسطينية من بيروت وميناء طرابلس مرتين بعد ذلك.
وكان الدرس الذي تعلمناه هو الاعتماد على النفس، والعمل من داخل أراضينا الفلسطينية المحتلة، واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على كل جزء يتحرر وصولا إلى قيام دولتنا المستقلة على ما سلبته إسرائيل من أراضي فلسطين عام١٩٦٧ بما فيها القدس، وبذل الجهد داخل الشعب الفلسطيني لقبول قرار٢٤٢ الذي رفضناه دائما وربط ذلك بإعلان قيام الدولة الفلسطينية، إلى أن تم لنا ذلك في عام١٩٨٨أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وأعلنت « دولة فلسطين » التي اعترفت بها أكثر من٩٦ دولة في ذلك الحين.

وبذلك هيأ المجلس الوطني الفلسطيني المناخ للدخول في أي مفاوضات سلمية يتفق العرب على دخولها مع إسرائيل وبالفعل جاءت الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام على أساس قبول قراري مجلس الأمن رقم٢٤٢، ٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وفي هذا الصدد نحن مع ما ذهب إليه السفير طاهر شاش بان دعوة منظمة التحرير لم تتضمن وفدا مستقلا لفلسطين في هذه المفاوضات بل وفدا من ضمن الوفد الأردني، بل أن هذا الوفد لا يتضمن أيضا أي ممثل عن منظمة التحرير الفلسطينية أو مدينة القدس أو لاجئين عام١٩٤٨، وكان الوفد الإسرائيلي يعترض إذا ما وضع أحد أفراد هذا الوفد علما فلسطينيا على صدره وكوفية فلسطينية على كتفه. ونجح الوفد الفلسطيني في مدريد وواشنطن في إبراز القضية الفلسطينية رغم العقبات التي واجهته وكان أداؤه طيبا للغاية وساعده الأخوة في الأردن على إظهار استقلاله إلا أن استراتيجية شامير كانت التفاوض من أجل التفاوض ولو بقي الأمر عشر سنوات، بل أنه كان يقيم المستوطنات في كل مكان وفي كل مرة يزور فيها وزير خارجية أمريكا بيكر المنطقة.

أما عن السبب الذي دعا منظمة التحرير الفلسطينية لقبول المشاركة في مدريد؟ فإنه لقبول الأمة العربية المشاركة في هذا المؤتمر قبلنا ولو أحجمنا لعزلت المنظمة تماما داخل أمتها، وخاصة بعد ما فرضت الولايات المتحدة عليها مبدأ تخفيف مواردها المالية للضغط عليها إضافة للآثار السلبية لحرب الخليج الثانية والتي ألقت بظلالها على القضية الفلسطينية، وكذلك غياب الحرب الباردة اثر انهيار الاتحاد السوفيتي، وقيام قطب واحد على العلاقات الدولية. وفوق كل ذلك كان لابد من استثمار الانتفاضة الفلسطينية الباسلة. التي فتحت لنا الأبواب في العديد من العواصم الفاعلة لتفهم الوضع المتردي للشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال، وأيضا كان لحصول الجانب الفلسطيني على رسالة التطمينات الشهيرة من السيد بيكر، والتي يحدد فيها موقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس الشرقية بأنها أرض محتلة، ولا يجوز تغير معالمها الديمغرافية كما كان لها دور في

قبولنا حضور مؤتمر مدريد.
لكننا لمسنا أن الوضع كان غريبا بين الوفود العربية في مدريد فقد غاب عنها التنسيق، الأمر الذي وظفته إسرائيل لزرع بذور الشقاق بين الوفود العربية. وكان الوفد الفلسطيني أكثر الوفود تخوفا من هذا الوضع خاصة عندما قيل له نحن لا نستطيع انتظاركم فمساركم يمر بمرحلتين انتقاليتين، ومرحلة نهائية قد تصل إلى سبع سنوات بينما المسارات الأخرى يتم فيها السلام بمرحلة واحدة فقط.

وكذلك كانت القيادة الفلسطينية تعاني كثيرا وهي غير قادرة على مقابلة وفدها المفاوض إلا سرا في تونس، وفي الجزائر، وفي الرباط، وفي القاهرة، وفي هذا الجو من التشاؤم لاحت للقيادة الفلسطينية فرصة اتفاق أوسلو مع حزب العمل -رابين وبيريز-. بتشجيع واضح من رئيس إسرائيل عزرا وايزمان، ولا شك بأن هناك فروقا جوهرية بين قيادة حزب العمل وقيادة حزب الليكود، فحزب العمل يعلن أنه لا يوافق على حكم شعب آخر، وأن من حق الشعب الفلسطيني إقامة دولته المستقلة، فعمل على تجميد الاستيطان، وأوقف تمويله الحكومي له، وكذلك سعى رابين للفصل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وسلم جميع المدن الفلسطينية ما عدا الخليل، ولكنه كان يتفق مع حزب الليكود في موضوع القدس، وحق العودة. والحدود النهائية، لكن حزب العمل يتحدث عن ضم١١٪ من الضفة الغربية، وليس كما يطالب نتنياهو و شارون عن ضم٥٤٪ من الضفة الغربية. هنا لا بد لنا أن نؤكد على أن الوثيقة الوحيدة التي قبلتها إسرائيل من خلال حكومتها وبرلمانها طوال الخمسين سنة الماضية للتفاوض حول القدس، والمستوطنات، واللاجئين، والحدود، والأمن هي وثيقة أوسلو، لكن الأمر مرهون بموازين القوى الدولية واتجاهاتها المستقبلية.

ونتفق مع ورقة السفير طاهر شاش بأن هناك فرقا كبيرا بين شق الحكم الذاتي من اتفاق كامب ديفيد واتفاق أوسلو، وان كان لنا ملاحظات كثيرة على اتفاق أوسلو، إلا أنه حقق اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية، ودخلت جميع قواتها وقياداتها وكوادرها إلى داخل الوطن بعد أن ظلت في المنافي، وحققت انتخابات تشريعية لعدد٨٨ منتخبا بينما في كامب ديفيد تم الاتفاق على انتخاب مجلس إداري من١٢ شخصا، وتم بالانتخاب المباشر تعيين رئيس لهذه السلطة، وأقامت السلطة الوطنية الفلسطينية نظاما تشريعيا، وقضائيا، واداريا، والتي تعد من أهم أركان الدولة. وأصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية جواز سفر اعترفت به معظم دول العالم كما أنشأت أجهزة إعلام مرئية ومسموعة، وطوابع بريد............الخ، وهي ما زالت تناضل من أجل فتح المطار، والميناء، والممر الآمن لربط الضفة الغربية بقطاع غزة، وربطهما بمحيطهما العربي، وكذلك فإننا نتفق مع البحث المقدم بأن أكبر نقاط ضعف اتفاق أوسلو هو غياب المرجعية الدولية، والتحكيم الدولي في حالة الخلاف، وترك الأمر للتفاهم الثنائي مع أن إسرائيل هي التي تحكم قبضتها على الأرض، والاقتصاد، والإنسان، وبذلك تكون هي الخصم، والحكم في ظل تدخل أمريكي خجول تارة، وعاجز تارة أخرى، ومتواطئ في أحيان كثيرة كما يظهر ذلك جليا من خلال أداء الوسيط الأمريكي دنيس روس السيئ بشهادة كل المفاوضين الفلسطينيين.
والأمر الخطير الآخر في اتفاق أوسلو هو أن الجانبين الفلسطيني والعربي لم يحسبا حساب غياب حزب العمل ورئيس الوزراء الإسرائيلي عن السلطة، وقد تم الانقلاب بالفعل، وقتل اليمين الإسرائيلي المتطرف اسحق رابين، وجاء بهذه القيادة الحالية التي لا تخفي عداءها ومقاومتها لاتفاق أوسلو،

وتصر على البقاء في الضفة الغربية، والجولان، وتهويد القدس.
وفي تقديرنا أنه من الأهمية بمكان التمسك باتفاقيات أوسلو، والمطالبة بتنفيذها نصا وروحا، وعدم تمكين القيادة الإسرائيلية الحالية من إجهاض هذه الاتفاقيات، وتفريغها من محتوياتها، وعدم القبول بما لا يحقق الطموح الوطني الفلسطيني أو بأتفاق غير متوازن لا تكتب له الحياة تحت ضغط الظروف النفسية، والسياسية، والاقتصادية التي تحيط بالقيادة الفلسطينية، فالوضع الفلسطيني يمكن بناؤه بشكل قوي بحيث يستطيع مقاومة كل هذه الظروف، وتحشد له المساندة فلسطينيا وعربيا، ودوليا وحتى داخل المجتمع الإسرائيلي.

ولا ننسى أن اتفاق أوسلو قد أدى إلى قتل رابين وإحداث شق عمودي داخل الحركة الصهيونية فيما بين التيارات المعتدلة، والتيارات المتطرفة التي تسعى سعيا حثيثا لاقامة إسرائيل الكبرى من الفرات إلى النيل، وتشق الجيوب نتيجة لانسحاب إسرائيل من سيناء.

وقد أجاد الباحث عندما أكد أنه في غياب الاتحاد السوفيتي لا طريق أمام العرب إلا طريق التضامن، والتنسيق المستمر، والالتزام بقرارات قمة القاهرة لعام١٩٩٦، إضافة لضرورة العمل من أجل وجود آلية للقمة العربية بحيث تجتمع بشكل دوري لتناقش كل القضايا، فما يحيط بالأمة العربية من أخطار لا يستثنى أحدا منه حتى نستطيع تحرير كل الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس الشريف، واقامة دولة فلسطينية مستقلة على تراب فلسطين حتى يعم السلام الشامل والدائم. والأمل معقود على جمهورية مصر العربية وعلى قيادتها الرشيدة التي تحظى بتقدير كل العرب واحترام العالم بأسره وفي مقدمة كل هؤلاء الشعب الفلسطيني.
هذا بالإضافة لاستنادنا إلى القرار رقم١٨١ لسنة١٩٤٨، والقاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية، وعبرية، وتوقيت إعلان دولة فلسطين المقترح يوم٤/٥/١٩٩٩ جاء بناء على نهاية اتفاقيات أوسلو، وانتهاء مدة المجلس التشريعي، ومدة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فلا بد من إنهاء مرحلة السلطة لتحل محلها الدولة الفلسطينية، والتي أعلنت في الجزائر أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني عام١٩٨٨، وحظيت باعتراف العالم، ولا يضيرها بقاء أجزاء من أراضيها محتلة فقد حدث ذلك في حروب عديدة مع الكثير من دول العالم.

■ التعقيب الثاني على الورقة الثانية

السفير. د/ناصيف حتي

مستشار مكتب أمين عام جامعة الدول العربية
للشئون الدبلوماسية والسياسة الدولية

أود أن أشيد بداية بالدراسة الشاملة للسيد السفير طاهر شاش التى تستعرض بشكل واف تطور عملية السلام وتقدم تقييما لمختلف محطات ومفاصل هذه العملية. واسمحوا لى أن أدرج ملاحظة شخصية فأنا من جيل أصيب بإحباط نتيجة لنكسة ١٩٦٧ فى بداية تبلور وعيه السياسي وجاء نصر أكتوبر العظيم ليعيد لنا العزة والكرامة والطموح.

وأرى أن نصر أكتوبر كان اكبر من عبور عسكري ، فهو فى الحقيقة عبور نفسي ومعنوي وإستراتيجي من حالة إلى أخرى ، من حالة اتسمت باقتناع إسرائيل أنها الوحيدة القادرة على تحديد مسار التفاعلات العربية الإسرائيلية مع تغييب شبه كلي للطرف الآخر (الطرف العربى) . وكان مرد هذه القناعة الإسرائيلية غياب الانكشاف العسكرى (Military vulnerability)لإسرائيل إلى حالة مختلفة كليا.

فالانتصار أوجد توازنا ديناميكيا بين العرب وإسرائيل . وانتقلت إسرائيل من وضع قائم Stat) usquo) مريح ولا يشكل مصدر تهديد لها إلى وضع قائم متعب ومربك وقد يكون مؤذيا.. فالانكشاف أمام الأخر شرط ضروري للبدء بالتفكير والقبول بالتفاوض مع هذا الأخر . وهذا ما خلقه نصر أكتوبر العظيم إذ فرض على إسرائيل هذه الحقائق .

أعود إلى الورقة القيمة لادراج بعض الملاحظات والأفكار العامة حول المسار السوري الإسرائيلي : حدث تراجع إسرائيلي عما قيل انه عرض افتراضي قدمه رابين بواسطة الولايات المتحدة للانسحاب الكامل من الجولان مقابل السلام الكامل . السلام يتضمن التزامات وسلوكيات معروفة دوليا وسوريا

أبدت قبولها بذلك .. السلام يعنى علاقات عادية ولا يمكن أن يعنى علاقات تتسم فجأة بالحرارة كما طالبت إسرائيل، فهذه لا يمكن إسقاطها بين ليلة وضحاها على علاقات كانت تتسم بالصراع ، فعملية التطبيع شأن نفسي ومجتمعي خاصة فى إطار ما يعرف بالصراع الاجتماعي الممتد كما هي حال الصراع العربى الإسرائيلي .
وما تطرحه إسرائيل هو الانسحاب جزئياً في الجولان وليس الانسحاب من كل الجولان، وتتعامل مع قضية الأرض وهى قضية وطنية- بما تحمله من معان ورموز ومضامين قانونية- بمنطق تاجر العقارات

كما أن مفهوم الأمن الإسرائيلي وهو مفهوم يجرى تعريفه بالمطلق يسقط مفهوم الحق السيادى للطرف المقابل على أرضه وهذا منطق ليس فقط غير قانوني بل هو أيضا غير واقعي، فالمطلوب فصل قضية الأمن عن السيادة ثم طرح موضوع الأمن بشكل متوازن بين الطرفين . هذه باختصار شديد المعوقات التى أقامتها إسرائيل على المسار التفاوضي مع سوريا.

وفيما يتعلق بلبنان يبدو أن إسرائيل قررت بعد رفض مستمر طيلة عشرين عاما الاعتراف بالقرار ٤٢٥ لكنه اعتراف يحمل شروطا خطيرة ويتناقض بالتالى مع روح ونص القرار . فإسرائيل تدعو للتفاوض حول ترتيبات الانسحاب علما أن تقرير أمين عام الأمم المتحدة الذى بنى عليه القرار ٤٢٦ يحدد بشكل واضح سبل الانسحاب ولا يقول بتاتا باتصالات وبترتيبات إسرائيلية لبنانية ، والقرار ٤٢٥ واضح فى دعوة إسرائيل إلى انسحاب غير مشروط.. ما تريده إسرائيل فى حقيقة الأمر هو استعمال لبنان كورقة أو كساحة لاحتواء سوريا. الترتيبات التى تتحدث عنها إسرائيل تفترض أن يتحول لبنان إلى شرطي بالوكالة لحماية الاحتلال الإسرائيلي المباشر والمقنع والمطلوب من لبنان أن يقدم شهادة حسن سلوك بذلك لتنسحب إسرائيل تدريجيا .

ما تطالب به إسرائيل بمعنى أخر هو ما وصفه أحد المسئولين اللبنانيين بتحويل القرار ٤٢٥ من صك إلى ورقة يانصيب .

ماذا عن عملية السلام التى تمر بمرحلة انهيار سريع؟
لقد حدث تغيير أساسي فى استراتيجية التفاوض مع مجيء الليكود إلى الحكم فى يونيو ١٩٩٦واسارع إلى القول انه لم يحصل تغيير فى الأهداف الاستراتيجية العليا ، فحزب العمل متمسك بمشروع ألون زائد أو ألون ناقص حسب التوازنات التى قد تقوم على مسار التسوية .

من المفيد إحداث مقارنة بين الطرفين الرئيسيين فى إسرائيل بشأن إستراتيجية التفاوض. فالعمل كان يريد إقفال أو إنهاء ملف الصراع العربى الإسرائيلي حسب المفهوم القانوني للسلام «اتفاقيات» مع تضمين ذلك ـ بالطبع ـ شقا أمنيا وشقا اقتصاديا.. فى حين أن الليكود الذى يعبر عن تصاعد قوة الأصوليين الدينية والقومية فهو مع تجميد ملف الصراع العربى/ الإسرائيلي على قاعدة تثبيت الوضع القائم (حالة اللاحرب واللاسلم) مع تعديلات طفيفة مرحلية . فالسلام وفق برنامج الليكود هو مفهوم أمني بالمطلق- وليس تعاقديا- هدفه إفقاد الطرف الأخر القدرة على تهديد الوضع القائم (Denial Strategy). الليكود يركز على سياسة العصا كبديل عن سياسة العصا

والجزرة التى تبناها إلى درجة معينة حزب العمل ويعكس موقف الليكود تصورا أيديولوجيا للصراع مع العرب قوامه استحالة التعايش مهم وهو منطق ينتمى إلى نظرية Samuel Huntington حول صراع الحضارات .

إذن نحن أمام ازمة مفاهيم فى إطار عملية السلام . العرب مازالوا متمسكين «بمدريد» وغير قادرين على حمايته ، وإسرائيل رافضة لمدريد وقادرة على إسقاطه والولايات المتحدة راعية مدريد غير معنية خارج حدود الالتزام اللفظي بالحفاظ عليه.. إذن انتهت عملية السلام حسب «مدريد» ونفقدت زخمها وسقطت هالتها الدولية .

والخوف كل الخوف من العامل الزمني الذى يزيد من عناصر البؤس والإحباط عند الشعب الفلسطيني ويساهم فى تفجر اليأس الفلسطيني . وما تريده القيادة الإسرائيلية حاليا هو وضع القيادة الفلسطينية أمام خيارين كليهما مر فإما تقديم تنازلات والاصطدام بوضع داخلي رافض يضعف القيادة وشرعيتها أو التصلب فتصطدم القيادة بالوضع الدولي الراهن وتحديدا الأمريكي خاصة انه حسب خطاب واشنطن فى عملية السلام تبدو مسئولية الجريمة ، جريمة توقف المفاوضات موزعة بشكل مبهم بين القاتل والقتيل .

والخوف أيضا أن الوضع القائم يمكن التعايش معه دوليا وبالأخص أمريكيا. وما يترسخ فى السياسة الامريكية حاليا هو إدارة الوضع القائم ، وضع اللاحرب واللاسلم.. وليس إدارة عملية السلام . فالعرب لا يستطيعون إجبار إسرائيل على قبول سلامهم، سلام مدريد ، وإسرائيل تستطيع إجبارهم ضمن المعطيات القائمة حاليا على قبول الأمر الواقع .

المطلوب من أجل تحريك القوى الدولية إيجاد الحوافز لهذه القوى للعودة إلى التحرك ودفع عملية السلام . لقد افتقد العرب البوصلة فى هذه العملية ، فإلى أين نحن ذاهبون؟المطلوب أن نطرح فكرة الصفقة الكاملة (Package deal) التى تتضمن تحديد الأهداف العليا العربية مثل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة. أن تحديد الأهداف بوضوح يحقق التوازن المفقود فى منحى عملية السلام بسبب وضوح الأهداف الإسرائيلية . المطلوب أيضا أن ندفع للعودة إلى أحياء بشكل عملي وضاغط للمفاهيم الحاكمة لعملية السلام وهى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

كيف نخرج من المأزق ؟ المطلوب عربيا أن لا نسمح بحدوث طلاق أو انقطاع بين التحرك الدبلوماسي والأهداف التي يحملها من جهة ، وعالم الإمكانات من جهة أخرى .. فالسلام لا يمكن أن يتأسس على ميزان نوايا بل على توازن الإمكانات بين الطرفين.

أن دفع عملية السلام يتطلب أيضا التوصل إلى تفاهمات عربية حول أولويات التحرك وسياسات عملية لخدمة هذا التحرك . أن أكتوبر العظيم صنع من خلال تفاهم عربي بشكل قاطع وبلورة أجندة النظام العربي ككل، و التحدى الراهن هو العودة إلى بلورة هذا التفاهم بمفهومه الشامل بين الأطراف العربية التى لها موقعها المميز فى النظام العربى وكذلك موقعها ودورها الخاص فى العلاقات الدولية للنظام العربى .

التعقيب الثالث على الورقة الثانية

السفير / سيد أبو زيد عمر

مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط

أود فى البداية أن أعبر عن تقديرى للورقة الشاملة والموضوعية التى أعدها الزميل السفير طاهر شاش حول عملية السلام .

فقد تضمنت استعراضا لعملية السلام منذ بدايتها وحتى الوضع الراهن وتقويمها للموقف وتوصيات فى الخلاصة النهائية اتفق معه فيها تماما . كما أود أن اعبر عن تقديرى لوجهات النظر التى عبر عنها الصديقان السفير محمد صبيح والسفير نصيف حتى .

لن أدخل فى تفاصيل مسارات عملية السلام سواء على الصعيد الفلسطينى أو الأردنى أو السورى أو اللبنانى ، أو أن أؤيد موقفا على الآخر بالنسبة للايجابيات والسلبيات التى ذكرت حول اتفاقية كامب ديفيد أو اتفاقيات أوسلو ولكنى أود أن أقول هنا :أنه لا يوجد فى السياسة لونان فقط هما الأبيض والأسود ولكنه يأتى فيما بين هذين اللونين ظلال تتدرج ، والعمل السياسى فى حصيلته النهائية هو فن الوصول إلى الممكن من خلال أقصى الاستفادة بالإمكانيات المتاحة .

فلقد كانت حرب أكتوبر أمرا حتميا لوضع الأمور فى مجراها الصحيح وتأكيد خطأ الاستناد إلى التفوق العسكري الإسرائيلي فى فرض أوضاع سياسية واستراتيجية ظالمة على المنطقة. وأسقطت حجة الأمن للاستيلاء على الأرض ، وكانت نقطة الارتكاز لاقناع كل الأطراف المعنية بأن السلام هو الاختيار الأفضل .

ولقد واكب النصر العسكرى جهدا دبلوماسيا ناجحا ، وجهدا اعلاميا ناجحا أيضا ، وجهدا قانونيا بارعا ومبهرا ، غير أن هذا لم يكن يتحقق دون العمل البطولى الشجاع التاريخى لأكتوبر المجيدة .

١-أن احتفالنا بالعيد الفضى لأكتوبر المجيدة إنما يملأ نفوسنا بالثقة فى مواجهة أى عثرات عارضة تعترض عملية السلام فى مرحلة من مراحلها .وأن جمود العملية السلمية خلال العامين الماضيين منذ وصول السيد نيتانياهو إلى الحكم لا يجعلنا نفقد ثقتنا بعملية السلام .

٢-لقد تحقق الكثير منذ ان بدأت عملية السلام بالخطوة الشجاعة والمقدامة التى قام بها الرئيس السادات ، وقطعت عملية السلام أشواطا كبيرة سواء على الصعيد المصري بالإضافة إلى اتفاقية الأردن واتفاقيات أوسلو ، وكدنا أن نصل إلى اتفاق على الصعيد السورى واللبناني لولا تغير الحكومة الإسرائيلية ، ويتبقى أشواط هامة لكي نصل إلى السلام الشامل والعادل والدائم الذى

نرتضيه والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بالتسوية العادلة على المسار الفلسطيني والمسارين السوري واللبناني .

٣-لقد مضت عملية السلام في طريقها ولن يقدر فرد أو جماعة على إيقافها . ولقد جعلت مصر السلام خطا استراتيجيا لها ، وقطعت شوطا في إعادة البناء والإصلاح الاقتصادي والمالي ، ويجب أن تمضي على الطريق لاستكمال هذا البناء إيمانا منها بأن مصر القوية الناهضة هي قوة للعرب ومصر الضعيفة يضيع مع ضعفها كل أمل للعرب .

ملاحظات سريعة على الورقة :

١- إنها تحدثت عن عملية السلام الحالية ، ولم تشر إلى انه كانت هناك جذور لعملية السلام منذ صدور القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ منها جولات يارنج والمباحثات الرباعية والثنائية والمبادرات المختلفة ، والتي قد توضح الإشارة إليها إنها جميعا دارت في فراغ إلى ان قامت حرب ١٩٧٣ لكي تحرك الوضع فعليا وعلى أرض الواقع .

لهذا جاءت الإشارة اللامعة في بداية الورقة «بأن حرب أكتوبر قد فتحت أبواب السلام في الشرق الأوسط .

٢- لقد وضح بما لا يدع مجالا للشك أن الخط السياسي الإستراتيجي المصري يرتكز طوال المراحل الماضية على مبادئ ثابتة وراسخة لم تتغير مع متغيرات الظروف ، وإنما تأكدت مصداقيتها وبأنها المفتاح الحقيقي لمصالح تاريخية في المنطقة تتيح لشعوبها طي صفحة العداء والكراهية لإقامة سلام قائم على العدل والأنصاف في منطقة يسودها التعاون وبحيث يتاح لشعوبها التفرغ للبناء والتنمية .

ويأتي في مقدمة هذه المبادىء :

أ-وجوب أن يكون السلام شاملا وعادلا ، وهو ما أكدناه من أول الأمر بوضوح وجاء نصا في كلمة المغفور له الرئيس الراحل أنور السادات أمام الكنيست ، كما ان اتفاقية الإطار في كامب ديفيد كانت واضحة في تناولها لعملية السلام بصورة شاملة.

ب-احترام مبدأ الأرض مقابل السلام بما يتطلب انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، ومن الجولان السورية إلى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧ تطبيقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ والانسحاب الفوري وغير المشروط من الجنوب اللبناني وبقاعه الغربي تطبيقا للقرار ٤٢٥ .

٣- تمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تقرير مصيره لإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف .

٤-أن يكون هناك تقابل وتوازن في الحقوق والالتزامات بما فيها حق العيش في أمن وسلام بعيدا عن التهديد بالقوة

٥-ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل وانضمام إسرائيل إلى اتفاقية منع انتشار السلاح النووي ووضع منشآتها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٦-لقد جاءت الندوة عن العيد الفضي لحرب أكتوبر وهي مرحلة ربع قرن من النزاع في الشرق الأوسط ،والتي يسبقها ربع قرن آخر منذ أن حدثت نكسة فلسطين وإنشاء دولة إسرائيل ، وعدة عقود أخرى قبلها تعيد النزاع إلى أكثر من المائة عام ، ولا شك أن هناك الكثير من الدروس والعبر خلال هذه الفترة الزمنية الفسيحة التي يمكن استفادة جميع الأطراف منها ، ولقد استفادت مصر الكثير من هذه الدروس وكانت ملهمة لخطانا . وان كان هذا له موضع آخر .

المناقشات :

سؤال

خاص بموضوع إعلان إقامة الدولة الفلسطينية ،وما ينتظر أن تكون له من نتائج وردود أفعال ؟

السفير محمد صبيح يجيب قائلاً :

هناك اتفاق على أن إقامة الدولة الفلسطينية هو حق مقدس للشعب الفلسطيني تكفل به ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية .ولقد أعلن الشعب الفلسطيني قيام دولته عام ١٩٨٨ فى الجزائر، أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني ،والآن بعد انتهاء فترة المفاوضات فى ٤ مايو ١٩٩٩سيكون للشعب الفلسطيني الحق فى ممارسة سيادته على أرضه وأن كان الأن يمار س هذه السيادة بقيادة منتخبة ورئيس مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي وقضاء وشرطة وأمن وعلم وقضايا أخرى كثيرة تمت بصفتها دولة.كما أن المجتمع الدولي يتجاوب مع ذلك تجاوبا كبيرا ،وسوف أذكر أمثلة على ذلك :

١-تصويت فى الأمم المتحدة على رفع مكانة فلسطين إلى مكانة الدولة دون تصويت أو ترشيح

٢-في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أخذ الوضع الفلسطيني حقه.

٣-فى الجامعة العربية تتمتع فلسطين بعضوية كاملة .وهذه الخطوات تعزز قيام الدولة الفلسطينية حيث هناك اعتراف دوليوعربي بدولة فلسطين،

كذلك في منظمة المؤتمر الإسلامي وفى منظمة دول عدم الانحياز وفى كثير من الدول أخذت وضعها لذا فأن القضية محصورة بين الولايات المتحدة الأمريكية وأسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية كما ذكر السفير محمد طاهر شاش لا تشجع وهو تعبير يقصد به أيضا ،لا تمانع ،وقد تحدث الرئيس كلينتون في ذلك ،كما تحدث كسينجر في ذلك أيضاً، ونصح نيتانياهو قائلاً « أن هذه الدولة قائمة

شئت أم أبيت لأن وراءها شعب وأمة ونضال ،وأنه اذا لم تعلن هذه الدولة وحتى إنهاء للمفاوضات فسوف يكون هناك فراغ في جميع أجهزتنا وبالتالي فهي مطلب وطني ومطلب ملح وعملي.

سؤال

« أن الإشارة إلى تجميد الوضع الراهن ليس فى صالحنا ،ولكن فى ضوء عدم التوازن العسكري بين العرب واسرائيل ذات الإمكانيات العسكرية، هل يمكن القول بأن آي اتفاق حالياً سوف يكون فى مصلحة الطرف الأقوى وسيؤدى إلى تقديم التنازلات وبذلك يكون تأجيل المفاوضات حتى حدوث تغيير فى الموقف الإقليمي كتغير فى القيادات السياسية الاسرائيلية هو الحل الأفضل ؟ »

الدكتور نصيف حتي يجيب قائلا:

من الممكن أن يكون هذا الوضع صحيحاً اذا كان التجميد أيضاً على الأرض ،لكنه تجميد أحادى الجانب من طرف اسرائيل ،تجميد التقدم فى المفاوضات مع اتباع سياسة إسرائيلية استيطانية في الأراضي المحتلة لنزع عروبة القدس، وكذا سياسة استيطانية حتى أنها تواجه بالإدانة من مجلس الأمن .وأعتقد انه من الأخطاء التي وقعت فيها الدبلوماسية العربية عدم اللجوء آلي مجلس الأمن خشية الاصطدام بقرار « فيتو » أمريكي ، واعتقد أيضا أنه من أخطاء إدارة عملية الصراع العربي / الإسرائيلي أو عملية التسوية خلال السبع سنوات الأخيرة فى هذا الشأن ، أننا سمحنا بإحداث نوع من الفصل بين عملية التفاوض وعملية تجميع القوى العربية ، ولذا فأنا أدعو آلي بناء موقف عربي قوى مع استمرار التفاوض لأن هناك علاقة جدلية بين المفاوضات وبناء الإمكانات العربية ، كما أن هناك نقطة أخيرة مهمة يجب التركيز عليها ، وهى أنه لا يجوز أيضا القبول خلال التفاوض بالتنازل أو بالتناسي أو إسقاط المبادئ العامة للتفاوض، وهى المرجعيات القانونية والسياسية والفلسفية التي تم تحضيرها فى مدريد ، والتى مازالت قائمة على الأقل فى قرارات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة ذات الشان ومن هنا فإن الخوف انه بينما التجميد الحاصل سياسيا فلا يتم التجميد على الأرض.

وفى تعقيب للأستاذ / صلاح الدين حافظ على ذلك :

النقطة الأولى وهى تتعلق بمجمل ما يدور فى عملية السلام منذ انتهاء حرب أكتوبر أو الكيلو ١٠١ حتى إجتماع البيت الأبيض الأسبوع الماضي ، ففي الواقع أن جوهر الخلاف يدور حول مفهوم السلام ، حيث توجد اختلافات أساسية حول مفهوم السلام بين الطرف العربي والطرف الإسرائيلي . وهنا فأنا أعتقد أنني اقرب إلي ما أوضحه الدكتور / نصيف لأن المسألة حتى بين رابين ، بيريز ، ونيتانياهو ليس هناك خلاف أساسي فى هذا الشأن فإن « رابين - بيريز » كانا يريدان اقل من دولة واكثر من كيان ذاتي ، أما نيتانياهو فيريد أقل من دولة واقل من كيان ذاتي ، فالمفاهيم فى إسرائيل ليست بالتناقض الذى نصوره لأنفسنا ونخدع فيه أنفسنا وهذه هي النقطة الأولى .

النقطة الثانية أن القول بان ما يعده نتنياهو الآن من صواريخ وترسانة عسكرية هي تعبير عن رفضه للسلام ، فأنا اختلفت مع هذه المقولة فنيتانياهو لم يعد هذا ، لكنه استلم هذه الصواريخ وهذه الترسانة العسكرية ممن قبله ، ولكن حتى إستراتيجية حزب العمل التي تنادى بالسلام أو كنا نعتقد أنها تنادى بالسلام هي الإستراتيجية التي نفذت اكبر توطين فى تاريخ القضية الفلسطينية ، وهى

الإستراتيجية التي قامت بها إسرائيل ، والتى بدأت وطورت ووصلت آلي ذروتها فيما بعد ، لذا فان الخلاف ليس بين رابين وبيريز ، والرهان العربي عليهما ليس خطأ ولكنه أصبح خطأ عندما بدأنا نروج له الآن انه كان الحل . وأنا أعتقد انه لم يكن الحل ولكنه كان الحل المراوغ بدلا من التعنت المباشر.

تعليق السفير / عبد الرؤوف الريدى على هذا التعقيب

إنني أختلف مع هذا التعقيب ، فأنا اعتقد أن هناك اختلافا بينا ، وهناك أيضا تياران موجودان فى داخل إسرائيل . أحدهما يتبنى الفكر الصهيوني القومي.الذي يقوم على الاستيطان وضم الأراضي وأما التيار الآخر فيرى أنه اذا حدث ذلك فسوف يكون هناك تهديد للطابع اليهودي للدولة ،وهو ما أدى إلى اغتيال رابين ،ولذا فانه يجب التوقف أمام اغتيال رابين، حدث يجب التوقف أمامه لاكتشاف ما يدور في داخل اسرائيل وعلى الساحة الاسرائيلية .والتناقضات والاختلافات الفكرية التي توجد في الجبهة الداخلية الاسرائيلية ،كما يجب دراسة هذا التباين والتصارع حتى نستطيع من خلال هذا أن نحدث اختراقاً أو على الأقل نوعا من التقدم في عملية السلام.

■ توصيات المحور السياسى

السفير / عبد الرؤوف الريدى

١-قد أكدت ندوة أكتوبر أن حرب أكتوبر لم تكن حربا من أجل الحرب بل كانت حربا من أجل تحرير الأرض وتحقيق السلام، وطوال الخمسة والعشرين سنة الماضية عملت مصر من أجل تحقيق السلام الشامل، ولقد كان لمصر دور رئيسي في إطلاق وصياغة مبادرة مدريد والتي شاركت فيها كل الأطراف العربية بما فيها الطرف الفلسطيني والأردني والسوري واللبناني فضلا عن مشاركة كل الأطراف الدولية في هذه المبادرة من أجل تحقيق التنمية والأمن والسلام في المنطقة.

٢-إلا أنه من الواضح أن عملية السلام أصبحت تتعثر الآن على المسارات المختلفة وذلك بسبب السياسة الإسرائيلية المتعنتة والتي تظهر بوضوح أنها تفضل الاحتفاظ بالأرض على تحقيق السلام سواء على الجبهة السورية / اللبنانية أم على الجبهة الفلسطينية.

٣-وليس من شك في أن تعثر عملية السلام يؤدي إلى تزايد الأخطار في المنطقة، لما تولده من مشاعر الإحباط واليأس وهو بالتوازي مع الاتجاهات المتطرفة في داخل إسرائيل يساعد على خلق المناخ الذي يشجع على العنف والإرهاب فضلا عن الأخطار الأخرى التي قد تتولد عن غياب السلام.

٤-بالإضافة إلى ذلك فإن هناك اتجاهات أخرى تبعث على القلق وتتمثل في الاتجاه إلى العودة

إلى سياسة الأحلاف العسكرية في المنطقة، وهي سياسة رفضتها الشعوب العربية في الماضي وتبين خطؤها وخطرها.

في ضوء ذلك فإننا نعتقد أن هدفا قوميا عاجلا نوجه له طاقاتنا هو تحقيق السلام الشامل. وانطلاقا من تجربة حرب أكتوبر وعوامل نجاحها فإننا نوصي بما يلي:

١-الإيمان بأن السلام الشامل والعادل هو هدف قومي مصري.

٢-للحفاظ على السلام يلزم تنمية القوة المصرية الشاملة ودعم قدرات القوات المسلحة وتعزيز إمكانياتها.

٣-اعتبار التضامن العربي في كافة المجالات هدفا قوميا حيويا.

٤-وضع برنامج سياسي نشط يهدف إلى تنفيذ مبادرة الرئيس مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

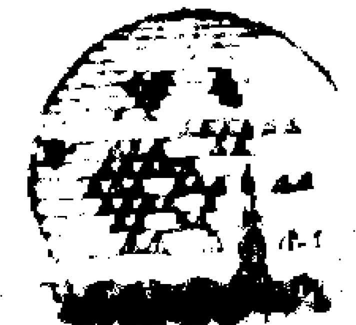
٥-الاهتمام بالعمل على الساحة الدولية وعلى وجه الخصوص الساحة الأمريكية لما للولايات المتحدة من قوة وتأثير سياسي ولدورها الأكبر في عملية السلام وتأثيرها فيه والعمل بجدية ونشاط على التواصل مع المؤسسات الأمريكية مثل الكونجرس ومراكز الأبحاث والمؤسسات الأخرى المماثلة في المجتمعات الأوروبية وفي آسيا وطرح قضية السلام في الشرق الأوسط كقضية رئيسية.

٦-إعطاء أهمية خاصة لأفريقيا باعتبارها العمق الطبيعي للعالم العربي.

٧-العمل على عقد مؤتمر دولي لإعداد اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب.

٨-تبني فكرة إنشاء مركز عربي لدراسات وبحوث السلام والأمن في الشرق الأوسط تقيمه جامعة الدول العربية يكون من شانه تكوين مجموعة من المتخصصين العرب في دراسات السلام والأمن في هذه المنطقة الحيوية والتي مازالت تغطيها الصراعات والأطماع.

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر







مطابع الأهرام التجارية - قليوب